



## جامعة النيل الأبيض

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية  
مجلة علمية محكمة نصف سنوية - العدد السادس عشر  
سبتمبر 2020م

### محتويات العدد

|     |                                                                                                                                                                                               |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1   | دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي في السودان - دراسة حالة بنك الادخار فرع كوستي (2014- 2018م) د. عبد الرحمن عبد الله كبسور                                                            |
| 30  | محددات البطالة واثرها علي النمو السكاني والنتاج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة 2010 م - 2019 م د.صلاح محمد ابراهيم احمد - أ. محبوب المبارك يوسف عبدالمجيد |
| 59  | سياسات وبرامج البنك المركزي وأثرها على حجم التمويل المصرفي "دراسة حالة المصارف السودانية خلال الفترة 1997-2017م أ.د: إبراهيم فضل المولى أ. مصطفى ابراهيم عبدالنبي                             |
| 81  | أثر استخدام معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة د. علي خليفه الشيخ عبدالله د. ياسر تاج السر محمد سند                  |
| 105 | المخاطر التي تواجهه التمويل فى المصارف الاسلامية بالسودان (دراسة ميدانية على عينة من المصارف الاسلامية بالسودان) د.حمزه بشري جمعة احمد ابكر                                                   |
| 125 | إستخدام نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية في قياس دورة الإنتاج الصناعي. أ . يسري عبد الرحمن السني المقبول                                                                                        |
| 157 | الاتجاهات المعاصرة في العمارة واثرها علي الشكل المعماري (ولاية الخرطوم) أ. أشرف صلاح الدين الطاهر الصديق د. محمد علي أحمد جلي                                                                 |
| 195 | أحكام التعويض عن إصابات العمل وفقا للقانون واتجاهات القضاء = دراسة تحليلية مقارنة د.عبد الرحمن احمد المساعد                                                                                   |
| 254 | فاعلية استخدام إستراتيجية التعلم النشط في تدريس التمرينات الرياضية لتلاميذ مرحلة الأساس بولاية الخرطوم د. عبد الرحمن محمد احمد عباس أ. حليلة إبراهيم إسحاق احمد                               |



جامعة النيل الأبيض

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية

تصدر عن جامعة النيل الأبيض

كوستي - السودان

Email: [Journal@wnu.edu.sd](mailto:Journal@wnu.edu.sd) البريد الإلكتروني

[www.wnu.edu.sd](http://www.wnu.edu.sd) الموقع الإلكتروني

العدد السادس عشر سبتمبر 2020 م

## مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية

### جامعة النيل الأبيض

ISSN:1858-6643 ارمك:

#### الهيئة الاستشارية:-

1. أ.د. عوض حاج علي.
2. أ.د. الطيب عبدالوهاب محمد مصطفى.
3. أ.د. عبد الله التوم عبدالله.
4. أ.د. عمر محمد علي محمد .
5. أ.د. الجزولي بابكر محمد.
6. أ.د. أحمد علي إبراهيم حمو .

#### هيئة التحرير :-

- 1/د/بروفيسر .السماني عبدالمطلب أحمد ( رئيس مجلس الامناء ) راعياً
- 2/د.الشاذلي عيسى حمد (مدير الجامعة )مشرفاً عاماً.
- 3/د.قمر الدولة عبدالمطلب أحمد نائباً للمشرف العام.
- 4/ أ.د. محمود يعقوب محمود يعقوب : رئيساً للتحرير .
- 5 / د. محمد الامين محمد يوسف كبر : نائباً لرئيس التحرير .
- 6 / د. صلاح محمد إبراهيم أحمد : سكرتيراً للتحرير .

## أعضاء هيئة التحرير :

1/ د. السمانى محمد الغالى.

2/ د. معتصم آدم يحيى .

3/ د. النذير عبدالله آدم .

4/ د. مهلة الزين بريمة .

5/ د . وداعة عبدالله علي سرار

6/ د. الأمين الرفاعي محمد .

7/ د. لمياء علي مصطفى .

8 / د. علي ميرغني احمد .

9 / د. حسن عبدالعال المكاشفي .

10 / د. مرتضى يونس بشير .

## التدقيق اللغوي:-

1 / د. وداعة عبدالله علي .

2 / د. معتصم يحيى آدم .

3 / أ. إقبال عبدالله نور.

## الطباعة والتوزيع:-

❖ 1/ أ: هيثم محمد مهدي جلابي.

❖ 2/ أ: أم هاني محمد علي .

## ❖ نبذة عن المجلة :

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث العلمية مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة النيل الأبيض

### الأهداف :-

1. نشر البحوث والدراسات المبتكرة والتي يعدها الباحثون في المجالات العلمية من أجل إثراء وتنمية البحث العلمي وخلق حوار بناء بين الباحثين وصانعي القرار .
2. ربط البحوث والدراسات بقضايا المجتمع .
3. توفير وضمان حرية الأبحاث والابتكار لأعضاء هيئة التدريس والباحثين داخل الجامعة وخارجها وتوطيد الصلات العلمية والفكرية بين الجامعة ونظيراتها من الجامعات الأخرى.

### قواعد النشر:-

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات (باللغتين العربية والإنجليزية ) والتي تتوافر فيها الأصالة والابتكار واتباع المنهجية السليمة والتوثيق العلمي مع سلامة الفكرة واللغة والأسلوب ، والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى .
- ويلزم عند تقديم البحث للمجلة تقديم إقرار خطي من الباحث بأن لم يسبق له أن نشر ولن ينشر - عند قبول النشر في وعاء آخر .
2. ترسل نسختان ورقيتان من البحوث والدراسات ومراجعة الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير ، واخري على قرص مدمج (CD).
3. تكون البحوث والدراسات المقدمة بحجم لايزيد عن (30) صفحة من القطع المتوسط (A4) بما فيها المصادر والجدول والرسوم التوضيحية ، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير عن عشر صفحات وأن يكون مكتوباً على الحاسب الآلي بالخط simplified Arabic بحجم 14 باللغة العربية والخط Times بنفس نمط الخط حجم 12 ويتم إعداد الصفحة كالاتي : علوي 2.45 سم سفلي 6.9 سم أيسر 5.7 سم أيمن 3.17 سم رأس الصفحة 1.27 سم تذييل الصفحة 6 سم الفقرة تباعد قبل وبعد 3 سم تباعد الأسطر متعدد بقدر 1.3 سم .
4. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لا تزيد كلماته عن 150 كلمة ، على أن يكون مكتوباً بنفس لغة البحث مع ترجمته للغة الإنجليزية ، مصحوباً بالكلمات المفتاحية باللغتين .
5. يكتب في ورقة مستقلة باللغتين العربية والإنجليزية عنوان البحث واسم الباحث وصفته العلمية وموقع عمله وعنوانه ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني .

6. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الاسم الذي يرد أولاً في ترتيب الاسماء .
7. تدرج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة علي حسب ترتيب الحروف الهجائية العربية و لاتدرج إلا تلك التي تم الإشارة إليها في متن الدراسة أو البحث مع اتباع القواعد العلمية للتوثيق الرقمي .
8. توثيق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية .
9. البحوث والدراسات التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها .
10. تلتزم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه خلال أسبوعين من تأريخ استلامه ، ثم إخطاره بالقبول أو عدم القبول في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التسليم .
11. تخضع جميع البحوث والدراسات المقدمة للتحكيم العلمي الموضوعي من قبل محكمين مختصين من ذوي الخبرة والمكانة العلمية المتميزة ، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت خلال إسبوعين من تأريخ استلام ردود كل المحكمين ، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب آراء المحكمين قبل قبول البحث والنشر .
12. في حالة قبول البحث للنشر يلتزم الباحث او (الباحثون ) بالتوقيع على إستمارة النشر .
13. تصبح البحوث والدراسات ملكاً للمجلة ولا يتم نشرها مرة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المجلة .
14. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة و يكون ترتيب جميع البحوث وفقاً لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو بحثه .
15. المجلة لا تقدم عائداً مادياً مقابل نشر أي عمل .
16. ترسل البحوث من نسختين (Hard Copy & Soft Copy) على :

البريد الإلكتروني: [Journal@wnu.edu.sd](mailto:Journal@wnu.edu.sd) Email:

## كلمة العدد

بحمد الله وتوفيقه , ونصلي ونسلم على سيد البشرية جمعاء والنور المبين المبعوث رحمة للعالمين . يصدر هذا العدد السادس عشر , والعالم الاسلامي يتقياً نفحات مولد الحبيب . في ظل ظروف دولية واقليمية ومحلية متقلبة اقتصاديا وسياسيا , والعام 2020 م يطوي صفحات ايامه وشهوره المملوءة بالاحداث العظام . ونستشرف عام جديد نتوق فيه الي الاستقرار الاقتصادي والامني , ومعالجة الاثار السالبة الناتجة عن انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار والعملات الاجنبية الاخرى , ورفع الدعم عن السلع الضرورية والارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار بصورة جامحة . والموجة الثانية لجائحة كوفيد 19 المستجد الذي يهدد العالم باثره . وقد شهدت الجامعة استقراراً اكاديمياً وتحصيلاً علمياً وامتحانات مستقرة أمنة . وكما شاركت الجامعة في ورش الاصلاح والتطوير الإداري التي قامت بها حكومة الولاية والورشة التنويرية لاتفاق السلام بالحكومة الاتحادية بمشاركة ممثلي جامعات الولايات , ومعرض الكتاب السنوي بالشارقة , ومبادرة الكشف المبكر لسرطان الثدي , كما استضافة الجامعة مؤتمر بحر ابيض لاستراتيجية صون التراث الثقافي غير المادي في السودان في يوم 18 / 11 / 2020 م وتم فيه تقديم اربع اوراق , وشاركت الجامعة بورقة مصادر التمويل للاستراتيجية , وكل هذه المشاركات الاقليمية والمحلية تتبع من رؤية ورسالة وأهداف الجامعة .

يصدر هذا العدد ويحمل في طياته موضوعات مختلفه متنوعة وشيقة في كافة مجالات العلم والمعرفة لاثراء البحث العلمي في الموضوعات الاتية (الاقتصاد والمصارف والعلوم الادارية والعلوم التربوية والقانونية والحاسوب وتقانة ونظم المعلومات ) .

عليه نرجو من الأخوة الباحثين والقراء الكرام تقييم ما بحوزتهم من أعداد وإرسال مقترحاتهم وآرائهم إلى هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني التالي :

Journal@wnu.edu.sd.

وفي الختام نشكركم علي جهودكم العلمية المقدرة التي زينت المجلة وزادتها القاءً وبهاءً .

**رئيس التحرير**

**دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي في السودان****دراسة حالة بنك الادخار فرع كوستي (2014- 2018م )****د. عبد الرحمن عبد الله كبسور - أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة النيل الأبيض****Kabsor88@gamil.com.Kabsor88@wnu.edu.sd.****المستخلص**

هدف إلى معرفة مدى دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي. وأثره على هذا القطاع و إثراء المكتبات بأدبيات التمويل الأصغر والقطاع الحرفي. وتمثلت مشكلة البحث في هل التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الحرفي حسب توجيهات السياسة النقدية كافية لإحداث تنميه في القطاع الحرفي في السودان؟. هل إجراءات منح التمويل الأصغر للعاملين في القطاع الحرفي يتطلب وقت طويل؟ ومن أهم فرضيات البحث كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية و تنمية القطاع الحرفي. اتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمنهج التاريخي ، في تحليل البيانات. ومن أهم النتائج انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية كذلك مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية. ومن التوصيات ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة أيضاً الاهتمام بالتمويل الأصغر كسياسة اقتصادية للدولة لحل مشكلة قطاع الحرفيين وتنشيطه للمساهمة في و تسهيل الإجراءات والضمانات لطالبي التمويل الأصغر من الحرفيين.

**Abstract**

The aim of this research is to determine the role of microfinance in the development of the artisan sector. The impact on this sector and enrich the libraries with the literature of microfinance and the craft sector. The problem of the research was whether microfinance granted to the artisan sector as directed by the monetary policy is sufficient to achieve development in the artisanal sector in Sudan. Do the procedures for granting microfinance to artisanal workers take a long time? One of the most important hypotheses of the research is the greater the amount of funding granted to the craft sector, the more it leads to the increase of productivity and development of the craft sector. The research followed the descriptive, analytical, analytical and historical approaches in data analysis. One of the most important results is the low volume of funding leading to low productivity as well as the central letter finance institutions that hinder local development goals. One of the

recommendations is that commercial banks and microfinance institutions should provide adequate support to small enterprises.

### مقدمة :

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية من القضايا ذات أهميه كبيره لمعظم اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية وتسعي جميع الدول لتحقيقها ، من خلال رسم السياسات الاقتصادية وتوجه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ولتحقيق تنميه اقتصاديه في دوله ما لا بد من البحث عن القطاع الرئيسي والمهم في الاقتصاد لذلك نجد أن معظم الدول النامية قامت بالاهتمام بالقطاعات الصغيره لأنها تستوعب جزء كبير من العمالة ونجد في مقدمة هذه القطاعات القطاع الحرفي هو يشمل جزء كبير من القوي في اقتصاديات الدول النامية لذلك ، بدأت الدول النامية تتوالي الاهتمام لهذا القطاع من خلال وتوفير التمويل اللازم له ولقد لعب التمويل الأصغر دورا بارزا في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع في العديد من الدول النامية وساهم في تنمية القطاع الحرفي فيها.

السودان كغيره من الدول النامية به قطاع حرفي يستوعب جزء كبير من القوه العاملة ويساهم بصورة كبيره في توفير السلع والخدمات في النشاط الاقتصادي وله مساهمه واضحة في الناتج القومي. يلاحظ خلال العقود الأخيرة اهتمام الحكومة بتنمية القطاع الحرفي من خلال رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للتنمية ، قامت الدولة بتوجيه السياسة النقدية لتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع ولقد كان التمويل الأصغر مساهمة واضحة في تنمية هذا القطاع مما انعكس ذلك في تطور وانتشار و زيادة في استيعاب قوي عاملة جيدة في القطاع ، إلا إن معدلات النمو فيه مازالت متواضعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### أولاً: الإطار المنهجي :

#### مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع الحرفي من القطاعات التي لها أهميه كبيره في الاقتصاد السوداني ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1/ هل التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الحرفي حسب توجيهات السياسة النقدية كافي لإحداث تنميه في القطاع الحرفي في السودان ؟

2/ هل إجراءات منح التمويل الأصغر للعاملين في القطاع الحرفي يتطلب وقت طويل؟

3/ هل الضمانات المطلوبة من المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر غير متوفرة للعاملين في القطاع الحرفي؟

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة للدور الكبير الذي يقوم به هذا القطاع في النشاط الاقتصادي السوداني وتسلط الضوء على المكونات والمشاكل التي تواجه القطاع الحرفي واقتراح الحلول لها .

### أهداف الدراسة

1/ معرفة مدى دور التمويل الأصغر في تنمية القطاع الحرفي.

2/ وأثره على هذا القطاع و إثراء المكتبات بأدبيات التمويل الأصغر والقطاع الحرفي.

3/ محاولة لتقديم بعض الحلول التي قد تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة خاصة في الدول النامية.

4/ التعرف على أهم الأسباب التي تواجه الأفراد ( أصحاب المشاريع الصغيرة ) في تمويل مشاريعهم الصغيرة.

### فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة علي فرضيه أساسيه مفادها (للتمول الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي) وتتفرع منها الفرضيات التالية:

. كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدي إلي زيادة إنتاجية و تنمية القطاع الحرفي.

. كلما كانت هنالك سهوله في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفين كلما أدي إلي تحقيق تنميته للقطاع.

- التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي.

### منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والقياسي والمنهج التاريخي ، في تحليل بيانات الدراسة خلال فترة الدراسة .

### مصادر بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة في المراجع والدوريات والأوراق العلمية ومواقع الانترنت ومصادر البيانات الأولية متمثلة في المقابلات الشخصية و الاستبانة .

### حدود الدراسة

المكانية : السودان - ولاية النيل الأبيض - بنك فيصل الإسلامي فرع كوستي

الزمانية : (2014-2018)

ثانيا: الدراسات السابقة

1/ دراسة علي محمد علي (2004م)

تتناول الدراسة تمويل صغار المنتجين والحرفيين و تمثلت مشكلة البحث في ظهور حالات متعددة من التعثر وعدم استرداد التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي أو المقدم بواسطة واحد من برامج الأمم المتحدة وافترضت الدراسة قدرة مشروعات صغار المنتجين علي استرداد مبالغ التمويل في الفترة المحددة كما افترضت تعثر الأسباب لا ترتبط لبعض المشروعات .

من أهم أهداف الدراسة تقييم حجم التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي مقارنة بالتمويل المقدم من برامج الأمم المتحدة ,كما هدفت الدراسة إلي التعرف علي الأسباب التي تؤدي إلي تعثر مشروعات صغار المنتجين والحرفيين واقتراح الحلول الممكنة لها .

توصلت الدراسة إلي نتائج هامة وهي وجود دور هام للبنوك في عمليات تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير الكثير من الاستثمارات بالاستفادة من المدخرات من الفئات الاقتصادية ذات الدخل العالي(1) .

## 2/ دراسة ماجدة عوض محمد سارديه (2003 م)

ناقشت الدراسة التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تنمية القطاع الحرفي تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد القطاعات الحرفية التي تعمل بوسائل بدائية وعدم وجود التمويل الكافي للحصول علي الوسائل الحديثة وتوضيح ما هي أهميه الصيغ التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والكمي في تحليل وتقييم البيانات و تم جمع المعلومات من الكتب والمراجع والتقارير السنوية وأثبتت الدراسة صحة الفرضيات باهتمام المصرف بتنمية القطاعات الحرفية وزيادة المبالغ المتجهة نحو تطوير الأسر المنتجة وصغار المنتجين وان توفير التمويل أدى إلي استخدام وسائل إنتاجية حديثة أدت إلي زيادة الإنتاج وتبرز أهم النتائج في انه يقوم النظام المصرفي الإسلامي علي عدد من الخصائص أهمها استبعاد التعامل بالفائدة أو الربا وان المصرف يمول عدد من الأنشطة الزراعية والصناعية مما يساعد القطاع الحرفي علي التطور والنمو(2).

## 3/ دراسة الصادق يحي , وآخرون (2011م)

تتناول البحث اثر التمويل الأصغر علي الفقر .وهدف البحث إلى تقييم اثر التمويل الأصغر علي الفقر وتقليل التفاوت بين الطبقات وإثراء المكتبة السودانية .افترض البحث إن التمويل الأصغر يلعب دورا ايجابيا في محاربة الفقر ولقد تأكدت صحة هذه الفرضية وأيضاً افترض إن التمويل يساهم في خلق فرص عمل جديدة .توصل البحث إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الأصغر ومحاربة الفقر وان التمويل الأصغر يساعد في خروج المستفيدين من دائرة الفقر .وان التمويل الأصغر له دور ايجابي في محاربة الفقر.

## ثالثاً: الإطار النظري

## مفهوم التمويل والتمويل الأصغر

## مفهوم التمويل

بدأ التمويل كعلم منفصل عن علم الاقتصاد فظهر في بداية القرن العشرين ، و قد كان التركيز علي كيفية الحصول علي الأموال و من هنا جاءت كلمة التمويل .

ومع التقدم التكنولوجي احتاجت المشروعات أموالا كبيرة و كان التركيز حينئذ علي السيولة وعلي تمويل المنشآت و ظهر اهتمام ملحوظ بوصف وسائل التمويل الخارجي ، عكس التمويل الداخلي الذاتي و من هنا ظهر دور مصارف الاستثمار كجزء من دراسة التمويل ثم أدخلت مؤسسات جديدة علي أسواق التمويل و التي أحدثت تغيرات جوهرية في نظرية التمويل و ممارسة هذه المؤسسات هي البنوك الإسلامية و التي دخلت بمفهوم مختلف للتمويل لا تتعامل بالفائدة أخذا و عطاء .

التمويل احد المكونات الهامة للاقتصاد و له دور نشط و حيوي في كل دول العالم ، و ذلك لما للتمويل من آثار في أحداث و خلق النمو و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

يعرف التمويل بأنه احد مجالات المعرفة و يتكون من مجموعة من الحقائق و الأسس العلمية و النظرية التي تتعلق بالحصول علي الأموال من مصادرها المختلفة و حسن استخدامها ، كما يتضمن أهمية تغطية دراسة الأسواق المالية و المؤسسات و الهيئات المالية و الأنشطة المالية المختلفة مع التركيز بصفة خاصة علي القدرات المالية للأفراد.(3).

## أهمية التمويل

تتبع أهمية التمويل من أن غيابه سوف يؤدي إلي تسرب عرض النقود تدريجيا من التداول من وحدات الأنفاق ذات العجز إلي وحدات الفائض العالي. و يتم اكتنازه بواسطة الأخيرة مما يقود إلي تدمير الاقتصاد كنتيجة انخفاض الطلب الفعال علي السلع و الخدمات و ينتهي الأمر إلي الانكماش الاقتصادي ثم الكساد(4).

لكل دولة في العالم سياسة اقتصادية و تنموية تعمل علي تحقيقها و من اجل تحقيق الرفاهية للأفراد و تطلب هذه السياسة النقدية وضع الخطط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع و مهما تنوعت هذه المشروعات فإنها تحتاج إلي التمويل كلما تنمو وذلك عن طريق:

ـ توفير مناصب شغل جديدة تقضي علي البطالة .

ـ تحقيق الرفاهية للأفراد و المجتمعات و ذلك من خلال تحسين الوضعية المعيشية لهم و توفير السكن و العمل.

## أهداف التمويل

تتعدد أهداف الإدارة عن قيامها بممارسة وظيفة التمويل إذ إن الهدف الرئيسي للإدارة المالية هو تحقيق أقصى ثروة للمساهمين. و الذي من خلاله تحقق المنفعة القصوى لهم و لكن هناك عوامل أخرى تؤثر علي صحة هذه الفرضية كالهدف الأساسي لإدارة الشركة . و يرى احد الكتاب إن أهم الأهداف الإدارية المالية تتمثل في مضاعف الأرباح و مضاعفة الثروة بينما يرى آخرون إن أهداف الإدارة المالية تتمثل في زيادة أرباح الأسهم ، زيادة قيمة ثروة المنشأة ، تحديد المسؤولية الاجتماعية الذي يمكن اعتباره في المدى الطويل من مصلحة المالكين.

## مصادر التمويل

تنتهج الدراسات الاقتصادية عند تناول موضوع تمويل التنمية إلي تصنيف التمويل إلي تمويل داخلي و تمويل خارجي.

**التمويل الداخلي:** يصنف قطاعيا إلي حسب القطاعات التي تعتبر مصادر له و هي :

القطاع العائلي :و منه ينبع ما يعرف بالادخار الاختياري و ذلك عن طريق تكوين فائض فعلي بين ما يحصل عليه من دخول ما ينفقه علي حاجاته الاستهلاكية . و يستند الفرد او العائلة في اتخاذه لهذا القرار إلي العديد من الاعتبارات كالاحتياط ، الرغبة في التوسع الاستهلاكي.

**قطاع الأعمال:** يقصد به الوحدات الإنتاجية و فيها يتولد نوع من الادخار يتمثل في الفرق بين الإيرادات و التكاليف . وبعبارة أخرى في إرباحها خاصة الأرباح غير الموزعة .و تعتمد هذه الوحدات إلي تعظيم إيراداتها و تقليل نفقاتها و توزيع الإرباح بما يمكنها من تكوين قدر كبير من تلك الفوائض أو المدخرات .

## القطاع الحكومي

و يتمثل هذا القطاع في مؤسسات الدولة و أجهزتها الإدارية و تعتبر تلك الوحدات مصدرا للادخار الذي يتمثل في الفرق بين نفقاتها الجارية و بين ما تحصل عليه من إيرادات و يؤدي هذا القطاع دورا أساسيا في تكوين المدخرات و مشكلته الأساسية تتمثل في تزايد حجم الاستهلاك.

## مصادر التمويل التقليدية

يقصد بها تشكيل المصادر التي حصلت منها المنشأة علي أموال بهدف تمويل استثمارها و من ثم فإنها تتضمن كافة العناصر التي يكون منها جانب الخصوم سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل مصادر التمويل طويلة الأجل تتمثل في القروض طويلة الأجل و السندات و الأسهم العادية و الأرباح المحتجزة و الأسهم الممتازة أن وجدت.

**دور التمويل في التنمية**

يعتقد بعض السياسيين و الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلي الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رأس المال. و يرد ذلك إلي إن الطلب علي رأس المال يحكمه الميل إلي الاستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، و إن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة علي الادخار و طالما انه الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة علي الإنتاج فإن القدرة علي الادخار كذلك منخفضة . لذلك في التنمية الاقتصادية تتطلب في أولي مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في اضعف نقطها و الخروج من نطاقها و العمل علي تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادية بكافة السبل و الأساليب(6).

و التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي علي مدار الزمن و التي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل و نوعية السلع و الخدمات المنتجة إضافة إلي إحداث تغيير في هيكل الدخل لصالح الفقراء .

**التمويل الأصغر**

يعتبر التمويل احد المكونات التي لها دور نشط و حيوي في كل دول العالم و ذلك لما للتمويل من آثار في إحداث و خلق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. مفهوم التمويل الأصغر :التمويل الأصغر منهج للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بذر حديثا , كمصطلح يعني خدمة من الخدمات المالية لتمكين محدودي الدخل القادرين علي العمل من الرجال و النساء للحصول علي رأس المال المناسب للدخول في دائرة الاقتصاد لذا يعني هذا المصطلح توفير الخدمات المالية لذوي الدخل المحدود لتنشيط أعمالهم الإنتاجية (7).

**أهمية التمويل الأصغر**

يستمد التمويل الأصغر أهميته من أهمية محاربة الفقر و التخفيف منه عن طريق توفر تمويل للفقراء الناشطين اقتصاديا بإجراءات سهلة و إرباح منخفضة حيث يحتاج صغار المنتجين و الخدميين إلي إجراءات ميسرة للحصول علي رأس المال الكافي لتحريك طاقاتهم كعناصر اقتصادية قادرة علي الإنتاج (8).

**أهداف التمويل الأصغر**

الهدف الرئيسي للتمويل الأصغر هو محاربة الفقر و حل مشكلة البطالة و زيادة الدخل القومي زيادة الناتج المحلي و تحقيق التنمية الاقتصادية في الولايات . و تطوير مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التغذية العكسية و خلق فرص تدريب و رفع المهارات و القدرات .

**مشاكل التمويل الأصغر**

من أهم المشاكل التي تواجه التمويل الأصغر ضعف الوعي المصرفي و المالي للمستفيدين بسبب عدم تعاملهم مع الجهاز المصرفي في حياتهم العادية لأنعدم و ضعف دخولهم. إضافة إلي ذلك ندرة دراسات

السوق وتحديد احتياجات الطلب الحقيقي للسوق وهذا يترتب علي ضعف وعدم جدية دراسات الجدوى مما جعل في كثير من التجارب لعمليات التمويل الأصغر تقديمها في صورة مشروعات نمطية متكررة، كذلك من المشكلات صعوبة الحصول علي الضمانات علي قلتها من جانب المستفيدين بسبب ظروفهم ووضعهم الاقتصادي الضعيف أصلاً.

### مشاكل التمويل

#### 1/المشاكل المتعلقة بالمصارف

تسعي مؤسسات التمويل الأصغر في العادة جاهدة الوصول إلي عملائها في أماكنهم بقدر الإمكان وتحري الدقة في اختيارهم والتأكد من أنهم ناشطين اقتصاديين حتى تأكد المصرف من إن التمويل ذهب (9)إلي المكان الصحيح وهذا مالا يحدث في التجربة السودانية حيث يسعي العميل إلي الجهات المانحة للتمويل

- من أهم مراحل التمويل الأصغر مرحلة دراسة الجدوى حيث ينبغي علي الجهة المانحة للتمويل مساعدات العميل في دراسة الجدوى لأقتصاديته للمشروعات المراد تمويلها علي ارض الواقع . ولكن المصارف السودانية لا تقوم بهذه الخطوة باعتبارها مكلفه بالنسبة لها .

- تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتدريب المستفيدين قبل تنفيذ المشروع المراد تمويله لاكتساب المهارات والتمكين لإدارة المشروع بكفاءة وهذا مالا يقوم به الجهاز المصرفي في السودان.

- تمنح المصارف السودانية التمويل حسب السياسات المصرفية أو السياسات القطاعية للدولة وليس حسب رغبة العميل واحتي حسب حاجة السوق مما ينعكس في سوء إدارة المشروع من قبل المستفيد وعدم قدرته علي تسويق منتجاته بالإضافة إلي ذلك واستنتاجا مما سبق يوجد عدم تنوع في المنتجات .

- ضعف المتابعة من قبل المصرف للتمويل بعد منحه علي الطبيعة .

#### 2/ المشاكل المتعلقة بالمستفيدين

- ضعف الوعي المصرفي للمستفيدين .

- عدم جدية بعض المستفيدين.

- ضعف المهارات الفنية من الناحية الإدارية والتسويقية للمستفيدين من التمويل.

- تقليدية المشروعات التي يقدمها العملاء للمستفيدين .

- ضعف الجدوى الاقتصادية لكثير من المشروعات .

تعريف الصناعة التقليدية والحرف

أنّ الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقولة للصناعة التقليدية والحرف(10).

### كيف ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بطرق مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الآتي :

أ. الحرفي الفردي : ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.

ب. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف : تم ضبط مفهوم التعاونية في الأمر وعُرّفت على أنّها شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي.

ج. مقولة الصناعة التقليدية والحرف : تم إدراج مفهوم المقولة الحرفية و تم تقسيمها إلى قسمين :  
القسم الأول: مقولة الصناعة التقليدية :هي كل مقولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها وتتوفّر فيها الخصائص التالية:

. ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.

. تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء.

. إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي(11).

القسم الثاني: المقولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات :

تتوفر فيها نفس شروط مقولة الصناعة التقليدية باستثناء :

. ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات.

. تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع و يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس.

### خصائص المؤسسات الحرفية

تتميز المؤسسات الحرفية في الجزائر ببعض المزايا التي تمثل في نفس الوقت إيجابياتها وسلبياتها، تتجلى أساسا في سهولة الاستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي إلى جانب البعد الثقافي والحضاري المميز لمنتجاتها ؛ هذه المزايا تحرزها المؤسسات الحرفية دون منازع وتعتبر الحافز وراء الاستثمار فيها وكذا حمايتها ودعمها، بيد أنها تعدّ في المقابل عائقا يحدّ من توسّع الأنشطة وتطورها وكذا انتهاز الحرفي المقاول للفرص التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده؛ وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل المؤسسة الحرفية تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

### الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الحرفية

يتأكد الدور الفاعل للمؤسسات الحرفية في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال دراسة الآثار الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها:

- أ. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.
- ب. مساهمة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الإنتاج والاستثمار.
- ج. أثر قطاع الصناعة التقليدية والحرف على التشغيل.
- د. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة.
- هـ. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات. وفي السودان برز الآن بقوة التعاون الإنتاجي الحرفي وهو قطاع كبير منتشر بكل أنحاء السودان.

يسعى التعاون الحرفي والإنتاجي والخدمي لتوفير الاستقرار لقواعده بتوفير مواقع بمجمعات صناعية وجدت القبول من الدولة ممثلة في وزارة الصناعة ووزارة التخطيط العمراني وذلك نسبة لحفاظها على أراضي الدولة والتي كانت توزع فردية وتباع ليعود الحرفي إلى الشارع مرة أخرى و الآن لدينا نماذج كثيرة لجمعيات قامت بعمل دراسات جدوى اقتصادية لقيام مثل هذه المجمعات التي تعتبر بنيات أساسية للصناعة ويمكن أن تقوم بداخلها كثير من الصناعات الصغيرة الجديدة التي تحتاج لها البلاد مثال : صناعة الطباشير ، الزراير ، المعدات الزراعية التقليدية ، الصناعات الغذائية

## أهداف الإتحاد التعاون الحرفي والإنتاجي

- 1/ الإشراف والتوجيه والرقابة والرعاية للتعاونيات المنضوية تحت لواء الإتحاد.
- 2/ إنشاء وقيام المجمعات التعاونية الحرفية بالولاية.
- 3/ توجيه وتدريب الحرفيين الأعضاء بالتعاونيات كل في مجاله علي الأساليب التقنية الحديثة لتجويد الأداء.
- 4/ المساهمة في الحد من انتشار العطا له بتوفير فرص عمل للأعضاء.
- 5/ تجميع الحرفي في جمعيات تعاونية إنتاجية حسب تخصصهم وإمكاناتهم.
- 6- وضع دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع التي تخص الجمعيات وتحقق وتلبى الاحتياجات الخاصة بالأعضاء والعمل علي استقرارهم.
- 7- إجراء الدراسات والبحوث والبيانات وإعداد الإحصاءات الخاصة بالتعاونيات الحرفية والإنتاجية.
- 8- العمل على نشر الحركة التعاونية فكريا وميدانيا ، بمختلف الوسائل الإعلامية والثقافية والتعليمية والتربوية والاقتصادية. تقديم المشورة التعاونية والفنية للجمعيات التعاونية وإمدادها بما قد تطلبه من معونة ، وإبداء الرأي الفني والقانوني.
- 9- نشر الثقافة التعاونية ودعم التعليم التعاوني وإعداد القيادات التعاونية الواعية والمؤمنة بالتعاون وإقامة المعاهد ومراكز التدريب التعاونية وإدارتها ورعاية الدراسات العليا في مجال العمل التعاوني.
- 10 - تمثيل القطاع التعاوني الإنتاجي والحرفي في الداخل والخارج والاشتراك في المنظمات التعاونية الدولية وعقد الصلات وتبادل الخبرات مع الحركات التعاونية العربية والعالمية(12).

## أهمية ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما.

إن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة، سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكل البطالة، أو من حيث مساهمتها في الناتج المحلي.

## توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية

تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية نذكر من بينها ما يلي:

1/ توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إن تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الإقليم.

2/ التخفيف من الفوارق الإقليمية، وذلك إن قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

3/ الحد من الهجرة الريفية نحو المدن حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتشارها في الريف إن تستوعب فائض العمالة الريفية، والحد من درجة البطالة الموسمية وتحقيق استخدام امثل لهذه العمالة.

## مشاكل وعقبات المشاريع الصغيرة

إن نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبح من العوامل المهمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأصبح هدف تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة. لاسيما في ظل الحاجة المتزايدة لخلق فرص عمل ومكافحة الفقر. هذا بالإضافة إلى الحاجة لقطاع قوى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يكون قادرا على المنافسة، وعلى لعب دور قيادي في عملية التنمية، في سبيل مواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، فقد أصبح تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يحتل أهمية كبيرة لدى كل من المؤسسات البنكية وغير البنكية، وكذلك هيئات المعونة.

يواجه قطاع المشروعات الصغيرة في كافة أنحاء العالم مجموعة من المشاكل، وهذه المشاكل قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجهها لمشاريع الصغيرة في كافة أنحاء العالم، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المشروع أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المشاريع. ويمكن التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجه المشروعات:

## أولاً: مشاكل التمويل:

حيث تواجه المشاريع الصغيرة بعض الصعوبات التمويلية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1/ تعتمد هذه المشاريع في اغلب الأحيان علي التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الإمكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.

2/ نظراً لأن الكيانات القانونية لهذه لمشاريع تكون في الغالب مشاريع فردية فإنه يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح أسهم في الأوراق المالية أو إصدار سندات للاقتراض.

3/ تردد بعض البنوك التجارية في منح هذه المشاريع قروضا ائتمانية قصيرة أو طويلة الأجل ما لم تكن تلك المؤسسات تتمتع بشهرة واسعة أو بضمان مشروع أو شخصية معروفة في الوسط التجاري.

4/ في حالة قيام هذه المشاريع بتوفير الضمانات المطلوبة للتمويل فإنها تتحمل تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها علي هذا التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة مما يرهق ميزانيات هذه المشاريع ويستقطع جزءاً هاماً من أرباحها، وهو الأمر الذي يحد من قدرة هذه المشاريع علي توسيع طاقاتها الإنتاجية وتحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة.

5/ افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.

6/ افتقاد عنصر الثقة في القائمين علي المشروع الصغير.

7/ أن التمويل متاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته (13).

8/ عادة ما تلجأ مؤسسات التمويل في ظل غياب عنصر الثقة في المشروع الصغير إلي متابعة التنفيذ والي التدخل بالمشورة المالية والفنية في بعض الأحيان، وعادة لا يتقبل صاحب المشروع الصغير هذا التدخل ويميل إلي تولي كافة عمليات المشروع بالكامل، ويعتبر هذا من الأسباب التي تجعل العديد من المشاريع الصغيرة تعزف عن التعامل مع مؤسسات التمويل في الدول النامية. أما المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

ا/ ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.

ب/ ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.

ج/ تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

**ثانياً: صعوبة توفير برامج للتدريب أو تطوير المنتج:**

عادة ما تحتاج المشروعات لمجموعة من برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانات أكبر من إمكانات أصحاب المشروعات الصغيرة. لذا فإن المناطق الصناعية في تركيا -على سبيل المثال- توفر للمشروعات الصغيرة فرصاً للتدريب وبرامج لتطوير منتجاتها بتكلفة تعاونية. لذلك أصحاب المشروعات الصغيرة بحاجة دائمة ومستمرة إلى التدريب والتأهيل المهني الذي يؤهلهم لمواكبة التطورات المختلفة.

**ثالثاً: العامل الزمني في إنشاء المشروع:**

غالباً ما تستغرق عملية إنشاء المشروعات الصغيرة فترة زمنية طويلة نسبياً بالمقارنة مع حجم تلطفك المشروعات، وتبقى الموارد المستثمرة معطلة في صورة أصول غير مكتملة طوال فترة الإنشاء، ومن ثم كلما طال فترة إنشاء المشروع زاد حجم العوائد المضى بها نتيجة لاحتجاز الموارد المستثمرة في صورة معطلة، ولذا فإن فترة الإنشاء نفسها يمكن أن تؤخذ كمعيار للمفاضلة بين المشروعات، ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ إنشاء المشروع في فترة أقل من المدة المحددة يحقق لصاحب المشروع وفراً يساوي العائد المحقق خلال فترة التبرير. وفي حال التفصيل في معوقات المشاريع الصغيرة، فيمكن التطرق إلى عدة أنواع، فمنها معوقات مالية وتسويقية وإدارية وفنية واستشارية،

**رابعاً: منهج التحليل وعرض النتائج  
منهج التحليل**

استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي للبيانات. هو عبارة عن استخدام الطرق الإحصائية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها وتم ذلك عبر عدة مراحل: جمع البيانات الإحصائية عن متغيرات البحث، عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة، تحليل البيانات و تفسير نتائج البيانات. تم استخدام طريقة التحليل الإحصائي:

**أولاً : إجراءات الدراسة وأساسيات التحليل :****حدود البحث :**

الحد الزمني : السودان - ولاية النيل الأبيض - بنك فيصل الإسلامي فرع كوستي

ثانيا : عينة البحث : تم اختيار عينة من (30) من الحرفيين العاملين في المنطقة الصناعية كوستي .

أداة جمع البيانات : تم تصميم استبانة على طريقة (ليكرت) لقياس الرأي من خلال الأسئلة المغلقة . يشتمل القسم الأول على بيانات شخصية تحتوي متغيرات ( النوع ، العمر ، نوع الحرفة ، سنوات الخبرة) والغرض من هذه البيانات الوقوف على مدى تفهم المبحوثين للأسئلة الواردة في الاستبانة ، درجة إلمامهم بموضوع ومجال البحث . أما القسم الثاني فيشتمل على البيانات الأساسية المتعلقة باختبارات الفرضيات ، تم توزيع

عدد (30) استبانة واستلام (30) منها . أداة التحليل ومؤشرات اختبار الفرضيات :تم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات في صورة تكرارات ونسبة مئوية حيث يتم قبول أو رفض الفرضية بناءا على الآتي :

1/ المنوال وهو الإجابة الأكثر تكرارا

2/ النسبة العامة للموافقة والنسبة العامة لعدم الموافقة .

3/ اختبار كأي تربيع حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية (بمستوى معنوية 5% ودرجة حرية تساوي عدد أسئلة الفرضية ناقص واحد ) . حيث كانت القيمة الجدولية لكل الفرضيات تساوي (9.5) .تم استبعاد نتيجة الإجابة (محايد ) عند تحديد مؤشرات اختبار الفرضيات .

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### جدول رقم (1)

توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

| النوع  |           |         |
|--------|-----------|---------|
| النسبة | التكرارات | البيان  |
| 100.0  | 100       | ذكر     |
| 100.0  | 30        | المجموع |

يلاحظ من الجدول (1) إن المنوال هو الإجابة (ذكر) بنسبة (100%) مما يشير إلى تركيز العمل الحرفي على العنصر الرجالي.

#### جدول رقم(2)

توزيع عينة البحث حسب العمر

| العمر  |           |               |
|--------|-----------|---------------|
| النسبة | التكرارات | البيان        |
| 26.7   | 8         | اقل من 30     |
| 53.3   | 16        | 30 وأقل من 40 |
| 13.3   | 4         | 40 وأقل من 50 |
| 6.7    | 2         | 50 سنة فأكثر  |
| 100.0  | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (2) إن المنوال هو الإجابة (30 وأقل من 40) بنسبة (53.3%) مع ملاحظة إن نسبة الذين أعمارهم 30 سنة فأكثر يمثلون 83.4% من العينة مما يشير إلى توافر قدرا من الرشد والعقلانية لدى المبحوثين .

### جدول رقم(3 )

توزيع عينة البحث حسب التخصص

| التخصص |           |                        |
|--------|-----------|------------------------|
| النسبة | التكرارات | البيان                 |
| 63.3   | 19        | حداد                   |
| 10.0   | 3         | نجار                   |
| 20.0   | 6         | ميكانيكي سيارات        |
| 6.7    | 2         | ميكانيكي دراجات بخارية |
| 100.0  | 30        | المجموع                |

يلاحظ من الجدول (3) إن (63.3%) من أفراد العينة من العاملين في مجال الحدادة .

### جدول رقم(4 )

توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة |           |                |
|--------------|-----------|----------------|
| النسبة       | التكرارات | البيان         |
| 26.7         | 8         | أقل من 5       |
| 56.7         | 17        | 5 وأقل من 10   |
| 10.0         | 3         | 10 وقأقل من 15 |
| 6.7          | 2         | 15 وأقل من 20  |
| 100.0        | 30        | المجموع        |

يلاحظ من الجدول (4) إن معظم المبحوثين مدة خدمتهم (5 وأقل من 10) سنة بنسبة 56.7% وإن نسبة الذين مدة خدمتهم 5 سنة فأكثر يمثلون 83.3% مما يشير إلى توافر خبرات تراكمية لدى المبحوثين . من تحليل البيانات الشخصية يلاحظ ان معظم المبحوثين من الفئة العمرية 30 سنة فأكثر وهذا مؤشر ، إلى حد ما ، على توافر قدرا من الرشد والعقلانية لدى المبحوثين وإضافة إلى الخبرات العملية في المجال ا لحرفي .

هذه النتائج توفر قدرا من الاطمئنان والثقة بتفهم المبحوثين لمجال وموضوع البحث وإنهم لا يحتاجون إلى شرح للأسئلة الواردة في الاستبانة .

الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى : كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي

#### جدول رقم (5)

##### العبرة الأولى من الفرضية الأولى

| للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي |           |            |
|------------------------------------------------------|-----------|------------|
| النسبة                                               | التكرارات | البيان     |
| 43.3                                                 | 13        | أوافق بشدة |
| 50.0                                                 | 15        | أوافق      |
| 6.7                                                  | 2         | محايد      |
| 100.0                                                | 30        | Total      |

يلاحظ من الجدول (5) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (43.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (93.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (صفر).
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي)

#### جدول رقم (6)

##### العبرة الثانية من الفرضية الأولى

| انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية |           |               |
|----------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                       | التكرارات | البيان        |
| 33.3                                         | 10        | أوافق بشدة    |
| 40.0                                         | 12        | أوافق         |
| 20.0                                         | 6         | محايد         |
| 3.3                                          | 1         | لا أوافق      |
| 3.3                                          | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                        | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (6) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق ) بنسبة (40%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (73.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتمركز بالتساوي بين ( لا أوافق ، ولا أوافق بشدة)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (انخفاض حجم التمويل يؤدي الى انخفاض الانتاجية)

## جدول رقم (7)

## العبارة الثالثة من الفرضية الأولى

| مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية |           |               |
|------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                     | التكرارات | البيان        |
| 30.0                                                       | 9         | أوافق بشدة    |
| 33.3                                                       | 10        | أوافق         |
| 13.3                                                       | 4         | محايد         |
| 16.7                                                       | 5         | لا أوافق      |
| 6.7                                                        | 2         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                      | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (7) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق ) بنسبة (33.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (63.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (23.4%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية)

## جدول رقم ( 8 )

## العبارة الرابعة من الفرضية الأولى

| ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة |           |               |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                                                         | التكرارات | البيان        |
| 40.0                                                                                           | 12        | أوافق بشدة    |
| 33.3                                                                                           | 10        | أوافق         |
| 13.3                                                                                           | 4         | محايد         |
| 10.0                                                                                           | 3         | لا أوافق      |
| 3.3                                                                                            | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                                                          | 30        | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الاستبانة 2015 م

يلاحظ من الجدول (8) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (40%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (73.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (13.3%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق )

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة)

### جدول رقم ( 9 )

#### العبارة الخامسة من الفرضية الأولى

| هل المشاريع الخدمية حققت نجاح كبير |           |               |
|------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                             | التكرارات | البيان        |
| 50.0                               | 15        | أوافق بشدة    |
| 33.3                               | 10        | أوافق         |
| 6.7                                | 2         | محايد         |
| 6.7                                | 2         | لا أوافق      |
| 3.3                                | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                              | 30        | المجموع       |

من الجدول ( 9 ) يلاحظ الآتي :

1/المنوال هو الإجابة (أوافق بشدة ) بنسبة 50% .

2/ النسبة العامة للموافقة ( 83.3 % ) تتمركز الإجابة (أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( 10 % ) تتمركز حول الإجابة (لا أوافق ) .

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (هل المشاريع الخدمية حققت زجاج كبير).

### جدول رقم ( 10 )

اختبار الفرضية الأولى: (كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي)

| العبارة                                                                                           | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|----------|---------------|---------|
| 1- للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي                                           | 43%        | 50%   | 7%    | -        | -             | 30      |
| 2- انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية                                                   | 33%        | 40%   | 20%   | 3%       | 3%            | 30      |
| 3- مؤسسات التمويل للحرفيين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية                                    | 30%        | 33%   | 13%   | 17%      | 7%            | 30      |
| 4- ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة | 40%        | 33%   | 13%   | 10%      | 3%            | 30      |
| 5- هل المشاريع الخدمية حققت زجاج كبير                                                             | 50%        | 33%   | 7%    | 7%       | 3%            | 30      |

|         |     |     |     |    |    |      |
|---------|-----|-----|-----|----|----|------|
| المجموع | 59  | 57  | 18  | 11 | 5  | 150  |
|         | %39 | %38 | %12 | %7 | %3 | %100 |

يلاحظ من الجدول (10) والخاص باختبار الفرضية الأولى التي نصها (كلما زاد حجم التمويل الممنوح للقطاع الحرفي كلما أدى إلى زيادة إنتاجية وتنمية القطاع الحرفي) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (39%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (77%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (1.32) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المبحوثين .

4/ هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضيات الفرعية للفرضية الثانية

كلما كانت سهولة في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع

جدول رقم (11)

العبارة الأولى من الفرضية الثانية

| الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة |           |               |
|------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                           | التكرارات | البيان        |
| 33.3                                                             | 10        | أوافق بشدة    |
| 36.7                                                             | 11        | أوافق         |
| 20.0                                                             | 6         | محايد         |
| 6.7                                                              | 2         | لا أوافق      |
| 3.3                                                              | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                            | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (11) الآتي :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق) بنسبة (36.7%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (70%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة)

## جدول رقم (12)

## العبارة الثانية من الفرضية الثانية

| تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية |           |               |
|--------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                           | التكرارات | البيان        |
| 36.7                                             | 11        | أوافق بشدة    |
| 33.3                                             | 10        | أوافق         |
| 23.3                                             | 7         | محايد         |
| 3.3                                              | 1         | لا أوافق      |
| 3.3                                              | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                            | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (12) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (36.7%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (70%) تتمركز حول الإجابة (أوافق) النسبة العامة لعدم الموافقة (7%) تتوزع بين الإيجابيتين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية)

## جدول رقم(13)

## العبارة الثالثة من الفرضية الثانية

| تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة |           |            |
|---------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| النسبة                                                                    | التكرارات | البيان     |
| 43.3                                                                      | 13        | أوافق بشدة |
| 33.3                                                                      | 10        | أوافق      |
| 20.0                                                                      | 6         | محايد      |
| 3.3                                                                       | 1         | لا أوافق   |
| 100.0                                                                     | 30        | Total      |

يلاحظ من الجدول (13) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (43.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (76.6%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (3.3%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة)

## جدول رقم(14)

## العبارة الرابعة من الفرضية الثانية

| تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها |           |            |
|------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| النسبة                                                           | التكرارات | البيان     |
| 46.7                                                             | 14        | أوافق بشدة |
| 36.7                                                             | 11        | أوافق      |
| 10.0                                                             | 3         | محايد      |
| 6.7                                                              | 2         | لا أوافق   |
| 100.0                                                            | 30        | المجموع    |

يلاحظ من الجدول (14) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (46.7%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (83.4%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.7%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها)

## جدول رقم (15)

## العبارة الخامسة من الفرضية الثانية

| سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض |           |            |
|-------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| النسبة                                                                  | التكرارات | البيان     |
| 50.0                                                                    | 15        | أوافق بشدة |
| 36.7                                                                    | 11        | أوافق      |
| 13.3                                                                    | 4         | محايد      |
| 100.0                                                                   | 30        | المجموع    |

من الجدول ( 15 ) يلاحظ الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة (أوافق بشدة ) بنسبة 52% .
- 2/ النسبة العامة للموافقة ( 73.3 % ) تتمركز الإجابة ( أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( 16.7 % ) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق ) .
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض).

## جدول رقم (16)

اختبار الفرضية الثانية: (كلما كانت سهولة في إجراءات منح التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع)

| المجموع | لا أوافق بشدة | لا أوافق | محايد | أوافق | أوافق بشدة | العبارة                                                                      |
|---------|---------------|----------|-------|-------|------------|------------------------------------------------------------------------------|
| 30      | 1             | 2        | 6     | 11    | 10         | 1- الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة          |
| %100    | %3            | %7       | %20   | %37   | %33        |                                                                              |
| 30      | 1             | 1        | 7     | 10    | 11         | 2- تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية                          |
| %100    | %3            | %3       | %23   | %33   | %37        |                                                                              |
| 30      | -             | 1        | 6     | 10    | 13         | 3- تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة |
| %100    | -             | %3       | %20   | %33   | %43        |                                                                              |
| 30      | -             | 2        | 3     | 11    | 14         | 4- تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعييدها         |
| %100    | -             | %7       | %10   | %37   | %47        |                                                                              |
| 30      |               |          | 4     | 11    | 15         | 5- سداد أقساط القرض بمبالغ صغيرة يساعد في عملية السداد والاستفادة من القرض   |
| %100    |               |          | %13   | %37   | %50        |                                                                              |
| 150     | 2             | 6        | 26    | 53    | 63         | المجموع                                                                      |
| %100    | %1            | %4       | %17   | %35   | %42        |                                                                              |

يلاحظ من الجدول (16) والخاص باختبار الفرضية الثانية التي نصها (كلما كانت سهولة في إجراءات منح

التمويل الأصغر للحرفيين كلما أدى لتحقيق تنمية القطاع) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (42%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (77%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (5%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (2.18) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق جوهرية بين إجابات المبحوثين .

4/ النتائج 1 ، 2 ، 3 تثبت صحة الفرضية الثانية

الفرضيات الفرعية للفرضية الثالثة

التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي

## جدول رقم (17)

## العبارة الأولى من الفرضية الثالثة

| إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول |           |               |
|----------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                                     | التكرارات | البيان        |
| 43.3                                                                       | 13        | أوافق بشدة    |
| 20.0                                                                       | 6         | أوافق         |
| 26.7                                                                       | 8         | محايد         |
| 6.7                                                                        | 2         | لا أوافق      |
| 3.3                                                                        | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                                      | 30        | Total         |

يلاحظ من الجدول (17) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (43.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (63.3%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول)

## جدول رقم (18)

## العبارة الثانية من الفرضية الثالثة

| متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف |           |               |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                                            | التكرارات | البيان        |
| 53.3                                                                              | 16        | أوافق بشدة    |
| 33.3                                                                              | 10        | أوافق         |
| 6.7                                                                               | 2         | محايد         |
| 3.3                                                                               | 1         | لا أوافق      |
| 3.3                                                                               | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                                             | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (18) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (53.3%) .

- 2/ النسبة العامة للموافقة (86.6%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتمركز حول الإجابتين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف)

## جدول رقم(19)

## العبارة الثالثة من الفرضية الثالثة

| قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة |           |               |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                                                             | التكرارات | البيان        |
| 56.7                                                                                               | 17        | أوافق بشدة    |
| 26.7                                                                                               | 8         | أوافق         |
| 6.7                                                                                                | 2         | محايد         |
| 6.7                                                                                                | 2         | لا أوافق      |
| 3.3                                                                                                | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                                                              | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (19) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (56.7%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (83.4%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (10%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة)

## جدول رقم(20)

## العبارة الرابعة من الفرضية الثالثة

| توفير فرص تدريب لطالبي التمويل قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع |           |               |
|------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| النسبة                                                                 | التكرارات | البيان        |
| 53.3                                                                   | 16        | أوافق بشدة    |
| 33.3                                                                   | 10        | أوافق         |
| 6.7                                                                    | 2         | محايد         |
| 3.3                                                                    | 1         | لا أوافق      |
| 3.3                                                                    | 1         | لا أوافق بشدة |
| 100.0                                                                  | 30        | المجموع       |

يلاحظ من الجدول (20) الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة) بنسبة (53.3%) .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (86.6 %) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (6.6%) تتوزع بالتساوي بين ( لا أوافق ، لا أوافق بشدة )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (توفير فرص تدريب لطالبي التمويل قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع)

### جدول رقم(21)

#### العبارة الخامسة من الفرضية الثالثة

| التقييم المستمر لأداء المشروع الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع |           |            |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------|
| النسبة                                                                          | التكرارات | البيان     |
| 53.3                                                                            | 16        | أوافق بشدة |
| 40.0                                                                            | 12        | أوافق      |
| 6.7                                                                             | 2         | محايد      |
| 100.0                                                                           | 30        | المجموع    |

من الجدول ( 21 ) يلاحظ الآتي :

- 1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة 53.3% .
- 2/ النسبة العامة للموافقة (93.3 %) تتمركز الإجابة (أوافق بشدة ) بينما النسبة العامة لعدم الموافقة ( صفر )
- 3/ النتائج 1 ، 2 تؤيدان صحة العبارة (التقييم المستمر لأداء المشروع الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع).

### جدول رقم (22)

اختبار الفرضية الثالثة: (التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي)

| العبارة                                                                              | أوافق بشدة | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة | المجموع |
|--------------------------------------------------------------------------------------|------------|-------|-------|----------|---------------|---------|
| 1- إشراف البنك على المشروعات الممولة يساهم بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول        | 13         | 6     | 8     | 2        | 1             | 30      |
|                                                                                      | 43%        | 20%   | 27%   | 7%       | 3%            | 100%    |
| 2- متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف | 16         | 10    | 2     | 1        | 1             | 30      |
|                                                                                      | 53%        | 33%   | 7%    | 3%       | 3%            | 100%    |
| 3- قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية                                                | 17         | 8     | 2     | 2        | 1             | 30      |

|      |    |    |     |     |     |                                                                                    |
|------|----|----|-----|-----|-----|------------------------------------------------------------------------------------|
| 100% | 3% | 7% | 7%  | 27% | 57% | والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة                    |
| 30   | 1  | 1  | 2   | 10  | 16  | 4- توفير فرص تدريب لطالبي التمويل قبل تنفيذ المشروع يساهم في نجاح المشروع          |
| 100% | 3% | 3% | 7%  | 33% | 53% | 5- التقييم المستمر لأداء المشروع الممول بواسطة البنك له اثر ايجابي في نجاح المشروع |
| 30   |    |    | 2   | 12  | 16  | المجموع                                                                            |
| 100% |    |    | 7%  | 40% | 53% |                                                                                    |
| 150  | 4  | 6  | 16  | 46  | 78  |                                                                                    |
| 100% | 3% | 4% | 11% | 31% | 52% |                                                                                    |

يلاحظ من الجدول (22) والخاص باختبار الفرضية الثالثة التي نصها (التفتيش والمتابعة للمشروعات الممولة بواسطة البنك لها اثر في تنمية القطاع الحرفي) :

1/ المنوال هو الإجابة ( أوافق بشدة ) بنسبة (52%) .

2/ النسبة العامة للموافقة (83%) تتمركز حول الإجابة (أوافق بشدة) النسبة العامة لعدم الموافقة (7%) تتمركز حول الإجابة ( لا أوافق)

3/ قيمة كأي المحسوبة (صفر) اقل من الجدولية (9.5) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين .

4/ هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثالثة

### خامساً: النتائج والتوصيات:

#### 1/ النتائج :

من خلال الدراسة الميدانية توصل البحث إلى النتائج التالية :

1/ للتمويل الأصغر دور في تحقيق التنمية في القطاع الحرفي.

2/ انخفاض حجم التمويل يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

3/ مؤسسات التمويل للحرفين المركزية تعوق أهداف التنمية المحلية.

4/ ضرورة قيام البنوك التجارية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة بتوفير الدعم الكافي للمشاريع الصغيرة.

5/ الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.

6/ تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.

7/ تواجه المشاريع الصغيرة مشكلة التشدد في طلب الضمانات من قبل الجهات المانحة.

8/ إشراف البنك على المشروعات الممولة بدرجة كبيرة في نجاح المشروع الممول.

9/ متابعة المشروعات الممولة على ارض الواقع ضمان لتوجيه مبلغ التمويل للمشروع المستهدف.

10/ قيام البنك بتقديم المشورة الإدارية والمالية والفنية لطالب التمويل له علاقة بنجاح المشروعات الممولة.

## 2/ التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية يوصي البحث بالاتي :

1/ الاهتمام بالتمويل الأصغر كسياسة اقتصادية للدولة لحل مشكلة قطاع الحرفيين وتنشيطه للمساهمة في الناتج المحلي .

2/ تسهيل الإجراءات والضمانات لطالبي التمويل الأصغر من الحرفيين.

3/ زيادة عدد الأقساط لفترات مريحة مع الاتفاق مع طالب التمويل.

4/ ضرورة إشراف ومتابعة البنك للمشروعات على ارض الواقع وتقديم النصح والمشورة والتقييم المستمر .

5/ عقد ورش عمل لتدريب طالبي التمويل الأصغر من الحرفيين على النواحي الإدارية والمالية في إدارة القروض .

## المراجع :

1/ علي محمد علي ، تمويل صغار المنتحيين والحرفيين ، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات المصرفية . جامعة السودان للعلوم

2/ ماجدة عوض محمد سارديه ، التمويل المصرفي الإسلامي ودوره في تنمية القطاع الحرفي ، بحث غير منشور لنيل درجة الماجستير في الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

3/ الصادق يحي ، الفاتح كمال وهاجر احمد ، اثر التمويل الأصغر علي الفقر ، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد ، جامعة الإمام المهدي .

4/ شوقي احمد ، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد القومي للتنمية الإدارية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1984

5/ خالد الراوي ، عبدالله بركات ، نظرية التمويل ، الطبعة الثانية ، عام 1422 هـ - 2002م .

6/ محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليثي ، التنمية الاقتصادية مقدماتها ونظرياتها وسياساتها ، الإسكندرية ، الدار الجامعة ، 2004

7/ صالح جريبيل حامد أحمد ، التمويل الأصغر في السودان ، ج 1 ، 2010م ، ص ص 100-102

8/ محلية بيت المال والاقتصاد ، بنك فيصل الإسلامي الصناعات الصغيرة وتنمية المجتمع ، 2004م ،

- 9/ احمد سليمان احمد ، الإطار النظري للتمويل و التمويل الأصغر ، ورقة عمل ، ندوة عن التمويل الأصغر ، جامعة الأمام المهدي مارس 2011 م
- 10/ بن بادة مصطفى، اجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007
- 11/ ذباد رمضان و محفوظ جوده ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000م
- 12/ فرد ويستون ، يوحين برجام ، التمويل الإداري الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، 1993
- 13/ علي سعيد عبد الوهاب مكي ، تمويل المشروعات في ظل الإسلام ، مطبعة دار الفكر العربي ، 1979م

## محددات البطالة واثرها علي النمو السكاني والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي

دراسة تطبيقية السودان خلال الفترة 2010 م - 2019 م

د. صلاح محمد ابراهيم احمد - استاذ الاقتصاد المشارك - جامعة النيل الابيض

salahmas633@gmail.com

أ. محجوب المبارك يوسف

## المستخلص :

تناولت الدراسة موضوع البطالة واثرها علي نمو السكان والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلي استعراض مفهوم البطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي والسكان وأسباب البطالة والإستراتيجية المقترحة لمواجهتها. تمثل مشكلة البطالة هاجسا يؤرق السودان كدولة نامية ، وتعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والاقتصاد السوداني يعاني من مشكلة البطالة وتكمن اهمية الدراسة في تزايد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة ، وعندما لا يستطيع الاقتصاد خلق قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل . ونجد اهم اهداف الدراسة توفير الية للحد من ظاهرة البطالة في السودان . و تحليل وتفسير البطالة فوق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاثار الناجمة عن البطالة واسبابها والحلول المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد . اهم فروض الدراسة :توجد علاقة طردية ذات دلالة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة والنمو الاقتصادي .توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة وحجم ومعدلات نمو السكان كما توصلت الدراسة اليه من نتائج : اثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي . واثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان . كما توصلت الدراسة الي التوصيات الاتية : علي الدولة ان تهتم باستيعاب الخريجين وخلق وانشاء فرص وظائف جديدة . وتوفير مشروعات انتاجية بالتمويل الاصغر وتوسيع دائرة تشغيل الخريجين . السعي في معالجة الاختلالات الهيكلية في تخطيط و هيكل القوي العاملة .

**Abstract:**

The study deals with unemployment and its impact on population growth, gross domestic product and economic growth. This study aims to review the concept of unemployment and its relationship to economic growth, GDP, economic growth, population, causes of unemployment, and the proposed strategy to confront it. The problem of unemployment is an obsession that haunts Sudan as a developing country, hinders economic growth and economic development, and the Sudanese economy suffers from the problem of unemployment, and the importance of the study lies in the increasing economic and social cost of unemployment, and when the economy is unable to create a sufficient amount of jobs for everyone who is able and willing to work. We find the most important objectives of the study to provide a mechanism to reduce the phenomenon of unemployment in Sudan. And analysis and interpretation of unemployment in accordance with the economic and social variables and the effects resulting from unemployment, its causes, and the proposed solutions to address the structural imbalances that the economy suffers from. The most important hypothesis of the study: There is a direct and significant relationship between unemployment and the gross domestic product. There is a significant inverse relationship between unemployment and economic growth. There is an inverse relationship with significance between unemployment and the size and rates of population growth. Economic. The study proved that there is an inverse relationship between unemployment, gross domestic product and population growth rates. The study also reached the following recommendations: The state should pay attention to absorbing graduates and creating new job opportunities. Providing productive projects with microfinance, and expanding the department of graduate employment. Seeking to address structural imbalances in the planning and structure of the workforce.

**مقدمة :**

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم وتؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على خفض معدلاتها والتخفيف من أثارها ، وأصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات العاطلة في اقل قدر ممكن من الزمن.البطالة هي ظاهرة عالمية ذات آثار اقتصادية واجتماعية وتعمل الدول المتقدمة والنامية على مواجهتها وهي تحدث في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات

اللازمة لتوفير فرص العمل، والبطالة هي زيادة القوي البشرية الرغبة في العمل والتي تبحث عنهن فرص العمل المتاحة، ويتوقف حجم القوي البشرية على حجم السكان وشكل الهرم السكاني بينما تتوقف فرص العمل على مدى زيادة معدلات النمو.

والبطالة هي التوقف لجزء من قوه العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وتقاس في العادة بمعدل يسمى معدل البطالة ، وهي تمثل الفرق بين كميتين أكبرهما هو كمية عناصر الإنتاج من الموارد البشرية والأسواق هي كمية فرص العمل المتاحة لتلك العناصر وتحدث البطالة نتيجة لانخفاض الاستثمارات أو الهبوط في دورة النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث الكساد أو للتغير في التكنولوجيا أو التغير في طلب المستهلكين أو عدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل ، وتنتج البطالة عادة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب الطلب وجانب العرض.

#### مشكلة الدراسة :

تشكل البطالة هاجسا يؤرق السودان كدولة نامية ، وتعوق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والاقتصاد السوداني يعاني من مشكلة البطالة ، ولمعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بالبطالة في السودان وعلى ضوء هذه المشكلة يمكن طرح التساؤلات التالية :

- 1- ما الأسباب التي تؤدي إلى الظاهرة البطالة ؟
- 2- ما المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بمشكلة البطالة ؟
- 3- ما ظاهرة البطالة في السودان والآثار الناجمة عنها ؟
- 4- ما طبيعة العلاقة بين البطالة و ( النمو الاقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي ، حجم السكان ) ؟

**أهمية الدراسة :**

وتكمن أهمية الدراسة في تزايد التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للبطالة ,وعندما لا يستطيع الاقتصاد خلق قدر كافي من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب في العمل . والبطالة القاسية تؤدي إلي إهدار طاقة من الناحية الاقتصادية وإلي عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان.

**أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة الي توضيح العلاقة بين البطالة كمتغير تابع وكل من الناتج المحلي الإجمالي ،النمو الاقتصادي ،النمو السكاني ، كمتغيرات مستقلة و معرفة :

- 1- تفسير العلاقة بين المتغيرات أعلاه من واقع تفسير أداة المتغيرات والعلاقة بينهم خلال فترة هذه الدراسة .
- 2- توفير الية للحد من ظاهرة البطالة في السودان .
- 3- تحليل وتفسير البطالة فوق المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاثار الناجمة عن البطالة واسبابها والحلول المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد .

**فروض الدراسة :**

- 1 - توجد علاقة طردية ذات دلالة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي.
- 2 - توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة والنمو الاقتصادي .
- 3 - هناك علاقة عكسية ذات دلالة بين البطالة وحجم ومعدلات نمو السكان .

**مصادر معلومات وجمع بيانات الدراسة :**

اعتمدت الدراسة علي مصادر ثانوية تتمثل في الكتب المتخصصة والمجلات العلمية والتقارير والدوريات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وتقارير بنك السودان المركزي .

**منهجية الدراسة :**

اعتمدت الدراسة علي المنهج النظري في وصف اتجاهات وأنواع البطالة في السودان والتحليل الوصفي في معرفة العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي , والنمو السكاني ،النمو الاقتصادي .

## الحدود المكانية والزمانية :

أولاً- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث جمهورية السودان

ثانياً- الحدود الزمانية : تتمثل في الفترة مابين (1992م \_ 2019م)

## تبويب الدراسة :

الفصل الأول : هو عبارة عن الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، إما الفصل الثاني : فهو يتناول الإطار النظري للبطالة من خلال المفهوم ، أسباب مشكلة البطالة ، الآثار الناجم عنها . والفصل الثالث : يتناول التحليل و النتائج والتوصيات مع قائمة من المصادر والمراجع والملاحق .

## الدراسات السابقة

1- أسمهان، 2004 :تناولت هذه الدراسة مشكلة البطالة و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الزراعي ، ولعدم مقدرة الاقتصاد الصناعي علي امتصاص فائض العمالة المتزايدة نتيجة للزيادة الممطرة في السكان غير المستغلة وفي السنوات الأخيرة نجد ارتفاعا ملحوظا بالنسبة للبطالة بين الخريجين وتكمن المشكلة في ارتفاع حجم البطالة في السودان لعدم التناسب بين حجم الخريجين مع حجم القوى العاملة في السودان . هدفت الدراسة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد السوداني ومعرفة اثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة . افترضت هذه الدراسة إلى عدم وجود استثمارات كافية ومشاريع تنموية كبيرة وخلق فرص عمل أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا . أتبعت الباحثة المنهج التحليلي والوصفي للظاهرة ، أهم ما توصلت إليه هو: إن عملية الخصخصة التي تمت في القطاع العام أدى إلى ضيق نطاق العمل العام وضعف مساهمة القطاع الخاص في التوظيف أيضا عدم التناسق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل وجلب العمالة الأجنبية في بعض التخصصات لانعدام الطلب عليها في السوق العمل المحلي أهم توصيات تدعو إلى العمل على إنشاء مؤسسات إنتاجية لاستيعاب الخريجين المتبطلين والفرض على أصحاب الشركات في القطاع الخاص عموما على تشغيل نسبة من الخريجين . (1)

2- **عصام الدين، 2003** تناولت التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و هدفت الدراسة إلى التعرف على تخطيط التعليم العالي بالسودان ومدى علاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة بين (1992 - 2002م) وكذلك للوقوف على أهداف إستراتيجية التعليم العالي ، والتعرف على وسائل وأدوات تخطيط التعليم العالي في تلك الفترة بجانب محاولة اقتراح عدد من الحلول اللازمة لتحقيق الربط بين التعليم العالي في توسعة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات .

وقد قامت الدراسة على عدة فروض أهمها : أن تخطيط التعليم العالي لا يقوم على أسس علمية سليمة ، ، وأن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانات الدولة المادية ، ولم تقم الدولة بتوفير الدعم اللازم والأجهزة والمعدات التخطيطية لتنفيذ الخطة وان تخطيط التعليم العالي خلال العشرة سنوات الأخيرة لم تراعي أولويات الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان أهم أهداف التعليم العالي في الخطة العشرية لم تتحقق مثل تحديث المناهج وتطوير التعليم التقني ، وهناك نقص كبير في الأطر المؤهلة في مجال التعليم العالي .

وتوصلت الدراسة إلى أن الخطة العشرية للتعليم العالي لم تراعي إمكانات الدولة المادية والبشرية ، وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تحقق من خلال الخطة العشرية السابقة ، وكذلك وجد ان تخطيط التعليم العالي في العشرة سنوات الأخيرة لم يحقق أهم أهدافه ، كتطوير التعليم التقني وتطوير المناهج وترتيب الأولويات ، وأن الخطة العشرية لم تراعي ترتيب الأولويات التي وردت في الإستراتيجية كما لم تحقق الربط المطلوب بين الإستراتيجية العشرية السابقة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد وصت الدراسة بضرورة قيام جهاز مركزي لتخطيط التعليم العالي على درجة عالية من الكفاءة ويعمل بأطر بشرية متفرغة ، وكذلك ربط التعليم العالي بالأهداف العامة للتنمية وبصورة واقعية وكذلك الاهتمام بالبنيات الأساسية للتعليم العالي من أجهزة ومعدات ومعامل ومكتبات .(11)

3- **سارة، 2004م**، تناولت التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان وهدفت إلى الوقوف على سياسات التوسع في التعليم للفترة 1990-2002م وما طرأ من تغيير على التعليم العالي وصلة ذلك باستيعاب الخريجين في سوق العمل باعتبار العمل والإنتاج هو القياس المثالي لمردود الاستثمار التعليمي اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للمعلومات أهم ما توصلت إليه الدراسة : أن من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان إيقاف التعيين التلقائي منذ عام 1981م خاصة بالنسبة لخريجي

الكلية التطبيقية ، و من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان التوسع في التعليم العالي لم يقابل بزيادة في فرص عمل الخريجين ، عدم التنسيق والربط التام بين سياسات التعليم العالي وسياسات القوى العاملة من أسباب ضعف فرص توظيف الخريجين في السودان ، كذلك أثبتت الدراسة أن خصخصة كبير من مؤسسات الدولة انعكس سلباً على فرص التوظيف، مما أدى إلى فصل مئات العاملين بالدولة بموجب الصالح العام وعدم خلق وظائف جديدة لاستيعاب الخريجين. أهم توصيات الدراسة : تقليل الاستيعاب بمؤسسات التعليم العالي خاصة التخصصات النظرية التي لا تجد فرص توظيف بسوق العمل ، الاتجاه نحو التقدم في التكنولوجيا عموماً يستدعي إعادة النظر في محتويات المناهج بصفة مستمرة بواسطة مجالس الكليات واللجان المتميزة مما يضمن سرعة استجابتها للتطورات المحلية والعالمية ، الاستعانة بلجان ذات خبرة ودراية لوضع المناهج الأكاديمية سواء في العلوم التطبيقية أو النظرية .(7)

4- **المعزز،(2004م)**، تناولت الدراسة التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة (1990 - 2000م) ، و هدفت الدراسة إلى حض المؤسسات التعليمية في الأخذ بالتخطيط لتجويد الأداء وكذلك زيادة الوعي التخطيطي وكيفية استخدام علم التخطيط عند وضع وتنفيذ السياسات التعليمية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة على عدة فرضيات أهمها :

- المؤسسات التعليمية السودانية لا تطبق خطط وبرامج إستراتيجية جيدة عند تقديمها للخدمات
- إتباع إستراتيجية التوسع في تقديم خدمة التعليم الجامعي لم تؤدي فقط إلى تدني مستوى التحصيل الأكاديمي بل فأقمت مشكلة البطالة أيضاً .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: فشل آلية الدولة في التنسيق المطلوب بين سياسات الدولة المختلفة حتى تضمن قدر معقول من التوازن بين نتائج تلك السياسات وكذلك الركود إلى آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي والعمالة الكاملة، إن التوسع في التعليم العالي أفرز ايجابيات كثيرة ولكنها لم تراعي الظروف والمتغيرات المحيطة بهذا التوسع مما أفرز أعداد كبيرة من العاطلين.

وقد وصت الدراسة بإعادة التخطيط أو تعديل سياسات التعليم العالي فيما يخص القبول حسب احتياجات سوق العمل ، وذلك بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة العمل والإصلاح الإداري وأي أجهزة أخرى ذات الصلة . كما يجب تحفيز ودعم إنشاء مشاريع استثمارية كبيرة تستوعب الخريجين حسب التخصصات مع التركيز على نوعية العائد الاقتصادي ، كما يجب فتح فرص التوظيف أمام جموع الخريجين للمشاركة في العملية الإنتاجية وذلك بإنشاء مشروعات عامة وخاصة في القطاعات

التي يتمتع فيها السودان بميزة نسبية كبيرة مثل المشروعات الزراعية والإنتاج الحيواني والتعدين والصناعات التحويلية المرتبطة بهذه القطاعات ، وأوصت الدراسة أيضاً بالتوسع في التعليم التقني وتقليص التعليم النظري والدراسات الأدبية وكذلك الاهتمام بمعاهد التعليم المهني والحرفي والتدريب لضمان التوازن في هيكل العمالة وضرورة تغيير المفاهيم السلبية السائدة عن التعليم المهني والحرفي والتي ينظر لها نظرة طبقية فوقية لا مبرر لها . (2)

5- **يوسفات، (2009م)**، تمثلت مشكلة هذه الدراسة في السؤال: ماهي العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر وماهي اتجاهاتها . وهدفت هذه الدراسة إلى الاتجاهات التجريبي القياسي للعلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة والشارحة لهذه العلاقة الأمر الذي يمكن إن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي والشركاء في التنمية 0 وافترضت: وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة والتغير في النمو الاقتصادي يسبب التغير في معدلات البطالة والتغير في البطالة يسبب التغير في النمو الاقتصادي ، وهناك علاقة سببية ثنائية تتجه من النمو الاقتصادي إلى معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي . قامت هذه الدراسة إلى اعتماد واستخدام البيانات السنوية للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي وقد أجريت هذه الاختبارات في مستويات لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتقادي تأثيرات التضخم ومعدلات البطالة، للفترة من 1970-2009م من خلال دراسة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، وباعتماد على مصفوفة الارتباط واختبار السببية والمنهجية التكامل المتزامن أو المشترك ونموذج التصحيح الخطأ لتحديد اتجاهات العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في الجزائر كانت نتيجة وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي ، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر. (19)

6- **سمير عفوان، (2010م)**، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي : مامدى تأثير معدلات البطالة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟ بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية أهمها : ما هي واقع ظاهرة البطالة في الجزائر ؟ ماهية أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة في الجزائر . أهم فرضيات الدراسة وجود تباين وتعدد في وجهات النظر المفسرة للبطالة ، للإصلاحات الاقتصادية الجزائرية اثر في مستوى التشغيل والبطالة اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للظاهرة واستخدمت

الطرق الإحصائية والقياسية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة .

أهم ما توصلت إليه الدراسة : تتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بحجم السكان والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، معدلات البطالة سجلت انخفاضا معتبرا خلال الفترة (2000-2007) إذا وصلت 13.8 % سنة 2007م أوصت الدراسة بتمية دعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل تنويع الصادرات خارج المحروقات وتفعيل الاقتصاد الوطني ، ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على معدل وحجم البطالة .(9)

7- **ميساء سعيد،(2011م)**، تكمن مشكلة الدراسة في الوقوف على أهم العوامل المحددة للبطالة في السودان . هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على البطالة في السودان ، والتعرف على السياسة النقدية المناسبة للحد من البطالة في السودان ، وصياغة النموذج يوضح تأثير عرض النقود ،النواتج المحلي الإجمالي ،التضخم ، حجم السكان على معدل البطالة .تمثلت أهم افتراضات الدراسة في وجود علاقة طردية معنوية بين معدل البطالة وحجم السكان وكذلك وجود علاقة عكسية معنوية بين كل من معدل البطالة وعرض النقود والنواتج المحلي الإجمالي والتضخم ، وان هذه المتغيرات المستقلة الداخلة في تقدير النموذج هي الأكثر تفسيراً لمعدل البطالة في السودان تم انتهاج المنهج القياسي بمرحلة مختلفة ، إن أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود علاقة معنوية طردية بين البطالة وحجم السكان وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وعرض النقود ، وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة والنواتج المحلي الإجمالي ، وجود علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة والتضخم وان أفضل دالة تمثل محددات البطالة في السودان للفترة (1992-2009) هي الدالة اللوغاريتمية ، وان أهم توصيات الدراسة : ضرورة بذل مزيد من الجهد في جمع وتحليل بيانات الدراسة ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تراعي خصوصية الأوضاع الاقتصادية في السودان ، إتباع سياسات نقدية ومالية مناسبة والتي توازن ما بين تقليل معدل البطالة وظهور التضخم ، العمل على خلق فرص عمل متزايدة والاهتمام بتمويل المشاريع وخلق فرص الاستثمار.(18)

8- **صالح،(2012م)**، عمل صالح على الوقوف على حقيقة ظاهرة البطالة ومدى تأثيرها في الاقتصاد الكلي وتبعت دراسة المنهج التحليلي وذلك من خلال استخدام بيانات عن معدل الأجور الاسمية والبطالة وكان مصدر البيانات الجهاز المركزي للإحصاء و تم استخدام برامج التحليل وتوصلت نتائج الدراسة إن شكل الدالة غير الخطي بين معدلات نمو الأجور الاسمية ومعدلات البطالة من خلال إحصائية ديرين واتسون تبين الإحصائية المقدره بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين معلمات النموذج المقدره واتضح من نتائج الدراسة بأنه هناك علاقة عكسية بين معدل نمو البطالة والتضخم .(23)

9- **مثنى، (2012م)**، تناولت الدراسة موضوع سياسات التعليم العالي ودورها في زيادة نسبة البطالة وسط الخريجين في الفترة من 1995م إلى 2010م و كانت مشكلة الدراسة هي غياب العلاقة الإيجابية بين سياسات التعليم العالي وسوق العمل في السودان و عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام وكذلك ارتفاع نسبة بطالة الخريجين في السودان ، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي وذلك لاحتواء الدراسة على الجوانب النظرية حيث أعتمد الباحث على البيانات الأولية حيث تم استخدام اداء المقابلة في جمع المعلومات من بعض ممثلي الوزارات لمعرفة وجهات نظرهم في المعوقات التي تواجه استيعاب الخريجين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

1/ عدم وجود علاقة إستراتيجية واضحة بين سياسات التعليم العالي وسياسات الاستخدام

2/ ضعف دور القطاع الخاص في استيعاب وتوظيف الخريجين .

توصيات الدراسة :

1/ ضرورة المراجعة الشاملة للسياسات التعليمية وسياسات الاستخدام

2/ التدريب والتأهيل وفقاً لاحتياجات سوق العمل مع التركيز على التدريب التحويلي والتعليم المهني والتقني والتطبيق .(22)

10- **محمود، (2014م)**، تناولت تقييم اثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين في السودان خلال الفترة 1990-2012م. وهدفت الدراسة إلي التعرف علي سياسة القبول المتبعة في السودان وما مدي اتساقها مع احتياجات سوق العمل المحلي ، و تقييم مخرجات التعليم العالي علي ضوء احتياجات سوق العمل لمعرفة نقاط قوة وضعف هذه المخرجات وكذلك معرفة مدي نجاح أو فشل برامج تشغيل الخريجين التي تم تنفيذها لتقليل بطالة الخريجين ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ، لوصف وتحليل

بيانات الدراسة التي جمعت من المصادر الثانوية والأولية التي تم الحصول عليها عن طريق استبيانين لكل من الخريجين وجهات استخدام الخريجين أهم ما توصلت إليه الدراسة:

1/ وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين سياسة القبول في السودان وبطالة الخريجين، 2/ هناك عدم مواءمة وفجوة واسعة بين مخرجات التعليم العالي في السودان واحتياجات سوق العمل وذلك بسبب أن الخريج يعاني نقصا كبيرا في القدرات والمهارات اللازمة للعمل .

ومن أهم توصيات الدراسة :

- 1/ ضرورة اعتماد وزارة التعليم العالي نظام إرشاد وتوجيه قائم علي معلومات كافية عن سوق العمل يمكن المتقدمين للجامعات من التقديم للمجالات الدراسية المرغوبة في سوق العمل.
- 2/ ضرورة اعتماد الجامعات نظام متابعة وتقييم مخرجاتها في سوق العمل واستخدام نتائج المتابعة والتقييم كتنغذية مرتدة لتحديث نظمها وبرامجها التعليمية وفقا لحاجة سوق العمل كما وكيفا.
- 3/ ضرورة تنسيق الجامعات والمعاهد العليا مع جهات الاستخدام لإعادة هيكلة التعليم العالي من حيث البرامج ونوع التأهيل لإمتصاص بطالة الخريجين.(16)

11- **يوسف حسن،(2015م)**، مشكلة هذه الدراسة تتعلق بإشكالية العلاقة بين بطالة الخريجين وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ( 2005-2015) وهدفت للتعرف على أسباب بطالة الخريجين وأثارها وحجمها المختلفة وإيجاد الحلول لها. وتمثلت فرضية هذه الدراسة

في وجود علاقة سلبية بين معدلات بطالة الخريجين بشقيها الصريحة والمقنعة ،واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي أوضحت الدراسة إن متوسط الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي 73348 خريج ونسبة البطالة فيهم 93% في نفس الفترة ولن تستطيع حساب متوسط الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع الحكومي لعدم توفر البيانات عنهم ، وأوصت الدراسة بالعمل الجاد لمواجهة هذه المشكلة والتوصل في حلها أو التخفف من حدتها بكل إبعادها في إطار شامل لاتخاذ سياسات بعيدة عن الحلول المؤقتة والمراجعة الشاملة وسياسات الاستخدام.(21)

12- **كرار (2016م)**، هدفت الدراسة إلى معرفة اثر البطالة على الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990-2010م . تخلصت مشكلة الدراسة في ماهو اثر البطالة على الاستهلاك في السودان ، ماهو اثر التضخم على الاستهلاك في السودان ، ماهو اثر الدخل الناتج الحالي والسابق على الاستهلاك في السودان . بنيت فرضيات الدراسة كما يلي توجد علاقة عكسية بين كل من البطالة والتضخم والاستهلاك في السودان خلال فترة البحث ، توجد علاقة طردية بين كل من الدخل المتاح الحالي والدخل المتاح السابق والاستهلاك في السودان خلال فترة البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالتطبيق على نموذج اختلاف التباين العام الآسي . أوصت الدراسة بالعمل على دعم القطاع الإنتاجي في السودان لتوفير السلع الضرورية للمستهلك وبأسعار تكون في المتناول ، تطبيق سياسة نقدية ومالية فاعلة للحد من معدلات التضخم المرتفعة

وبالتالي تخفيض المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة الاستهلاك ، وتحسين المناخ الاستثماري بالتالي زيادة الإنتاج وزيادة الاستهلاك في النهاية .(20)

**13- سامية،(2003م)،**تناولت الدراسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بمشكلة الزيادة السكانية والآثار التي تخلفها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. و هدفت الدراسة إلى التعرف على تصور المتخرج حديثاً لفرص العمل المتاحة وكيفية الوصول لها ودرجة إيمانه بالتصدي لهذه المشكلة من الجهات المعنية وكذلك التعرف على مدى اتجاه حديثي التخرج نحو برامج التعلم ومدى مساهمتها لسوق العمل من وجهة نظرهم ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع استبانة لعينة من الشباب حديثي التخرج .

أهم ما توصلت إليه الدراسة : أنه توجد علاقة كبيرة بين الزيادة السكانية وسياسة التعليم من جانب وبطالة الشباب حديثي التخرج من جانب آخر ، وكما توصلت إلى أن البطالة تقود الشباب إلى ممارسة التطرف ، وكما أن الغالبية العظمى من هؤلاء يرغبون في الهجرة إلى الخارج .

وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها : ضرورة التصدي إلى الزيادة السكانية بمصر لتقليل عدد العاطلين وذلك عبر الأجهزة الإعلامية ورجال الدين ، كما إن سياسات التعليم لا بد وأن ترتبط باحتياجات سوق العمل مع رفع قيمة الحرفة والصناعة حتى لا تصبح الشهادة الجامعية هي المسيطر الوحيد على فكر الشباب .(8)

#### أسباب البطالة :

وفيما يلي سنحاول حصر أهم أسباب البطالة، والتي قد تنتشر في أي مجتمع كان:

**1- النمو السكاني :** يعد النمو السكاني من الأسباب الاجتماعية التي تتجم عنها البطالة؛ حيث أن نمو السكان بمعدلات كبيرة يؤدي إلى نمو قوة العمل بمعدلات أكبر، و هذا ما يؤدي إلى ضرورة خلق مناصب شغل جديدة، لكن هذا ما لا يتحقق في غالبية الدول النامية .

**2- الاعتماد على كثافة رأس المال:** حيث حلت الفنون الإنتاجية لرأس المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي، ومن ثم انخفاض الطلب على العمل البشري، وهذا بسبب تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة

**3- الكساد الاقتصادي:** وهو ما يعبر عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج.

## 4- سوء السياسة :

السياسة الإدارية الحكومية في تخطيط القوى العاملة الموجودة لديهم وتنظيمهم على أساس الكفاءة والخبرة والمقدرة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

## 5- البعد المكاني للسياسة السكانية :

مما لا شك فيه إن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية ، إذ إن التركيز السكاني في المناطق الحضرية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة . وما لا شك فيه أيضا إن هذا الخلل ألتوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات ، بحيث يصعب امتصاص العمالة المتاحة . وهو ما يستوجب ضرورة انشاء مشاريع اقتصادية كالجوامع الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة ، على توفير فرص عمل شديد يستوعب فائض العمالة من جهة أخرى .

وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة .

## الاختلالات الهيكلية :

تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الاختلال الهيكلية ، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية . الشئ الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادر على احتواء اليد العاملة . فالأسباب الهيكلية للبطالة يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية وهي :

أ- نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا ، إذا لم يستطيع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي ، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجة للاستثمار ولتوسع طاقته الإنتاجية الحالية من جهة . ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها إن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى .

ب- انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض حالات منذ سنوات خصوصا إن حجم الإعلانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراره لما يعنيه ذلك مناصب عمل جديد يمكن المتخصص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع .

ت- عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار إن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر من النوعي ، وبدون التكفل بمصير المتخرجين ، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة . (17)

### اثار البطالة :

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوما بعد يوم.

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

### أولا: الآثار الاقتصادية :

إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطيله يعني حرمان المجتمع من إنتاجية هذا العنصر لأنه عنصر معطل لن يسهم في العملية الإنتاجية ، ثم إن هذا العامل العاطل عن العمل فأنه ليجود له دخل وبالتالي فإن قدرته على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي في المجتمع سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي ونذكر تماما الانخفاض الطلب الكلي من اثار انكماشية على الاقتصاد القومي لان الطلب والذي يحفز الإنتاج فانخفاض الطلب سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج مما سيؤدي إلى تفاقم البطالة وهكذا

### ثانيا: الآثار النفسية و الاجتماعية :

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال فيالمطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟. . . في عالم

الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحافوهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللزمة الشريفة دون مذلة مد اليد إلى الآخرين. اليد للآخرين.

وتؤكد الإحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن الزواج، وإنشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الإحصاءات العلمية أنّ البطالة آثارتها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمر و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين.بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمارها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

ومن الآثار الاجتماعية أيضا :

1- الشعور بالإحباط والفراغ والملل مما يؤدي إلى الانحراف السلوكي للفرد داخل اسرته وفي مجتمعة

2- الشعور بالنقمة مما يؤدي إلى السرقة والإجرام .

3- القلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة .

4- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها .

**ثالثاً: تضییع المواهب المكتسبة :**

معروف إن الإنسان معرض للنسيان ، وبالتالي فهو معرض للخطأ ، ويقول المثل الشعبي من لا يخطأ لا يتعلم ، فحتى الشخص الذي لا يعمل فهو يضيع ماتعلمة ، وهذا التضییع يصيب مواهب الإنسان العقلية ، الفكرية ، الفنية ، حيث أثبتت الدراسات السيكولوجية إن الإنسان العادي إذا لم يطبق ماتعلمة خلال مدة

زمنية معينة تختلف حسب خصائص الأشخاص ، فأنة يفقد ماتعلمة ، وبالتالي تصبح خسارة مزدوجة ، من جهة تضییع سنوات من التعليم والتكوين ، ومن جهة أخرى تضییع الأموال العامة التي أنفقت على المدارس ومراكز التكوين المهني والجامعات ، حتى وان حدث واشتغل هذا الشخص بعد فترة زمنية طويلة نوعا ماتكون مردودية ضعيفة وتلزمه نفقات أخرى لإعادة تكوينه .(5)

### - النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي - عادة الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل بعد إن يبرأ الاقتصاد من الكساد ، فان الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعتبر ذلك نمو اقتصاديا . ويعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل حتى إذا زاد الدخل ، فان هذه الزيادة يجب إن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث نمو 0

ولعلة من الشائع إن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . وكلا المصطلحين يشيران إلى الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الدخل . فعندما يزيد دخل الفرد في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ، فان هذا يعني حدوث النمو الاقتصادي . ومن ناحية أخرى عندما يرتفع نصيب الفرد من الدخل في الدول الأقل نموا ، فإننا نصف هذه الزيادة بالتنمية الاقتصادية ، ولكن التنمية الاقتصادية تشير إلى أكثر من هذه الزيادات في نصيب الفرد من الدخل ، فهي تشير إلى التحول في المجتمع . وفي الغالب فان النمو الاقتصادي يعتبر منظما ومستقرا في الدول المتقدمة ، فليس ثمة تغيرات حادة ضرورية في القيم والمؤسسات . فالنمو في الحقيقة يحدث ذاتيا إلى حد ما إذا كان التوظيف عند - أو قريبا - من مستوى العمالة الكاملة . وهذا غير صحيح في البلدان الأقل نموا . فكي يزيد نصيب الفرد من الدخل في مثل هذه البلدان ، فان من الضروري إن تتغير القيم وان تحل مؤسسات جديدة محل القديمة . وبالطبع فأنة في التطبيق لا يكون التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حادا مثل ما هو مقرر هنا . ومع ذلك فان التمييز يعتبر مفيدا ، حيث تنمو الدول المتقدمة بسهولة أكثر من الدول الأقل نموا .(15)

**- الناتج المحلي الإجمالي :**

يعتبر السودان من الأقطار الشائعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة والثروة الحيوانية والمعدنية والغابات والثروة السمكية والمياه الوفيرة. ويعتمد اعتمادا رئيسيا علي الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة إلي الصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد علي الزراعة .

حظي النصف الثاني من عام 2008م ازدهر الاقتصاد السوداني علي خلفية الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعار النفط والتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي . سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 10% سنويا في عامي 2006-----2007م .

قد تم العمل مع السودان في صندوق النقد الدولي لتنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي بما في ذلك تقويم محكوم لسعر الصرف .وبدأ السودان تصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام 1999م ، الإنتاج الزراعي لا يزال مهما إلا انه يوظف 80% من قوة العمل ويساهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي(1) (من الرابط).

**مفهوم الناتج المحلي الإجمالي :**

إن الناتج المحلي الإجمالي بحسب القيمة السوقية أو النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما تم انتاجه محليا ) بينما الناتج القومي الإجمالي يحسب القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها .

هو مجموع القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة حديثا في الدولة خلال فترة زمنية عادة تكون سنه ويتم حسابها عن طريق القيمة المضافة أي جميع قيمة المنتجات النهائية من سلع وخدمات للأسعار الجارية مع استبعاد السلع الوسيطة المشاركة في العملة الوطنية .

**طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي :**

اجمالى الناتج المحلى=الاستهلاك الخاص+اجمالى الاستثمار +الإنفاق الحكومي+(الصادرات-الواردات).

كما يمكن تقدير الناتج المحلي الاجمالى بالطرق الثلاثة:

1- طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة : وهي جمع القيمة المضافة ،بند الموازنة في حساب الإنتاج لكافة الوحدات المؤسسية أي :

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الناتج + الضرائب - الإعانات على المنتجات - الاستهلاك الوسيط.

طريقة الإنفاق : تشير إلى حاصل جميع إشكال الإنفاق ،الاستهلاك التغير في المخزون، التكوين الراسمالي الثابت ،صافي الحيازة من الأشياء الثمينة والصادرات من السلع والخدمات ناقصا الواردات من السلع والخدمات اى :

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق = الإنفاق الاستهلاك النهائي الفعلي + التغير في المخزون + التكوين الراسمالي السابق الثابت الإجمالي صافي الحيازة من الأشياء الثمينة + الصادرات السلعية والخدمات - الواردات السلعية الخدمية

2- طريقة الدخل :وهنا يقوم بجمع كافة علامات الدخل اى :

الدخل القومي الاجمالي = الناتج الاجمالي المحلي بأسعار السوق + الضرائب - الإعانات علي الإنتاج والواردات + التعويضات العاملين (صافي المستلم على العالم الخارجي) + دخل الملكية.(14)

### الناتج المحلي الإجمالي :

وفقا لمنطلق النظرية الاقتصادية فان الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلة يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف وخلق مزيد من فرص العمل الجديدة مما يترتب عليه انخفاض في حجم البطالة ومعدلها ويتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج أو الانتعاش الاقتصادي ويحدث العكس في ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي .إي إن العلاقة المتوقعة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة هي علاقة عكسية .

### الناتج المحلي الإجمال في السودان :

أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنطوي علي تعقيدات كثيرة و تداخل في العوامل السياسية الإدارية والاجتماعية والفنية و المناخية و غيرها ذلك وفي نفس الوقت هناك تأثيرات داخلية وأخرى خارجية أو دولية عبارة عن ضغوط سياسية ومشكلات في الأسعار وتنافس في تدفق رأس مال الأجنبي أو مشكلة ضرورية

إلى الخارج إضافة إلى التكتلات الاقتصادية البعض من هذه العوامل قد يكون له أثار ايجابية والبعض الآخر قد يكون له دور سلبي علي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

الناتج المحلي GDP يعبر عن مجموعة قيم السلع النهائية والخدمات التي إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع أو هو مجموع القيم للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية عادة تحسب بمقدار عام .

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي عن المؤشرات الاقتصادية المهمة لأسباب منها يعد GDP احد المؤشرات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في المجتمع ويعتبر مقياسا لمدي تطور الإنتاج من سنة لآخري

انخفاض الناتج المحلي مثلا قد يكون سبب المشاكل الاقتصادية كالبطالة أو نتيجة لكوارث حلت بالمجتمع وطرق علاج مشاكل تتضمن دراسة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بين الاستهلاك و الادخار و الاستثمار كذلك لابد من معرفة حجم الطلب الكلي في المجتمع علي السلع والخدمات ومن ثم العمل علي توفيرها من الإنتاج المحلي وسد العجز عن طريق إحلال الواردات

تعتبر حسابات الناتج المحلي الإجمالي المنطلق الأساسي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تاخذ مبدأ التخطيط كوسيلة لتنمية المجتمع . ومشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (1992\_2002) .

تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد ، إذا تشارك بنسبة (49.8%) في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام (1999) وبنسبة (48.7%) في عام (1998) خلال الفترة مابين (1992\_2002) نجد إن نسبة المشاركة الفعلية للقطاع الذي يعتمد عليه الاقتصاد السوداني . كما يلاحظ أيضا إن القطاعات الاقتصادية الأخرى لم تتوسع بالقدر الذي يزيد من نسب مشاركتها في إجمالي الناتج المحلي . بالرغم من مشاركة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بهذه النسب العالية إلا إن مكونات الإنتاج القطاع توضح عدم توازن الإنتاج فيه ، وهذه نتيجة لان البلاد تعتمد على المحصول نقدي رئيسي واحد مما يعرض الاقتصاد السوداني لإخطار تقلبات الأحوال الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الإنتاج وكذلك التقلبات في الأسعار العالمية المنتجات الزراعية (1981)

مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (1992\_2002)

يشمل القطاع الصناعي الصناعات التحويلية ، الكهرباء والبناء والنشيد تعتمد خطط التنمية ، اعتماد كبير على التطور الصناعي فهو يشكل المحور الرئيسي للنهضة ، ويتطلب ذلك الاهتمام بهذا القطاع وتفعيله . سجلت معظم الأنشطة الصناعية في الفترة (1992\_2002) بالسودان درجات متفاوتة قد شهد قطاع السكر نمو كبير حيث قارب مجمل انتاجه مرتين ونصف الطاقة التصميمية في عام (2001) و (2002) مقارنة بعام (1990) مرتفعاً من (389) ألف طن إلي (969) ألف طن إلي الزيادة في إنتاج المواد الغذائية الاخرى في نفس العام . ناحية أخرى خطت بعض صناعات الحديد خطوات مقدرة بإنشاء (جياذ) للصناعة الحديدية ، كما إن صناعة الأغذية والمشروبات الغازية تساهم في إجمالي الناتج الصناعة التحويلية بنسبة (55%) هذه المساهمة تزيد عن نصف إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في السودان مما يعطي مؤشر قويا بان اقتصاد السوداني يعتمد على الزراعة كما تعتبر صناعة النفط المساهم الكبير الثاني في الصناعات التحويلية بنسبة (16.8 % ) (4)

#### القطاع الخدمات

1: إعادة توطين أهلي حلفا

2: محطة الصرف الصحي الخرطوم بحري

الجدير بالذكر إن الخطة العشرية قد واجهت نظامين سياسيين وهما حكومة نوفمبر، وحكومة الديمقراطية الثانية التي اتجهت لتبني برنامج التركيز الاقتصادي لذلك جاءت موازنات الديمقراطية الثانية (1965\_1967) مستفيدة من تجربة الخطة العشرية ودفعها وفق الأهداف الآتية

1: واقعية الأهداف ووضعها في نطاق الموارد الداخلية والخارجية والمزاوجة بين مستويات الاستثمار والادخار ورأس المال الخارجي ومقدرة التنفيذ .

2: اختيار الوسائل التي تؤدي إلي تحقيق الأهداف وفقا للتنمية وتعبئة الموارد ووضع السياسات .

3: بنا الاجهزة المناسبة التي تضمن سلامة التخطيط وتنفيذ لذلك تم إنشاء جهاز التخطيط المركزي ، مؤسسة الإنتاج الزراعي ، مؤسسة التنمية السوداني ، وهيئة نظافة الأرض وغيرها .

إن السياسات الاقتصادية التي انتهجت في أعوام الديمقراطية الثانية (1968\_1969) وفق برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي كانت مستهدفة الأتي

- 1: توزيع الدخل بين فئات المجتمع بزيادة الإيرادات عبر الضرائب كوسيلة فعالة لتحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وزيادة معدل التنمية
- 2: إعادة تخصيص الموارد بين قطاعات النشاط الاقتصادي لمنح أكبر نسبة للتنمية ، وتوفير الخدمات الاجتماعية ومحاربة البطالة وتخفيض الأمن القومي
- 3: زيادة معدل تكوين رأس المال لتحقيق أقصى فائض في الموازنة العامة وتخصيصه لإغراض الاستثمار
- 4: التوظيف الأمثل لموارد القطاع العام وتحاشي اللجوء للتمويل المصرفي لمكافحة التضخم .
- 5: زيادة الإيرادات الضريبية كوسيلة فعالة .

عكست بعد ذلك فترة مايو نواياها الاشتراكية في البداية الثورة لتنتهج سياسة التأميم المشاريع والمنشآت الخاصة والأجنبية ، تم انجاز كثير من المشاريع القومية الهامة عبر برنامج طموح للنهوض بالتنمية ارتكاز على الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ( 13 )

#### - حجم السكان الإجمالي

زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في إعداد السكان النشطون اقتصاديا أدى إلى زيادة عرض العمل باعتباره من أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل ) ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ما هو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها.

والسودان كغيرة من الدول النامية يعاني من عبء ديمغرافي كبير حيث يتصف معدل نمو السكان بالارتفاع مما يؤدي إلى زيادة السكان ووجود عرض متزايد في سوق العمل حيث نجد أنه بلغ عدد السكان السودان عام 1990م ( 24069 ) مليون نسمة وارتفع هذا المعدل ليصل إلى ( 31091 ) مليون نسمة في عام 2000م وهذا العدد في زيادة حيث وصل (41100) مليون نسمة في عام 2010 م قبل انفصال الجنوب ووصل في العام 2011م حوالي ( 34900 ) مليون نسمة بعد الانفصال .(3)

#### السياسات الهيكلية في السودان :

#### السياسات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة في السودان

يمكن تلخيص السياسات المقترحة التي تسهم في تخفيف حدة البطالة في السودان في عدد من

المحاور وهي : ( 6 )

**1- محور السياسات الكلية والقطاعية**

توسيع النموذج الاقتصادي الكلي ليضمن مؤشرات البطالة كهدف ضمن السياسات الكلية بما يفضى إلى توجه النمو إلى مزيد من فرص العمل .

أهمية تناغم السياسات الكلية والقطاعية مع سياسات الاستخدام والتشغيل بما يترتد إيجاباً على مشكلة البطالة إعادة تأهيل الطاقات المتعطلة في القطاعات الإنتاجية المختلفة كالزراعة.

التناغم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل من خلال تبادل إشارات سوق العمل.

توسيع القاعدة الإنتاجية في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة من خلال إعادة تأهيل البنيات التحتية واستكمالها .

تطوير نظام معلومات يمكن من رصد ومتابعة الخريجين في سوق العمل

**2- محور سياسات الاستثمار**

تهيئة البيئة الملائمة لخلق فرص ومجالات عمل أكثر من خلال السياسات المطبقة في مجال الاستثمار .

إن ترتبط تمتع المشروع الاستثماري بالميزات والتسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار بتمسكه واستمراريته في تحقيق أهدافه من بينها خلق فرص العمل .

إعداد دراسات لمعرفة مدى الاستفادة من الامتيازات قانون الاستثمار في مجال توفير فرص العمل بالسودان . (الرعاية الاجتماعية)

**3- محور سياسات التعليم**

استمرار التوسع في التعليم وتجويده مع مراعاة مرونة البرنامج التعليمية وبنائها على حاجة السوق وحركة الاقتصاد.

التوسع في التعليم الفني والتقني لبلوغ النسب القياسية العالمية ( 6 تقني (1 مهني ) .

إتباع سياسات محفزة في مجال التعليم التقني والفني كالدراسة المجانية والرعاية أثناء الدراسة وتوفير فرص قبول اكبر للتقنيين .

غرس روح الاعتماد على الذات والإبداع وسط المتعلمين وذلك من خلال برامج تعليمية ونظم تدريب المشاريع الخاصة وإدارتها .

#### 4- محور سياسات الاستخدام

البدء الفوري في تخطيط استراتيجيه للعمالة بما يتوافق التوجيهات الاقتصادية الكلية ويستوعب المتغيرات الإقليمية والدولية .

العمل على المعالجة الهيكلية وما يتعلق بالمساواة في سوق العمل بما يكفل عدالة توزيع الفرص ، والاستقرار والرضي الوظيفي .

إن تستوعب سياسات الاستخدام مشاكل النمو والتنمية في القطاعات المختلفة وإفرازاتها على سوق العمالة بالتركيز على دعم قدرات القطاع الخاص لاستيعاب الشق الأكبر من العمالة .

تطوير مفاهيم العمل لإطلاق الجهود الفردية والجماعية من خلال إذكاء التنافس المشروع بتشجيع المبادرات الذاتية والإبداع .

تطوير مناهج وأساليب التدريب أثناء الخدمة لاكتساب المهارات الحديثة والمتجددة .

زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق وضبط نشاطها في إطار سيادة القانون.

#### 5- محور المنظمات الإقليمية والقطرية والتعاون الثنائي

عمل الشراكة بين المنظمات العالمية واتحاد أصحاب الصناعات الصغيرة للمساعدة في الدراسات الفنية وبناء قدرات مؤسسات الصناعات الصغيرة على مستوى وزارة الصناعة والولايات .

استقطاب العون الأجنبي من خلال برامج مدروسة لدعم المراكز التدريبية الموجودة وإنشاء مراكز مؤسسات تدريبية جديدة تهتم بالتدريب وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرات ومهارات الخريجين التنافسية لتلبية طلب العمالة في السوق المحلي والخارجي .

تشجيع مشروعات التنمية كثيفة العمالة لخلق فرص استخدام للخريجين . ( الرعاية الاجتماعية)

تحليل وتفسير البطالة في السودان<sup>1</sup>:

تعتبر البطالة في السودان من اكبر معوقات التنمية الاقتصادية ، لكن في الاونة الأخيرة شهد السودان حراكاً من بعض قطاعات المجتمع السوداني بتحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وذلك بعد تصدير اول شحنة نفط وتوقيع اتفاق سلام السودان الجديد.

وتختلف ملامح وحجم البطالة ما بين الدول الصناعية والدول النامية وهناك نوعان من البطالة نجد بطالة سافرة ومقنعة والتي تسمى بنقص التشغيل ولا تظهر لدينا في معدلات البطالة لعدم توفر معلومات عنها وبذلك ينعكس معدل البطالة السافرة فقط وتمثل اغلب الأنواع في السودان .

وحسب تقرير صادر من وزارة العمل في 2011م تناول قضايا البطالة وسوق العمل وركز على اوضاع العمل والعمالة في السودان في الفترة ما بين 2005-2010م ولكن التقرير لم يشير الى اوضاع سوق العمل في السودان للعام 2011م على الرغم من اهميته باعتباره حدثت فيه متغيرات اثرت على الاوضاع الاقتصادية بالبلاد واهمهما انفصال الجنوب وخروج النفط كمؤثر حقيقي للاقتصاد السوداني وباعتباره عام الاساس للمرحلة الثانية من الاستراتيجية غير ان التقرير اعطى مؤشرات كثيرة ومتنوعة تمكن من قراءة سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية .

ووفقا لتعداد 2008م بلغ إجمالي عدد السكان في سن العمل حوالي (26.2) مليون يمثلون 67% من إجمالي السكان البالغ ( 39.1) مليون نسمة بينما بلغ حجم القوى العاملة (11.7) مليون نسمة اما معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي وفقا للتقرير بلغ 48.5% بينما بلغ معدل البطالة 15.9% مما ادى الى انخفاض الطلب الكلى دون مستوى التشغيل الكامل بجانب الهجرة من الريف الى الحضر وهجرة العمالة الزراعية.

ويشير التقرير الى ان واقع البطالة على الشباب اكثر واكبر من المعدل العام حيث يمثل حوالي 12% وسط الفئة العمرية 25- 59 سنة وهذا وضع طبيعي حيث تمثل هذه الفئة قمة العمل الإنتاجي.

يوضح التقرير ان تأثير البطالة على الشباب يقع على حاملي الشهادات الجامعية اكبر من بقية الشباب ويبين التقرير انها تزيد مع ارتفاع المستوى التعليمي وتصل لضعف وسط الجامعيين الداخلين لسوق العمل

مقارنة بالأميين وكشف التقرير ان البطالة وسط الاميين من الشباب مرتفعة من المعدل العام مما يؤكد التقرير ان مشكلة البطالة فى السودان مشكلة بنيوية ترتبط بمرحلة الانتقال الديمغرافي التي يمر بها السودان. ورغم ارتفاع البطالة السافرة فان الجانب الاهم في السودان هو نقص التشغيل الذى لم يعرف بيانات عنه لعدم توفرها الا انه يمكن القول ان السودان يعانى من كل انماطه سواء الارتباط بانخفاض انتاجية الفرد او عدم حصوله على عائد او كسب يلبي احتياجاته الاساسية

وذكر التقرير ان هنالك اسباباً ادت الى تفاقم مشكلة البطالة خاصة وسط الشباب اهمها تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في اعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل ويعانى هذا القطاع من كبر الحجم وانخفاض الانتاجية ويتوقع ان تقل مساهمة القطاع في التشغيل مستقبلا فى ظل برامج الخصخصة التي تنتهجها الدولة.

ويؤكد التقرير ان مستوى جودة التعليم واحد من اهم اسباب البطالة اذ تعاني الدولة من توجه غالبية الشباب الى التعليم في مجالات التعليم الاكاديمية سعيا للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذى يقدم الحوافز الوظيفية كاستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية ويفتقر النظام التعليمي الى التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية التي يحتاجها النشاط الاقتصادي في اسواق العمل ما يؤدي الى تدنى مخرجات التدريب المهني باحتياجات سوق العمل ذلك لغياب التخطيط والشاركة مع قطاع الانتاج.

وفيما يختص بوضع سياسات الاستخدام اعتبرها التقرير نقطة الارتكاز التي تتمحور حولها كل مهام الدولة رغم وجود خطط وبرامج التنمية فان التفكير فى وضع سياسات الاستخدام بدأ منذ عام 1975م لكنه لم يكتمل الا فى الاستراتيجية القومية الشاملة و اخيرا الربع قرنية وبدأت وزارة العمل فى تنفيذ برامج جسد التقرير تهدف الى استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا عبر مسارين يشمل الاول الاستخدام المباشر والثانى المبادرات الخاصة اضافة الى ذلك اهتمت وزارة العمل باستخدام المرأة ومحاربة استخدام الاطفال وصادقت على اتفاقيات مستويات العمل الدولية الخاصة وانشأت ادارة تعنى بشئون المرأة والطفل وتوصلت مع منظمة العمل الدولية عام 2009م لقيام مشروع يعنى بالقضاء على عمالة الاطفال عن طريق التدريب الحرفي وبرغم من الجهد الذى بذل فى مجال الاستخدام اتضح انه يفترق الى النظرة الشمولية حسب التقرير ولم يتم التعامل فى اطار سياسة واضحة واهداف محددة ،ولا شك ان مثل هذا النهج فى التعامل مع هذه المسألة الحيوية لا يضمن سلامة النتائج بل ربما يقود الى نتائج متناقضة مما يدعى الى ضرورة التعامل مع

قضايا الاستخدام من خلال سياسة واضحة تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة بالسياسات الاقتصادية والكلية والسياسات القطاعية.

وعلى حسب السجلات الرسمية لوزارة العمل فإن اجمالي فرص العمل التي توفرت خلال الفترة من 2005-2010م بلغت حوالى (337.615) فرصة منها (151.254) فرصة 45% وفرها سوق العمل الخارجى (الهجرة الخارجية ) و (1813555) فرصة 54% وفرها سوق العمل المحلى وكان نصيب الاجانب منها (88522) فرصة 48% وأشار التقرير بأن الدولة ساهمت فى حل مشكلة بطالة الخريجين بتبنى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الولايات الشمالية وبعد اجراء دراسة ميدانية اتضح ان الحاجة الفعلية كانت حوالى (52.000) ألف وظيفة فى الفترة من 2005 الى 2007م تم التخطيط لها على ثلاث مراحل بتمويل من وزارة المالية لمدة عامين يتحول بعدها لميزانية الولايات ونجد فى العام 2005م كانت الوظائف المصدقة من الدولة حوالى (13) ألف وظيفة لكل الولايات الشمالية ماعدا ولاية الخرطوم وبلغ عدد المسجلين لملء هذه الوظائف بمكاتب لجان الاختيار بالولايات (31957) خريجا وبلغ عدد المستوعبين منه (10090) خريجا ويكون عدد الذين لم يتم استيعابهم (21867) خريجا

وأشار التقرير الى انه فى عام 2006م تم توفير (20) الف وظيفة منها (17) ألف وظيفة للولايات الشمالية ما عدا ا لخرطوم والبحر الاحمر و3 ألف وظيفة للوزارات والهيئات الاتحادية التى لها فروع بالولايات وبلغ عدد المسجلين لملء الوظائف (38389) خريجا فيما وصل عدد المستوعبين منهم (15216) خريجا والذين لم يتم استيعابهم (23173) خريج فى العام 2007م بلغ عدد المسجلين (41230) خريج وعدد المستوعبين (16048) خريج ولم يتم استيعابهم (25282) خريج عليه نخلص الى ان الذين تم استيعابهم فى المشروع القومى لاستيعاب الخريجين فى الفترة من 2005-2007م فى الولايات الشمالية بلغ (41354) خريجا الذين لم يتم استيعابهم (70222) خريجا وحسب ما جاء فى التقرير تركزت الوظائف التى لم يتم الاستيعاب عليها فى المشروع فى المهن الصحية والتخصصات الصحية المساعدة مثل التمريض العالى ومختبرات وغيرها بجانب التعليم فى مرحلتى الاساس والثانوي فيما تركز الخريجون غير المستوعبين فى التخصصات النظرية والعلوم الانسانية والقانون والاقتصاد وبعض التخصصات التطبيقية فى العلوم الزراعية لقلة الطلب عليها فى سوق العمل .

وفى الفترة من 2007 - 2008م ومن خلال لجنة الاختيار للخدمة القومية المدنية تم استيعاب (8268) خريج والذين لم يتم استيعابهم بلغوا (30176) وفى العام 2009م تم استيعاب (5563) خريج بلجنة الاختيار القومية فى مختلف التخصصات. ويشير التقرير ان الاحصائيات المذكورة تمثل فقط المسجلين

بمكاتب لجنة الاختيار او المتقدمين للوظائف وهذا لا يمثل العدد الفعلي للخريجين من مؤسسات التعليم العالي اما بالنسبة للمستوعبين فيمثل القطاع العام فقط

وانفاذ للمادة 138 من الدستور الانتقالي واستنادا للمادة 18. 19. 20 الفصل الرابع من قانون الخدمة المدنية لسنة 2008م وبناءً على توصية رئيس لجنة الاختيار القومية اصدر وزير العمل والخدمة المدنية قراراً بتكوين لجنة للمعاينات لأبناء الولايات الجنوبية لملء وظائف نسبة الـ 20% بالخدمة المدنية القومية حيث بلغ عدد المستوعبين خلال الفترة من 2005 - 2010م (3576)

وابان التقرير ان سوق العمل في السودان يتسم بخصائص معينة تؤثر سلبا وايجابا على معطياته اهمها التخصص العلمي ومستوى التدريب والتأهيل ومعدلات الاجور. وتقيد مؤشرات سوق العمل ان هنالك اختلالاً في هياكله بوجود فائض كبير في العرض وعجز في الطلب على بعض التخصصات الفنية بجانب عدم مواكبة معاهد ومؤسسات التعليم المختلفة مع احتياجات سوق العمل نتج عنه فجوة تزيد اتساعا مع زيادة حركة النمو مما ادى الى معضلة بين ما هو متاح من الكوادر الفنية واحتياجات سوق العمل. و اشار التقرير الى التحديات التي تواجه ظاهرة البطالة والتي تفرض نفسها على الواقع السوداني والتي تشكل ضغطا اضافيا يزيد من صعوبة المعالجة واهمها التحدي الناتج عن الزيادة في معدلات زيادة السكان وتنامي معدلات البطالة بجانب ضعف التأهيل وتراجع عائدات النفط وضعف الاستثمار وصعوبة التحكم في الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري اضافة الى التحديات السياسية التي تهدف الى تطوير الحياة السياسية واجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية اضافة الى القوانين اللازمة للتجانس مع النظام العالمي الجديد الذي ستوجب اعادة هيكلة الدولة والاقتصاد والمجتمع بما يتوافق مع الظروف الدولية الحالية ومن الضروري ان نعلم بان التصدي لهذه التحديات هو المهمة الاساسية التي يفترض ان تعمل الحكومة على معالجتها.

إن مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تواجه البلاد نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الدولة عنصراً هاماً من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة منهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج . أما اجتماعياً فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار... الخ ، وأمنياً تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في العاطلين عن العمل ملاذاً له حيث يستغل نعمتهم على حكوماتهم من اجل خدمة أغراضه وأهدافه.

كما توصلت الدراسة اليه من نتائج : اثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي .  
 واثبتت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين البطالة والناجح المحلي الاجمالي ومعدلات نمو السكان .  
 كما توصلت الدراسة الي التوصيات الاتية : علي الدولة ان تهتم باستيعاب الخريجين وخلق وانشاء فرص  
 وظائف جديدة . وتوفير مشروعات انتاجية بالتمويل الاصغر وتوسيع دائرة تشغيل الخريجين . السعي في  
 معالجة الاختلالات الهيكلية في تخطيط و هيكل القوي العاملة .

### المصادر والمراجع :

- 1 - أسمهان محبوب عبدا لوهاب ، اثر السياسات الاقتصادية والتعليمية على بطالة الخريجين في السودان ، جامعة الخرطوم معهد البحوث والدراسات الإنمائية 2007 م .
- 2- المعتر،(2004م)، تناولت الدراسة التوسع في التعليم الجامعي في السودان وأثره على البطالة خلال الفترة (1990 – 2000 م) .
- 3 - التقرير السنوي بنك السودان المركزي الخامس والخمسون 2015 م .
- 4- تقرير وزارة الصناعة 2002 م .
- 5- حسام داود =مصطفى سلمان -عماد الصعيدي -خضر عقل -يحيي الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2005.
- 6 - رجاء عبد المجيد الحاج عبد المجيد ، دراسة بعنوان : العلاقة بين السياسة العامة للتعليم العالي وحاجة الخدمة المدنية في السودان في الفترة (1991م-2014م) ، -- مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، المجلد(6) العدد(23) ، 2016م
- 7- سارة، 2004م ،تناولت التوسع في التعليم العالي وسوق العمل في السودان(1990-2002
- 8 - سامية،(2003م)، ظاهرة البطالة وعلاقتها بمشكلة الزيادة السكانية والآثار التي تخلفها على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً سطيف 2010م.

- 9 - سيمر عفوان : قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلي بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير - تقنيات كمية ، جامعة فرحات عباس
- 10- عبد الملك،(2015م)، فاعلية كفاية مخرجات التعليم التقني في تلبية متطلبات سوق العمل في اليمن
- 11 - عصام الدين،2003تناولت التخطيط للتعليم العالي بالسودان وعلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية(1992-2002م)
- 12 - علاء الدين الطيب محمد كرار ، اثر البطالة على الاستهلاك في السودان خلال الفترة 1990-2010م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بخت الرضا ، كلية الاقتصاد ، 2016 م ص 1
- 13 - عمران عباس يوسف علي محمد زين ،الاستثمار السودان ،
- 14- كامل بكري ، د. رمضان محمد، د. محمد سيد ، د. إيمان عطية ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية 2003/200 2
- 15- مايكل ابدجهان (تعريب ، محمد إبراهيم منصور ) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، دار المريخ، الرياض -الطبعة الثانية، 1985م .
- 16- محمود،(2014م)، اثر تخطيط التعليم العالي علي بطالة الخريجين في السودان خلال الفترة 1990-2012 م .
- 17- مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001-2002م ، ص70
- 18- ميساء سعيد احمد سعيد ، محددات البطالة في السودان في الفترة (1992\_\_2009م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011م.
- 19- يوسفات علي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر ( دراسة قياسية ) الفترة من 1970\_\_2009م ، قسم العلوم التجارية ، جامعة إدراة.

## سياسات وبرامج البنك المركزي وأثرها على حجم التمويل المصرفي

"دراسة حالة المصارف السودانية خلال الفترة 1997-2017م"

أ.د: إبراهيم فضل المولى

أ. مصطفى إبراهيم عبد النبي

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر بعض سياسات وبرامج البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير سياسات وبرامج بنك السودان المركزي في أداء المصارف السودانية، وتقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة و حجم التمويل المصرفي المقدم من قبل الجهاز المصرفي السوداني " وبعد تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9) قد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها. أن الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تؤدي إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي، مع وجود اثر كبير لسياسات البنك المركزي المتعلقة بتحديد هامش المربحة بصورة عكسية مع حجم التمويل المصرفي مما يؤثر علي ربحية المصارف وخاصة انها تعتمد بشكل أساسي على التمويل المصرفي، من تلك النتائج التي خلُصت إليها الدراسة توصي باحكام التنسيق بين بنك السودان المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات حتى يحدث التناغم التام عند التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصارف، وضرورة قيام البنك المركزي بوضع سياسات مرنة من شأنها أن تتواءم مع أي تغيرات قد تحدث في مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة عامة والنشاط المصرفي على وجه التحديد، وكذلك مع أي تطورات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي.

### Abstract

The study aimed to measure the effect of some policies and programs of the Central Bank on the volume of bank financing. The problem of the study was to know the extent of the influence of the policies and programs of the Central Bank of Sudan on the performance of Sudanese banks. Murabaha and the volume of bank financing provided by the Sudanese banking system. After analyzing the study data using the Eviews-9 statistical package, the study had reached at set of results, the most important of which are; the increase in the statutory cash reserve ratio leads to a decrease in the volume of bank financing, with a significant impact of the central bank's policies related to determining the profit margin with inverse relation to the volume of bank financing, which affects the profitability of banks,

especially as they mainly rely on bank financing. The study was concluded by recommending the provisions of coordination between the Central Bank of Sudan and the operating banks when setting policies so that complete harmony occurs when the policies are implemented. This action leads to raising the efficiency of the banks' performance. In addition the necessity for the Central Bank to develop flexible policies that would be in line with any changes that may occur in the economic indicators in macroeconomic activity in general and banking activity in particular, as well as with any developments that the global economy may be exposed to it.

## الفصل الأول: الاطار المنهجي للدراسة

### مقدمة:

تعتبر وظيفة الرقابة والإشراف أحد المهام التي تقوم بها البنوك المركزية في إطار رقابتها على المصارف التجارية، وذلك من خلال وضع البرامج والسياسات التي هي بمثابة موجهات ملزمة للتنفيذ بالنسبة للمصارف، حيث ان رقابة البنوك المركزية على المصارف التجارية تبدأ منذ التصديق الأولي للتصريح بممارسة النشاط المصرفي وتستمر هذه الرقابة وتأخذ عدة أشكالاً من خلال استخدام مجموعة من الوسائل والادوات الكمية وغير الكمية. وقد مرت عملية الرقابة المصرفية بعدة مراحل خلال العقود الخمسة الماضية ولكل مرحلة ملامحها وتداعياتها من حيث القوانين والتشريعات، والنظم والبرامج والسياسات والأدوات المستخدمة.

هذا، وقد تطورت البرامج المصرفية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث جاءت في إطار كلي متضمنة مجموعة من الخطط والاستراتيجيات التي تبنتها الدول في إطار الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي لكافة المؤسسات والهيئات في القطاعات المختلفة.

و تمشياً مع تلك التطورات قام بنك السودان المركزي بتبني وتطبيق مجموعة من البرامج والسياسات والخطط التنفيذية، وذلك بهدف الوصول لإصلاحات إدارية ومالية في القطاع المصرفي من خلال إصدار وتنفيذ ومتابعة سياسات مصرفية أكثر شمولاً، وإعداد كوادر بشرية أقدر كفاءة ورشداً على قيادة العمل المصرفي، وكذلك العمل على تطوير أدوات السياسة النقدية والتمويلية لتواكب المتغيرات والمستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في صعيد الهندسة المالية والإدارية ومستحدثاتها على وجه العموم والصناعة المصرفية وتقنياتها وأدواتها على وجه التحديد.

تحاول الدراسة تتبع البرامج والسياسات التي طُبقت في المراحل المختلفة، وذلك للتعرف على أثرها في حجم التمويل المصرفي.

### مشكلة الدراسة:

إن قيام المصارف بعملية إستقطاب وحفظ مدخرات الجمهور واستثمارها في الأنشطة الإقتصادية المختلفة، بهدف تحقيق أكبر عائد مادي منها بحيث يُلبى رغبات ثلاث جهات رئيسة تتمثل في المصارف في المقام الأول بإعتبارها الجهة الحافظة والأمانة على أموال المودعين، وأصحاب المدخرات الذين لهم الثقة الكافية بأن أموالهم في جهة أمينة فضلاً عن أنهم يرغبون في أن تحقق تلك الودائع عوائد مجزية، بالإضافة إلى الجهة الثالثة التي تتولى عملية الرقابة والإشراف (البنك المركزي) على المصارف والتي ينبع اهتمامها من تحقيق السلامة المصرفية، حيث ان التعامل مع الأموال (النقود) تصاحبه مجموعة من المخاطر وظروف عدم التأكد، مما قد يعرضها للخسائر أو فقدان الجزئي أو الكلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يترتب على ذلك من آثار سلبية بالنسبة لأصحاب تلك الأموال والمصارف والسلطات النقدية كل على حدٍ. وكل ذلك قد يحدث بسبب التساهل والإدارة غير الرشيدة في التعامل مع أموال المودعين أو ضعف الرقابة والإشراف من قبل البنوك المركزية على المصارف التي تقع تحت رقابتها.

### أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة في أن قوة وتطور اقتصادات الدول أصبحت تُقاس بقوة وتقدم أجهزتها المصرفية المتمثلة في مقدراتها المالية وكفاءاتها الإدارية والنظم التقنية المستخدمة وفاعلية نُظم الضبط الداخلي المتبعة (Internal Control)، بالإضافة إلى كفاءة وفاعلية أجهزتها الرقابية، حيث ان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على كمية وجودة الخدمات المصرفية المقدمة ومقدرة المصارف من المنافسة على الصُعد الإقليمية والدولية.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الاتي :

- تتبع البرامج والسياسات التي تبنتها السلطات النقدية في السودان خلال العقود الماضية
- معرفة العوامل الكمية وغير الكمية التي أثرت علي التجربة والوقوف على المحصلة النهائية لها وما حققته من إيجابيات والعمل على تعزيزها ومعرفة السلبيات والعمل على تلافيها.

**فروض الدراسة:**

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة و حجم التمويل المصرفي المقدم من قبل الجهاز المصرفي السوداني "

**منهجية الدراسة:**

تنتهج الدراسة المنهج التحليلي الإحصائي بصورة أساسية من خلال تحليل المؤشرات المصرفية وربطها بالمؤشرات القياسية، وعمل المقارنات بالمؤشرات المشابهة لدى بعض الجهات الأخرى، وذلك استناداً على بعض المعايير والمؤشرات الكمية وغير الكمية التي لها أثر على أداء الجهاز المصرفي، وذلك من أجل اختبار صحة أو عدم صحة الفروض العلمية الموضوعة من خلال مؤشرات مصرفية واقتصادية مختلفة.

**حدود الدراسة:**

بما أن موضوع الدراسة يتناول أثر برامج وسياسات البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي في السودان فإن الحدود الموضوعية هي السودان - بنك السودان المركزي والبنوك التجارية.

أما الحدود الزمانية للدراسة فيتم التركيز على الفترة 1997-2017م ، باعتبار أنها شهدت العديد من التحولات والتطورات في الاقتصاد السوداني على وجه العموم والقطاع المصرفي على وجه التحديد وهي فترة تستحق الدراسة والتقييم.

**مصادر معلومات الدراسة:**

تستعين الدراسة بصورة جزئية بالمصادر الأولية كالمقابلات الشخصية مع بعض من ذوي الاختصاص. بينما يتم التركيز بصورة أساسية على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والتقارير السنوية لبنك السودان المركزي والبنوك الأخرى والإحصاءات والدوريات والبحوث العلمية والدراسات الأكاديمية وأوراق العمل العلمية وأي موضوعات ذات صلة والتي تصدرها المصارف والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.

## تنظيم الدراسة:

تتألف الدراسة من ثلاثة محاور أساسية هي الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث والفصل الثاني: الإطار النظري والفصل الثالث: الإطار التحليلي التطبيقي للدراسة و النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع.

## الدراسات السابقة:

## 1-دراسة :علي محمود القاضي -2017م.

هدفت الدراسة إلي التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة العالمية وقد قام الباحث باختيار عينة طبقية من موظفي الائتمان من بنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي . ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها يوجد أثر لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية كتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية ، وتعديل تعليمات السيولة النقدية القانونية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، ويوجد أثر لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي كتحفيض سعر إعادة الخصم والتوقف عن إصدار شهادات الإيداع وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان. وكانت أهم التوصيات قيام البنك المركزي الكويتي بدراسة أسباب رفض البنوك التجارية الكويتية لطلبات التسهيلات المصرح بها من قبل تلك البنوك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق لإيجاد حلول تكفل التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان ، وتفعيل البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية بما يكفل عدم لجوء البنوك التجارية الكويتية مستقلاً لتوظيف السيولة النقدية الفائضة لديها من خلال هذه الوسائل الأمر الذي يعزز من توجه البنوك التجارية في منح الائتمان(3).

## 2-دراسة: سوسن عبد الرحيم سفيان ،2004م.

استعرضت الدراسة أهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في الخدمات المصرفية الإلكترونية بالتركيز على المصارف السودانية. إن الغرض الأساسي من الدراسة هو الوصول إلى نتائج لمعرفة ما إذا كانت المصارف السودانية تستطيع تقديم خدمات مصرفية متطورة. ومن أهم الفرضيات: تقديم المصارف للخدمات المصرفية باستخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني يؤدي إلى تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة تناسب متطلبات العملاء ويؤدي ذلك إلى سرعة إنجاز الخدمة

المصرفية وبالتالي توفير زمن العمل. وأهم النتائج: استخدام تقنية المعلومات والتطور الإلكتروني في العمل المصرفي يؤدي إلى سرية وإنجاز الخدمة المصرفية وبالتالي توفير زمن العمل. وكذلك استخدام هذه التقنيات يقوي من المركز التنافسي للمصارف السودانية في ظل العولمة وتحرير الأسواق وكانت أهم التوصيات هي الاهتمام بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم توفير قاعدة معلوماتية وتكنولوجية تتناسب ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية. وضرورة تطوير وتقوية الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي من حيث تنمية الجهاز المصرفي وتوفير وسائل وأدوات تطبيق التكنولوجيا المصرفية (13).

### 3-دراسة: إيناس عمر محمد2008م.

تبحث الدراسة في تقنية الخدمات المصرفية وأثرها على أداء المصارف السودانية، مع أخذ دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني، وتتمثل أهداف البحث في إبراز مفهوم الخدمة المصرفية وأنواعها وأهميتها بالإضافة إلى أهمية استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمة المصرفية، وضع الباحث فرضيات من أهمها تقنية الخدمات المصرفية تؤثر على تطوير المصارف السودانية، المنافسة بين المصارف في كسب العملاء دفعت الكثير من المصارف إلى استخدام الوسائل التكنولوجية في تقديم خدمات مصرفية متجددة، وتحليل تلك الفرضيات تم انتهاز مناهج البحث التحليلية والوصفية والتاريخية، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي ما يلي: تُعتبر التقنية من أهم العوامل التي ساعدت على الاستمرار والنجاح والتميز في المصارف، التطور الذي يشهده العالم من حولنا في مجال تطوير وتحديثات الخدمات المصرفية دفع البنوك إلى التنافس لاستخدام الصيرفة الرقمية أما أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تمثلت الباحث بتلخيص، في الآتي: مواكبة التطور التقني للارتقاء العالمي بمستوى الخدمات المصرفية السودانية، ضرورة الاهتمام بالجانب الإداري في مجال التقنية وذلك بتدريب الموظفين عن طريق عقد دورات تدريبية لهم (8).

### 4-دراسة: جون وكاي2001 م

عنوان البحث المحددات الأساسية لجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت حيث ركز الباحثان على القضايا المرتبطة بجودة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ودورها في تسهيل عملية التبادل خاصة المعاملات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وقد توصل الباحثان إلى أن الدقة وسهولة الاستخدام والأمان هي من العوامل التي يبحث عنها المستخدم بتبني الخدمات الإلكترونية، مع ضرورة توفير خدمات مصرفية

متنوعة عبر الإنترنت يستطيع من خلالها العميل الاختيار ضمن مجموعة من الخيارات، فضلاً عن توفير السهولة والاعتمادية للشبكة الحاسوبية للحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية (11).

### 5-دراسة: محمد جعفر إبراهيم-2015 م

تناولت الدراسة التقنية المصرفية وتعريفها وأهميتها وتطبيقاتها والتجربة السودانية في التحول من نظام تقليدي إلى نظام يعتمد التقنية أساساً لعمله، كما تطرق البحث للبيئة التنظيمية والجهات المشاركة فيها، والسياسات، والقوانين المنظمة للتقنية المصرفية وأثر البنية التحتية عليها، تم استخدام أداة الاستبيان للنظر في رؤية عينات الدراسة لتأثير التقنية المصرفية، وقد أظهرت عينات البحث بعد تحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي الاهتمام بالتقنية المصرفية وأهمية تطويرها لمستوى مرضٍ للمستفيدين ويتسق مع تطويرها الاهتمام بالبنية التحتية التي اعتبرتها عينة البحث تحدياً مؤثراً مما يضع أمام شركات الاتصالات وهو الهيئة القومية للاتصالات أهمية وضع سياسة توسعية بتقنيات جديدة تشمل أنحاء السودان لتوفير الاتصالات التي تمضي وراءها خدمة التقنية المصرفية، أيضاً الاهتمام بالتعرفة وضبط الجودة والاهتمام بالحاجات المتجددة للقطاع.

تم التوصل إلى أن مستوى التقنية متطور لكنه لم يصل لرضا عينة الدراسة مما يستدعي مزيداً من الإصلاحات على البيئة التنظيمية للمصارف والاتصالات وحاجة المنظمين للتوعية باللوائح والقوانين، مع إعادة النظر في هيمنة المنظم المصرفي والعمل لتقليل تأثير المقاطعة الاقتصادية الأمريكية على التقنية المصرفية خاصة التعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت (9).

### الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل من الدراسة ادبيات الدراسة من التعريف على المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

#### أولاً. التمويل المصرفي:

تختلف وجهات نظر الباحثين في تقديم تعريف للتمويل، إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص أو عام ". كما يعرفه البعض على أنه "إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها "

## تعريف التمويل المصرفي:

يقصد به مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية الى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر به.

إن التمويل هو أحد أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية، و ذلك لما يترتب على عملية التمويل من اتخاذ مجموعة من القرارات أهمها تلك المتعلقة باختيار مصادر التمويل ، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر من القرارات المعقدة ، وتقوم الإدارة المالية باختيار مصادر التمويل وفق خصائصها أي دراسة العوامل المؤثرة على اختيارها ، حيث أن هذه العوامل تعبر بشكل أساسي عن إمكانيات المؤسسة و عن احتياجاتها و قدراتها على تسديد التزاماتها.

## تعريف آخر للتمويل المصرفي :

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق الخدمات المصرفية الإستثمارية، حيث يتم توفير العائد المادي لشركة أو مؤسسة ما من أجل رفع قيمتها وإدارة مخاطرها، وهي أحد الوسائل التي يلجأ اليها رجال الأعمال للحد من المخاطر، ويتم التمويل تبعاً لعدة عوامل أهمها رأس مال الشركة والأصول الثابتة للمشاريع،

## أنواع التمويل المصرفي:

## أ. التمويل المباشر:

يأتي تعريف هذا النوع من أسمه، حيث يتم التمويل بين طرفي التعامل دون تدخل من أي وسيط حتى البنوك، ففي هذا الأمر يقوم الأطراف المعنيين بتحقيق توازن اقتصادي، حيث يقوم صاحب الجانب المادي الوفير بإعطاء صاحب الجانب المادي المتعسر قرضاً لتلبية أعماله وإتمام مشاريعه، ويختلف أنواع المقترضين في هذا النوع من التمويل فينقسموا الى حكومات ومستهلكين وعائلات، الحكومات تستطيع اقتراض الأموال لتحقيق أهدافها وإقامة مشروعاتها القومية في مقابل تسديد هذا القرض بطريقة ما سواء بالأرباح أو نظير أي شيء آخر ومثال لذلك قرض الصندوق الدولي الصندوق التابع لمنظومة بريتون وودز التابعة للأمم المتحدة، حيث يقوم الصندوق بتحقيق أغراض الاستقرار الاقتصادي، حيث يساعد البلدان المختلفة على إتباع سياسة اقتصاد معينة مع إعطائها قرض لذلك، والنوع الآخر من المقترضين هو المستهلك وهو ما يتم بين المؤسسات بعضها لبعض أو لبعض الناس مثل القروض التي توفرها الشركات على هيئة مجموعة من الاستثمارات داخلها، وشراء الاسهم مقابل الحصول على جزء من الارباح، والنوع

الثالث والآخر هو بين الافراد بعضهم البعض ويتم ذلك باقتراض مبلغ من شخص ما مقابل سداذه في وقت لاحق ويتم بضمانات وبدون ضمانات، والضمانات هنا تتشكل في ايصالات الأمانة والكمبيالات وما الى ذلك.

ب. التمويل غير مباشر: يتم من خلال الوسيط المشترك الذي يجمع بين أصحاب الاموال ووضعها تحت تصرف أصحاب الادخار والاستثمار، وهنا يأتي هذا النوع تبعاً لخوف بعض المستثمرين من تحمل مخاطر التمويل المباشر ووضعها تحت تصرف الشركة الوسيطة لتحميلها أي مخاطر تحدث في المستقبل (9)

### ثانياً. سعر الخصم (هامش المراجعة):

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك، إما من خلال الإقراض المباشر أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية التي تقدمها له البنوك وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة، بل يتحدد بطريقة أعم بهدف التأثير على السوق النقدي وعلى قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فإنخفاض سعر الخصم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الائتمان في السوق بينما تؤدي زيادة سعر الخصم إلى التقييد من حجم الائتمان، وذلك بسبب التأثير المباشر لسعر الخصم لدى البنك المركزي على أسعار الفائدة السائدة في السوق من ناحية وعلى كمية وسائل الدفع وإقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية وتغيير حجم سيولتها وقدرتها على منح الائتمان من ناحية أخرى (6).

### فاعلية سياسة سعر الخصم:

فاعلية هذه السياسة تستدعي ألا تكون هناك مصادر أخرى تستوعب السيولة أو الائتمان بخلاف البنك المركزي فإذا كانت لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على عائد فإن رفع سعر الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان.

وحتى بالنسبة للبنوك التجارية لوحدات مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول يفترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها كما أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد والمشروعات للحصول على عائد مرتفع مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع من مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي، فبمجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القرض حتى لو كانت تنقصها السيولة فهي تلجأ إلى البنك المركزي لخصم ما لديها حتى لو تحملت نفقة أكبر ما دام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين بحيث تظل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض (3).

**ثالثاً. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني:**

حسب قوانين رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية فإن المصارف التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى المصرف المركزي كاحتياطي قانوني إلزامي ويندرج ضمن إجمالي الودائع.

ويحسب الاحتياطي النقدي بناء على المتوسط الشهري لحجم ودائع المصرف التجاري في ذلك الشهر فإذا تخلف المصرف التجاري عن تسديد ما عليه من احتياطي نقدي فإن المصرف المركزي يفرض عليه فائدة أعلى على المبالغ الناقصة وذلك ليحث المصارف التجارية لتسديد ما يترتب عليها من احتياطي نقدي قانوني.

وفي ظروف الركود الاقتصادي فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، بينما في ظروف التضخم فإنه يرفع هذه النسبة، وذلك لتقليص قدرة المصارف التجارية على ضخ الائتمان. سياسة الاحتياطي النقدي القانوني تمكن المصرف المركزي من الدفاع عن قيمة العملة الوطنية والمحافظة على القوة الشرائية لها وتدعيم سعر الصرف، وذلك من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما تتخفض احتياطات المصرف المركزي من العملات الصعبة.

وإلى جانب سياسة الاحتياطي النقدي القانوني هناك سياسة أخرى يطلق عليها سياسة الرصيد الدائن وهي سياسة مكملة لسياسة الاحتياطي النقدي القانوني وتعتمد على أن المصرف المركزي يلزم المصارف التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة معينة من ودائعها في ظروف الانكماش الاقتصادي والحاجة إلى استخدام سياسة نقدية توسعية فإن المصرف المركزي يلجأ إلى تخفيض نسبة الرصيد الدائن مما يعني زيادة سيولة المصارف التجارية وبالتالي زيادة القدرة على منح الائتمان، بينما في ظروف التضخم تكون هناك حاجة إلى سياسة نقدية انكماشية فإن المصرف المركزي يرفع نسبة الرصيد الدائن مما يسبب انكماش السيولة المتاحة لدى المصارف التجارية وبالتالي الحد من قدرتها على منح الائتمان المصرفي(5).

**فاعلية سياسة الاحتياطي النقدي:**

يعتبر الفكر الاقتصادي المعاصر تحديد نسبة الاحتياطي النقدي من أقوى الأساليب التي يملكها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان، لكن فاعلية هذه السياسة تكون ضعيفة إذا كان لدى البنوك التجارية حجم كبير من الصكوك مما يتيح للبنوك تغذية أرصدها النقدية دون حاجة إلى خفض كبير في أصولها الأخرى لذلك من الأفضل أن تسند سياسة تحديد الاحتياطي النقدي بسياسة تغير سعر الخصم أو السوق المفتوحة أو كليهما معاً مما يضطر البنوك إلى تحمل أعباء أكبر إذا أرادت الحصول على موارد نقدية. كما أن سياسة الرصيد النقدي تفترض أن البنوك شديدة الحساسية للتغيرات في أرصدها النقدية لكن الملاحظ أن البنوك تأخذ في الاعتبار عند وضع سياساتها الائتمانية عدة عوامل أخرى منها حالة السوق وهيكل توزيع أصولها ومستوى سعر الفائدة ويشير هذا إلى أن السياسة الائتمانية أكثر فاعلية في حالة تقييد الائتمان وأقل فاعلية في حالة بسطه.

إن أثر تغيير نسبة الاحتياطي النقدي يتوقف على مقدار الطلب على الائتمان. فالتغيرات في مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان قد لا يكون لها الأثر المطلوب لو أن طلب الائتمان لم يتغير في نفس الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي فتخفيض نسبة الاحتياطي قد لا يكون لها أثر فعال في التوسع في الائتمان خاصة أثناء فترات الكساد.

إن هذه السياسة تؤدي إلى آثار عكسية تتمثل في عدم التأكد لدى البنوك التجارية. والاقتصادي كينز قد حذر من سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي ويجب ألا تتبع إلا بعد إشعار سابق ودرجات صغيرة حتى لا تؤدي إلى إحداث هزات في البنوك(4).

### الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول الجانب التطبيقي للدراسة توصف بيانات الدراسة، وذلك من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5). بينما يتطرق الثاني إلى قياس أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي السوداني، ويتم ذلك عبر بناء نماذج قياسية لتحديد تأثير المتغيرات التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الجهاز المصرفي.

#### وصف متغيرات الدراسة:

#### الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل:

تعتمد الدراسة أسلوب تحليل السلاسل الزمنية في تحليل البيانات للوصول إلى نتائج تتسم بالدقة ويتم ذلك من خلال اتباع المراحل التالية:

#### المرحلة الأولى:

وصف بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة باستخدام مقاييس التشتت والنزعة المركزية. ثم اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، وذلك لتجنب النتائج غير الدقيقة نتيجة لعدم سكونها، تم استخدام اختبار Augmented Dickey- (ADF) Fuller.

#### المرحلة الثانية:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية ساكنة من نفس الرتبة، يتم التحول إلى اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، ويقوم تحليل التكامل المشترك بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات لابد أولاً من إزالة مشكل عدم السكون، وذلك باستخدام اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots test).

## المرحلة الثالثة:

يتم فيها استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Model) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل و تغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي هذا أن الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (7).

لتطبيق الاختبارات السابقة يتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (Eviews-9.5).

## وصف متغيرات النموذج:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة تم وصف المتغيرات باستخدام الحزمة الإحصائية (Eviews):

## جدول رقم (1)

## نتائج توصيف متغيرات الدراسة (المتوسطات)

|              | BF       | LR       | MUM      |
|--------------|----------|----------|----------|
| Mean         | 21760.04 | 15.95238 | 16.84286 |
| Median       | 12998.54 | 14.00000 | 12.40000 |
| Maximum      | 102927.6 | 28.00000 | 45.00000 |
| Minimum      | 41.55590 | 8.000000 | 9.700000 |
| Std. Dev.    | 26720.30 | 5.314849 | 10.23189 |
| Skewness     | 1.631888 | 0.999808 | 2.091761 |
| Kurtosis     | 5.213307 | 3.139188 | 6.134006 |
| Jarque-Bera  | 13.60709 | 3.515606 | 23.90837 |
| Probability  | 0.001110 | 0.172423 | 0.000006 |
| Sum          | 456960.8 | 335.0000 | 353.7000 |
| Sum Sq. Dev. | 1.43E+10 | 564.9524 | 2093.831 |
| Observations | 21       | 21       | 21       |

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

تم استعراض المؤشرات الوصفية للبيانات المستخدمة في الدراسة من خلال استخدام مقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت لكل المتغيرات للتعبير عن تشتت البيانات للتأكد ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (NORMAL DISTRIBUTION).

## (أ) حجم التمويل المصرفي BF (Banking Finance):

هو عبارة عن حجم التمويل المصرفي الممنوح من قبل جميع المصارف التي تعمل في الاقتصاد السوداني، حيث بلغت أعلى قيمة له (102927.6) وأدنى قيمة له (41.55590)، وسجل الوسط الحسابي (21760.04) بينما بلغ الانحراف المعياري له (26720.30).

## (ب) الاحتياطي النقدي القانوني LR (Legal reserve):

هو مؤشر لقياس نسبة الاحتياطي النقدي القانوني التي يجب على المصارف الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي والتي تحدد حسب السياسة النقدية المنتهجة في الدولة، حيث بلغت أعلى قيمة له

(28.000000) وأدنى قيمة له (8.000000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (15.95238) والانحراف المعياري (5.314849).

### ج) هامش المربحة (MUM Murabaha margin):

هو مؤشر لقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود ويتم تحديده حسب الشريعة الإسلامية ويمثل البديل لسعر الفائدة في الاقتصاد الوضعي، حيث بلغت أعلى قيمة له (45.000000) وأدنى قيمة له (9.700000)، بينما بلغ الوسط الحسابي (16.84286) والانحراف المعياري (10.23189).

### اختبار السكون لبيانات الدراسة:

يعتبر شرط السكون مهم لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، ويتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص غير الساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنية على حد سواء في المستويات (levels) من خلال الاختبارات التالية:

اختبار ديكي فولر (ADF)، حيث يستخدم هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، الصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF) هي كالتالي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

بتطبيق هذا النموذج على البيانات المتحصل عليها من بنك السودان تم الحصول على البيانات الموضحة في الجدول رقم (2)

## جدول رقم (2)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

| المتغير         |     | الفرق الثاني Intercept- |
|-----------------|-----|-------------------------|
|                 |     | Probability             |
|                 |     | t-Statistic             |
| BF              |     | 0.0000                  |
| LR              |     | 0.0079                  |
| MU              |     | 0.0055                  |
| القيم<br>الدرجة | 1%  | -4.498307               |
|                 | 5%  | -3.658446               |
|                 | 10% | -3.268973               |

المصدر: إعداد الباحث باستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أن بيانات الدراسة ساكنة بعد أخذ الفرق الثاني عند مستوي معنوية 5% ، بعد التأكد من سكون بيانات المتغيرات في مستوي واحد يمكن قياس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

قياس أثر سياسات وبرامج البنك المركزي على حجم التمويل المصرفي:

لمعرفة أثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على أداء الجهاز المصرفي في الاقتصاد السوداني يتم استخدام عدد من النماذج القياسية والتي تشمل كل المتغيرات المتعلقة بالدراسة .  
أولاً: بيانات المتغيرات:

تم الحصول على بيانات متغيرات النموذج من تقارير بنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة.

ثانياً: النماذج القياسية المستخدمة:

لقياس أثر سياسات وبرامج البنك المركزي على أداء الجهاز المصرفي تم بناء النماذج الموضحة أدناه.

$$BF = \beta_0 - \beta_1 LR + \beta_2 MUM + \mu \text{ ----- } \beta_1 < 0 \text{ -- } \beta_2 > 0$$

حيث أن:

BF: حجم التمويل المصرفي .

LR : الاحتياطي النقدي القانوني .

MUM: هامش المربحة .

$\beta_0$ : ثابت النموذج (الجزء المقطوع من النموذج)

$\beta_1, \beta_2$ : معاملات النماذج الاشارات المتوقعة لها حسب ماهي موضحة في النماذج.

تقدير اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي

### 1- قياس العلاقة طويلة المدي بين متغيرات النموذج (التكامل المشترك):

لقياس العلاقة طويلة المدي بين المتغيرات، تم استخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك لقياس العلاقة طويلة المدي، والذي يتفوق على الاختبارات الأخرى مثل اختبار (انجل غرانجر) للتكامل المشترك، نظراً لتناسبه مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، اصف الي ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً مشتركاً فريداً، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مساراً للشك والتساؤل (7).

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالآثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ( $0 < r(\Pi) = r < n$ ). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى maximum Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test ( $\lambda_{trace}$ ) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ( $\lambda_{max}$ ).

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad \text{ويعرف اختبار الأثر بـ :}$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك  $r \geq$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن  $r =$  (حيث  $r = 0, 1, 2$ ). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ

$$\lambda_{max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أي أن عدد متجهات التكامل المشترك  $r =$  مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن  $r + 1 = (1)$ .

بتطبيق معادلات التكامل المشترك تم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول رقم (3)

### الجدول رقم (3)

يوضح نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك

|                                                              |            |           |                |         |
|--------------------------------------------------------------|------------|-----------|----------------|---------|
| Date: 03/23/19 Time: 22:42                                   |            |           |                |         |
| Sample (adjusted): 1999 2017                                 |            |           |                |         |
| Included observations: 19 after adjustments                  |            |           |                |         |
| Trend assumption: Linear deterministic trend                 |            |           |                |         |
| Series: BF LR MU                                             |            |           |                |         |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1                 |            |           |                |         |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)                 |            |           |                |         |
| Hypothesized                                                 |            | Trace     | 0.05           |         |
| No. of CE(s)                                                 | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None *                                                       | 0.892673   | 83.05627  | 47.85613       | 0.0000  |
| At most 1 *                                                  | 0.782434   | 40.65058  | 29.79707       | 0.0019  |
| At most 2                                                    | 0.415825   | 11.67080  | 15.49471       | 0.1734  |
| At most 3                                                    | 0.073831   | 1.457273  | 3.841466       | 0.2274  |
| cointegrating eqn(s) at the 0.05 level1 Trace test indicates |            |           |                |         |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level      |            |           |                |         |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values                    |            |           |                |         |

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي

يتضح من الجدول رقم (3) أن نتائج اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك هنالك علاقة طويلة المدي بين متغيرات الدراسة ويظهر ذلك وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوي معنوية 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النماذج.

تقدير اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM)

يتميز نموذج تصحيح الخطأ عن نموذج (انجل غرانجر) بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل- غرانجر (Engel Granger 1987) و جوهانسن (Johansen 1988)، و لاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة و الطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة صفر (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، و يمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، و لا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن (7).

لقياس اثر سياسات وبرامج بنك السودان المركزي على حجم التمويل المصرفي وبتطبيق نموذج تصحيح الخطأ تم الحصول علي النتائج الموضحة في الجدول رقم (4)

## جدول رقم (4)

## نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model-ECM)

| Vector Error Correction Estimates            |            |            |            |
|----------------------------------------------|------------|------------|------------|
| Date: 03/23/19 Time: 23:17                   |            |            |            |
| Sample (adjusted): 2001 2017                 |            |            |            |
| Included observations: 17 after adjustments  |            |            |            |
| Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] |            |            |            |
| Cointegrating Eq:                            | CointEq1   |            |            |
| BF(-1)                                       | 1.000000   |            |            |
| LR(-1)                                       | 5803.188-  |            |            |
|                                              | (1322.88)  |            |            |
|                                              | [ 4.38677] |            |            |
| MU(-1)                                       | -6198.946  |            |            |
|                                              | (1169.29)  |            |            |
|                                              | [-5.30146] |            |            |
| Error Correction:                            | D(BF)      | D(LR)      | D(MU)      |
| CointEq1                                     | 0.211023-  | -1.73E-05  | 9.33E-05   |
|                                              | (0.05595)  | (3.4E-05)  | (3.5E-05)  |
|                                              | [ 3.77131] | [-0.50574] | [ 2.65549] |
| D(BF(-3))                                    | 0.254584   | 0.000302   | -0.000915  |
|                                              | (0.63845)  | (0.00039)  | (0.00040)  |
|                                              | [ 0.39875] | [ 0.77395] | [-2.28314] |
| D(LR(-3))                                    | -234.8610  | 0.020259   | -0.199295  |
|                                              | (341.366)  | (0.20868)  | (0.21439)  |
|                                              | [-0.68800] | [ 0.09708] | [-0.92960] |
| D(MU(-3))                                    | -336.0365  | 0.041954   | -0.071064  |
|                                              | (205.755)  | (0.12578)  | (0.12922)  |
|                                              | [-1.63319] | [ 0.33355] | [-0.54994] |
| R-squared                                    | 0.776043   | 0.057706   | 0.339055   |
| Adj. R-squared                               | 0.724361   | -0.159746  | 0.186529   |
| Sum sq. resids                               | 2.52E+08   | 94.22935   | 99.45751   |
| S.E. equation                                | 4404.202   | 2.692287   | 2.765968   |
| F-statistic                                  | 15.01563   | 0.265375   | 2.222932   |
| Log likelihood                               | -164.4771  | -38.67836  | -39.13735  |
| Akaike AIC                                   | 19.82083   | 5.020984   | 5.074983   |
| Schwarz SC                                   | 20.01688   | 5.217034   | 5.271033   |
| Mean dependent                               | 6000.026   | 0.000000   | -0.488235  |
| S.D. dependent                               | 8388.739   | 2.500000   | 3.066733   |
| Determinant resid covariance (dof adj.)      |            | 4.52E+08   |            |
| Determinant resid covariance                 |            | 2.02E+08   |            |
| Log likelihood                               |            | -234.9259  |            |
| Akaike information criterion                 |            | 29.40305   |            |
| Schwarz criterion                            |            | 30.13824   |            |

- المصدر: إعداد الباحث بإستخدام البيانات المتحصل عليها من بنك السودان المركزي.

- [ ] هي قيم T المحسوبة. ( ) الانحراف المعياري.

تفسير نتائج نموذج تصحيح الخطأ المقدر:

تم استخدام ثلاثة معايير لتفسير نتيجة نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الجدول رقم (4) والتي تشتمل على معيار النظرية الاقتصادية، المعيار الإحصائي و المعيار القياسي.

**1- معيار النظرية الاقتصادية :**

يلاحظ من خلال نتائج النموذج المقدرة في الجدول رقم (4) أن إشارة معاملات المتغيرات المستقلة متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث بلغت معلمة متغير الإحتياطي النقدي القانوني (5803.188-) و معلمة متغير هامش المربحة (6198.946-). وهذا يدل علي انه كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة أدت هذه الزيادة إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي .

**2-المعيار الإحصائي :**

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) قيمة اختبار (F) تدل عن المعنوية الشاملة للنموذج . كما بلغت الإحصائية (t-Statistic) المحسوبة للمتغيرات المستقلة نسبة الإحتياطي النقدي القانوني (LR) (4.38677) و هامش المربحة (MU)(5.30146-) عند مستوي معنوي 5% وهي اكبر من قيمة (T)الجدولية التي بلغت (2.042) مما يعني أن جميع متغيرات النموذج معنوية إحصائياً.

**3-المعيار القياسي :**

يلاحظ من الجدول رقم (4) ان قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) 0.77 بلغت أن المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج تفسر نسبة 77% من التغيرات في المتغير التابع وبقية التأثير يُعزى لمتغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج. وقد كانت قيمة معامل سرعة التكيف للنموذج (-0.211023-) وكانت قيمة (T) المحسوبة له (3.77131) عند مستوي معنوي 5% وهي أكبر من قيمة (T)الجدولية (2.042). وهذا يعني أنه معنوي احصائياً ، هو ذو قيمة سالبة وأقل من الصفر مما يدل على مقدرة نموذج تصحيح الخطأ على قياس سرعة التكيف للمتغيرات بمعنى إذا انحرفت البيانات عن الوضع التوازني تحتاج إلي فترة تقدر ب 5 سنوات للرجوع لها.

**اختبار الفروض:**

نص الفرضية " توجد علاقة عكسية بين كل من نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة وحجم التمويل المصرفي الذي يُقدمه الجهاز المصرفي السوداني"، ومن خلال ملاحظة نتائج نموذج تصحيح الخطأ بالجدول رقم (4) يتضح أن إشارة مَعلمة المُتغيرات المستقلة كانت هي نسبة الإحتياطي النقدي القانوني(5803.188-)، وهامش المربحة (6198.946-) وهي معنوية إحصائياً، ويظهر ذلك من

خلال قيمة (t-Statistic) المحسوبة التي كانت تساوي (4.38677)، (-5.30146) على التوالي عند مستوى معنوية 5% وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية التي بلغت (2.042)، وايضاً من خلال الملاحظة لكل معايير الاختبارات المختلفة يتضح انها معنوية احصائياً وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني كلما كانت هنالك زيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وهامش المربحة كلما يؤدي ذلك إلى نقصان في حجم التمويل المصرفي.

## النتائج والتوصيات:

### النتائج:

خُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يُمكن إيجاز أهمها في الجوانب التالية:

- 1) تؤثر الزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على أداء المصارف بنقصان في حجم التمويل المصرفي بمقدار (-5803.188).
- 2) يوجد أثر كبير لسياسات البنك المركزي المتعلقة بتحديد هامش المربحة بصورة عكسية مع حجم التمويل المصرفي مما يؤثر على ربحية المصارف بمقدار ميل متغير هامش المربحة (-6198.946). وخاصة انها تعتمد بشكل أساسي على حجم التمويل المصرفي .
- 3) توجد علاقة عكسية بين سياسات البنك المركزي التي تتعلق بزيادة في نسبة الاحتياطي النقدي وحجم الودائع المصرفية بالمصارف .
- 4) كلما كانت هنالك زيادة في هامش المربحة يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الودائع المصرفية بالجهاز المصرفي السوداني .
- 5) ضخامة حجم الأصول الثابتة التي تمتلكها المصارف وصعوبة تسجيل تلك الأصول في الوقت المناسب.
- 6) ضآلة المخصصات التي يمكن أن تواجه بها مخاطر التمويل.

### التوصيات :

من خلال النتائج التي خُصت إليها الدراسة تم وضع التوصيات المقابلة التي تتمثل في الآتي:

1. إحكام التنسيق والتشاور بين بنك السودان المركزي والمصارف العاملة عند وضع السياسات حتى يحدث التناغم التام عند التنفيذ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصارف.

2. ضرورة قيام البنك المركزي بوضع سياسات مرنة من شأنها أن تتواءم مع أي تغيرات قد تحدث في مؤشرات الاقتصاد الكلي بصورة عامة والنشاط المصرفي على وجه التحديد، وكذلك مع أي تطورات قد يتعرض لها الاقتصادي العالمي.
3. اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بزيادة رساميل المصارف واحتياطياتها وحفز عمليات الدمج المصرفي التي من شأنها خلق مصارف ذات ملاءة مالية وكفاءات إدارية تمكنها من المنافسة داخلياً وخارجياً وخاصة في ظل العولمة التي أصبحت من أهم سماتها اقتصاديات الحجم الكبير.
4. ضرورة أن يتبنى البنك المركزي سياسات إصلاح مصرفي وتصحيح هيكلي شامل يستهدف الكادر البشري، عدد المصارف ونوعية الأنشطة التي تمارسها وتوزيعها الجغرافي ومدى جودة الخدمات التي تقدمها لعملائها.
5. يقوم البنك المركزي بإلزام المصارف بنشر الوعي المصرفي وفتح فروع لها في أوسع نطاق بما يحقق مفهوم الشمول المالي القائم على استفادة جميع شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية.
6. زيادة حجم المخصصات وتويعها، وذلك لمقابلة أي مخاطر تصاحب عمليات التمويل المصرفي.

قائمة المصادر والمراجعأولاً: المراجع

- 1- " Approach An Introduction to Applied Econometrics: A Time Series " , Patterson, K1- Palgrave, New York, 2002, p265
- 2- بنك السودان. التقارير السنوية للأعوام (1990م - 1998م).
- 3- مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999)، ص 143 - 144.
- 4- عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية، مرجع سابق، 2000 ص 144 - 145
- 5- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، طبعة ثانية، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 180 - 181.
- 6- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007)، ص 206 - 207.
- 7- William H. Greene", Econometric Analysis 5<sup>th</sup> Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003, p654.

ثانياً: الرسائل

- 8- إيناس عمر محمد، أثر تطوير تقنية الخدمات المصرفية في أداء المصارف السودانية، دكتوراه، جامعة السودان، الخرطوم 2008م. (غير منشورة)
- 9- محمد جعفر إبراهيم، تأثير السياسات المنظمة لقطاع المعلومات والاتصالات في السودان على استخدام التقنية المصرفية، بحث دكتوراه، جامعة السودان، الخرطوم 2015م. (غير منشورة)
- 10- عامر غزلان العازمي، أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط 2002. (غير منشورة)

- 11- Jun M. .and S. Cai (2001) The Key determinants of Internet banking services quality: content analysis International Journal of Bank Marketing pp 276-291,

- 12- <https://www.helpernt.com/vb/showthread.php?t=4822>

- 13- سوسن عبد الرحيم سفيان، أثر تقنية المعلومات والتطور التكنولوجي على الخدمات المصرفية السودانية دراسة حالة بنك أم درمان الوطني، ماجستير، جامعة امدرمان الاسلامية، الخرطوم 2004م. (غير منشورة)

## أثر استخدام معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة

### The Effect of Using Six Sigma Methodology Standards in Improving the Performance of the Internal Control System

" A field study on government units in Algezira state"

د. علي خليفه الشيخ عبدالله<sup>2</sup>

د. ياسر تاج السر محمد سند<sup>3</sup>

**المستخلص:**

تناولت هذه الدراسة أثر استخدام معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية؛ دراسة ميدانية على الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من المخالفات الإدارية والمالية والعديد من دعاوى الاحتيال والاختلاس لأموال للقطاعين العام والخاص، مما يستدعي أهمية تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية للحد من تلك المخالفات الإدارية والمالية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار عدد من الفرضيات، انتهج الباحثان المنهج الوصفي التحليلي وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، تم التوصل إلى عدة نتائج أثبتت صحة الفرضيات، أوصت الدراسة بأهمية تبني استخدام معايير منهج سيجما ستة لتحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

**الكلمات المفتاحية:** منهج سيجما ستة، نظام الرقابة الداخلية

#### Abstract

The study examined the effect of using Six Sigma methodology standards in improving the performance of the internal control system: A field study on government units in Algezira state, The problem of the study was that there were many administrative and financial irregularities and fraud and embezzlement cases of public and private funds, which calls for the importance of improving the performance of the internal control system, The study aimed to identify the impact of Six Sigma in improving the performance of internal control system in government units in Algezira state, And to achieve the study objectives we were tested some hypotheses. The study used the descriptive analytical method and the questionnaire collect data related to the study problem. The research reached many results proved the validity of the hypotheses, The study recommended, The senior leadership should adopt the use of Six Sigma standards to improve the performance of the internal control system in the government units in Algezira state.

**Key words:** Six Sigma, Internal control system

<sup>2</sup> - مدير ديوان المراجعة الداخلية بولاية الجزيرة-محاسب ومراجع معتمد.

<sup>3</sup> - أستاذ المحاسبة المشارك-جامعة النيلين.

## أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

نتيجة للتطور السريع في مجال الأعمال والأنظمة ظهرت الحاجة إلى وسائل وأدوات تساعد هذه الأعمال والأنظمة على تحقيق الأهداف المتمثلة في المحافظة على الأصول واستخدام أمثل للموارد والاستجابة إلى متطلبات ورغبات المستفيدين، ومن تلك الوسائل العلمية والعملية منهج سيجما ستة الذي يعمل على مواكبة التطور وإزالة العيوب وتقليل لأخطاء وتقديم أفضل خدمة أو منتج للعملاء ويسهم في زيادة قوة المنافسة بالوصول إلى درجة عالية من الدقة والجودة، كما أن الهدف الأساسي لمنهج سيجما ستة (Six sigma) يتمثل في تفعيل دور الرقابة على كافة مجالات المنظمة ليتمكنها من مواجهة الاحتياجات المتغيرة للعملاء والسوق والتكنولوجيا من أجل منفعة أصحاب المصلحة، كما أنه من الأهداف الأساسية لمنهج سيجما ستة تفعيل دور الرقابة الداخلية وتحسين أدائها على كافة مجالات المنظمة لتقليل المخاطر، ومن ثم جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر تطبيق منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

**مشكلة الدراسة:** تمثلت مشكلة الدراسة في أن هناك العديد من المخالفات الإدارية والمالية والعديد من دعاوى الاحتيال والاختلاس لأموال القطاعين العام والخاص، مما استدعي أهمية تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية، للحد من المخالفات الإدارية والمالية. وللوصول إلى هذه الغاية تبحث هذه الدراسة في أثر تطبيق معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية لمعالجة عيوب العمل الوظيفي ومعالجة الانحرافات، وعليه فإن مشكلة البحث تصاغ في السؤال الرئيس التالي: **هل تطبيق معايير منهج سيجما ستة (Six sigma) يحسن أداء نظام الرقابة الداخلية؟** وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيس تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- إلى أي مدى يؤثر معيار منهج سيجما ستة التزام ودعم القيادة العليا في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية؟

2- إلى أي مدى يؤثر معيار منهج سيجما ستة التغذية العكسية والقياس في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية؟

3- إلى أي مدى يؤثر معيار منهج سيجما ستة التحسين المستمر في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية؟

**أهمية الدراسة:** تنبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها تساهم في توفير الأطر العلمية والمنهجية لتحسين وتجويد أداء نظام الرقابة الداخلية بإتباع أساليب أثبتت الدراسات والتجارب كفاءتها وفعاليتها في تطوير وتجويد العمل باستخدام منهج سيجما ستة (Six sigma) في تحسين أداء الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، بينما تنبع الأهمية العملية في إمكانية تطبيق واستخدام منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية بصورة عامة والوحدات الحكومية لولاية الجزيرة بصورة خاصة.

**أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على أثر استخدام معيار منهج سيجما ستة التزام ودعم القيادة العليا في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

2- معرفة ودراسة أثر استخدام معيار منهج سيجما ستة التغذية العكسية والقياس في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

3- التعرف على أثر معيار منهج سيجما ستة التحسن المستمر في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

**فرضيات الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة للعلاقة بين المتغيرين وهي: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

ومن ثم تفرعت عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التزام ودعم القيادة العليا في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

الفرضية الثانية: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التغذية العكسية والقياس في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

الفرضية الثالثة: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التحسين المستمر في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

**حدود الدراسة:** الحدود المكانية تمثلت في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة، أما الحدود الزمانية فتمثلت في العام 2019م، بينما الحدود الموضوعية فقد تم اختيار ثلاثة معايير من معايير سيجما ستة وهي: (الالتزام ودعم الإدارة العليا، التغذية العكسية والقياس، التحسين المستمر) وذلك لاعتقاد الباحثين أن هذه المعايير يمكن أن تحدث أثراً إيجابياً أكثر من غيرها على نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

**منهجية الدراسة:** اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ووصف بيانات الدراسة، كما تم الاعتماد على الاستبانة كمصدر أولي للبيانات والكتب والدوريات العلمية المحكمة المتخصصة والانترنت كمصادر ثانوية.

### الدراسات السابقة:

- دراسة (الحاج، 2007م)<sup>(4)</sup>: تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأداء المالي بالوحدات الحكومية يمتاز بتعدد جوانبه، الأمر الذي جعل نظام الرقابة الداخلية يحتاج لمزيد من تفعيل الضوابط والسياسات اللازمة لمواكبة إجراءات الرقابة على الأداء المالي في جوانبه المتعددة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأهداف ومقومات نظم الرقابة الداخلية والدور الذي تلعبه لرفع وكفاءة وفاعلية الأداء المالي في الوحدات الحكومية.

4 - الحاج آدم أحمد محمد، "دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان"، (ماجستير)، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2007م.

توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين جودة الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في الوحدات الحكومية.

- دراسة ( Randal.et.all,2008)<sup>(5)</sup>: تمثلت مشكلة الدراسة في وجود مخاطر أكبر عند إجراء عمليات المراجعة في الشركات العامة فيما بعد صدور (SOX) أضاف أهمية لشركات المحاسبة في التركيز على إدارة المخاطر للتعرف على كيفية إدارة المراجعين لمخاطر الرقابة الناتجة من العوامل الداخلية والسيطرة على نقاط الضعف، توصلت الدراسة إلى أهمية استخدام عدة مقاييس لمخاطر الرقابة عند العملاء بناءً على رغبة زبائنهم والكشف عن الرقابة الداخلية في إطار (SOX404) وكيفية إدارة المراجعين لأعمالهم.

- دراسة ( إبراهيم، 2014م)<sup>(6)</sup>: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور ضوابط نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي، هدفت الدراسة إلى التعرف على ضوابط نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بضبط الإنفاق الحكومي، مفاهيم وأنواع وعناصر الرقابة الداخلية وتحديد مواطن القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدات الحكومية في الأردن ووضع التوصيات لتعزيز نقاط القوة والحلول لنقاط الضعف الداخلية.

- دراسة (فتح الرحمن، 2017م)<sup>(7)</sup>: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى إمكانية تفعيل دور الرقابة الداخلية في المجال المصرفي من خلال تطبيق واستخدام منهج سيجما ستة. هدفت الدراسة إلى بيان الإطار المفاهيمي لمنهج سيجما ستة وأدواته وأساليبه ومجالاته، وبيان أهمية منهج سيجما ستة في تحقيق وتفعيل الرقابة الداخلية في مجال المصارف التجارية بالسودان، توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن استخدام منهج سيجما ستة يؤدي إلى إتاحة البيانات التي تتضمنها مطلوبات الرقابة في الوقت المناسب، كما يؤدي إلى رفع كفاءة الرقابة المحاسبية.

- دراسة (Catrina, 2018)<sup>(8)</sup>: تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما يمكن أن يحدثه سيجما ستة من تجويد للضوابط أو الرقابة الداخلية في عالم المحاسبة وما يمكن أن يحققه سيجما ستة في التوفيق بين الأهداف التشغيلية ومراقبة المخاطر، هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تحديد المدى الداخلي للمخاطر على طبيعة محددة من كيانات التأمين ليتم السيطرة عليه باستخدام منهجية سيجما ستة المطبقة في الرقابة الداخلية

<sup>5</sup>-Randal Elder. Yan Zhang. Jian Zhou and Non Zhou," Internal Control Weaknesses and Client Risk Management  
" <https://Journasagepub.com> pp1-53.

<sup>6</sup>-إبراهيم يوسف جويقل العبادي، " دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق الحكومي "، عمان، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد(22)، العدد(2)، الأردن، يونيو 2014م، ص ص 263 - 288.

<sup>7</sup>- فتح الرحمن هجو عبدالنبي حسين، دور تطبيق ستة سيجما في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية السودانية، دراسة ميدانية المصارف التجارية بمدينة سنار، (ماجستير)، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2017م.

<sup>8</sup>-Catrina Ersilia, Learn Six Sigma Methodologies Applied to Internal Control of Insurance Companies, International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Science,vol(8),No(1),January 2018, pp1-

مع تجويد وتفعيل أسس الضبط الداخلي لشركات التأمين، توصلت الدراسة إلى أن العمل على دمج منهجية سيجما ستة في قطاع التأمين مع التركيز على نموذج (DMAIC) (التعرف، والقياس، والتحليل، والتحسين المستمر، والمراقبة يعمل على تقليل مخاطر القيمة.

#### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة بكونها تتناول منهج سيجما ستة Six Sigma كأحد المناهج المعاصرة المتميزة بتحسين الأداء كما تتفق مع بعضها الآخر في تناول نظام الرقابة الداخلية، وما يميز هذه الدراسة هو أنها تناولت أثر استخدام منهج سيجما ستة Six Sigma من حيث المعايير وربط ذلك بتحسين أداء نظام الرقابة الداخلية من حيث المكونات فذلك يتوافق مع التوجه الحديث للدراسات في هذا المجال فبعد أن أثبتت العديد من الدراسات النجاح الكبير لمنهج سيجما ستة Six Sigma في القطاع الصناعي بدأ التركيز يتجه نحو قطاع الخدمات كقطاعات الصحة والتعليم العالي والاتصالات وغيرها، كما تختلف الدراسة الحالية من حيث بيئة التطبيق حيث يتم التطبيق في الوحدات الحكومية وهي دراسة حسب علم الباحثين - التي تدرس استخدام منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بالسودان لذلك يعتقد الباحثان أن النتائج التي سوف يتم التوصل إليها ستساعد الوحدات الحكومية في تبني منهج سيجما ستة خاصة لتحسين وتطوير نظام الرقابة الداخلية لديها مما ينعكس إيجاباً على أدائها.

#### ثانياً: الإطار النظري:

##### مفهوم منهج سيجما ستة:

يرى (Paul) سيجما ستة أنها أداء العملية التي تنتج عنها 3,4 عيب في كل مليون فرصة، أي أنها تعبير إحصائي يشير إلى دقة تصل (99.9997) والتي تعد قريبة إلى الواحد الصحيح ومن المحتمل أن تصل إلى المثالية، والعيب والخطأ يمكن أن يكون أي شيء من جزء معيب إلى فاتورة الزبون.<sup>(9)</sup>

يرى (Swaminand Prasad) هي طريقة منظمة ومنهجية للتحسينات الاستراتيجية في المنتجات والخدمات الجديدة التي تعتمد على الأساليب الإحصائية والطريقة العلمية لتحقيق التخفيض الكبير في معدلات العيوب في المنتج لتحقيق رضا العملاء<sup>(10)</sup>.

كما يقول (Ronald and Snee) إنها عمل تجاري استراتيجي ومنهج لتحسين يسعى إلى زيادة رضا العملاء وتطوير النتائج المالية للمنظمة وتعظيم الأرباح<sup>(11)</sup>.

يتفق الباحثان مع (Swami and Prasad) و (Ronald and Snee) في تعريفها على أن سيجما ستة منهج استراتيجي. ويرى الباحثان أن منهج سيجما يعمل على الاستخدام الأمثل للموارد من خلال تقليل ومنع الهدر

<sup>9</sup> -Paul, L.E., "Practice makes perfect, CIO Enterprise, Vol.(12), no(7). Section 2, January. 15. 1999. p5.

<sup>10</sup> -Rajesh Palit, Abhish Bahl and Padmanabhe Aital, "Six Sigma: An over view and further research directions ", International Journal of productivity and Quality management. January, 2017. p151.

<sup>11</sup> -Sung, H. Park, "Six Sigma for Quality and productivity promotion ", Asian productivity Organization, 2003. p126.

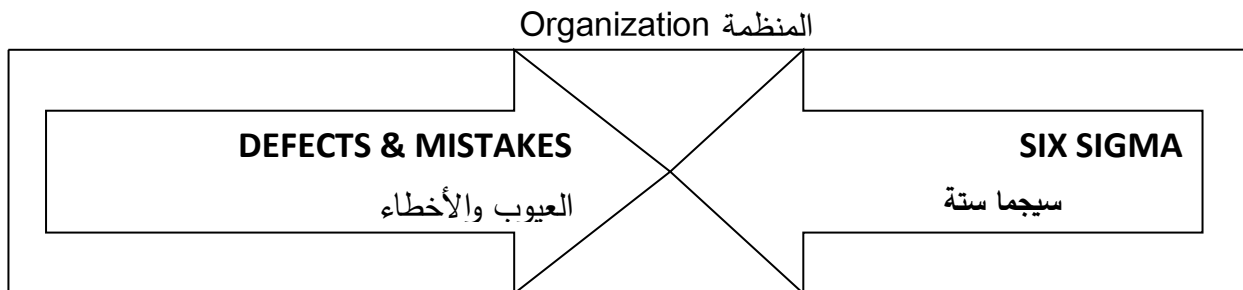
والتألف والمعيب وذلك يؤدي إلى تقليل التكاليف التي تؤثر إيجاباً على سعر المنتج سلعة كانت أو خدمة والعمل على المعايير مما ينتج عنه الجودة وحسن استخدام الوقت بغرض تلبية رغبات وتطلعات واحتياجات المستفيدين من المنتج أو الخدمة ونشاط المنظمة مما يسهم في استمراريتها في المنافسة وزيادة حصتها السوقية.

### أهداف منهج سيجما ستة (Six Sigma):

يرى (Larson) أن الأهداف تكون قابلة للقياس الكمي وتسعى المنظمة لتحقيقها، وأن يكون عدد الأهداف ما بين خمس إلى ثمانية أهداف فما زاد عن ذلك تكون تمنيات وإذا كانت القائمة صغيرة جداً تكون محدودة مع ضرورة وجود استراتيجية لتحقيقها وهي كما يلي: زيادة الحصة السوقية للمنظمة في وسط المنافسين، وزيادة جودة المنتج الجديد، وتقليل دورات أوقات تسليم المنتج أو الخدمة، وتحسين الأرباح للمنظمة، والتلف الصفري، وتحسين جودة المنتج أو الخدمة وإدارة المهام<sup>(12)</sup>.

يرى (النعمي وصويص) أن الهدف الأساس لمنهج سيجما ستة يتمثل في تفعيل دور الرقابة على كافة مجالات المنظمة لتتمكن من مواجهة الاحتياجات المتغيرة للعملاء، والسوق والتكنولوجيا من أجل منفعة الموظفين والمساهمين ومصلحتهم<sup>(13)</sup>، والعمل على بث روح التعاون والعمل كفريق واحد من أجل النجاح الجماعي والسعي نحو تحقيق الإتقان في العمل مع تحمل أخطاء العاملين أثناء تدريبهم وتطويرهم، والتركيز على كيفية إرضاء العميل سواء كانت المنظمة ربحية أو غير ربحية مع السعي نحو إشباع رغبات المستفيدين، وأصحاب العمل وكل من له صلة بالمنظمة<sup>(14)</sup>، واستخدام البيانات لصناعة القرارات حيث تستخدم ثقافة البيانات بوصفها قوة محركة للعمل، ولا تقبل الافتراضات مما أدى لظهور ما يسمى بالإدارة بالحقائق<sup>(15)</sup>.

### الشكل رقم (1): علاقة منهج سيجما ستة مع العيوب والأخطاء



المصدر: إعداد الباحثان، 2019م. بالاعتماد على ممدوح عبدالعزيز رفاعي، "منهجية ستة سيجما: مدخل تحسين العمليات"، القاهرة، دار الوثائق القومية، 2011م، ص12.

<sup>12</sup> – Alan Larson, "Demystify Six Sigma, AMACOM, New York, USA. 2003. p25.

<sup>13</sup> – محمد عبدالعال النعمي وراتب جليل صويص، "تحقيق الدقة في إدارة الجودة"، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008م، ص47.

<sup>14</sup> – عبد العزيز بن ناصر الشثري، "متطلبات تطبيق مدخل سيجما ستة Six Sigma لتحسين جودة الأداء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"، رسالة التربية وعلم النفس، العدد(35)، السعودية. 2010م، ص117.

<sup>15</sup> – أحمد يوسف دودين وماجد عبدالمهدي مساعد، "مدى استخدام مفاهيم (Six Sigma) في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. المجلد(7)، العدد(16). الأردن، 2014م، ص164.

يوضح الشكل رقم (1) طبيعة العلاقة بين منهج سيجما ستة مع العيوب والأخطاء وهي عبارة عن علاقة عكسية بين الطرفين كلما زادت المنظمة مستوى منهج سيجما ستة في عملياتها الإنتاجية أو الخدمة كلما قلت العيوب والأخطاء والعكس الصحيح.

يرى الباحثان أن منهج سيجما ستة يقوم على معايير لقياس أداء أنشطة المنظمة ومستوى تطبيقه، والمتمثلة في منتجاتها وخدماتها المعيارية التي تجسد تحقيق أهداف المنظمة من العيوب الصفرية، وزيادة الحصة السوقية المبنية على جودة المنتج مما يقود إلى تحسين الأرباح وتحقيق فاعلية الرقابة ورصد مراكز صنع القرار ببيانات ذات جودة ومصداقية للوصول إلى رضا العميل بأقل جهد و تكلفة.

### مبادئ منهج سيجما ستة:

لمنهج سيجما ستة مبادئ رئيسية تميزه عن أنظمة الجودة الأخرى وهذه المبادئ كما حددها (Morgan and Brenig) كما يلي:

1- التركيز على العملاء: يعتبر التركيز على العميل أمر مهم وفق منهج (Six Sigma)، حيث أن استمرار ونجاح المنظمة وزيادة حصتها السوقية يعتمد على تلبية احتياجات وتوقعات العملاء، لذلك يضع هذا المنهج الأولويات لصالح التركيز على العملاء حيث تبدأ بدراسة متطلبات وتوقعات العميل وتنتهي بدراسة ردود الأفعال ومدى رضا العميل عن المنتج أو الخدمة.<sup>(16)</sup>

2- إدارة وتحسين وتسهيل تدفق العمليات لتحديد وفهم كيفية انجاز العمل. ويتم التركيز هنا على الأنشطة التي تضيف قيمة من خلال رسم خريطة تصف كافة خطوات العمل مما يسهل تتبع أي عملية لم يتم تنفيذها والتي تمثل فرصة لظهور العيوب أو الأخطاء، وأيضاً تتبع وإزالة أي خطوة أو عملية لا تسهم بإضافة قيمة.

3- الإدارة الفعالة المبنية على التخطيط المسبق: يقصد بها إن الإدارة الناجحة تسعى إلى معالجة المشكلة ومنع العيوب والأخطاء في المقام الأول قبل حدوثها بمعنى أن هناك إجراءات إدارية وفنية وقائية يتم اتخاذها قبل حدوث المشكلة من أجل تفاديها، كتحديد وإزالة الخطوات التي لا تضيف قيمة من البداية مما يؤدي إلى تجنب تأخر واختناقات العمل.

4- الإدارة بالاعتماد على الحقائق والحد من التباين: يرفع منهج (Six Sigma)، (الإدارة بواسطة الحقائق) من أجل تحقيق مستويات عالية من الدقة، فهي تدير عملها بالاعتماد على بيانات دقيقة من خلال استخدام المخططات البيانية والمقاييس الإحصائية التي تمكنها من تفسير النتائج بشكل صحيح وفهم عملية التغيير لأن ذلك يؤثر على جودة المخرجات وحتى لا تكون المعلومات مفاجأة للإدارة مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

5- التعاون اللامحدود: يعتمد منهج (Six Sigma) على نطاق فرق العمل وإشراك الأفراد في العملية لكي يكونوا قادرين على التحدي وتحسين الطريقة التي يعملون بها ويعتبر التعاون أحد أهم شروط نجاح عملهم .

<sup>16</sup> -Morgan, John and Brenig, Martin," Lean Six Sigma for Dummies "2nd edition, Wiley & Sons, London, England, 2015. P23.

6- التحسين المستمر بطريقة منهجية: يؤكد منهج (Six Sigma) على أهمية التحسين المستمر للمنظمات التي ترغب في التطور حيث يعد عنصر مهم لتخفيض الانحرافات وبالتالي الحفاظ على جودة الأداء وزيادة الإنتاجية<sup>(17)</sup>.

### علاقة سيجما ستة بالمحاسبة:

يعرف سيجما ستة على أنه منهج للتحسين المستمر للعمليات، والحد من العيوب، حيث يهدف إلى تحسين رضا العملاء وتقليل دورة تشغيل المنتج وتقليل العيوب والرقابة على الانحرافات، وتحسين القدرة التنبؤية، وتخفيض التكاليف، وتحسين عملية القياس ودارة العملية. ويتميز سيجما ستة بمنهج قوي وفعال يساعد الشركات الكبيرة والصغيرة والشركات الخدمية لحل المشاكل وتحسين أداء العمليات، وإرضاء العملاء، وتوفير التكاليف وزيادة الإيرادات. هذه الفلسفة التي نظمتها شركة موتورولا في الثمانينات واستخدمتها لتحسين المنتجات وتخفيض التكاليف وزيادة الأرباح، وقد أصبحت أحد الأدوات الحديثة في المحاسبة والتي تتبناها العديد من الشركات، لأنها تتميز عن المنهجيات الأخرى بتحقيق التكامل بين العنصر البشري وجوانب تحسين العملية. إن تبني سيجما ستة ينتج عنه آثار ايجابية ومهمة على الربحية، ويرجع السبب في ذلك للأثر الايجابي للتخفيضات غير المباشرة في التكاليف والناجمة عن تطبيق سيجما ستة<sup>(18)</sup>.

### معايير منهج سيجما ستة:

تعد المعايير في أي نظام أمر مهم في نجاح تطبيق مبادئها، وهذه المعايير بالنسبة للمنظمات مثل اللائحة القانونية الواجب توافرها بشكل يجعلها قادرة على معرفة طريقها، ومنهج سيجما ستة استراتيجية لها معاييرها الخاصة حيث ذكر كل من: (Cho, et, all)، و (Salaheldin and Abdelwahab) و (Antony and Bhajji) أن المعايير الخمسة في منهج سيجما ستة هي كالآتي:<sup>(19)</sup>

1- التزام ودعم القيادة العليا: يتلخص التزام ودعم القيادة العليا فيما يلي: الزمن ومواقيت تنفيذ البرنامج والتطبيقات، الجهد من خلال تشكيل فريق العمل المتعدد الوظائف والمهام مع التركيز على أولويات الأعمال من حيث الأهمية، والموارد حيث مسؤولية الإدارة في توفير الموارد الضرورية لتنفيذ البرامج والتطبيقات، وإجراء برامج التدريب والتغيرات في الثقافة المؤسسية والفردية من خلال وضع استراتيجية الأعمال المتكاملة وأثر ذلك على خط ممارسات الوظيفة<sup>(20)</sup>.

يرى الباحثان أن القيادة العليا تمثل دور رب الأسرة المثالي من حيث الدعم والتوجيه والتشجيع والتحفيز وفوق كل ذلك القيم والأخلاق التي يتزود منها أفراد الأسرة لتكون مثالية.

<sup>17</sup> – Morgan and Brenig, Ibid. pp24-25.

<sup>18</sup> – فايضة عبيدالله، انعكاسات نظرية الهيكلية القوية على الأثر المتبادل بين تطور دور المحاسبين الإداريين وتطبيق منهجية الستة سيجما: دراسة حالة، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA ص56. [www.comm.bsu.edu.eg](http://www.comm.bsu.edu.eg)

<sup>19</sup> – خالد أحمد القصاص، "استخدام منهج سيجما ستة Six Sigma في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الفلسطينية"، (ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013/2014م، ص39.

<sup>20</sup> – سندس نزار شعراوي، "التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن (BSC) ومنهج سيجما ستة (Six Sigma) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية"، (بحث تكميلي ماجستير)، فلسطين، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، 2018م، ص ص26-27.

2- التغذية العكسية والقياس: إن توفر تغذية عكسية عن برامج سيجما ستة وأدائها للموظفين والمديرين في الوقت المناسب وبشكل مستمر يسمح بتحسين العمليات وبالتالي رفع مستوى الجودة مما يسهم في زيادة فرص النجاح والإبداع والتميز للمنظمة وزيادة ارتباط عملائها بها.<sup>(21)</sup>

يرى الباحثان أن التغذية العكسية هي المعبر الرئيسي عن احتياجات وتطلعات المستفيدين من منتجات المنظمة وجسر التواصل الذي يسهم في استدامة العلاقة بين المنظمة وعلاقتها مع الآخر.

3- التحسين المستمر: ينظر إلى تحسين الجودة في ضوء التغير المستمر في عوامل البيئة وتوقعات العميل من زاوية التحسين المستمر لأن التحسين التقليدي للجودة يرتبط بمرحلته، وبالتالي قد يكون تحسيناً مرحلياً ربما قد يفقد هذه الصفة في مرحلة لاحقة<sup>(22)</sup>. ويعتبر أول من استخدم فكرة التحسين المستمر العالم الياباني (Imai Massaki) من خلال مصطلح (Kaizan)، تعني (Kai) التغير التدريجي أما (Zan) فتعني الزيادة الطفيفة ويستلزم التحسين المستمر بعدين هما: الجانب الإجرائي: المتمثل في سلسلة الخطوات أو الفعاليات للقيام بعملية التحسين ومن أمثلتها دورة (PDCA) (خطط، جرب، أفحص، نفذ)، والتحسين: وهو الالتزام باستمرار جهود التحسين وأن مراحل تنفيذ التحسين المستمر تتمثل في وضع مخطط للعمليات لتحديد كل نشاط، وتحديد تكلفة كل نشاط وتشخيص الفرص الضائعة لأجل التحسين (إعادة هندسة العمليات لتحديد احتياجات الأنشطة التي لا تضيف قيمة ولا استمرار في تحسين أداء تلك التي تضيف قيمة)، وتحديد الأولويات المطلوبة لإجراء التحسينات، وتقديم خطط عمل لإعادة هندسة العمليات، وتحديد ما يمكن التخلص منه لتقليل كلف الأنشطة، وإحداث التغييرات المطلوبة، ومقارنة المنافع المتحققة مع تكاليف الصنع<sup>(23)</sup>.

يرى الباحثان أن التحسين المستمر يعبر عن دورة حياة تواجه كل ظروف الطبيعة لاستمرار التطور في المنتجات والمهارات مع الإبداع في تطوير العمليات والسلوك مما يتيح أفضل السبل لاستخدام الموارد بكفاءة.

### مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

جاء تعريف مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA): الرقابة الداخلية هي الخطة التنظيمية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها الوحدة لحماية موجوداتها، وفحص صحة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضيه السياسات الإدارية الموضوعية<sup>(24)</sup>.

<sup>21</sup> – Antony, Jiju, and Bhajji Mukkarram, "Key ingredients for a successful Six Sigma program, Warwick manufacturing for engineering, "Warwick University, Coventry, UK.2002.P2.

<sup>22</sup> – ندى عبدالقادر و خليل إبراهيم عيسى، " دور الإدارة العليا في التحسين المستمر للجودة "، جامعة البصرة، المجلد (7)، العدد (25)، 2009م، ص 69.

<sup>23</sup> – Kaplan, Robert S. & Atkinson, Antony A., Advanced Management Accounting, 3rd ED., Prentice Hall, Inc., 1998, p230.

<sup>24</sup> – ثائر صبري محمود الغبان، " دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات "، مجلة العلوم الإنسانية، كردستان، العراق، العدد (45)، 2009م، ص 6.

أما لجنة رعاية المنظمات (COSO): (Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission) قامت بتعريف الرقابة الداخلية بأنها عملية متأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنظمة ويتم تصميمها من أجل الحصول على تأكيد مناسب بأن الأهداف التالية قد تم تحقيقها: كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، ومصادقية البيانات المالية، والالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة أو الخطة التنظيمية والمقاييس الأخرى المصممة لتحقيق الأهداف المرسومة أو مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المنظمة بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية<sup>(25)</sup>.

من خلال استعراض هذه التعريفات يرى الباحثان أن المفاهيم التي تمثلت في تنفيذ الإجراءات والسياسات والمحافظة على الأصول وتقديم تأكيد عن البيانات ودقة المعلومات بأنها تتمتع بدرجة من المصادقية والموثوقية وفق مقومات إدارية من مجالس إدارة وموظفين مؤهلين لتنفيذ العمليات الرقابية المطلوبة. كما أن الرقابة الداخلية هي مجموعة النظم التي تضعها الإدارة والتي تعمل مجتمعة لتحسين أداء المنظمة وتعزيز وتجويد موثوقية ومصادقية وعدالة البيانات والمعلومات والمحافظة على الأصول وتطويرها لتجويد الكفاءة التشغيلية وفق التزام تنظيمي لتحقيق أهداف المنظمة المرسومة.

### أهمية نظام الرقابة الداخلية:

تأتي أهمية نظام الرقابة الداخلية كونه من أهم الأركان الأساسية للإدارة العلمية الحديثة، والذراع الرئيسي للإدارة المتطورة للنهوض بالمنظمات لتواكب التطور والتحديث، وتحقيقاً لمستويات عالية من الكفاءة الإنتاجية<sup>(26)</sup>. كما تتبع أهميته من إمكانية الاعتماد على البيانات المالية، وكذلك قيام الإدارة بمسؤولياتها الكلية بصورة سليمة، حيث أدى التوسع في الأعمال إلى:

- 1- انفصال الملكية عن الإدارة، ترتب على ذلك الاعتماد على مديريين مهنيين مختصين في إدارة أعمال المنظمة، وهذا دفع أصحاب المنظمة إلى الاستعانة بمراجع حسابات مستقل لفحص حساباتها وإبداء رأي محايد في مدى عدالة الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية.
- 2- تشعب البناء التنظيمي للمنظمة: فقد أدى تطور وتوسع المنظمة إلى عدم إمكانية قيام المدير بالمراقبة المباشرة ولهذا أصبح من الضروري تحديد المهام والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية سواء كان في ذلك صورة وحدة أو إدارة أو قسم لتوفير البيانات الدقيقة والموثوق بها للإدارة العليا عن أداء هذه الوحدات التنظيمية المسؤولة عن حيازتها<sup>(27)</sup>.
- 3- حاجة الجهات الحكومية: تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة ودورية لمتابعة نشاط هذه المنظمات بمسؤولياتها تجاه المجتمع.

<sup>25</sup> - <https://uomustansiriyah.edu.iq>

<sup>26</sup> - سعيد يوسف كلاب، "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي"، (بحث تكميلي ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004م، ص 43.

<sup>27</sup> - محمد توفيق محمد، "دراسات في المراجعة والرقابة الداخلية"، القاهرة، عين شمس، 1983م، ص 9.

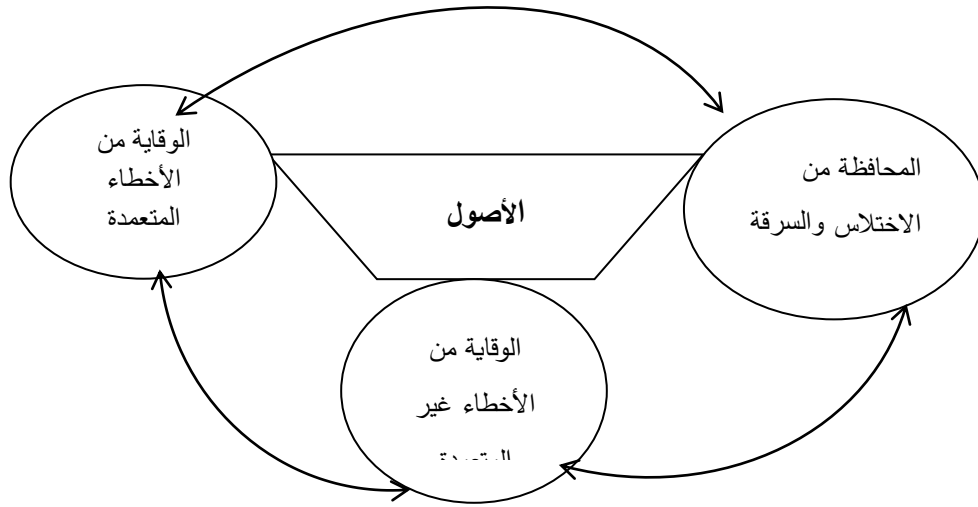
4- مسؤولية حماية الأصول: على إدارة المنظمة حماية الأصول وكفاءة استخدام الموارد المتاحة للمنظمة وتوفير بيانات موثوق بها كذلك تضاعفت الحاجة إلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يساعد في مواجهة هذه المسؤوليات.

يرى الباحثان أن أهمية وضرة وجود نظام الرقابة الداخلية تأتي بناءً على التوسع والتطور في المنظمات والعمل الإداري، مما يشكل عبئاً على الإدارة ومحاولة فرض سيطرتها على أنشطة المنظمة وكذلك حاجة أصحاب الملكية والمستفيدين الآخرين لتأكيدات تمكنهم من الثقة في العمل الإداري مما يؤدي إلى المحافظة على الممتلكات وتحقيق الأهداف.

#### أهداف نظام الرقابة الداخلية:

- 1- التحكم في المنظمة.
- 2- تشجيع العمل الكفاء. (28)
- 3- حماية أصول المنظمة عن طريق: الوقاية من الأخطاء المتعمدة، والوقاية من الأخطاء غير المتعمدة، والمحافظة على الأصول من الاختلاس والسرقة والغش ويعني ذلك حماية الأصول من التصرفات غير المشرعة وغير المقبولة بصفة عامة (29).

الشكل رقم (2): دور نظام الرقابة الداخلية في حماية الأصول



المصدر: إعداد الباحثان، 2019م، بالاعتماد على عبدالفتاح الصحن وفتحي رزق السواقيري، الرقابة والمراجعة ، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2004م، ص135.

من الشكل رقم (2) يتضح أن حماية أصول المنظمة تتم من خلال الأنشطة الرقابية التي يجب القيام بها لتحقيق تلك الحماية بواسطة نظام الرقابة الداخلية حيث يظهر الأصول في مجال الحماية من خلال تواصل أنشطة الحماية والمحافظة والوقاية.

<sup>28</sup> [www.arabinterlauditors.com](http://www.arabinterlauditors.com)

<sup>29</sup> عبدالفتاح الصحن وفتحي رزق السواقيري، "الرقابة والمراجعة"، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2004م ص135.

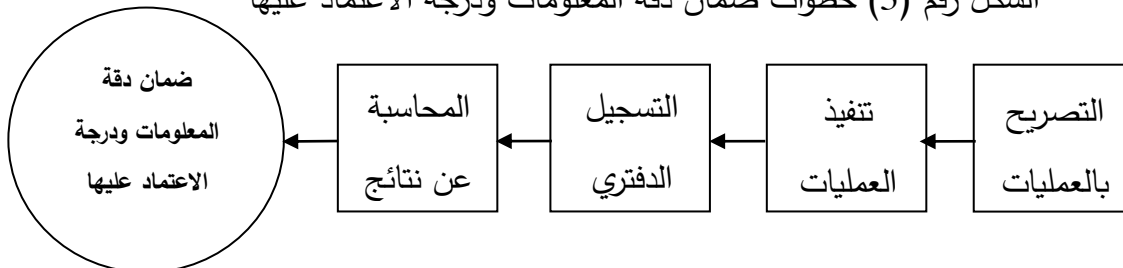
4- ضمان دقة المعلومات ودرجة الاعتماد عليها: وتتم هذه الخطوات كما يلي<sup>(30)</sup>: التصريح بالعمليات، وتنفيذ العمليات، والتسجيل الدفترى للعمليات، والمحاسبة عن نتائج العمليات: إذا ما توفرت النواحي والعناصر والإجراءات التالية:

أ- مراعاة الدقة في تصميم وتنفيذ هذه الخطوات وفقاً لترتيبها.

ب- الربط بين الخطوات بعضها بعضاً دون الفصل بينها لأن كل خطوة تتوقف على الخطوة السابقة لها. وتوفر

نظام متابعة داخلية سليم ومستمر يتم تنفيذه وتسجيله أولاً بأول<sup>(31)</sup>.

الشكل رقم (3) خطوات ضمان دقة المعلومات ودرجة الاعتماد عليها



المصدر: إعداد الباحثان، 2019م، بالاعتماد على الكيلوتي حمزة أثر تطبيق المؤسسة الجزائرية لمتطلبات الرقابة الداخلية (بحث تكميلي ماجستير) جامعة أحمد بوقرة، 2015/2016م، ص 25.

الشكل رقم (3) يوضح تتابع الخطوات الإجرائية التي يجب إتباعها متسلسلة بدءاً من التصريح بالعمليات للوصول إلى دقة ودرجة الاعتماد على المعلومات.

5- تحقيق الكفاءة الإنتاجية والحركة.<sup>(32)</sup>

6- الالتزام بالسياسات الإدارية.<sup>(33)</sup>

**أهداف متخصصة أخرى:** أهداف الرقابة على المبيعات، وأهداف الرقابة على الإنتاج والخدمات، وأهداف الرقابة على التمويل، والرقابة على الجوانب الإدارية.<sup>(34)</sup>

يرى الباحثان أن هدف نظام الرقابة الداخلية هو تحسين الأداء بالمنظمة في كل الأنشطة عن طريق اتباع الإجراءات والسياسات والمعايير الموضوعية بواسطة الإدارة التي تعمل لتحقيق ذلك الهدف، مع الاحتكام لنظام ضبط داخلي يتم تنفيذه ومتابعته ومعالجة انحرافاته.

**مكونات نظام الرقابة الداخلية:** حددت لجنة COSO خمس مكونات لنظام الرقابة الداخلية وجاءت كما يلي:

<sup>30</sup> الكيلوتي حمزة، "أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية"، (بحث تكميلي ماجستير)، بومرداس، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس)، 2015/2016م ص ص 24-25.

<sup>31</sup> - المرجع السابق، ص 25.

<sup>32</sup> - حسين أحمد دحود وحسين يوسف القاضي، "مراجعة الحسابات المتقدمة"، عمان، دار الثقافة، 2009م، ص 280.

<sup>33</sup> - كريمة علي الجوهري، الرقابة المالية، بغداد، المكتبة الوطنية، 1999م، ص 97.

<sup>34</sup> - جانيس أندرسون روهيل، "وظيفة المراقب المالي"، تعريب د. أحمد محمد زامل، الرياض، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، 2001م، ص ص 6-

- 1- بيئة نظام الرقابة الداخلية: إن العناصر التي تستند عليها البيئة الرقابية فيما يلي: الالتزام بالكفاءة، والنزاهة، والقيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة، ونمط التشغيل، والهيكل التنظيمي وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات<sup>(35)</sup>.
- 2- تقدير وتقييم المخاطر: يجب على الإدارة دراسة تلك المخاطر واحتمالات حدوثها وطرق إدارتها، كما يجب إعطاء الأولوية في الدراسة للمخاطر التي لها تأثير كبير وفعال على أهداف المنظمة كما يمكنها التقرير عن قبول المخاطر بسبب التكلفة الناجمة عن دراستها<sup>(36)</sup>.
- 3- أنشطة نظام الرقابة الداخلية: ويمكن تصنيف أنشطة الرقابة التي تكون مناسبة لعملية المراجعة على سياسات وإجراءات تخص ما يلي: مراجعة الأداء، ومعالجة المعلومات ويتم ذلك من خلال عناصر رقابة التطبيق، وعناصر الرقابة العامة، والرقابة الفعلية<sup>(37)</sup>، وفصل الواجبات<sup>(38)</sup>.
- 4- المعلومات والاتصالات: يمكن تلخيص إجراءاتها كالتالي: وجود نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية، وإيجاد آليات للحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية، وتحديد المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية والداخلية ورفع التقارير الخاصة بها، ووضع آلية لتزويد المديرين بالمعلومات اللازمة لهم، وإيصال المعلومات إلى المعنيين في الوقت المناسب، ووضع خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات، وتوفير وسائل اتصال مناسبة في المنظمة، وتوفير قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واقتراحات، ووجود آلية لدراسة اقتراحات الموظفين<sup>(39)</sup>.
- 5- المراقبة والمتابعة: حيث أن المعلومات اللازمة لإجراء التقييم الحديث تأتي من مصادر مختلفة، مثل دراسة واقع نظام الرقابة الداخلية، التقارير الاستثنائية عن أنشطة نظام الرقابة الداخلية، والتغذية العكسية، وكذلك تقرير المراجع الخارجي<sup>(40)</sup>.

### تقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية:

بالرغم من تعدد طرق التقييم فإن عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية تمر بعدد من الخطوات هي<sup>(41)</sup>: جمع الحقائق والمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وفحص نظام الرقابة الداخلية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية<sup>(42)</sup>.

<sup>35</sup> -Beasley, Mark s. Frank A. Buckless, Steven M. Glover and Douglas F. Praw, H," Auditing case: An interactive learning approach, Prentice", Hall- Pearson education, Inc, 2nd, 2003, p118.

<sup>36</sup> - أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع 2015م، ص 214.

<sup>37</sup> - أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص 215.

<sup>38</sup> عصام الدين خواط، إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة، ليبيا، جامعة السابع من أكتوبر، مجلة السائل، العدد (7)، 2009م، ص 249.

[WWW.7ou.edu.ly/jj/index.php](http://WWW.7ou.edu.ly/jj/index.php)

<sup>39</sup> [WWW.coso.org/IC-\(Integrated\)Framework-Summary.htm](http://WWW.coso.org/IC-(Integrated)Framework-Summary.htm) 2015/2011.

<sup>40</sup> طلال الحجاوي، "تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دراسة استثنائية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد (26)، العدد (1)، 2006م، ص 48.

<sup>41</sup> الاتحاد الدولي للمحاسبين، المبادئ الأساسية للمراجعة، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م، ص 295-296.

**المبادئ الأساسية لتقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية:**

تتمثل في دعم أهداف المنظمة تواجه المنظمات مخاطر في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية وغيرها. ويتم التركيز على الرقابة الداخلية كمفهوم منفصل إلى الرقابة الداخلية كجزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر والحوكمة.<sup>(43)</sup>، وتحديد الأدوار والمسؤوليات.<sup>(44)</sup>، وتعزيز وترسيخ ثقافة التحفيز، وربط نظام الرقابة الداخلية بالأداء الفردي، وضمان توفر المهارات الكافية، والاستجابة للمخاطر، والتواصل بشكل منتظم، والمتابعة والتقويم، وتوفير الشفافية والمساءلة<sup>(45)</sup>.

يرى الباحثان أن تقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية يتطلب إرادة صادقة من إدارة المنظمة، كما يتطلب أدوات تساعد في القياس والتطوير مع وجود أهداف ينتظر أن يحققها التحسين، مع ضرورة توفر العنصر البشري المؤهل والمتفهم لعملية التقويم والمتحفز للتحسين، كما ينعكس نظام الرقابة الداخلية الجيد على تطوير العمليات بالمنظمة وزيادة مصداقية البيانات والمعلومات ورفع الكفاءة الإنتاجية، يكون بمثابة شهادة حسن سير وسلوك للمنظمة في المجال الذي تعمل فيه والأسواق المالية والجهات الممولة.

**ثالثاً: الدراسة الميدانية:****وصف مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالإدارات المالية الممثلين في: المديرين، والمحاسبين، والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين والمديرين الماليين العاملين بالوحدات الحكومية التابعة لولاية الجزيرة وهي: الوزارات والمحليات والمؤسسات والهيئات.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من هذا المجتمع حيث وزعت (160) استبانة على أفراد المجتمع تم تحصيل (157) منها بنسبة تجاوزت 98% وتعتبر نسبة عالية جداً.

**تحليل البيانات واختبار الفرضيات:**

تناول الباحثان في هذا الجزء تحليل البيانات في قسمين، القسم الأول تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وفي القسم الثاني تحليل عبارات الفرضيات عن طريق النسب والتكرارات الوصفية لعبارات فرضيات الدراسة الثلاثة وذلك على النحو التالي:

**القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية:**

<sup>42</sup> محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم وفتحي رزق السواقيري، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري وتطبيقي، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 1996م ص ص 222-224.

<sup>43</sup> الاتحاد الدولي للمحاسبين، تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت : دليل الممارسات الجيدة للدولة ، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2013م ص ص 11-12.

<sup>44</sup> الاتحاد الدولي للمحاسبين المرجع السابق، ص ص 12-13.

<sup>45</sup> الاتحاد الدولي للمحاسبين المرجع السابق ، ص ص 13-29.

## الجدول رقم (1): البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

| النسبة          | التكرار | البيان                   |
|-----------------|---------|--------------------------|
| التخصص العلمي:  |         |                          |
| 57.3%           | 90      | محاسبة                   |
| 21%             | 33      | اقتصاد                   |
| 6.4%            | 10      | إدارة أعمال              |
| 0.6%            | 1       | دراسات مصرفية            |
| 0.6%            | 1       | محاسبة تكاليف            |
| 14%             | 22      | أخرى                     |
| 100%            | 157     | المجموع                  |
| المؤهل العلمي:  |         |                          |
| 66.2%           | 104     | بكالوريوس                |
| 10.2%           | 16      | دبلوم عالي               |
| 12.7%           | 20      | ماجستير                  |
| 2.5%            | 4       | دكتوراه                  |
| 8.3%            | 13      | أخرى                     |
| 100%            | 157     | المجموع                  |
| المسمى الوظيفي: |         |                          |
| 15.9%           | 25      | مدير                     |
| 24.2%           | 38      | محاسب                    |
| 23.6%           | 37      | مراجع داخلي              |
| 24.8%           | 39      | مدير مالي                |
| 7.6%            | 12      | مراجع خارجي              |
| 3.8%            | 6       | أخرى                     |
| 100%            | 157     | المجموع                  |
| سنوات الخبرة:   |         |                          |
| 3.2%            | 5       | أقل من 5 سنوات           |
| 15.3%           | 24      | 5 سنوات وأقل من 10 سنوات |
| 21%             | 33      | 10 سنوات وأقل من 15 سنة  |
| 17.2%           | 27      | 15 سنة وأقل من 20 سنة    |
| 43.3%           | 68      | 20 سنة فأكثر             |

|         |     |      |
|---------|-----|------|
| المجموع | 157 | %100 |
|---------|-----|------|

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول رقم (1) والذي يوضح البيانات والصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من حيث: (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، أن لمعظم أفراد العينة الصفات الشخصية المرتبطة بالعناصر المذكورة سابقاً والتي تمكنهم من فهم كافة عبارات الاستبانة والإجابة عنها.

### القسم الثاني: تحليل عبارات الفرضيات:

الفرضية الأولى: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التزام ودعم القيادة العليا في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

### الجدول رقم (2) تحليل عبارات الفرضية الأولى

| م | العبارة                                                                                                | التكرار والنسب | درجة الموافقة |       |       |          |               | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الترتيب |
|---|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|---------------|-------|-------|----------|---------------|-------------------|-----------------|---------|
|   |                                                                                                        |                | أوافق بشدة    | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |                   |                 |         |
| 1 | مشاركة العاملين الفعلية في وضع الخطط ستة تؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية                               | ك              | 81            | 73    | 2     | 1        | 0             | 0.562             | 4.49            | 11      |
|   |                                                                                                        | %              | 51.6          | 46.5  | 1.3   | 0.6      | 0             |                   |                 |         |
| 2 | إدراك الإدارة لبرنامج التحسين يزيد من كفاءة الرقابة الداخلية                                           | ك              | 91            | 62    | 4     | 0        | 0             | 0.548             | 4.55            | 5       |
|   |                                                                                                        | %              | 58            | 39.5  | 2.5   | 0        | 0             |                   |                 |         |
| 3 | تشجيع على بذل الجهود التي تؤدي إلى فعالية الرقابة الداخلية                                             | ك              | 79            | 68    | 10    | 0        | 0             | 0.613             | 4.44            | 13      |
|   |                                                                                                        | %              | 50.3          | 43.3  | 6.4   | 0        | 0             |                   |                 |         |
| 4 | توفر الإدارة للموارد المناسبة يزيد من كفاءة العمل الرقابي                                              | ك              | 91            | 60    | 5     | 1        | 0             | 0.594             | 4.54            | 8       |
|   |                                                                                                        | %              | 58            | 38.2  | 3.2   | 0.6      | 0             |                   |                 |         |
| 5 | التفاعل مع المستفيدين يزيد الكفاءة الإنتاجية                                                           | ك              | 75            | 60    | 20    | 2        | 0             | 0.744             | 4.32            | 17      |
|   |                                                                                                        | %              | 47.8          | 38.2  | 12.7  | 1.3      | 0             |                   |                 |         |
| 6 | تفاعل الإدارة مع متطلبات المستفيدين يحسن العمليات بالوحدة                                              | ك              | 76            | 63    | 17    | 1        | 0             | 0.699             | 4.36            | 15      |
|   |                                                                                                        | %              | 48.4          | 40.1  | 10.8  | 0.6      | 0             |                   |                 |         |
| 7 | اهتمام القيادة العليا بضرورة تنفيذ لائحة السلوك من قبل العاملين بالوحدة يزيد من كفاءة الرقابة الداخلية | ك              | 102           | 42    | 10    | 3        | 0             | 0.702             | 4.55            | 6       |
|   |                                                                                                        | %              | 65            | 26.8  | 6.4   | 1.9      | 0             |                   |                 |         |
| 8 | أداء العاملين لواجباتهم بأكمل وجه وجود الأنشطة الرقابية                                                | ك              | 113           | 42    | 2     | 0        | 0             | 0.484             | 4.71            | 1       |
|   |                                                                                                        | %              | 72            | 26.8  | 1.3   | 0        | 0             |                   |                 |         |
| 9 | الربط بين المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة                                                            | ك              | 105           | 40    | 6     | 6        | 0             | 0.746             | 4.55            | 7       |

|    |       |      |                       |     |      |      |      |   |                                                                                    |    |
|----|-------|------|-----------------------|-----|------|------|------|---|------------------------------------------------------------------------------------|----|
|    |       |      | 0                     | 3.8 | 3.8  | 25.5 | 66.9 | % | المراجعة يحسن كفاءة الرقابة الداخلية                                               |    |
| 9  | 0.676 | 4.52 | 0                     | 2   | 10   | 50   | 95   | ك | تقييم المخاطر ومعالجتها يزيد من فاعلية المراجعة الداخلية                           | 10 |
|    |       |      | 0                     | 1.3 | 6.4  | 31.8 | 60.5 | % |                                                                                    |    |
| 3  | 0.605 | 4.62 | 0                     | 2   | 4    | 46   | 105  | ك | الاهتمام بالهيكل التنظيمي لتحديد المهام والمسؤوليات يزيد من كفاءة الضبط الداخلي    | 11 |
|    |       |      | 0                     | 1.3 | 2.5  | 29.3 | 66.9 | % |                                                                                    |    |
| 14 | 0.632 | 4.43 | 0                     | 0   | 12   | 66   | 79   | ك | مراقبة التقيد بالصلاحيات المفوضة ومستوى تنفيذها يؤدي إلى تقوية الرقابة الإدارية    | 12 |
|    |       |      | 0                     | 0   | 7.6  | 42   | 50.3 | % |                                                                                    |    |
| 12 | 0.728 | 4.45 | 1                     | 1   | 13   | 54   | 88   | ك | وضع إجراءات تساعد على الرقابة الفعلية للأصول وحمايتها يزيد كفاءة الرقابة المحاسبية | 13 |
|    |       |      | 0.6                   | 0.6 | 8.3  | 34.4 | 56.1 | % |                                                                                    |    |
| 2  | 0.549 | 4.62 | 0                     | 1   | 2    | 53   | 101  | ك | مراجعة وتقييم الأداء بشكل دوري منتظم يؤدي إلى تجويد السياسات الإدارية              | 14 |
|    |       |      | 0                     | 0.6 | 1.3  | 33.8 | 64.3 | % |                                                                                    |    |
| 10 | 0.616 | 4.51 | 0                     | 1   | 7    | 60   | 89   | ك | توفير السجلات الملائمة لتنفيذ السياسات المحاسبية المتبعة تسهل عملية المراقبة       | 15 |
|    |       |      | 0                     | 0.6 | 4.5  | 38.2 | 56.7 | % |                                                                                    |    |
| 16 | 0.766 | 4.34 | 0                     | 4   | 16   | 59   | 78   | ك | الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة والمتعمدة يسهل عملية المراجعة الخارجية             | 16 |
|    |       |      | 0                     | 2.5 | 10.2 | 37.6 | 49.7 | % |                                                                                    |    |
| 4  | 0.545 | 4.57 | 0                     | 0   | 4    | 59   | 94   | ك | وضع خطة استراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات يزيد من كفاءة العمليات الرقابية          | 17 |
|    |       |      | 0                     | 0   | 2.5  | 37.6 | 59.9 | % |                                                                                    |    |
|    |       | 4.50 | المتوسط الحسابي العام |     |      |      |      |   |                                                                                    |    |

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح للباحثين من الجدول رقم (2) أن أفراد عينة الدراسة جاءت عباراتهم مرتبة حسب الوسط الحسابي كالاتي:

- 1- أداء العاملين لواجباتهم بأكمل وجه وجود الأنشطة الرقابية (4.71).
- 2- مراجعة وتقييم الأداء بشكل دوري منتظم يؤدي إلى تجويد السياسات الإدارية (4.62).
- 3- الاهتمام بالهيكل التنظيمي لتحديد المهام والمسؤوليات يزيد من كفاءة الضبط الداخلي (4.62).
- 4- وضع خطة إستراتيجية لتطوير أنظمة المعلومات يزيد من كفاءة العمليات الرقابية (4.57).
- 5- إدراك الإدارة لبرنامج التحسين يزيد من كفاءة الرقابة الداخلية (4.55).
- 6- اهتمام القيادة العليا بضرورة تنفيذ لائحة السلوك من قبل العاملين بالوحدة يزيد من كفاءة الرقابة الداخلية (4.55).
- 7- الربط بين المراجعة الداخلية والخارجية ولجنة المراجعة يحسن كفاءة الرقابة الداخلية (4.54).
- 8- توفر الإدارة للموارد المناسبة يزيد من كفاءة العمل الرقابي (4.54).

- 9- تقييم المخاطر ومعالجتها يزيد من فاعلية المراجعة الداخلية (4.52).
- 10- توفير السجلات الملائمة لتنفيذ السياسات المحاسبية المتبعة تسهل عملية المراقبة (4.51).
- 11- مشاركة العاملين الفعلية في وضع الخطط تؤدي إلى تحسين الرقابة الداخلية (4.49).
- 12- وضع إجراءات تساعد على الرقابة الفعلية للأصول وحمايتها يزيد كفاءة الرقابة المحاسبية (4.45).
- 13- تشجيع على بذل الجهود التي يؤدي إلى فعالية الرقابة الداخلية (4.44).
- 14- مراقبة التقيد بالصلاحيات المفوضة ومستوى تنفيذها يؤدي إلى تقوية الرقابة الإدارية (4.43).
- 15- تفاعل الإدارة مع متطلبات المستفيدين يحسن العمليات بالوحدة (4.36).
- 16- الوقاية من الأخطاء غير المتعمدة والمتعمدة يسهل عملية المراجعة الخارجية (4.34).
- 17- التفاعل مع المستفيدين يزيد الكفاءة الإنتاجية (4.32).
- الفرضية الثانية: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التغذية العكسية والقياس في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

الجدول رقم (3) تحليل عبارات الفرضية الثانية

| م                     | العبارة                                                                                         | التكرار والنسب | درجة الموافقة |       |       |          |               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|---------------|-------|-------|----------|---------------|-----------------|-------------------|---------|
|                       |                                                                                                 |                | أوافق بشدة    | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |                 |                   |         |
| 1                     | تقوم إدارة الوحدة بقياس أداء الأقسام العاملة وفقاً للخطط لتجويد الأداء                          | ك              | 61            | 76    | 15    | 5        | 0             | 4.23            | 0.750             | 4       |
|                       |                                                                                                 | %              | 38.9          | 48.4  | 9.6   | 3.1      | 0             |                 |                   |         |
| 2                     | تعتمد إدارة الوحدة على المؤشرات المختلفة لمراقبة الأداء لتحقيق الالتزام بالمعايير.              | ك              | 50            | 79    | 20    | 8        | 0             | 4.09            | 0.804             | 6       |
|                       |                                                                                                 | %              | 31.8          | 50.3  | 12.8  | 5.1      | 0             |                 |                   |         |
| 3                     | تعتمد إدارة الوحدة على الأساليب الإحصائية لقياس مستويات الأداء لمعرفة كفاءة أداء النظم الرقابية | ك              | 56            | 65    | 24    | 12       | 0             | 4.05            | 0.904             | 7       |
|                       |                                                                                                 | %              | 35.7          | 41.4  | 15.3  | 7.6      | 0             |                 |                   |         |
| 4                     | إدارة الوحدة تعتمد على أساليب متعمدة في الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط بغرض تحسين الأداء  | ك              | 53            | 83    | 14    | 7        | 0             | 4.16            | 0.764             | 5       |
|                       |                                                                                                 | %              | 33.8          | 52.9  | 8.9   | 4.4      | 0             |                 |                   |         |
| 5                     | الالتزام بالإجراءات على مستوى المخرجات لتحقيق أهداف الوحدة                                      | ك              | 69            | 69    | 17    | 2        | 0             | 4.31            | 0.713             | 3       |
|                       |                                                                                                 | %              | 43.9          | 43.9  | 10.9  | 1.3      | 0             |                 |                   |         |
| 6                     | تتخذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أي خلل يتم في الأنشطة الرقابية                                  | ك              | 77            | 63    | 13    | 3        | 1             | 4.35            | 0.767             | 1       |
|                       |                                                                                                 | %              | 49            | 40.2  | 8.3   | 1.9      | 0.6           |                 |                   |         |
| 7                     | اتخاذ المعالجات أولاً بأول يؤثر على السياسات المستقبلية كإعداد الموازنات                        | ك              | 90            | 43    | 10    | 14       | 0             | 4.33            | 0.943             | 2       |
|                       |                                                                                                 | %              | 57.3          | 27.4  | 6.4   | 8.9      | 0             |                 |                   |         |
| المتوسط الحسابي العام |                                                                                                 |                |               |       |       |          |               | 4.22            |                   |         |

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح للباحثين من خلال الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة عباراتهم مرتبة حسب الوسط الحسابي كآتي:

- 1- تتخذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة أي خلل يتم في الأنشطة الرقابية حسابي (4.35).
  - 2- اتخاذ المعالجات أولاً بأول يؤثر على السياسات المستقبلية كإعداد الموازنات (4.33).
  - 3- الالتزام بالإجراءات على مستوى المخرجات لتحقيق أهداف الوحدة (4.31).
  - 4- تقوم إدارة الوحدة بقياس أداء الأقسام العاملة وفقاً لخطط تجويد الأداء (4.23).
  - 5- إدارة الوحدة تعتمد على أساليب متعمدة في الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط بغرض تحسين الأداء (4.16).
  - 6- تعتمد إدارة الوحدة على المؤشرات المختلفة لمراقبة الأداء لتحقيق الالتزام بالمعايير (4.09).
  - 7- تعتمد إدارة الوحدة على الأساليب الإحصائية لقياس مستويات الأداء لمعرفة كفاءة أداء النظم الرقابية (4.05).
- الفرضية الثانية: يؤثر معيار منهج سيجما ستة التحسين المستمر في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

#### الجدول رقم (4) تحليل عبارات الفرضية الثالثة

| م | العبرة                                                                              | التكرار والنسب | درجة الموافقة |       |       |          |               | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الترتيب |
|---|-------------------------------------------------------------------------------------|----------------|---------------|-------|-------|----------|---------------|-----------------|-------------------|---------|
|   |                                                                                     |                | أوافق بشدة    | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |                 |                   |         |
| 1 | إعداد سياسات رقابية تتناسب مع أهداف الوحدة                                          | ك              | 75            | 73    | 8     | 1        | 0             | 4.41            | 0.621             | 4       |
|   |                                                                                     | %              | 47.8          | 46.5  | 5.1   | 0.6      | 0             |                 |                   |         |
| 2 | تتخذ الإدارة ما تم من الخطط لتحقيق الكفاءة الرقابية                                 | ك              | 68            | 72    | 13    | 4        | 0             | 4.30            | 0.729             | 6       |
|   |                                                                                     | %              | 43.3          | 45.9  | 8.3   | 2.5      | 0             |                 |                   |         |
| 3 | الإدارة تقيم مستوى تنفيذ الخطط لتحديد الانحرافات                                    | ك              | 61            | 76    | 16    | 4        | 0             | 4.24            | 0.735             | 8       |
|   |                                                                                     | %              | 38.9          | 48.4  | 10.2  | 2.5      | 0             |                 |                   |         |
| 4 | تعمل الإدارة على تحسين نتائج التقييم بإجراء التعديلات عليها لتزيد من فعالية الرقابة | ك              | 70            | 66    | 15    | 5        | 1             | 4.27            | 0.812             | 7       |
|   |                                                                                     | %              | 44.6          | 42    | 9.6   | 3.2      | 0.6           |                 |                   |         |
| 5 | التعرف على نقاط ضعف الرقابة الداخلية لمعالجتها                                      | ك              | 89            | 58    | 9     | 0        | 1             | 4.49            | 0.666             | 2       |
|   |                                                                                     | %              | 56.8          | 36.9  | 5.7   | 0        | 0.6           |                 |                   |         |
| 6 | التنبؤ بالأنشطة غير المتوقعة التي قد تحدث فشل في الرقابة الداخلية                   | ك              | 55            | 69    | 26    | 6        | 1             | 4.09            | 0.850             | 9       |
|   |                                                                                     | %              | 35            | 43.9  | 16.7  | 3.8      | 0.6           |                 |                   |         |
| 7 | تطوير السياسات المحاسبية بما يحقق أهداف الوحدة                                      | ك              | 81            | 63    | 10    | 3        | 0             | 4.41            | 0.698             | 5       |
|   |                                                                                     | %              | 51.6          | 40.1  | 6.4   | 1.9      | 0             |                 |                   |         |
| 8 | تحسين الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالضبط الداخلي                                  | ك              | 80            | 68    | 8     | 1        | 0             | 4.45            | 0.624             | 3       |

|   |       |      |                       |     |     |      |    |   |                                                  |   |
|---|-------|------|-----------------------|-----|-----|------|----|---|--------------------------------------------------|---|
|   |       |      | 0                     | 0.6 | 5.1 | 43.3 | 51 | % |                                                  |   |
| 1 | 0.647 | 4.51 | 0                     | 2   | 7   | 57   | 91 | ك | استخدام النظم لتحقيق الخطط يزيد من كفاءة الرقابة | 9 |
|   |       |      | 0                     | 1.3 | 4.4 | 36.3 | 58 | % |                                                  |   |
|   |       | 4.35 | المتوسط الحسابي العام |     |     |      |    |   |                                                  |   |

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح للباحثين من خلال الجدول رقم (4) أن أفراد عينة الدراسة عباراتهم مرتبة حسب الوسط الحسابي كآلاتي:

- 1- استخدام النظم لتحقيق الخطط يزيد من كفاءة الرقابة (4.51).
- 2- التعرف على نقاط ضعف الرقابة الداخلية لمعالجتها (4.49).
- 3- تحسين الإجراءات الإدارية فيما يتعلق بالضبط الداخلي (4.45).
- 4- إعداد سياسات رقابية تتناسب مع أهداف الوحدة يتضح (4.41).
- 5- تطوير السياسات المحاسبية بما يحقق أهداف الوحدة (4.41).
- 6- تنفيذ الإدارة ما تم من الخطط لتحقيق الكفاءة الرقابية (4.30).
- 7- تعمل الإدارة على تحسين نتائج التقييم بإجراء التعديلات عليها لتزيد من فعالية الرقابة (4.27).
- 8- الإدارة تقيم مستوى تنفيذ الخطط لتحديد الانحرافات (4.24).
- 9- التنبؤ بالأنشطة غير المتوقعة التي قد تحدث فشل في الرقابة الداخلية (4.09).

#### الجدول رقم (5)

اختبار (t) للفروق في أثر استخدام منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية

| درجات الحرية | قيمة t المحسوبة | المتوسط | الاحتمال (P.value) |
|--------------|-----------------|---------|--------------------|
| 156          | 46.290          | 4.40    | 0.000              |

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح للباحثين من الجدول رقم (5) أن قيمة الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرض القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستخدام معايير منهج سيجما ستة في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية.

ومن ثم تثبت صحة التأثير الإيجابي ذو الدلالة الإحصائية والمعنوية لتطبيق معايير منهج سيجما ستة على تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

#### رابعاً: النتائج والتوصيات:

##### النتائج:

في ضوء الدراسة النظرية لمنهج سيجما ستة ونظام الرقابة الداخلية والدراسة الميدانية التي أجريت على الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة يستخلص الباحثان النتائج التالية:

- 1- تطبيق معايير منهج سيجما ستة يعمل على تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.
- 2- دمج معايير منهج سيجما ستة مع مكونات نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة، يحسن أداء نظام الرقابة الداخلية.
- 3- دعم الإدارات العليا لأداء العاملين وواجباتهم بكفاءة بوجود أنشطة الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.
- 4- يعمل منهج سيجما ستة على تحسين نظام الرقابة الداخلية بما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الأنشطة داخل الوحدة الحكومية من خلال تفادي الأخطاء والعيوب.
- 5- الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة مارست التغذية العكسية والقياس في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي خلل في أنشطة الرقابة الداخلية.
- 6- تستخدم الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة الأساليب الإحصائية لقياس مستوى الأداء لمعرفة كفاءة نظم الرقابة الداخلية.
- 7- عدم الالتزام بالتحسين المستمر وعدم التنبؤ بالأنشطة غير المتوقعة يؤدي إلى فشل في الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.

#### التوصيات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحثان بما يلي:
- 1- أهمية تبني الإدارات تنفيذ وتطبيق منهج سيجما ستة في أنشطة الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة لما له من دور في تطوير الأعمال وتقليل ومنع العيوب والأخطاء في العمل مع توفير الوقت والتكاليف.
  - 2- ضرورة إصلاح وإنشاء الهياكل التنظيمية بالوحدات الحكومية بولاية الجزيرة لتستوعب الوظائف التي تتطلبها استخدام منهج سيجما ستة كفريق العمل الذي يقوم بتنفيذ منهج سيجما ستة.
  - 3- أهمية التزام الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة بوضع خطط جداول زمنية لتنفيذ منهج سيجما ستة وبمسؤوليات محددة منعاً لعدم الالتزام مع تحفيز جانب المساءلة عن التنفيذ.
  - 4- تحقيق التكامل بين منهج سيجما ستة ونظام الرقابة الداخلية وجعل معايير منهج سيجما ستة معايير مشتركة بين منهج سيجما ستة ونظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية لتجديد وتحسين أداء الوحدات الحكومية بولاية الجزيرة.
  - 5- نجاح تنفيذ منهج سيجما ستة يستلزم تدريب العاملين بالوحدات الحكومية وخاصة فريق تنفيذ منهج سيجما ستة عبر مستشارين وخبراء في مجال منهج سيجما ستة.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

#### 1- الكتب:

- أحمد حلمي جمعة، مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع 2015م)،
- جانيس أندرسون روهيل، وظيفة المراقب المالي، تعريب د. أحمد محمد زامل، (الرياض، مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، 2001م).
- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، (عمان: دار الثقافة، 2009م).
- عبدالفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السواقيري، "الرقابة والمراجعة"، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2004م).
- كريمة علي الجوهر، الرقابة المالية، بغداد، المكتبة الوطنية، 1999م.
- محمد توفيق محمد، دراسات في المراجعة والرقابة الداخلية، (القاهرة: عين شمس، 1983م).
- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم وفتحي رزق السواقيري، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري وتطبيقي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1996م).
- محمد عبدالعال النعيمي وجليل راتب صويص، Six Sigma تحقيق الدقة في إدارة الجودة، (عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008م).

#### 2- الدوريات العلمية:

- إبراهيم يوسف جويقل العبادي، دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية فيضبط الإنفاق الحكومي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الأردن، المجلد (22)، العدد (2)، الأردن، يونيو 2014م.
- أحمد يوسف دودين وماجد عبدالمهدي مساعد، مدى استخدام مفاهيم (Six Sigma) في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي. المجلد (7)، العدد (16). الأردن، 2014م.
- ثائر صبري محمود الغبان، دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات، مجلة العلوم الإنسانية، كردستان، العراق، العدد (45)، 2009م.
- طلال الحجاوي، "تحليل لأهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دراسة استثنائية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد (26)، العدد (1)، 2006م.
- عبد العزيز بن ناصر الشنري، متطلبات تطبيق مدخل سيجما ستة Six Sigma لتحسين جودة الأداء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، العدد (35)، السعودية. 2010م عصام الدين خواط، إطار مقترح لتقييم خطر المراجعة، ليبيا، جامعة السابع من أكتوبر، مجلة الساتل، العدد (7)، 2009م، ص 249.
- [WWW.7ou.edu.ly/jz/indox.php](http://WWW.7ou.edu.ly/jz/indox.php)
- ندى عبدالقادر وخليل إبراهيم عيسى، دور الإدارة العليا في التحسين المستمر للجودة، العراق، مجلة جامعة البصرة، المجلد (7)، العدد (25)، 2009م.

#### 3- الرسائل العلمية:

- الحاج آدم أحمد محمد، دور نظام الرقابة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي بالوحدات الحكومية بالسودان، (ماجستير)، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، 2007م.
- الكيلوتي حمزة، أثر تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية، (ماجستير)، جامعة أمجد بوقرة (بومرداس)، الجزائر، 2015/2016م.

- خالد أحمد القصاص، "استخدام منهج سيجما ستة Six Sigma في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الفلسطينية " (ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013/2014م.
- سعيد يوسف حسن الكلاب، "واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة"، (ماجستير)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. 2004م.
- سندس نزار شعراوي، التكامل بين بطاقة الأداء المتوازن (BSC) ومنهج سيجما ستة (Six Sigma) في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، (بحث تكميلي ماجستير)، فلسطين، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، 2018م.
- فتح الرحمن هجو عبدالنبي حسين، "دور تطبيق ستة سيجما في زيادة كفاءة الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية السودانية، دراسة ميدانية المصارف التجارية بمدينة سنار"، (ماجستير)، جامعة الإمام المهدي، السودان، 2017م.

#### 4- أخرى:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت : دليل الممارسات الجيدة للدولة"، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2013م.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين ، المبادئ الأساسية للمراجعة، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م،

### ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

#### 1- Books:

- Alan Larson," Demystify Six Sigma, AMACOM, New York, USA, 2003.
- Beasley, Mark s. Frank A. Buckless, Steven M. Glover and Douglas F. Praw, H," Auditing case: An interactive learning approach, Prentice", Hall- Pearson education, Inc, 2<sup>nd</sup> , 2003.
- Kaplan, Robert S. & Atkinson, Antony A., Advanced Management Accounting, 3<sup>rd</sup> ED., Prentice Hall, Inc., 1998,

#### 2- Periodicals:

- Morgan, John and Brenig, Martin," Lean Six Sigma for Dummies "2<sup>nd</sup> edition, Wiley & Sons, London, England, 2015.
- Randal Elder. Yan Zhang. Jian Zhou and Non Zhou," Internal Control Weaknesses and Client. Risk Management ", Journal of Accounting and Auditing and Finance, 2009.
- Sung, H. Park, " Six Sigma for Quality and productivity promotion ", Asian productivity Organization, 2003.
- Catrina Ersilia," Learn Six Sigma Methodologies Applied to Internal Control of Insurance Companies ", International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Science, vol(8), No(1), January 2018.
- Rajesh Palit, Abhish Bahl and Padmanabhe Aital," Six Sigma: An over view and further research directions ", International Journal of productivity and Quality management. January, 2017.

– Paul, L, E, " Practice makes perfect ", CIO Enter prise, Vol, (12), no(7). Section 2, . January. 15. 1999.

### 3– Dissertaions:

– Antony, Jiju, and Bhaiji Mukkarram, " Key ingredients for a successful Six Sigma program, warwick manufacturing for engineering "Warwick University, Coventry, UK. 2002.

### 4– Others:

<https://uomustansiriyah.edu.iq>

[www.arabinteralauditors.com](http://www.arabinteralauditors.com)

[WWW.COSO.org](http://WWW.COSO.org)

فايزة عبيدالله، انعكاسات نظرية الهيكلية القوية على الأثر المتبادل بين تطور دور المحاسبين الإداريين وتطبيق منهجية الستة سيجما: دراسة حالة، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA ص 56.

## المخاطر التي تواجه عمليات التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان

(دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)

## The Risks Faced by Financing in Islamic Banks in Sudan

(A field study on a sample of Islamic banks in Sudan)

د . حمزه بشري جمة احمد ابكر - أستاذ المحاسبة المساعد - جامعة الامام المهدي

## المستخلص

تناولت الدراسة المخاطر التي تواجه التمويل في المصارف الإسلامية بالسودان (دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التأكد من نجاح المشروعات التي يتم تمويلها بواسطة صيغ التمويل الإسلامية المختلفة نتيجة لضعف المشاريع الممولة ، ومدى امكانية نجاح تمويل المشروعات في المصارف الإسلامية . تهدف الدراسة الى عدة اهداف منها : بيان واقع المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية بالسودان ، مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات في السودان ، السعي لمقترحات تناسب المصارف الإسلامية لتحقيق زيادة فاعليتها في التنمية الاقتصادية ، تأتي اهمية المصارف الإسلامية في انها اصبحت ضرورية في ضوء مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية لذلك نجد ان المصارف الإسلامية انتشرت انتشارا واضحا للعيان ، وتزداد اهمية المصارف الإسلامية في خدمة المجتمع ومعالجة المشكلات الاقتصادية ، افترضت الدراسة عدة فرضيات منها : يوجد دور إيجابي في المصارف الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل المشروعات الاستثمارية بالصيغ الإسلامية ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المصارف الإسلامية والتنمية الاقتصادية . أتبع البحث المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث ، المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة وتوصل البحث الى عدة نتائج منها وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل والإلزام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل، واستخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل

من المخاطر المتعلقة بالتمويل ، ويوصي البحث بالتوصيات الاتية ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك وعلى متخذي القرارات التمويلية الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية ، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على إنشار حدة الأزمات الاقتصادية وضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات .

#### الكلمات المفتاحية:

المخاطر - التمويل - المصارف الإسلامية - صيغ التمويل - المعاملات الائتمانية.

#### Abstract

The study examined the risks faced by financing in Islamic banks in Sudan (a field study on a sample of Islamic banks in Sudan). The problem of the study was the lack of confirmation of the success of the projects which are financed by different Islamic financing modes due to the weakness of the funded projects. Islamic. The study aims at several objectives, including the statement of the reality of Islamic banks in the economic development in Sudan, the contribution of Islamic banks to financing projects in Sudan, seeking proposals suitable for Islamic banks to increase their effectiveness in economic development. The importance of Islamic banks is becoming necessary in the light of Islamic society. He refuses to deal with riba and works to apply Islamic law. Therefore, we find that the Islamic banks have spread clearly, and the importance of Islamic banks in the service of society and the treatment of economic problems. The study assumes several hypotheses, The study follows the historical method for tracking the previous studies related to the subject of the study, the deductive approach to determine the dimensions of the research problem, the inductive method to select the hypothesis of research, The analytical descriptive approach to the case study and the research reached several results, including the existence of legitimate control in the application of Islamic formulas when granting funding leads to reduce the risks of financing and knowledge of the provisions of credit transactions in the evil The use of Islamic formulas to reduce the risk of financing, and the use of investors to Islamic formulas reduces the risks related to financing, and recommends the following recommendations to the need to apply Islamic financing formulas in banks and financial decision makers rely on the accounting information provided by Islamic formulas and applicants to avoid funding that As it increases the risk of financing and helps to spread the severity of economic crises and the need to

develop the employment of Islamic formulas to keep up with the evolution of information technology.

### Key word :

Risk - Financing - Islamic Banks - Financing Modes - Credit Transactions

## أولاً : الإطار المنهجي

### مقدمة:

يعتبر التمويل من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للأفراد أو الشركات المستثمرة في المجالات المختلفة ونظراً لتعدد صيغ التمويل المختلفة والتي لا تخلو من المخاطر ومخالفاتها الشرعية الإسلامية كانت هذه البداية لفكرة البحث وتوفير ولو قدر بسيط من المعلومات عن صيغ التمويل الإسلامي وأنواعها ودورها في تقليل مخاطر التمويل. إن البنوك تقوم بتقديم وتمويل للأفراد والمؤسسات المختلفة والتي بدورها تقوم بتمويل مشاريعها الاستثمارية المختلفة وهذه هي الفوائد التي يوفرها التمويل للأفراد والمؤسسات، والتمويل الإسلامي لديه صيغ متعددة في تقديم التمويل اللازم لقيام المشروعات سواء أكانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو زراعية وغيرها من المشروعات التي تحتاج إلى التمويل، وتساهم صيغ التمويل الإسلامي بقدر كبير في الحد من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

### مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. هل يؤدي تطبيق الصيغ الإسلامية إلى تقليل مخاطر التمويل؟
2. هل تساعد الصيغ الإسلامية في الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة ؟
3. هل يساعد التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلى نجاح المشروعات الممولة ؟

### أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في الآتي:

1. للصيغ الإسلامية أهمية بالغة في الحد من مخاطر التمويل.
2. تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من أهم الصيغ التي تساعد في الاستغلال الأمثل لأموال المستثمرين.
3. تساهم صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والإنسانية في إطار المعايير الشرعية.

### أهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1. بيان مفهوم وتعاريف الصيغ الإسلامية والاختلاف بينها وبين صيغ التمويل الأخرى.
2. التعرف علي صيغ التمويل الإسلامية التي لها أهميه في توفير معلومات محاسبية للمستثمرين.
3. التوصل إلي أن لصيغ التمويل الإسلامي أهميه بالغه في الحد من مخاطر التمويل.

#### فرضيات البحث : تتمثل فرضيات البحث في الآتي :

1. تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل .
2. استخدام صيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلي الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

#### مناهج البحث : اعتمد الباحث علي المراجع الآتية :

المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ، المنهج الاستنباطي لتحديد أبعاد مشكلة البحث ، المنهج الاستقرائي لإختيار فرضيات البحث ، المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

#### أدوات البحث :

- أ. المصادر الأولية : (الاستبيان ) .
- ب. المصادر الثانوية : (المراجع والإنترنت ) .

#### حدود البحث :

1. الحدود الزمانية : دراسة ميدانية 2018م
2. الحدود المكانية : (دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان)

#### هيكل البحث :

يحتوي البحث علي المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، جاءت كما يلي: المقدمة وتشتمل علي: أولاً: الإطار المنهجي، ثانياً: الدراسات السابقة، الفصل الأول: التمويل ومخاطره، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم التمويل وأنواعه، المبحث الثاني: مخاطر التمويل، الفصل الثاني: صيغ التمويل الإسلامي، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم وأهداف التمويل الإسلامي، المبحث الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامي، الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني، المبحث الثاني: تحليل البيانات واختيار الفرضيات وأخيراً: الخاتمة ، أولاً: النتائج، ثانياً : التوصيات، وقائمة المصادر والمراجع والملاحق.

#### ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة جميل محمد خطاطبة (2007م):<sup>(46)</sup>.

<sup>(46)</sup> خطاطبة ، جميل محمد ، (2007) ، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، (الأردن جامعة اليرموك).

تناولت الدراسة مدي مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن التمويل الإسلامي يساعد المؤسسات الصغرى في القيام بأنشطتها اللازمة بدون أي مخاطر، وقد هدفت هذه الدراسة إلي إلغاء الضوء علي بعض الصناعات الصغرى في الأردن وأفاق تطويرها في المستقبل، والتطرق لمشكلة التمويل وكيفية معاملتها بالصيغ الإسلامية.

إفترضت الدراسة أن تطوير المشروعات الصغيرة في الأردن يتطلب حل مشكلة التمويل وحل معوقاتها توصلت الدراسة إلي نتائج منها إن قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن يشكل ما بنسبة 94% من عدد المؤسسات الصناعية وأن أهم الصعوبات التي تواجه تطور المشروعات الصغيرة في الأردن وهي مشكلة التمويل التي تعود المؤسسات التمويلية علي الأسلوب الربوي الذي يسبب إحجام نسبة كبيرة من طالبي التمويل من اللجوء إلي مثل هذه المؤسسات لتمويل مؤسساتهم .

اتفقت هذه الدراسة مع هذه البحث في عن الإعتماد علي التمويل غير الإسلامي لا يؤدي إلي تطوير المشروعات، لإحجام كثير من إحجام المشروعات عن استخدام وهذه لا يؤدي إلي التنمية، وإختلف البحث عن هذه الدراسة في الفرضيات والمشكلة والنتائج التي تم التوصل إليها

2. دراسة محي الدين الطنطاوي (2009م) (47) .

تناولت الدراسة معرفة أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، وتمثلت مشكلة الدراسة في معرفه الأساليب التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تقديم التمويل الإسلامي، وهدفت الدراسة إلي معرفه العلاقة بين أساليب التمويل الإسلامي ومخاطر التمويل، إفترضت الدراسة أن الاعتماد علي أساليب التمويل الإسلامي يؤدي إلي تخفيض المخاطر المتعلقة بالتمويل ومن النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي إن الاعتماد علي التمويل الإسلامي يخفض درجة المخاطرة، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد علي التمويل الإسلامي وذلك لمواجهة المخاطر

إتفقت هذه الدراسة مع البحث في أن كل منهما يحث علي ضرورة استخدام الصيغ الإسلامية وتختلف معه في النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

3. دراسة رشا علي عبد الله (2010م) (48) .

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان، وتلخصت مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تستخدم صيغاً وأنواع متعددة

(47) الطنطاوي، محي الدين، (2009)، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل، (جامعة القاهرة، كلية التجارة)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة .

(48) عبد الله، رشا علي، (2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل.

في تقديم التمويل والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتركز الدراسة في المشاكل التي تعترض طريق هذه المصارف وتحاول إيجاد حلول لها، إما أهداف الدراسة فهي تهدف إلي توضيح ما هي المصرف الإسلامي في السودان وفاعلية أدواته في تمويل عجلة التنمية في جميع المجالات الاجتماعية ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التوجه الإسلامي في السودان قديم وللسودان ستة أعضاء في الإتحاد المصرفي الإسلامي، كما أن المصرف يعمل على تحويل الأموال المجمدة إلي مشاريع إستثمارية تعود علي المجتمع بفوائد كبيرة، ومن توصيات الدراسة الإهتمام بالوظائف الاجتماعية وذلك من أجل توفير التنمية الشاملة وتدريب مع الجهات الرسمية والمصارف الإسلامية في المجالات الفنية والمصرفية في السودان اتفقت الدراسة مع هذه الدراسة في أنها تناولت إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرض طريق البنوك، وتعمل علي المساهمة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإختلفت مع البحث في الفرضيات والأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها

### مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

#### المبحث الأول : مفهوم وأهمية التمويل الإسلامي

تتعدد التعاريف التي تناولت مفهوم التمويل الإسلامي، ومن هذه التعاريف ما يلي:

ما ذهب إليه البعض من أن التمويل الإسلامي هو: أن يقوم الشخص بتقديم ذو قيمة مالية لشخص آخر إما علي سبيل التبرع أو علي سبيل التعاون بين الطرفين من أجل إستثماره بقصد الحصول علي أرباح تقسم بينهما علي نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كلاً منها و مدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار الإداري و الإستثماري .<sup>(49)</sup>

ومن الملاحظ على هذا التعريف أنه حصر التمويل فقط على أن يكون بين شخصين دون أن يشمل التمويل الذي يكون من الدولة أو من المؤسسات المالية والمصرفية<sup>(50)</sup> ، فهذا التعريف يشتمل على كافة أنواع التمويل سواء كان بين شخصين أو بين شخص ومؤسسه ماله أو بينه وبين الدولة، كما يشمل التمويل الإستثماري والتمويل التطوعي<sup>(51)</sup>.

#### وجه الخلاف بين التمويل الإسلامي و التمويل الربوي

توجد بعض الفروق الجوهرية التي تميز التمويل الإسلامي الإستثماري عن التمويل الربوي لا سيما لما يتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل الربوي .

(3) السرطاوي ، د. فؤاد ، (1999) التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص (عمان، دار المسيره )' الطبعة الأولى ' ص 97 .  
(4) قحف ، د. منزر ، (1991) مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي ' تحليل فقهي و إقتصادي' ( جده ' المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ) الطبعة الأولى ' ص 12 .  
(51) فرحان ، د. محمد عبد الحميد محمد ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ' دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، ( بدون تاريخ)، ص 31 .

**تعريف التمويل:** لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تبايناً بين تعاريفه عند الإقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزءاً من الإدارة المالية، كما يعرف على أنه احد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن إستخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات، ويمكن أن نخلص من التعريفين السابقين إلى أن المقصود بالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الإستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة وإستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات<sup>(52)</sup>.

ويرى الباحثان أنه أشمل تعريف وذلك للآتي لأنه أكد أن التمويل علم قائم بذاته وله مفاهيمه وأهدافه إطاره العلمي ومجال تطبيق يستند عليه، وأن وظيفة التمويل الأساسية هي الحصول على الأموال للإستخدام الأمثل وذلك بإختيار المصدر الأمثل الذي يحقق أهداف المنشأة .

**ثانياً : أهمية التمويل :** يعتبر التمويل مهم جداً في جميع المؤسسات والمنشآت ويرجع ذلك إلى الحاجة الإقتصادية للسلع والخدمات التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال في المجتمعات الحديثة دوراً رئيسياً في إشباع الحاجات المتنوعة ، ويتمثل التمويل في المهام الآتية:

1. تكييف الوسائل المتاحة مع العمليات المادية بأنواعها المختلفة الفردية والإجتماعية.

2. تحقيق أعلى عائد ممكن من خلال الدورة المربحة للمخصصات المالية .

3. تحقيق مبدأ العقلانية والتوفير عند إنفاق هذه المخصصات في العمليات المادية التي يجب إنجازها على مستوى المؤسسات<sup>(53)</sup>، إن مصادر الحصول على الأموال أو الأصول يمكن أن تكون مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة أو مصادر خارجية، كما يقوم التمويل بحساب العائد والتكلفة المتوقعة بالنسبة لكل أصل أو إستخدام إضافي للأموال<sup>(54)</sup>.

**أهداف ودوافع التمويل:** إن الهدف الأساسي الذي تهدف إليه كل مؤسسة إقتصادية هو تحقيق أكبر عائد يقوم بتغطية متطلبات الشركات والمؤسسات وتغطية مستلزماتها وإلتزاماتها<sup>(55)</sup>.

**وهناك أهداف أخرى تتمثل في الآتي:**

1. إستخدام الموارد التي تم الحصول عليها والإستخدام الأمثل بشكل يؤدي إلي زيادة فعاليات وإنجازات المؤسسة .

<sup>(52)</sup> المغربي، د. محمد الفاتح محمود بشير، (2016) التمويل و الإستثمار في الإسلام ، ( عمان ،العبدلي ، مركز جوهرة القدس التجاري ) ، الطبعه الأولى ، ص ص 13-14 .

<sup>(53)</sup> عبد الله ، شوقي حسين عبد الله ، (1980) التمويل و الإدارة المالية ، ( القاهرة ، مكتبة النهضة الغربية ) ص 25 .

<sup>(54)</sup> المغربي ، د. محمد الفاتح محمود بشير ، مرجع سابق ن، ص 46.

<sup>(55)</sup> براجام ، فردويستون و يوجين ، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية ، عبدالفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق ، ص.ص 27-29.

2. تحقيق أقصى ثروة للمساهمين من خلال تحقيق المنفعة القصوى .
3. تحقيق أقصى ربح مقابل تحقيق أقصى ثروة وذلك بزيادة الربح الإجمالي للشركة .
4. تحقيق أقصى قيمة حالية للمنشأة ولأصحابها، أي تعظيم الربح في الأجل الطويل، وتحديد نظام سليم وأساس جيد لتوجيه الأموال إلي الشركة وإستخدامها فيما يحقق الأهداف طويلة الأجل<sup>(56)</sup>.

### كما تتمثل دوافع التمويل في الآتي:

1. في إقتصاديات السوق وذلك لوجود الربحية والمنافسة الحادة بين المؤسسات الإقتصادية .
2. تطوير النشاط الإقتصادي وفق الأسس المالية والمحاسبية المعتمدة .
3. زيادة مقدرة المنشأة التمويلية التي تدعم إمكانية المنشأة علي زيادة طاقتها الإنتاجية .

### المبحث الثاني

#### مفهوم مخاطر التمويل المصرفي

**أولاً: مفهوم التمويل:** كلمة مخاطر جمع خطر، ومنها الفعل يخاطر، ويدور معناها حول التعرض للإهلاك، كما تعرف المخاطر بأنها حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها<sup>(57)</sup> ، وببساطة شديدة يمكن تعريف المخاطر علي أنها إمكانية أو إحتمال حدوث خسارة .

تنقسم مخاطر التمويل المصرفية إلي ثلاثة أنواع :

أ. المخاطر النظامية

ب. مخاطر أسعار الفائدة

ج. مخاطر السوق

#### 1. مخاطر التضخم والإئتمان:

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلي انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، لأمر الذي يؤدي إلي مأزق مالي وربما عسر مالي كذلك لصاحب المشروع بعدم تمكين من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة<sup>(58)</sup> .

2. **مخاطر السيولة:** تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدار المصرف علي الإبقاء بالتزاماته التي حانت أجلها<sup>(59)</sup>.

<sup>(56)</sup> عبدالله شوقي حسين ، مرجع سابق، ص 25.

<sup>(57)</sup> الموقع الإلكتروني ، [www.past](http://www.past)

<sup>(58)</sup> شموط ، كنجو مروان ، كنجو ، مرجع سبق ذكره ، ص 311 .

<sup>(59)</sup> خربوش - الرشيد ، حسين علي ، عبدالمعطي رضا ، مرجع سبق ذكره ، ص 45 .

3. المخاطر غير النظامية: هي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الإستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة لبعض التعاملات الإستثمارية فتؤثر علي مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره .

#### المخاطر المختلطة:

هي التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر النظامية والغير نظامية وتتكون من الأتي :

1. مخاطر الرفع التشغيلي

2. مخاطر الرفع المالي

#### ثانياً: أهمية إدارة المخاطر:

أن إدارة المخاطر باتت من أهم الموضوعات بالنسبة للشركات التي فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها علي جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دولية أحياناً نتيجة تبني سياسات واستراتيجيات تعتمد علي معدلات عالية من المخاطر<sup>(60)</sup>، والمخاطر ليس دائماً سيئة بل كثير من الأحيان تتحقق عوائد مرتفعة للشركات لكن يجب النظر إليها علي أنها شيء يمكن التعامل معه وحماية الشركات منه .<sup>(3)</sup>

#### ثالثاً: طرق قياس المخاطر :

تقاس مخاطر الاقتراح الإستثماري أي مدي تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين الأولى بيانية والأخرى كمية .

1. الأسلوب البياني لقياس المخاطر: من الممكن وضع البيانات في صورة رسم بياني باستخدام الاعمدة، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الإقتصادية، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال<sup>(61)</sup>.

2. الأسلوب الكمي لقياس المخاطر: يأتي أسلوب الرسم البياني فكرة عن حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدفق النقدي للإقتراح الإستثماري، غير أنه يفشل في التزويد بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر، لذا المقترح استخدام أسلوب كمي حتى نتمكن من إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل إقتراح<sup>(62)</sup>.  
يمكن أن نميز في هذا الصدد الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر الكلية (المخاطر العامة والمخاطر الخاصة والمخاطر النظامية والمخاطر الغير النظامية) وبين الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر النظامية فقط .

#### رابعاً: قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات التاريخية :

إن المخاطر في هذه الحالة تنشأ من عدم تجانس النتائج (العوائد) لذلك منها تقاس بمقاييس التشتت، قد يثبت أن التباين هو أفضل المقاييس .

<sup>(60)</sup> خان ، طارق حبيب أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 47 .

<sup>(61)</sup> جبر ، هشام ، (2008) إدارة المصارف ، (القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع) ، ص 23 .

<sup>(62)</sup> رمضان ، زياد ، (1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة ، (عمان ، دار الصفاء للنشر) ، الطبعة الأولى ، ص 400 .

1. قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات : تعني بها قياس المخاطر المستقبلية وفي هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات المستقبلية غير متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمال حدوثها معروف أو يمكن تقدير احتمال حدوثها في المستقبل أو بناء علي تجربة المؤسسة في الماضي وعندما يتم إستخراج القيمة المتوقعة لحدوث هذه الحالات وإستعمال هذه القيم بدلاً من المتوسط الحسابي في معادلات التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف أي إن المخاطر في هذه الحالة تتألف من عدم التأكد من حصول وتجانس العوائد<sup>(63)</sup>.

## 2. علاقة العائد والمخاطر بالإستثمار والتمويل:

عندما يقوم أي شخص رشيد بصرف إنفاق يكون السؤال لديه دائماً هل المكاسب من هذا الإنفاق تستحق؟ إن القرار يحول مقارنة بين المكاسب والمنافع أو العائد المتوقع وبين التكاليف المرتبطة بهذا الإنفاق أو المغامرة وبالتالي يتطلب الأمر حساب المنافع التي يمكن أن تتحقق بالدخول في المشروع المعين مقارنة مع قيم مختلف البدائل الأخرى التي كان من الممكن شرائها بنفس المبلغ من النقود وب نفس المجهودات والوقت، هذا إذا كان قرار علي مستوى الفرد قرار بسيط سهل فإن قرار الإستثمار أصعب من قرار الإنفاق الجاري، فالمنافع أو العوائد المتوقعة ليس من السهل تقييمها لأنها تقع في المستقبل وعلي فترات، وهناك غموض حولها<sup>(64)</sup>.

<sup>(63)</sup> الموقع الإلكتروني، [www.usere.EZ.documents](http://www.usere.EZ.documents)

<sup>(64)</sup> الموقع الإلكتروني ، [www.caamSF.com](http://www.caamSF.com)

## الدراسة الميدانية

## عرض ومناقشة النتائج:

الفرضية الأولى: تطبيق الصيغ الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.

جدول (7/2/3) التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية لأولى

| معيّار النتيجة |       |       |          |               | العبارات                                                                            |
|----------------|-------|-------|----------|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| أوافق بشدة     | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |                                                                                     |
| 8              | 14    | —     | —        | —             | 1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل، يؤدي إلى زيادة     |
| %36.4          | %63.6 | —     | —        | —             | 2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة     |
| 11             | 11    | —     | —        | —             | 3/الإلزام باحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر   |
| %45.5          | %54.5 | —     | —        | —             | 4/إستخدام المستثمرين لإحدي الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.       |
| 9              | 13    | —     | —        | —             | 5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر |
| %40.9          | %56.1 | —     | —        | —             | 6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من        |
| 12             | 10    | —     | —        | —             |                                                                                     |
| %54.5          | %45.5 | —     | —        | —             |                                                                                     |
| 8              | 14    | —     | —        | —             |                                                                                     |
| %36.4          | %63.6 | —     | —        | —             |                                                                                     |

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (8/2/3) يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لعببارات الفرضية الأولى:

| العبارة                                                                                        | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كاي | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|---------------|--------------|-------------------|
| 1/عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.  | 4.36          | 0.49              | 1.63          | 1            | 0.201             |
| 2/عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل. | 4.50          | 0.51              | 0.00          | 1            | 1.000             |
| 3/الإلمام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.     | 4.45          | 0.50              | 0.18          | 3            | 0.670             |
| 4/إستخدام المستثمرين لإحدي الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.                  | 4.40          | 0.50              | 0.72          | 2            | 0.393             |
| 5/عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي زيادة مخاطر            | 4.54          | 0.50              | 0.18          | 1            | 0.039             |
| 6/وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.    | 4.36          | 0.49              | 1.63          | 1            | 0.067             |

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (8/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.36) بإنحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كأي تربيع (1.63) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عدم وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلي زيادة مخاطر التمويل.
2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن

- ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن عدم إتباع الإجراءات السليمة في الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى زيادة مخاطر التمويل.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.50) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) . وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإلزام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.40) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.727) بمستوى معنوية (0.394) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن استخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.54) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.039) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم وجود الكادر المؤهل عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى زيادة مخاطر
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.36) بإنحراف معياري (0.49) كما بلغت قيمة كأي تربيع (1.636) بمستوى معنوية (0.067) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن وجود معلومات ملائمة عند تطبيق الصيغ الإسلامية في المؤسسات يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.

الفرضية الثانية : استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

جدول (10/2/3) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لإستجابات أفراد عينة البحث عن عبارات الفرضية الثانية:

| معيار النتيجة |       |       |          |               | العبارات                                                                                                                          |
|---------------|-------|-------|----------|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أوافق بشدة    | أوافق | محايد | لا أوافق | لا أوافق بشدة |                                                                                                                                   |
| 7             | 15    | —     | —        | —             | 1/الإلام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                                  |
| 31.8%         | 68.2% | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |
| 1             | 21    | —     | —        | —             | 2/وجود إدارة رشيدة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                               |
| 4.5%          | 95.5% | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |
| 2             | 20    | —     | —        | —             | 3/عدم إتباع الإجراءات السليمة في إستخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.   |
| 70%           | 25%   | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |
| 5             | 17    | —     | —        | —             | 4/عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة. |
| 22.7%         | 77.3% | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |
| 1             | 21    | —     | —        | —             | 5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                    |
| 4.5%          | 95.5% | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |
| 3             | 19    | —     | —        | —             | 6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                       |
| 13.6%         | 86.3% | —     | —        | —             |                                                                                                                                   |

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

جدول (11/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية  
لعبارات الفرضية الثانية:

| العبارة                                                                                                                           | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كاي | درجات الحرية | القيمة الاحتمالية |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|---------------|--------------|-------------------|
| 1/الإلمام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                                 | 4.31          | 0.47              | 2.90          | 1            | 0.201             |
| 2/وجود إدارة رشيدة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                               | 4.04          | 0.21              | 18.18         | 2            | 0.088             |
| 3/عدم إتباع إجراءات السليمة في إستخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.     | 4.09          | 0.29              | 14.72         | 3            | 0.000             |
| 4/عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة. | 4.22          | 0.42              | 6.54          | 1            | 0.000             |
| 5/وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                    | 4.04          | 0.21              | 18.18         | 1            | 0.011             |
| 6/تدريب وتأهيل العاملين بكيفية إستخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.                       | 4.13          | 0.35              | 11.63         | 3            | 0.000             |

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

#### يتضح من الجدول (11/2/3) ما يلي :

1. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.31) بانحراف معياري (0.47) كما بلغت قيمة كأي تربيع (2.90) بمستوى معنوية (0.201) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5 % )، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على الإلمام بمجالات إستخدام الصيغ الإسلامية في التمويل يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.

2. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.04) بإنحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كآي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.088) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على إن وجود إدارة رشيدة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.09) بإنحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كآي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) . و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على عدم إتباع الإجراءات السليمة في استخدام الصيغ الإسلامية عند إتخاذ قرار التمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
4. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.22) بإنحراف معياري (0.42) كما بلغت قيمة كآي تربيع (6.54) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن عدم التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل لا يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.04) بإنحراف معياري (0.21) كما بلغت قيمة كآي تربيع (18.18) بمستوى معنوية (0.011) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن وجود ضوابط شرعية في المؤسسة التي تستخدم الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة.
6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.13) بإنحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كآي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.000) و هذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن تدريب وتأهيل العاملين بكيفية استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للأموال المستثمرة. .

7. جدول (14/2/3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي ودرجات الحرية والقيمة الإحتمالية لعبارات الفرضية الثانية :

| العبارة                                                                                                               | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة مربع كاي | درجات الحرية | القيمة الإحتمالية |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------------|---------------|--------------|-------------------|
| 1/وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.                                | 4.09          | 0.29              | 14.72         | 1            | 0.001             |
| 2/معرفة المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية وإتخاذ قراراتهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة. | 4.13          | 0.35              | 11.63         | 3            | 0.001             |
| 3/تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلي فشل المشروعات.                        | 4.18          | 0.39              | 8.90          | 2            | 0.003             |
| 4/يشجع التمويل وفقا للصيغ الإسلامية إلي عمليات الإستثمار مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة .                        | 4.50          | 0.51              | 0.000         | 1            | 1.000             |
| 5/عدم تمويل المشروعات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة                                | 4.50          | 0.51              | 0.000         | 3            | 0.100             |
| 6/يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي جذب المشروعات الإستثمارية مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة                | 4.45          | 0.50              | 0.18          | 2            | 0.670             |

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2018م.

يتضح من الجدول (14/2/3) ما يلي :

- 1.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.09) بإنحراف معياري (0.29) كما بلغت قيمة كاي تربيع (14.72) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على وجود مؤسسات تتعامل بالصيغ الإسلامية لمنح التمويل تزيد من فرص نجاح المشروعات الممولة.
- 2.بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.13) بإنحراف معياري (0.35) كما بلغت قيمة كاي تربيع (11.63) بمستوى معنوية (0.001) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية ( 5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن معرفة

المستثمرين بمزايا الصيغ الإسلامية وإتخاذ قرارهم بتمويل مشروعاتهم عن طريقها يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة.

3. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.18) بإنحراف معياري (0.39) كما بلغت قيمة كأي تربيع (8.90) بمستوى معنوية (0.003) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (5%)، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على تعامل المؤسسات بالفوائد الربوية عند منح التمويل بالصيغ غير الإسلامية يؤدي إلي فشل المشروعات.

4. . بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%). وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يشجع التمويل وفقا للصيغ الإسلامية إلي عمليات الإستثمار مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة .

5. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.50) بإنحراف معياري (0.51) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.000) بمستوى معنوية (1.000) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) و عليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة و لصالح الموافقين على أن عدم تمويل المشروعات الإستثمارية وفقاً للصيغ الإسلامية لا يضمن نجاح المشروعات الممولة.

6. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.45) بإنحراف معياري (0.50) كما بلغت قيمة كأي تربيع (0.182) بمستوى معنوية (0.670) وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%) وعليه فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يعمل التمويل وفقاً للصيغ الإسلامية إلي جذب المشروعات الإستثمارية مما يؤدي إلي نجاح المشروعات الممولة.

### الخاتمة

أولاً : النتائج : بناءً على التحليل تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. وجود رقابة شرعية في تطبيق الصيغ الإسلامية عند منح التمويل يؤدي إلى الحد من مخاطر التمويل.
2. الإلزام بأحكام المعاملات الائتمانية في الشريعة الإسلامية يؤدي إلي الحد من مخاطر التمويل.
3. إستخدام المستثمرين لإحدى الصيغ الإسلامية يقلل من المخاطر المتعلقة بالتمويل.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في البنوك .

2. على متخذي القرارات التمويلية الإعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها الصيغ الإسلامية وعلى طالبي التمويل أن يجتنبوا التمويل الذي تقدمه الصيغ غير الإسلامية ، لأن ذلك يزيد من مخاطر التمويل ويساعد على إنتشار حدة الأزمات الإقتصادية .
3. ضرورة تطوير العمالة الخاصة بالصيغ الإسلامية حتى تواكب التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات .

### قائمة المصادر والمراجع

#### أولاً : المراجع العربية

- 1- خطاطبة ، جميل محمد ، (2007) ، مساهمة التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغرى في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، (الأردن جامعة اليرموك).
- 2- الطنطاوي ، محي الدين ، (2009) ، أساليب التمويل الإسلامي ومساهمته في تقليل مخاطر التمويل ، (جامعة القاهرة ، كلية التجارة) ، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة .
- 3- عبد الله ، رشا علي ، (2010) دور المصارف الإسلامية في تقليل مخاطر التمويل والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان ، (جامعة النيلين) رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل.
- 4- حسن ، عبد الفتاح دياب ، إدارة التمويل في المشروعات الأعمال ، سلسلة في مطبوعات المجموعة العربية .
- 5- خطاطبة، جميل محمد ، (1986) التمويل اللاربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن ، ، ونقلا عن د.عبدالعزیز هیکل ، موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية ، (بيروت ، دار اتلنھضة) .
- 6- سليمان ، عبدالعزيز عبد الرحيم ، (2004) التمويل والإدارة المالية في منشأة الأعمال ، دن .
- 7- هندي ، منير إبراهيم ، (1997) الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر ، الطبعة الثالثة ، (الإسكندرية المكتب العربي الحديث) .
- 8- السرطاوي ، د. فؤاد ، (1999) التمويل الإسلامي و دور القطاع الخاص (عمان، دار المسيره ) ' الطبعة الأولى .
- 9- قحف ، د. منزر ، (1991) مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي ' تحليل فقهي و إقتصادي ' (جده ' المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ) الطبعة الأولى.
- 10- فرحان ، د. محمد عبد الحميد محمد ، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة ' دراسة لأهم مصادر التمويل، (بدون طبع)، ( بدون تأريخ).

- 11- المغربي ، د.محمد الفاتح محمود بشير ،(2016) التمويل و الإستثمار في الإسلام ، ( عمان ،العبدلي ، مركز جوهرة القدس التجاري ) ، الطبعه الأولى .
  - 12- عبد الله ، شوقي حسين عبد الله ،(1980) التمويل و الإدارة المالية ، ( القاهرة ، مكتبة النهضة الغربية ) .
  - 13- برجام ، فردويستون و يوجين ، ترجمة عبدالرحمن حالة بلية ،عبدالفتاح السيد سعد النعماني ، مرجع سابق .
  - 14- إرشيد ، محمود عبدالكريم ،(2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ،(عمان ، دار النفائس) ،ط2 .
  - 15- ابن عابدين ، تكميلية فتح القدير ، الجزء الثامن .
  - 16- ابن منظور ،(1990) لسان العرب الجزء الثاني ،( دار الفكر للطباعة )، ط1<sup>1</sup>
  - 17- الحناوي، محمد صالح ،(2001) المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، (القاهرة . الدار الجامعية ) .
  - 18- جبر ، هشام ،(2008) إدارة المصارف ، (القاهرة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع) .
  - 19- رمضان ، زياد ،(1998) الإدارة المالية في شركات المساهمة ، (عمان ، دار الصفاء للنشر) ، الطبعة الأولى .
- ثانياً : المواقع الالكترونية

-www.past

-www.usere.EZ.documents

## إستخدام نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية في قياس دورة الإنتاج الصناعي.

## The Use of Strategic Cost Management Systems in Measuring the

## Industrial Production Cycle A case study, sudanes Sugar Company.

أ . يسري عبد الرحمن السني المقبول

Uossri 111 @ gmail. Com

## مستخلص الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن ضعف أساليب الإدارة التقليدية في دعم القدرة التنافسية وخفض تكاليف المنشأة الصناعية حيث ظهرت أساليب إدارية حديثة تعمل على زيادة ودعم القدرة الصناعية وبالتالي خفض تكاليف المنشأة الصناعية. الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية. الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية. هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية في قياس دورة الإنتاج الصناعي ، وذلك بالدراسة على شركة السكر السودانية، كذلك التعرف على مدى ممارسة وتطبيق نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية في القطاع الصناعي بشركة السكر السودانية، والوقوف على أثر ذلك التطبيق بتلك المصانع، إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وإعتمدت على الإستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات الأولية من المبحوثين، كما تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لتحليل الإستبيان وإختبار الفرضيات. وأظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة المستهدفة في دعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية، كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط في دعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية، وبناءً على تلك النتائج تم تقديم عدد من التوصيات منها: ضرورة توفير كوادر بشرية مؤهلة لتطبيق أساليب التكلفة الإستراتيجية، ضرورة تبني الشركة لنظم التكاليف الحديثة لتطوير آلية العمل بشركة السكر السودانية، أن تعمل الشركة على إستخدام المواد الخام بأفضل الطرق، أن تستخدم الشركة آليات صناعية حديثة تمكنها من تحقيق أهدافها، العمل على إدراك المسؤولين بالشركة بأهمية أساليب التكلفة الإستراتيجية، ضرورة تأهيل الكوادر البشرية وتدريبهم على الأنظمة الحديثة، وضع إستراتيجية واضحة لإستغلال الطاقات العاطلة بالشركة حتى يتم الإستفادة القصوى منها، إستغلال الموارد بالصورة المثلى لتخفيض التكاليف بالشركة.

## الكلمات المفتاحية:

أساليب الإدارة الإستراتيجية ، الإنتاج الصناعي، التكلفة الإستراتيجية.

**Abstract**

The study aimed to know the effect of applying strategic cost management systems in measuring the industrial production cycle, by studying the Sudanese Sugar Company, as well as identifying the extent of the practice and application of strategic cost management systems in the industrial sector in the Sudanese Sugar Company, and to determine the impact of that application in those factories, the study used The descriptive approach relied on the questionnaire as a main tool in collecting primary data from the respondents. A statistical analysis program (spss) was used to analyze the questionnaire and test hypotheses. The study showed a statistically significant relationship between the target cost in supporting the competitive advantage and the continuity of the Sudanese sugar company, as well as a statistically significant relationship between the cost method based on activity in support of the competitive advantage and the continuity of the Sudanese sugar company, and based on these results a number of recommendations were presented, including The need to provide qualified human cadres to apply strategic cost methods, the company's need to adopt modern cost systems to develop the work mechanism of the Sudanese Sugar Company, that the company works to use raw materials in the best way, that the company uses modern industrial mechanisms that enable A to achieve its objectives, work to recognize the strategic importance of company officials cost methods, the need for the rehabilitation of human resources and training on modern systems, develop a clear strategy to exploit the idle capacity until the company make the most of them, the exploitation of resources optimally to reduce the costs of the company.

**Keys Worols:**

Strategic Manag ement Methods, industrial production, Strategic Cost.

**أولاً: الإطار المنهجي****تمهيد:**

نظراً للتطور الإقتصادي وإنتشار العولمة وتنوع المنتجات وشدة المنافسة أصبحت نظم محاسبة التكاليف التقليدية مسؤولة عن معظم مشاكل الإنتاج التي تتعرض لها هذه المنشآت مما أدى إلى البحث عن نظم تكاليف بديلة ولاشك أن نظام محاسبة التكاليف المطبق في القطاع الصناعي السوداني هو الآخر لايسلم من أوجه القصور لأنه تعتمد على النظام التقليدي لمحاسبة التكاليف، لذا فإن النظم الحديثة هي التي لها الضلع الأكبر في تثبيت جودة المنتجات وإستمرارها، ومن أهم هذه النظم نظام تكاليف الجودة والذي ينادي بضرورة تقديم منتجات ذات جودة عالية وخالية من العيوب وبتكلفة مناسبة تضمن لها المنافسة في السوق العالمية. لذا يمكن تطور نظام محاسبة التكاليف المستخدم في المشروعات الصناعية بشكل يعكس

التطور الصناعي الحالي ويحقق منتجات بمواصفات ذات جودة تضمن البقاء والإستمرار للمنشآت الصناعية السودانية في ظل المنافسة العالمي.

نسبة لعدم ملائمة أنظمة التكاليف التقليدية للرقابة على عناصر التكاليف في ظل بيئة التصنيع المتغيرة وإزدياد حدة المنافسة ولضرورة أن تتماشى مع رقابة وخفض التكلفة مع إستراتيجيات الإدارة تسعى منشآت الأعمال إلى البحث عن أساليب تكاليف تعمل على السيطرة على عناصر التكاليف على مدى دورة حياة المنتج وعلى الإستغلال الأمثل لمواردها بما يسمح لها بتقديم منتجات ذات جودة عالية عن جودة منتجات منافسيها وبتكلفة أقل من تكاليفهم.

#### مشكلة الدراسة:

تشهد بيئة الأعمال الحديثة تغيرات سريعة في البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بصناعة السكر في السودان، وبما أن مصانع السكر في السودان جزء من منشآت الأعمال التي تتأثر بهذه المنافسة وتبني إستراتيجية تخفيض التكلفة للمنتجات مع الحفاظ على الجودة للحصول على أرباح مرتفعة تمكنها من الإستمرار في السوق المنافس في المدى القصير والطويل معاً، ونسبة لعدم مقدرة أساليب التكاليف التقليدية المستخدمة في صناعة السكر بشركة السكر السودانية على إنتاج معلومات تكاليفية تساعد الإدارة في القيام بوظائفها لإرضاء العملاء، وتطبيق أنظمة تكاليف تساهم بفعالية في تخفيض التكاليف لضمان الإستمرارية والبقاء في السوق في ظل المنافسة السائدة. تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: ما مدى تبني تطبيق نظم إدارة التكلفة الإستراتيجية في قياس تكاليف الجودة لدعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية؟ وتتفرع منه الاسئلة التالية؟

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية؟

#### فرضيات الدراسة:

إستناداً إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها، فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية.

أهمية الدراسة:

**الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في محاولة وضع إطار نظري لموضوع التكلفة المستهدفة والتكلفة على أساس النشاط وتغطية أوجه القصور في الدراسات السابقة ودراسة العلاقة بين الأساليب الإستراتيجية لمحاسبة التكاليف ودعم الميزة التنافسية بشركة السكر السودانية.

**الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية للدراسة في حاجة المصانع بشركة السكر السودانية للأدوات اللازمة لمواجهة تحديات المنافسة وزيادة قدرتها على التكيف مع هذه البيئة المتغيرة، حيث يعتبر نظاماً التكلفة المستهدفة والتكلفة على أساس النشاط من أهم الأدوات التي لاغنى عنها في شركة السكر السودانية حتى تستطيع تخفيض تكاليف الإنتاج ودعم ميزتها التنافسية بصورة مستمرة.

#### أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يلي:

1. التعرف على تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في دعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية.

2. التعرف على تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في دعم الميزة التنافسية وإستمرارية شركة السكر السودانية.

3- تحديد هامش الربح الذي ترغب فيه المؤسسة قبل طرح المنتج في السوق.

4- التخطيط الإستراتيجي للمشروع وما يكلف تحقيق خفض المستمر في التكلفة وزيادة فعالية تصميم المنتج وتطويره.

#### مناهج الدراسة:

لقد إعتد الباحث في إختبار فرضيات البحث على المناهج العلمية بغرض إجراء البحث:

1. المنهج التاريخي: لمتابعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث.

2. المنهج الإستنباطي: لتحديد محاور البحث وصياغة الفرضيات.

3. المنهج الإستقرائي: لإختبار مدى صحة فرضيات البحث.

4. المنهج التحليلي الوصفي: لمعرفة أثر استخدام نظام التكلفة المستهدفة والتكلفة على أساس النشاط في قياس تكاليف الجودة لدعم الميزة التنافسية وإستمرارية المنشآت.

#### حدود الدراسة:

هنالك حدود مرتبطة بالدراسة الحالية، والتي ترتبط بالجانب المكاني والجانب الزماني، وكذلك الجانب البشري وبيانها كما يأتي:

1- الحدود المكانية: شركة السكر السودانية - السودان.

2- الحدود الزمانية: لعام 2020م.

3- الحدود البشرية: العاملين في شركة السكر السودانية، وكذلك عدد من المراجعين الداخليين، والأكاديميين المتواجدين في الحدود المكانية لعينة البحث.

ثانياً: الدراسات السابقة:

**دراسة: خالد د. فتح الرحمن (2015م)<sup>(1)</sup>**

تمثلت مشكلة الدراسة في تبني الشركة السودانية للتوليد الحراري نظام التكاليف التقليدي لقياس تكلفة الكيلو واط/ساعة لمحطاتها المنتشرة في أنحاء السودان مما ينعكس ذلك سلباً في هذا القياس، حيث طرح الباحثان السؤال التالي: هل تقى الطرق المستخدمة في حساب تكاليف الإنتاج بالشركة السودانية للتوليد الحراري لمعلومات دقيقة تكلفة إنتاج الكيلو واط/ساعة؟ هدفت الدراسة إلى قياس تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة والتكلفة وفقاً للنشاط في الشركة السودانية للتوليد الحراري كأدوات لإدارة التكلفة الإستراتيجية. توصلت الدراسة إلى أنه يتم تخصيص التكاليف غير المباشرة للشركة السودانية للتوليد الحراري بمعدل تحميل واحد في ضوء الطاقة المنتجة. يلاحظ وجود إتفاق بين الدراسة أعلاه و دراسة الباحث الحالية حيث أن الدراسة أعلاه تناولت أسلوبي التكلفة المستهدفة والتكلفة وفقاً للنشاط وهما من أساليب وأدوات التكلفة الإستراتيجية، رغم التشابه الكبير مابين الدراستين إلا أن الإختلاف يكمن في دراسة نوع النشاط حيث تناولت الدراسة أعلاه قياس تكلفة إنتاج الطاقة الكهربائية بالكيلو واط/ الساعة في الشركة السودانية للتوليد الحراري وهذا ما يميزها عن دراسة الباحث الحالية كما يوجد إختلاف في الحدود المكانية مابين الدراستين.

**دراسة: مروان (2016م)<sup>(2)</sup>** تتمثل مشكلة الدراسة في أن معظم المنشآت الصناعية اليوم تعاني من ضغوط المنافسة الشديدة مما يحتم عليها خصوصاً في ظل وجود خيارات متعددة بالنسبة للعميل منها التطورات الكبيرة في التكنولوجيا وأساليب ونظم الإنتاج وقصر دورة حياة المنتجات، والتي حتمت على تلك الشركات ضرورة مواجهه تلك المنافسة وحدتها وكسب ثقة المستهلكين وتلبية رغبات العملاء من أجل البقاء في السوق. هدفت هذه الدراسة إلى أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة في تعزيز وزيادة الميزة التنافسية لدى المنشآت الصناعية، وبيان أهمية استخدام أسلوب تكلفة الجودة في الكشف عن الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج والعمل على إستبعادها والتركيز على التحسين المستمر للأنشطة التي تضيف قيمة للمنتج. تتمثل فرضيات البحث في: الفرضية الرئيسية الأولى: يؤدي أسلوب التكلفة المستهدفة إلى دعم الميزة التنافسية للمنشآت. الفرضية الرئيسية الثانية: يؤدي أسلوب تكلفة الجودة إلى دعم الميزة التنافسية للمنشآت الصناعية، يساعد أسلوب تكلفة الجودة في خلق أسعار تنافسية للمنشآت الصناعية. تتمثل النتائج في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وإتباع مبادئه بصورة صحيحة منذ البدء بعملية التخطيط للمشروع والعملية الإنتاجية إلى تخفيض التكاليف. يلاحظ وجود إتفاق بين الدراسة أعلاه و دراسة الباحث الحالية حيث أن الدراسة أعلاه تناولت أسلوب التكلفة المستهدفة وهو إحدى أدوات التكلفة الإستراتيجية، حيث قامت هذه الدراسة بدراسة حالة شركة الدلتا الصناعية، بينما حيث يتمثل مجتمع دراسة الباحث الحالية في صناعة السكر بشركة السكر السودانية، كما يوجد إختلاف في الحدود المكانية مابين الدراستين.

**دراسة: محمد (2017م)<sup>(3)</sup>** تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية معالجة مشاكل الإدارة الإستراتيجية للتكلفة في تبني إستراتيجية خفض تكلفة المنتجات مع المحافظة على جودتها وتحسينها والرقابة عليها وأن تكون أقل تكلفة للمنافسين في المنشأة للحصول على ربح مرتفع يمكنها من إستمرارها في الصناعة على المدى القصير

والطويل، ولا يتم ذلك من خلال إتباع أنظمة التكاليف وفق الأسس العلمية الدقيقة للحصول على المعلومات المالية أو غير المالية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التكلفة المستهدفة التي تساعد في تحقيق الرقابة على التكاليف في المنشآت الصناعية، والتعرف على مدى فاعلية التكلفة المستهدفة في توفير المعلومات الملائمة التي تساعد إتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية، والتعرف على التكلفة على أساس النشاط التي تؤثر في تحقيق الرقابة على التكاليف في المنشآت الصناعية. تتمثل فرضيات الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة تساعد في تحقيق الرقابة الفعالة على التكاليف في المنشآت الصناعية السودانية. تتمثل النتائج في أن تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد في تحقيق الرقابة على التكاليف، ويساعد في توفير معلومات ملائمة لإتخاذ القرارات الإدارية في المنشآت الصناعية السودانية. يلاحظ وجود إتفاق بين الدراسة أعلاه والدراسة الحالية يتمثل في تناول أدوات الإدارة الإستراتيجية للتكلفة في دعم المزايا التنافسية، وفي تناول المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثل مجتمع الدراسة أعلاه في قطاع المنشآت الصناعية، بينما إختلف عن مجتمع الدراسة الحالية بتناوله لسلعة إستهلاكية وهي صناعة السكر في السودان، كما يوجد إختلاف في الحدود المكانية ما بين الدراستين.

**دراسة: آدم (2018م)<sup>(4)</sup>** تكمن مشكلة الدراسة في أن ضعف أساليب الإدارة التقليدية في دعم القدرة التنافسية وخفض تكاليف المنشأة الصناعية حيث ظهرت أساليب إدارية حديثة تعمل على زيادة ودعم القدرة الصناعية وبالتالي خفض تكاليف المنشأة الصناعية. يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في دور أساليب التحليل الإستراتيجي للتكاليف في دعم القدرة التنافسية وتخفيض التكاليف للمنشآت الصناعية، ويندرج تحت هذا الهدف أهداف فرعية تتمثل في: معرفة دور تحليل سلسلة القيمة في دعم القدرة التنافسية للمنشأة الصناعية وتخفيض التكلفة، معرفة دور أسلوب تحليل تكلفة الجودة في دعم القدرة التنافسية وتخفيض التكلفة، بيان دور أسلوب الإنتاج في الوقت المحدد في دعم القدرة التنافسية وتخفيض التكاليف في شركة الأمن الغذائي. تتمثل فرضيات الدراسة في أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب سلسلة القيمة ودعم القدرة التنافسية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الإنتاج في الوقت المحدد ودعم القدرة التنافسية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوب سلسلة القيمة وخفض التكلفة. تتمثل النتائج في أنه: يهدف التحليل الإستراتيجي للتكاليف إلى توفير وتحليل المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالوحدة الإقتصادية ومقارنتها بالشركات المنافسة، بغرض كسب القدرة التنافسية المستمرة في سوق المنتج بشركة الأمن الغذائي، كما إهتم التحليل الإستراتيجي للتكاليف بشركة الأمن الغذائي بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لها وذلك بغرض تحديد الإستراتيجية التنافسية المناسبة لإمكانيات وموارد المنشأة.

يلاحظ أن الدراسة أعلاه سعت إلى معرفة تأثير تكامل أدوات التكاليف الإستراتيجية على تعظيم قيمة تلك المنشأة ودعم مزاياها التنافسية وذلك بإتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك ما إتفقت فيه مع الدراسة الحالية، كما إهتمت الدراسة أعلاه بتخفيض تكاليف الأنشطة، رغم التشابه الكبير ما بين الدراستين إلا أن الإختلاف يكمن في مجتمع الدراسة حيث أن الدراسة أعلاه إقتصرت على شركة الأمن الغذائي، بينما تناولت دراسة

الباحث الحالية صناعة السكر بشركة السكر السودانية، كما يوجد إختلاف في الحدود المكانية ما بين الدراساتتين.

## المبحث الأول

### مفهوم التكلفة الإستراتيجية والميزة التنافسية

التكلفة الإستراتيجية هي إستخدام إداري لمعلومات التكاليف الموجهة نحو مراحل دورات الإدارة الإستراتيجية الأربعة والمكونة من مرحلة صياغة وتكوين الإستراتيجيات، ومرحلة توصيل الإستراتيجيات إلى المستويات الإدارية المختلفة، ومرحلة تنفيذ الإستراتيجيات، ومرحلة تصميم وتنفيذ نظام الرقابة على خطوات تنفيذ الإستراتيجية بهدف مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات (5).

كما عرفت أيضاً بأنها إستخدام بيانات التكاليف ومزجها بالأهداف الإستراتيجية للمنشأة لتعظيم المزايا التنافسية (6).

كما عرفت أيضاً بأنها عملية تحليل هيكل التكاليف في ضوء إستراتيجيات المنشأة بهدف مساعدة الإدارة في إتخاذ القرارات (7).

كما عرفت أيضاً بأنها وصف لإدارة التكلفة بالتركيز على القضايا الإستراتيجية (8).

كما عرفت التكلفة الإستراتيجية بأنها وصف لقرارات المسؤولين لإرضاء المستهلكين بالعمل بإستمرار لتخفيض ورقابة التكاليف.

كما عرفت التكلفة الإستراتيجية بأنها عملية التحكم في رقابة التكلفة من منظور إداري وسلوكي بهدف تقديم منتجات بمواصفات وخصائص وجودة تلبي إحتياجات العملاء والأذواق المتجددة لهم بأقل تكلفة إعتداداً على أساليب وأدوات فنية لتحليل وإدارة العلاقة بين القيمة وتحقيق تكلفة هذه القيمة.

كما عرفت أيضاً بأنها نظام معلومات متكامل بهدف توفير المعلومات لتحقيق الأهداف المختلفة من خلال الأخذ بمفهوم تحليل سلسلة القيمة بهدف تحليل وإدارة التكلفة على إمتداد سلسلة القيمة للمنشأة (9).

كما عرفت التكلفة الإستراتيجية بأنها قدرة الشركة على إنتاج السلع والخدمات بتكلفة أقل من متوسط تكلفة المنافسين في الصناعة. مما سبق توصل الباحث إلى أن التكلفة الإستراتيجية هي نظام معلومات متكامل يعمل ويمثل جزء من نظام معلومات المحاسبة الإدارية يهدف إلى تحسين وتطوير القرار الإداري الموجه نحو تخفيض التكاليف من خلال ربط معلومات التكاليف بالأهداف الإستراتيجية للمنشأة بهدف إنتاج منتجات ترضي أذواق المستهلكين من حيث قلة التكاليف والجودة العالية إعتداداً على أسلوب تحليل سلسلة القيمة بهدف تحقيق المزايا التنافسية التي تساعد المنشأة على الإستمرار في الصناعة وتساعد الإدارة على إتخاذ القرارات الرشيدة. من أقسام التكلفة الإستراتيجية الآتي:

#### أ. التكلفة المستهدفة:

تعرف التكلفة المستهدفة بأنها أداة من الأدوات التي يمكن إستخدامها في تخفيض تكاليف دورة حياة المنتج الجديد والحالي مع الحفاظ على جودة المنتج وقدراته الوظيفية ودرجة الثقة فيه وتلبية إحتياجات العملاء عن

طريق إختبار كافة الأفكار الممكنة لتخفيض التكلفة عند مراحل التخطيط والبحوث والتطوير والمراحل التجريبية، وأن نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) يمكن أن يساهم في الوصول إلى التكاليف المستهدفة للمنتج بأسلوب أكثر موضوعية وعدالة حيث يُمكن هذا النظام الفنيين والمحاسبين من تجزئة عملية الإنتاج للمنتج الجديد إلى أنشطة تفصيلية ومن ثم تحديد التكاليف الواجبة للأنشطة المضيفة للقيمة أو الأنشطة الرئيسية للعملية الإنتاجية وبالتالي الوصول للتكلفة المستهدفة<sup>(10)</sup>.

كما عُرِفَتْ بأنها التكلفة المرغوب فيها في ضوء السعر التنافسي والأرباح المنشودة، لذلك فإن السعر التنافسي يلعب دوراً مهماً في تحديد التكلفة وهو ما يتطلب من المنظمات التي تستخدم التكلفة المستهدفة أن تبحث عن أساليب جديدة لتخفيض التكلفة بشكل مباشر أو من خلال إعادة تصميم المنتج والعمليات الصناعية<sup>(11)</sup>. التكاليف المستهدفة هي الإستراتيجية (strategy target costing) التي تهدف إلى تحقيق النتائج المالية المخططة للمنتج عن طريق الإدارة الجيدة لخفض الفجوة التكاليفية بين رقم التكلفة المستهدفة costing (target) للمنتج ورقم التكلفة الحالية له بما يؤول إلى تحسين موقف ربحية المنشأة في المستقبل في ظل ظروف المنافسة الحادة<sup>(12)</sup>.

كما عرفت التكلفة المستهدفة بأنها أداة لإدارة التكلفة تهدف إلى تخفيض تكلفة المنتج أثناء مرحلة التخطيط والتطوير والتصميم، ومن ثم فإن هذه الأداة تحاول تخفيض التكلفة عند مرحلة التصميم لسرعة وكبر حجم الوفورات التي يمكن تحقيقها عند تلك المرحلة عنها في المراحل الأخرى التالية لها، مع مراعاة الإحتفاظ بجودة الإنتاج ودرجة الثقة والرضا من جانب العملاء<sup>(13)</sup>.

كما عرفت أيضاً التكلفة المستهدفة بأنها نشاط تمارسه الإدارة بغرض تخفيض تكلفة دورة حياة المنتجات الجديدة مع مراعاة التأكيد علي ضمان وتحقيق جودة المنتجات وتحقيق رغبات العملاء الأخرى، من خلال دراسة المقترحات المطروحة لخفض التكلفة أثناء مرحلة التخطيط والبحث والتطوير للمنتج، خاصة في المراحل التجريبية للإنتاج، ومن خلال فحص وتقييم التصورات المتاحة لخفض التكلفة<sup>(14)</sup>.

كما عرف معيار التكلفة المستهدفة أحد معايير المحاسبة الإدارية الصادرة عن جمعية المحاسبين الإداريين الكندية التكلفة المستهدفة بأنها أحد أدوات الإدارة الإستراتيجية للتكلفة التي تستخدم معلومات التكلفة المتوقعة أو المقدرة أثناء مراحل تصميم المنتج والعمليات لتخفيض تكاليف دورة حياة المنتج وأضاف المعيار بأن التكلفة المستهدفة هي أداة للرقابة والتخطيط الشامل التي تركز على السوق وموجه إلى مرحلة التصميم<sup>(15)</sup>.

كما عُرِفَتْ التكلفة المستهدفة بأنها إحدى أدوات إدارة التكلفة الإستراتيجية والتي تهدف إلى تخفيض التكلفة الكلية للمنتج عبر مراحل دورة حياة المنتج وذلك بمساعدة كل أقسام البحث والتطوير والهندسة والإنتاج والتسويق والصيانة وصولاً إلى السعر المنشود بعد إضافة الربح المستهدف الذي يكون المستهلك على إستعداد لدفعه.

**ب. التكلفة على أساس النشاط (ABC):**

عُرف أسلوب التكلفة على أساس النشاط بأنه طريقة تقود إلى تحسين الأنظمة التقليدية للتكاليف عن طريق التركيز على الأنشطة كأغراض أساسية للتكلفة إذ يتم تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة أو تكلفة الموارد على الأنشطة التي إستفادت منها، ومن ثم يتم تخصيص تكلفة هذه الأنشطة على المنتجات وفقاً لمعدل إستفادتها للأنشطة<sup>(16)</sup>

كما عُرف بأنه نظاماً متكاملاً فهو ليس مجرد أسلوب أو طريقة لتوزيع التكاليف الغير مباشرة<sup>(17)</sup>. كما عُرف بأنه نظام قائم على أن الأنشطة التي تقوم بإستهلاك الموارد "وليس المنتجات" ومن ثم المنتجات تستخدم هذه الأنشطة وهو نظام محاسبة التكاليف يقوم بتحميل تكلفة الموارد المستخدمة على المنتجات إستناداً إلى النشاط، أي أنه قائم على إيجاد العلاقة السببية بين الموارد المستخدمة والأنشطة والإنتاج<sup>(18)</sup>. كما عُرف بأنه أسلوب أو طريقة أو مدخل ظهر لحل مشكلات نظام إدارة التكلفة التقليدية والتي لا تؤدي إلى تحديد التكلفة بصورة حقيقية وبالتالي عدم تزويد الإدارة بالمعلومات الصحيحة التي تساعد في إصدار قرارات<sup>(19)</sup>.

### ج. مفهوم الميزة التنافسية:

لقد ظهر مفهوم الميزة التنافسية وحظي بمزيد من الإهتمام من قبل الباحثين في الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين في دول أوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة حيث ينظر للميزة التنافسية بأنها الهدف العام لإستراتيجية العمل. وفي الثمانينات من القرن العشرين، أطلقت مدرسة إدارة الأعمال الأمريكية مفهوماً جديداً للتنافسية الدولية هو مفهوم الميزة التنافسية (Advantage competitive) كبديل لمفهوم الميزة النسبية. وإرتبط التركيز بشكل كبير على الميزة التنافسية بظهور كتابات (porter) أستاذ الإدارة الإستراتيجية بجامعة هارفارد حيث قدم أول مؤلف له في هذا المجال عام 1980م، بعنوان الإستراتيجية التنافسية (competitive strategy) وكذلك في مؤلفه (competitive Advantage) عام 1985، وفي الثمانينات بدأت نماذج المنافسة تطرح نفسها من خلال إستراتيجيات يطلق عليها الإستراتيجيات الأصلية (Generic strategy)، وهي تقليل التكلفة وتحقيق التمييز والتركيز.

لقد تعددت تعريفات الميزة التنافسية وفيما يلي بعض التعريفات التي وردت فيها: تُعرف الميزة التنافسية "بأنها عبارة عن القدرة على مواجهة المنافسين من خلال تقديم بعض الأشياء ذات القيمة داخل الأسواق التي يتم إستهدافها وخدمتها"<sup>(20)</sup>

كما تُعرف الميزة التنافسية بأنها المجالات التي يمكن للمنظمة أن تنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا فهي تمثل نقطة تتسم بها المنظمة عن منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بمواردها البشرية أو الموقع الجغرافي لها، لذ تعتمد الميزة التنافسية على نتائج فحص وتحليل كل من نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة إلى الفرص والمخاطر المحيطة والسائدة في بيئة المنظمة مقارنة بمنافسيها في السوق.<sup>(21)</sup>

كما تُعرف الميزة التنافسية على صعيد المنشأة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فعالية وكفاءة من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، ما يعني نجاحاً مستمراً لهذه المنشأة على

الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). ويمكن قياس تنافسية المنشأة من خلال عدة مؤشرات أهمها، الربحية ومعدلات النمو عبر فترة من الزمن، إضافة إلى إستراتيجية الشركة وإتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير أو عمليات التوريد الخارجي، وبالتالي قدرة الشركة على تحقيق حصة أكبر من السوق الإقليمي والعالمي<sup>(22)</sup>

كما تُعرف الميزة التنافسية بأنها المهارات أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون، ويؤكد تميزها وإختلافها عن هؤلاء المنافسين من جهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الإختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه الآخرون. كما تُعرف الميزة التنافسية أيضاً على أنها ميزة أو عنصر تفوق المؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجيات معينة للتنافس<sup>(23)</sup>

كما تُعرف الميزة التنافسية أيضاً على أنها " قدرة المنظمة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمنظمات الأخرى العاملة في نفس النشاط وتتحقق الميزة التنافسية من خلال الإستغلال الأفضل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والتنظيمية والمعلوماتية، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجياتها التنافسية، ويرتبط تحقيق الميزة التنافسية ببعدين أساسيين هما القيمة المدركة لدى العميل وقدرة المنظمة على تحقيق التميز<sup>(24)</sup>. الميزة التنافسية هي ما تختص به المؤسسة دون غيرها، وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق حيث تمكن المؤسسة من تقديم مجموعة من المنافع أكثر من المنافس أو تخدم نفس المنفعة بسعر أقل<sup>(25)</sup>.

كما تُعرف أيضاً بأنها مجال تتمتع فيه المؤسسة بقدرة أعلى من منافسيها في إستغلال الفرصة الخارجية أو الحد من إستغلال مواردها المادية وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المؤسسة على إستغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا، والقدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار أو التطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تمييز الفكر الإداري، أو إمتلاك موارد بشرية مؤهلة. ويقصد بالتنافسية الجهود والإجراءات والابتكارات والضغط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة

أكبر ورقعة أكثر إتساعاً في الأسواق التي تهتم بها. وتؤدي التنافسية أيضاً معنى الصراع والتضارب والرغبة في المخالفة والتميز عن الآخرين.

أيضاً عرفت الميزة التنافسية بأنها العوامل المستعملة من قبل الشركة للوصول إلى مخرجات تفوق مخرجات المنافسين في سوق المنتجات، وهي تتمثل في تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج، الإستلام السريع، والمرونة في تغيير الحجم، ودوران المخزون، ودورة الوقت ضمن مجالات تشكيل المواد وتحويلها إلى منتجات نهائية. وهذه جميعها تدعم الميزة التنافسية<sup>(26)</sup>. يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الميزة التنافسية، حيث

أنها مفهوم متعدد الجوانب وذو طبيعة ديناميكية يتطور ويتغير باستمرار مع تغير الزمن، كما أن مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المؤسسة يشمل العديد من المؤشرات مثل القدرة على التصدير، وتلبية حاجة السوق وكفاءة استخدام الموارد في الإنتاج وزيادة الإنتاجية، وإرتباط ذلك بالزمن والقدرة على التطوير فيه<sup>(27)</sup>.

#### د. دعم إستراتيجية الشركات الصناعية:

نرى في الأونة الأخيرة أن المنشآت الصناعية بدأت تبحث عن حلول بديلة من أجل عملية الإستمرارية لكي تكون في مقدمة المنشآت الصناعية، ولم يتوفق الوضع على ذلك فقط بل يساعد في تبني إستمرارية المنشآت الصناعية من قبل الحكومات من أجل القضاء على البطالة وأخذ الجباية كون أن القطاع الصناعي هو شريان الدول العظمى<sup>(28)</sup>

ونُعرف إستمرارية الشركات بأنها<sup>(29)</sup> "عملية إدارة شاملة تحدد التهديدات المحتملة على المؤسسة وأثرها على العمليات الأساسية للمؤسسة والتي توفر خطة عمل لبناء المرونة لدى المؤسسة لرفع قدرتها على الإستجابة الفعالة التي تعمل على حماية مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين، وسمة المؤسسة، والعلامة التجارية". وقد نجم عن نمو السكان السريع خلال العقود الأخيرة ضغط ثقيل على الموارد الطبيعية والنظام البيئي، خاصة وأن المجموعة السكانية موزعة عبر التراب الوطني توزيعاً غير متوازن، كما أن التطور الصناعي سبباً في تدهور البيئة، إذ تقع معظم الوحدات الصناعية على الساحل والسهول الداخلية بالقرب من الأيدي العاملة ووسائل المواصلات والقرب من المرافق الصحية، وهذا الواقع للوحدات الصناعية أنجب عنه إستعمال مفرط للمياه وتبذير للأراضي الخصبة الصالحة للزراعة. إن التلوث الصناعي يبعث على القلق، لاسيما أن معظم الوحدات الصناعية تقع في الشريط الساحلي وفي الهضاب الداخلية في مواقع سهلة للتهئية وقريبة من مصادر الأيدي العاملة وطرق المواصلات وتتوفر على كل المرافق الضرورية، وقد أسفر هذا التمرکز الصناعي

إستهلاك مهم للمياه والأراضي الخصبة، ومن ناحية أخرى أدى تدفق السوائل الصناعية إلى تراكم النفايات في الوسط الطبيعي التي تصعب معالجتها، وتلوث المياه الجوفية الواقعة في شمال البلاد. كما أن العديد من الوحدات الصناعية لا تتوفر لها أجهزة لمكافحة التلوث، كما أن بعضها تملك تجهيزات لكنها لا تشغل بشكل جيد ومستمر، بل أن مردود أجهزة مكافحة التلوث التي تشغل غالباً ما يكون المعايير المعروفة لحماية البيئة. ولذلك يُلح على ضرورة تقييم إنعكاسات مختلف المشاريع على التوازن البيئي عن طريق دراسة الآثار قبل المشروع في إنجاز المشاريع قبل ملاقة التحدي في سياسة شاملة لحماية البيئة، لاسيما بالحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية والزراعية ومختلف الأوساط الطبيعية ومحاربة مختلف أشكال التلوث والأضرار<sup>(30)</sup>. لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بدعم الإستمرارية فيرى البعض أنها تحقق زيادة مستمرة في الموارد أو في الإنتاجية إلا أنها لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض الإنتاجي فقط أو أجزاء منه ببناء المنشآت الصناعية التي تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن تمتد لتشمل كل من القطاع الصناعي لتحقيق الإستمرارية في الوجود بغرض البقاء والمنافسة والوصول إلى الأهداف المرسومة. ودعم الإستمرارية هي "التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشبيد مراكز إنتاجية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها الزبون لتلبية خدماته

وبالشكل الذي يتلائم مع القدرة الصناعية". فهي تتضمن كل من الخطط والبرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد الإنتاجية للدول، وتحسين إنتاجية القطاع الصناعي فيها. مما سبق يرى الباحث أن دعم الإستمرارية هي مساهمة الدول ودعمها اللامحدود في مجال القطاع الصناعي الخاص والعام من أجل إستمرارية المنشآت الصناعية ودعمها للإقتصاد الوطني.

هـ. أبعاد دعم الإستمرارية: أن دعم الإستمرارية يتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم ملموس في تحقيق دعم الإستمرارية للمنشآت الصناعية، وتنقسم أبعاد دعم إستمرارية المنشآت إلى ثلاثة أبعاد وتتمثل في الآتي<sup>(31)</sup>:

أ. البعد الإقتصادي: يُعين البعد الإقتصادي دعم الإستمرارية الإنعكاسات الراهنة والمقبلة للإقتصاد على البيئة وهو يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية، لذلك جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف البيئية والإجتماعية في الحسابات الإقتصادية، أي أن التنمية الإقتصادية أصبحت تأخذ عين الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية)، والمتغيرات الإجتماعية ( الحق في السكن، الحق في الماء والغذاء)، وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي كانت تحقق الرفاهية الإقتصادية حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية (المجاعة، الفقر، ظاهرة الإحتباس الحراري)، ويمكن جمع الأبعاد الإقتصادية لدعم الإستمرارية في التالي:

. التجارة العادلة دولياً: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

. إستعمال الأدوات الإقتصادية للحفاظ على البيئة ( الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلوث).

. تقوية دور الصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توطين نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث).

. وضع موارد مالية للحفاظ على البيئة مثل: تقديم عروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.

. تخصيص ميزانيات خاصة برفع كفاءة تسيير المياه والتعليم والصحة والثقافة.

. تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وجعلها أكثر إستدامة (التكنولوجيات النظيفة، الإستهلاك الأخضر).

. البعد الإجتماعي: إبراز الجانب السلوكي لفعل الإنسان كونه الأداة الفعالة في إحداث التغيرات الإيجابية في البيئة لما يلحقها من أضرار جانبية نتيجة سوء إستخدام الطبيعة على حساب إشباع الحاجات والرغبات البشرية والعمل على تقليل نسب البطالة ومشاركة المرأة في النشاطات الصناعية وتنشيط الصناعات الصديقة للبيئة في ظل الصناعات الحديثة والصديقة للبيئة والمجتمع تبرز دعم الإستمرارية على الصعيد الإجتماعي مبادئ أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة والتفاوت البالغ بين الفقراء والأغنياء وترتكز على مبدأ الإنصاف بين الأفراد والأجيال والشعوب إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة، وتوفير الحاجات الأساسية للجماعات البشرية الحاضرة والمستقبلية عن طريق: الحق في مياه الشرب، وتحسين الرفاهية الإجتماعية وحماية البيئة من التلوث<sup>(32)</sup>

ii. البُعد البيئي: ديمومة العناصر والأنظمة الحيوية، التي تقدمها الطبيعة والمحافظة عليها كلياً، مثل مناطق الجذب الطبيعي من جبال ووديان وأنهار ومحميات وصحاري، وأنواع المشاهدات والخبرات الواسعة المتضمنة فيها، وألتي صنعها الإنسان مثل الحدائق والمنتزهات والعوامل المناخية وما تقدمه من عناصر وإمكانات وتحولات في الصيف أو الشتاء أو الربيع أو الخريف، بحيث تتحول هذه العناصر إلى مقومات سياحية كبرى، من مشاهدة الغروب على شاطئ البحر أو ممارسة التزلج فضلاً عن العوامل البيولوجية مثل الثروات النباتية المتنوعة من أزهار وأشجار ونباتات ومياه معدنية بالإضافة إلى الثروة السمكية والحيوانية. ومن جانب آخر إذا كانت الصناعة تشتمل على الإستمرارية فإن الصناعة المستدامة تتضمن الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف الآثار الصناعية على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف. وعليه تتعلق الأبعاد البيئية بدعم الإستمرارية بالحفاظ على الموارد البيولوجية، مثل الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية والمائية في العالم، ومراعاة أن لا تتعدى مخلفات النشاط الإقتصادي قدرة إستيعاب الأرض لهذه المخلفات، وبعبارة أخرى تتمثل الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في ما يلي<sup>(33)</sup>:

. صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجية: وذلك بإبطاء عمليات الإنقراض والحد من تدمير الملاجئ والنظم الإيجولوجية بدرجة كبيرة.

. حماية المناخ من الإحتباس الحراري: إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة في البيئة، فإنطلاق الأبخرة والغازات يؤدي إلى إجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية منها تتغير في أنماط سقوط الأمطار، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية،

ويعني ذلك عدم إستقرار المناخ أو النظم الأيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض، ولذا فإن التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كبيرة تضر بالكائنات الحية دون إستثناء.

. التسيير المستدام للنظام البيئي الهش مثل محاربة ظاهرة إنجراف التربة والتصحر والجفاف.

. الحفاظ على الموارد الطبيعية: إذ تحتاج الإستمرارية إلى حماية الموارد الطبيعية مثل حماية التربة والغابات ومصائد الأسماك، ويتواكب ذلك التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة الإستهلاكية المتزايدة ويقصد بالحماية هنا الإستخدام الأكثر كفاءة مثل إستحداث وتبني تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل مع تجنب الإسراف في إستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات لعد تهديد الحياة البرية والمائية وتلويث الأغذية البشرية.

هـ. الحفاظ على المحيط المائي: فالتنمية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق وضع حد للإستخدام الأمثل لها وترشيدها كتحسين كفاءة شبكة المياه وإستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث إضطرابات في النظام الأيكولوجية التي تعتمد عليها هذه المياه لبقائها، وتتجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات وخاصة مخلفات الصناعة، وضمان وصول المياه للسكان بصفة مستمرة وكافية.

مما سبق يتوصل الباحث إلى أن دعم الإستمرارية له ثلاثة أبعاد وهي البُعد الإقتصادي وهو رفع الحظر عن دول الجنوب في التجارة الدولية وتقوية دور الصناعة وتخصيص ميزانيات خاصة برفع كفاءة تسيير المياه والتعليم والصحة والثقافة، البُعد

الإجتماعي يتمثل في رفض الفقر والبطالة والتفرقة والتفاوت البالغ بين الفقراء والأغنياء، البُعد البيئي يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والموارد البيولوجية.

### المبحث الثاني

#### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث تحليل بيانات الاستبانة واختبار الفرضيات وذلك من خلال تناول إجراءات وخطوات تصميم أداة الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، واختبار فرضيات الدراسة ونظام المعلومات المحاسبي المقترح لاتخاذ قرارات منح التمويل المصرفي وتطبيقه، وذلك كما يلي:

#### 1. إجراءات وخطوات تصميم أداة الدراسة:

تشتمل إجراءات وخطوات تصميم أداة الدراسة على التخطيط للدراسة الميدانية وذلك من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة وخصائصها ومصادر المعلومات وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية، وأسلوب إثبات الفرضيات الذي ستتبعه الدراسة والذي يتمثل في جمع المعلومات من مجتمع الدراسة وتبويبها وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج تثبت فرضياتها، وذلك كما يلي:

أ. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من:

- المحاسبين.
- الإداريين.
- المصرفيين.
- المراجعين الداخليين.
- المراجعين الخارجيين.
- الأكاديميين المتخصصين في الجامعات .
- الاقتصاديين.
- ح- الاحصائيين.

ب. عينة الدراسة وخصائصها: اعتمد الباحث عينة من مجتمع الدراسة وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة وتم اختيارها من مجتمع البحث الموضح في الفقرة السابقة حيث قام الباحث بتوزيع 200 استمارة على المستهدفين من عينة الدراسة واستجاب 200 وذلك بنسبة 100% حيث أعادوا الاستمارات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة في محاور الاستبيان. للخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان.

أ. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

ب- الأساليب الإحصائية الوصفية: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه، وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن طريق الآتي:

1- الوسيط: تم استخدام مقياس الوسيط ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة موافق بشدة والوزن 4 لعبارة موافق والوزن 3 لعبارة لأدري والوزن 2 لعبارة غيرموافق والوزن 1 لعبارة غير موافق بشدة.

2- الانحراف المعياري: تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات المبحوثين ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

3- استخدام اختبار (كاى تربيع): تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاى المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً، أما إذا كانت قيمة مربع كاى عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض البحث) غير صحيح.

4/ البرنامج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة: لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدم الباحث برنامج SPSS اختصار ل Statistical Package for Social Science وهى تعني الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، ويعتبر هذا البرنامج من أفضل البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي، ويختص هذا البرنامج في تحليل البيانات سواء كان تحليلاً وصفيًا أو تحليلاً استنباطياً أو ما يعرف باختبارات الفروض.

2/ عبارات فرضيات الدراسة: فيما يلي التوزيع التكراري والإحصاء الوصفي لإجابات المبحوثين والذي يعكس عبارات فرضيات الدراسة:

عبارات الفرضية الأولى: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية في شركة السكر السودانية):

1/ التوزيع التكراري لعبارات المحور الأولى: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول تظهر في الجدول التالي:

## التوزيع التكراري لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية

| المجموع | أوافق بشدة |       | لأوافق بشدة |       | محايد |       | أوافق |       | أوافق بشدة |       | العبارة                                                                  |
|---------|------------|-------|-------------|-------|-------|-------|-------|-------|------------|-------|--------------------------------------------------------------------------|
|         | نسبة       | تكرار | نسبة        | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة       | تكرار |                                                                          |
| 200     | 5.5        | 11    | 10.5        | 21    | 35    | 70    | 32    | 64    | 17         | 34    | 1/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تخفيض التكاليف.                       |
| 200     | 0          | 0     | 11          | 22    | 9     | 18    | 59.5  | 119   | 20.5       | 41    | 2/ يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تحديد سعر البيع.                       |
| 200     | 0          | 0     | 19.5        | 39    | 14.5  | 29    | 36    | 72    | 30         | 60    | 3/ يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تقادي الأخطاء.                         |
| 200     | 0          | 0     | 0           | 0     | 11    | 22    | 54.5  | 109   | 34.5       | 69    | 4/ التقدير المبكر للتكلفة يساعد في إستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة.     |
| 200     | 5.5        | 11    | 4           | 8     | 13    | 26    | 38.5  | 77    | 39         | 78    | 5/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تصميم المنتج.                         |
| 200     | 9.5        | 19    | 11          | 22    | 11    | 22    | 46    | 92    | 22.5       | 45    | 6/ التقدير المبكر للتكاليف يعمل على إستبعاد عناصر التكاليف غير الضرورية. |
| 200     | 10         | 20    | 5.5         | 11    | 21    | 42    | 40    | 80    | 23.5       | 47    | 7/ يساعد التقدير المبكر للتكلفة من معرفة المواد المطلوبة فعلياً للإنتاج. |
| 200     | 0          | 0     | 9           | 18    | 21    | 42    | 42    | 84    | 28         | 56    | 8/ التقدير المبكر للتكلفة يقلل المصروفات الصناعية غير المباشرة.          |
| 1600    |            | 16    |             | 141   |       | 271   |       | 697   |            | 430   | المجموع                                                                  |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2019م

1- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تخفيض التكاليف حيث بلغت نسبتهم 49% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 16%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 35%.

2- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تحديد سعر البيع. حيث بلغت نسبتهم 80% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 11%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 9%.

3- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تقادي الأخطاء. حيث بلغت نسبتهم 66%، بينما

بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 19.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 14.5%.

4- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التقدير المبكر للتكلفة يساعد في إستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة. حيث بلغت نسبتهم 89%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 0%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 11%.

5- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تصميم المنتج. حيث بلغت نسبتهم 77.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 13%.

6- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التقدير المبكر للتكاليف يعمل على إستبعاد عناصر التكاليف غير الضرورية. حيث بلغت نسبتهم 68.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 20.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 11%.

7- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التقدير المبكر للتكلفة من معرفة المواد المطلوبة فعلياً للإنتاج. حيث بلغت نسبتهم 63.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 15.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 21%.

8- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على التقدير المبكر للتكلفة يقلل المصروفات الصناعية غير المباشرة. حيث بلغت نسبتهم 70%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 21%.

2/ الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول: فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وذلك في الجدول التالي:

## الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة ودعم الميزة التنافسية

| الترتيب | الانحراف المعياري | التفسير    | المتوسط | العبارات                                                                 |
|---------|-------------------|------------|---------|--------------------------------------------------------------------------|
| 1       | 1.06              | أوافق بشدة | .534    | 1/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تخفيض التكاليف.                       |
| 5       | 1.08              | أوافق بشدة | .24     | 2/ يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تحديد سعر البيع.                       |
| 4       | 1.08              | أوافق بشدة | .234    | 3/ يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تقادي الأخطاء.                         |
| 8       | 0.62              | أوافق بشدة | .764    | 4/ التقدير المبكر للتكلفة يساعد في إستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة.     |
| 6       | 1.08              | أوافق بشدة | .034    | 5/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تصميم المنتج.                         |
| 2       | 1.26              | أوافق بشدة | .424    | 6/ التقدير المبكر للتكاليف يعمل على إستبعاد عناصر التكاليف غير الضرورية. |
| 3       | 1.19              | أوافق بشدة | .344    | 7/ يساعد التقدير المبكر للتكلفة من معرفة المواد المطلوبة فعلياً للإنتاج. |
| 7       | 0.92              | أوافق      | .13     | 8/ التقدير المبكر للتكلفة يقلل المصروفات الصناعية غير المباشرة.          |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الإستبانة، 2019م

يلاحظ الباحث من الجدول ما يلي:

- 1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.53) بانحراف معياري (1.06) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على ان يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تخفيض التكاليف.
- 2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.2) بانحراف معياري (1.08) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تحديد سعر البيع.
- 3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.23) بانحراف معياري (1.08) وهذه القيمة تدل على أن يمكن التحديد المبكر للتكلفة من تقادي الأخطاء.
- 4- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.76) بانحراف معياري (0.62). وهذه القيمة تدل على أن التقدير المبكر للتكلفة يساعد في إستبعاد الأنشطة التي لاتضيف قيمة.
- 5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.03) بانحراف معياري (1.08) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تصميم المنتج.
- 6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.42) بانحراف معياري (1.26) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقدير المبكر للتكاليف يعمل على إستبعاد عناصر التكاليف غير

الضرورية.

7- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.34) بانحراف معياري (1.19) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التقدير المبكر للتكلفة من معرفة المواد المطلوبة فعلياً للإنتاج.

8- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.1) بانحراف معياري (.92) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقدير المبكر للتكلفة يقلل المصروفات الصناعية غير المباشرة.

عبارات الفرضية الثانية: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وإستمرارية شركة السكر السودانية):

1/ التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني تظهر في الجدول التالي:

التوزيع التكراري لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة والإستمرارية

| المجموع | لا أوافق بشدة |       | لا أوافق |       | محايد |       | أوافق |       | أوافق بشدة |       | العبارة                                                                     |
|---------|---------------|-------|----------|-------|-------|-------|-------|-------|------------|-------|-----------------------------------------------------------------------------|
|         | نسبة          | تكرار | نسبة     | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة       | تكرار |                                                                             |
| 200     | 0             | 0     | 9.5      | 19    | 14.5  | 29    | 69.5  | 139   | 6.5        | 13    | 1/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تحقيق الربح المستهدف.                    |
| 200     | 11            | 22    | 4        | 8     | 10    | 20    | 43    | 86    | 32         | 64    | 2/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تشجيع العمل بروح الفريق الواحد.          |
| 200     | 0             | 0     | 5.5      | 11    | 12    | 24    | 56    | 112   | 26.5       | 53    | 3/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة على تقليل الهدر من المواد إلى أقصى حد ممكن. |
| 200     | 10            | 20    | 10       | 20    | 7     | 14    | 41    | 82    | 32         | 64    | 4/ التحديد المبكر للتكلفة يعمل على إلغاء الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.   |
| 200     | 0             | 0     | 19.5     | 39    | 20    | 40    | 48.5  | 97    | 12         | 24    | 5/ التقدير المبكر للتكلفة يمكن من إحتساب التكلفة المسموح بها.               |

|      |     |    |     |     |    |     |    |     |      |     |                                                                              |
|------|-----|----|-----|-----|----|-----|----|-----|------|-----|------------------------------------------------------------------------------|
| 200  | 4.5 | 9  | 5   | 10  | 17 | 34  | 47 | 94  | 26.5 | 53  | 6/ التقدير المبكر للتكلفة يمكن الشركة من تحديد السعر التنافسي.               |
| 200  | 1.5 | 3  | 5.5 | 11  | 10 | 20  | 51 | 102 | 32   | 64  | 7/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة يمكن إدارة الشركة من إدراكها لأذواق العملاء. |
| 200  | 2   | 4  | 2.5 | 5   | 17 | 34  | 51 | 102 | 27.5 | 55  | 8/ التحديد المبكر للتكلفة يساعد في إتباع سياسات التخطيط الإستراتيجي.         |
| 1600 |     | 58 |     | 123 |    | 215 |    | 814 |      | 390 | المجموع                                                                      |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2019م.

يتبين للباحث من الجدول ما يلي:

1- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تحقيق الربح المستهدف. حيث بلغت نسبتهم 76%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 14.5%.

2- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تشجيع العمل بروح الفريق الواحد. حيث بلغت نسبتهم 75%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 15%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 10%.

3- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة على تقليل الهدر من المواد إلى أقصى حد ممكن. حيث بلغت نسبتهم 82.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 5.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 12%.

4- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التحديد المبكر للتكلفة يعمل على إلغاء الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 73%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 20%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 7%.

5- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على التقدير المبكر للتكلفة يمكن من احتساب التكلفة المسموح بها. حيث بلغت نسبتهم 60.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 20%.

6- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التقدير المبكر للتكلفة يمكن الشركة من تحديد السعر التنافسي. حيث بلغت نسبتهم 73.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 17%.

7- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة يمكن إدارة الشركة من إدراكها لأذواق العملاء. حيث بلغت نسبتهم 83%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 7%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 10%.

8- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن التحديد المبكر للتكلفة يساعد في إتباع سياسات التخطيط الإستراتيجي. حيث بلغت نسبتهم 78.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 4.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 17%.

2/ الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الثاني: فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وذلك في الجدول التالي:

الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة والإستمرارية

| الترتيب | الانحراف المعياري | التفسير    | المتوسط | العبارات                                                                     |
|---------|-------------------|------------|---------|------------------------------------------------------------------------------|
| 4       | 0.597             | أوافق بشدة | 4.42    | 1/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تحقيق الربح المستهدف.                     |
| 6       | 0.646             | أوافق بشدة | 4.39    | 2/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تشجيع العمل بروح الفريق الواحد.           |
| 3       | 0.628             | أوافق بشدة | 4.46    | 3/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة على تقليل الهدر من المواد إلى أقصى حد ممكن.  |
| 1       | 2.99              | أوافق بشدة | 4.72    | 4/ التحديد المبكر للتكلفة يعمل على إلغاء الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.    |
| 2       | 0.563             | أوافق بشدة | 4.47    | 5/ التقدير المبكر للتكلفة يمكن من احتساب التكلفة المسموح بها.                |
| 5       | 0.656             | أوافق بشدة | 4.40    | 6/ التقدير المبكر للتكلفة يمكن الشركة من تحديد السعر التنافسي.               |
| 7       | 0.662             | أوافق بشدة | 4.38    | 7/ يساعد التحديد المبكر للتكلفة يمكن إدارة الشركة من إدراكها لأذواق العملاء. |
| 8       | 0.682             | أوافق بشدة | 4.32    | 8/ التحديد المبكر للتكلفة يساعد في إتباع سياسات التخطيط الإستراتيجي.         |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2019م.

يتبين للباحث من الجدول ما يلي:

1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.42) بانحراف معياري (0.597) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تحقيق الربح المستهدف.

2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.39) بانحراف معياري (0.646) وهذه القيمة

تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة في تشجيع العمل بروح الفريق الواحد.

3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.46) بانحراف معياري (0.628) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة على تقليل الهدر من المواد إلى أقصى حد ممكن.

4- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.72) بانحراف معياري (0.563) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التحديد المبكر للتكلفة يعمل على إلغاء الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.

5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.47) بانحراف معياري (0.563) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقدير المبكر للتكلفة يمكن من احتساب التكلفة المسموح بها.  
6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.40) بانحراف معياري (0.656) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التقدير المبكر للتكلفة يمكن الشركة من تحديد السعر التنافسي.

7- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.38) بانحراف معياري (0.662) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد التحديد المبكر للتكلفة يمكن إدارة الشركة من إدراكها لأذواق العملاء.

8- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4.32) بانحراف معياري (0.682) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التحديد المبكر للتكلفة يساعد في إتباع سياسات التخطيط الإستراتيجي.

عبارات محور الفرضية الثانية: (هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اسلوب التكلفة على اساس النشاط ودعم الميزة التنافسية في شركة السكر السودانية):

1/ التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول تظهر في الجدول التالي:

التوزيع التكراري لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودعم الميزة التنافسية

| المجموع | لأوافق بشدة |       | لأوافق |       | محايد |       | أوافق |       | أوافق بشدة |       | العبارات                                                                  |
|---------|-------------|-------|--------|-------|-------|-------|-------|-------|------------|-------|---------------------------------------------------------------------------|
|         | نسبة        | تكرار | نسبة   | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة  | تكرار | نسبة       | تكرار |                                                                           |
| 200     | 7.5         | 15    | 4      | 8     | 18.5  | 37    | 55    | 110   | 15         | 30    | 1/ تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.        |
| 200     | 5           | 10    | 7      | 14    | 28    | 56    | 40    | 80    | 20         | 40    | 2/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يمكن من إستغلال الموارد المتاحة. |
| 200     | 5           | 10    | 14     | 28    | 28.5  | 57    | 36    | 72    | 16.5       | 33    | 3/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يدعم الميزة تنافسية.             |
| 200     | 13          | 26    | 2      | 4     | 14.5  | 29    | 47    | 94    | 23.5       | 47    | 4/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحديد سعر تنافسي.       |
| 200     | 0           | 0     | 18.5   | 37    | 17    | 34    | 48.5  | 97    | 16         | 32    | 5/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يخفض التكاليف.                   |
| 200     | 0           | 0     | 0      | 0     | 17    | 34    | 43    | 86    | 40         | 80    | 6/ يساعد إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط في دعم المركز التنافسي.    |
| 200     | 10          | 20    | 9      | 18    | 31.5  | 63    | 32.5  | 65    | 17         | 34    | 7/ يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تحسين كفاءة الأنشطة.            |
| 200     | 11.5        | 23    | 1      | 2     | 14    | 28    | 56.5  | 113   | 17         | 34    | 8/ يحقق تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط رضا العملاء.                  |
| 1600    |             | 104   |        | 111   |       | 338   |       | 717   |            | 330   | المجموع                                                                   |

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد علي بيانات الإستبانة، 2019م

1. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة

للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 70% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 11.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 18.5%.

2- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يمكن من إستغلال الموارد المتاحة. حيث بلغت نسبتهم 60% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 12%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 28%.

3- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يدعم الميزة تنافسية حيث بلغت

نسبتهم 52.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 19%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 28.5%.

4- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحديد سعر تنافسي. حيث بلغت نسبتهم 70.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 15%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 14.5%.

5- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يخفض التكاليف. حيث بلغت نسبتهم 64.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 18.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 17%.

6- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط في دعم المركز التنافسي. حيث بلغت نسبتهم 83% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 0%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 17%.

7- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تحسين كفاءة الأنشطة. حيث بلغت نسبتهم 49.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 19%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 31.5%.

8- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على يحقق تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط رضا العملاء. حيث بلغت نسبتهم 73.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 12.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 14%.

2/ الإحصاء الوصفي لعبارات المحور الأول: فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وذلك في الجدول التالي:

الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط ودعم الميزة التنافسية

| الترتيب | الانحراف المعياري | التفسير    | المتوسط | العبارات                                                                  |
|---------|-------------------|------------|---------|---------------------------------------------------------------------------|
| 8       | 0.89              | أوافق بشدة | .93     | 1/ تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.        |
| 4       | 1.24              | أوافق بشدة | .364    | 2/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يمكن من إستغلال الموارد المتاحة. |
| 3       | 1.06              | أوافق بشدة | .384    | 3/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يدعم الميزة تنافسية.             |
| 1       | 1.14              | أوافق بشدة | .544    | 4/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحديد سعر تنافسي.       |
| 7       | 0.91              | أوافق بشدة | .214    | 5/ إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يخفض التكاليف.                   |
| 5       | 1.02              | أوافق بشدة | .284    | 6/ يساعد إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط في دعم المركز التنافسي.    |
| 6       | 1.03              | أوافق بشدة | .284    | 7/ يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تحسين كفاءة الأنشطة.            |
| 2       | 1.29              | أوافق بشدة | .414    | 8/ يحقق تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط رضا العملاء.                  |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2019م

يلاحظ الباحث من الجدول ما يلي:

1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (3.71) بانحراف معياري (0.71) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.

2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.96) بانحراف معياري (0.83) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على ان إستخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يمكن من إستغلال الموارد المتاحة.

3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.04) بانحراف معياري (0.82) وهذه القيمة تدل على أن معظم

أفراد العينة يوافقون بشدة على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يدعم الميزة تنافسية.

4- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.16) بانحراف معياري (0.93) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحديد سعر تنافسي.

5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.92) بانحراف معياري (0.89) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط يخفض التكاليف.

6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.92) بانحراف معياري (0.76) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد استخدام أسلوب التكلفة على أساس النشاط في دعم المركز التنافسي.

7- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.91) بانحراف معياري (0.92) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تحسين كفاءة الأنشطة.

8- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (4.08) بانحراف معياري (1.04) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على يحقق تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط رضا العملاء.

عبارات محور الفرضية الثانية: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وإستمرارية شركة السكر السودانية):

1/ التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني تظهر في الجدول التالي:

التوزيع التكراري لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط وإستمرارية

| المجموع | أوافق بشدة |      | لا أوافق |      | محايد |      | أوافق |      | أوافق بشدة |      | العبارة                                                                                    |
|---------|------------|------|----------|------|-------|------|-------|------|------------|------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
|         | تكرار      | نسبة | تكرار    | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار | نسبة | تكرار      | نسبة |                                                                                            |
| 200     | 38         | 19   | 71       | 35.5 | 64    | 32   | 19    | 9.5  | 8          | 4    | 1/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحقق الدقة في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة. |
| 200     | 44         | 22   | 109      | 54.5 | 20    | 10   | 3     | 1.5  | 24         | 12   | 2/ يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في زيادة معدلات الربحية.                            |

|      |     |    |      |     |      |     |      |     |      |     |                                                                             |
|------|-----|----|------|-----|------|-----|------|-----|------|-----|-----------------------------------------------------------------------------|
| 200  | 0   | 0  | 19.5 | 39  | 14.5 | 29  | 36   | 72  | 30   | 60  | 3/ تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.          |
| 200  | 0   | 0  | 0    | 0   | 11   | 22  | 54.5 | 109 | 34.5 | 69  | 4/ تقوم إدارة الشركة بتحديد الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.                |
| 200  | 5.5 | 11 | 4    | 8   | 13   | 26  | 38.5 | 77  | 39   | 78  | 5/ تقوم إدارة الشركة بتقليص الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.                |
| 200  | 9.5 | 19 | 11   | 22  | 11   | 22  | 46   | 92  | 22.5 | 45  | 6/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحسين جودة الإنتاج.         |
| 200  | 10  | 20 | 5.5  | 11  | 21   | 42  | 40   | 80  | 23.5 | 47  | 7/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساهم في التخطيط الإستراتيجي للمنتج. |
| 200  | 7.5 | 15 | 4    | 8   | 18.5 | 37  | 55   | 110 | 15   | 30  | 8/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في التقويم الجيد للمنتج.       |
| 1600 |     | 97 |      | 110 |      | 262 |      | 720 |      | 411 | المجموع                                                                     |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2019م.

يتبين للباحث من الجدول ما يلي:

- 1- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحقق الدقة في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة. حيث بلغت نسبتهم 54.5% بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 13.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 32%.
- 2- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في زيادة معدلات الربحية. حيث بلغت نسبتهم 76.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 13.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 10%.
- 3- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 66%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 19.5%، أما أفراد العينة

والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 14.5%.

4- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على تقوم إدارة الشركة بتحديد الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 89%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 11%.

5- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تقوم إدارة الشركة بتقليص الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 77.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 9.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 13%.

6- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحسين جودة الإنتاج. حيث بلغت نسبتهم 68.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 20.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 11%.

7- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساهم في التخطيط الإستراتيجي للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 63.5%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 15.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 21%.

8- أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في التقويم الجيد للمنتج. حيث بلغت نسبتهم 70%، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك 11.5%، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم 18.5%.

**2/ الإحصاء الوصفي للمحور الثاني:** فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية لعبارات المقياس وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وذلك في الجدول التالي:

**الإحصاء الوصفي لعبارات محور العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط والإستمرارية**

| الترتيب | الانحراف المعياري | التفسير    | المتوسط | العبارات                                                                                   |
|---------|-------------------|------------|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| 11      | 0.526             | أوافق بشدة | 4.27    | 1/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحقق الدقة في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة. |
| 6       | 0.502             | أوافق بشدة | 4.51    | 2/ يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في زيادة معدلات الربحية.                            |
| 8       | 0.515             | أوافق بشدة | 4.39    | 3/ تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.                         |
| 3       | 0.560             | أوافق بشدة | 4.44    | 4/ تقوم إدارة الشركة بتحديد الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.                               |
| 1       | 0.537             | أوافق بشدة | 4.49    | 5/ تقوم إدارة الشركة بتقليص الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.                               |
| 2       | 0.550             | أوافق بشدة | 4.46    | 6/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحسين جودة الإنتاج.                        |

|   |       |            |      |                                                                             |
|---|-------|------------|------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 4 | 0.627 | أوافق بشدة | 4.43 | 7/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساهم في التخطيط الإستراتيجي للمنتج. |
| 5 | 0.622 | أوافق بشدة | 4.37 | 8/ تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في التقويم الجيد للمنتج.       |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الاستبانة، 2018م.

يلاحظ الباحث من الجدول ما يلي:

1- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (4.27) بانحراف معياري (0.526) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحقق الدقة في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة..

2- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (4.51) بانحراف معياري (0.502) وهذه القيمة تدل على أن يساعد أسلوب التكلفة على أساس النشاط في زيادة معدلات الربحية.

3- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (4.39) بانحراف معياري (0.515) وهذه القيمة تدل على أن

معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تقوم إدارة الشركة بتحسين كفاءة الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج..

4- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (4.44) بانحراف معياري (0.560) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أنه تقوم إدارة الشركة بتحديد الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج.

5- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (4.49) بانحراف معياري (0.537) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تقوم إدارة الشركة بتقليص الأنشطة التي لاتضيف قيمة للمنتج..

6- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (4.46) بانحراف معياري (0.550) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في تحسين جودة الإنتاج..

7- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (4.43) بانحراف معياري (0.627) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساهم في التخطيط الإستراتيجي للمنتج.

8- بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (3.37) بانحراف معياري (0.622) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يساعد في التقويم

الجيد للمنتج.

الخاتمة:

## 1. النتائج :

- أ. تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة يساهم في إستمرارية شركة السكر السودانية.
- ب. تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحقق إستمرارية شركة السكر السودانية.

## 1. التوصيات:

- أ. ضرورة إهتمام شركة السكر السودانية بتطبيق نظام التكاليف الحديثة.
- ب. توفير محاسب تكاليف للقيام بدوره الكامل إتجاه المحاسبة الإدارية.
- ج. تطبيق نظام التكاليف الحديثة بشركة السكر السودانية يساعد في دعم الميزة التنافسية.

## المراجع والمصادر

- 1- خالد محمد احمد عبدالله، فتح الرحمن الحسن المنصور، التكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة والتكلفة على أساس النشاط كأداتين لإدارة التكلفة الإستراتيجية لتحديد تكلفة إنتاج الكهرباء في السودان، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد الأول، المجلد 16، 2015م.
- 2- مروان يحيى حفيظ الزبيدي، دور أسلوب التكلفة المستهدفة وتكاليف الجودة في دعم الميزة التنافسية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية - حضر موت - اليمن، رسالة دكتوراة في فلسفة المحاسبة غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2016م.
- 3- محمد عثمان إبراهيم أحمد، الإدارة الإستراتيجية للتكلفة ودورها في الرقابة على التكاليف وإتخاذ القرارات الإدارية، دراسة ميدانية على عينة من المنشآت الصناعية السودانية، رسالة دكتوراة الفلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية غير منشورة، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2017م.
- 4- آدم علي موسى علي، التحليل الإستراتيجي للتكاليف ودورها في دعم القدرة التنافسية وخفض التكلفة - دراسة ميدانية على شركة الأمن الغذائي الصناعي، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2018م.
- 5- Jhon k. shank, **Strategic Cost Management: New or Just New Bottles.** Journal Of Management Accounting Research. Volume (1) Fall 1989. P. 50.
- 6- Hansen. Don R. & Mowen, Maryanne M. op. Cit. p
- 7- Anderson, Shannon W. **Managing Costs and Cost Structure Throughout The Value chain.** Research on Strategic Cost Management. Rich University, Availble in Swa@ Rice edu, 2005.

8- Flomgren, Charles T. & Srikant M, Datar & Madhave V. Rajan. Cost Accounting: A Managerial Emphasis, 14 Th Ed (New jersey: Prenice Hall. 2012).

9- عصافت سيد أحمد عاشور، المركز الإستراتيجي للتكاليف والإطار الفكري لسلاسل القيمة، (مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1998م، ص24).

10- فتح الإله محمد احمد محمد، إستخدام تكاليف الجودة الشاملة في تقويم أداء المنشآت الصناعية، رسالة دكتوراة في فلسفة المحاسبة غير منشورة، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، 2009م).

11- بديع الدين ريشو، إدارة التكاليف، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2010م).

12- أمجاد محمد الكومي، تصميم اطار فكري متكامل لتفعيل أسلوب التكاليف المستهدفة في تحقيق استراتيجية التميز التنافسي، (مجلة علمية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس ديسمبر 2008م ص64-70).

13- أحمد محمد خليل، دور بيان التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة - دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2010م، ص54).

14- أحمد حسين على حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م، ص95).

15- جمال عبدالحميد عبدالعزيز علي، إطار مقترح للتسعير المستهدف والتكلفة المستهدفة بإستخدام تحليل الحساسية ونظام الخبرة الضبابية، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثاني، الجزء الأول، 2007م، ص187).

16- إسماعيل حجازي، أ. معالم سعاد، محاسبة التكاليف الحديثة من خلال الأنشطة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013م، ص99).

17- Horgern, C. T. Datar S. M. ant Foser G. Cost accounting: Managerial emphasis, 10 th ed, new york: prentice hall, 2000m p135.

18- فرح، حازم، نظام التكاليف المبني على أساس الأنشطة أداة إستراتيجية هامة للإدارة، (مجلة المحاسب القانوني العربي، 1995م، ص22).

19- زينب جبارة يوسف، د. هيفاء عبدالغني عودة، أهمية نظام التكاليف المبني على أساس النشاط في إتخاذ القرارات الإدارية، (البصرة: مجلة جامعة بابل، قسم العلوم الإنسانية، المجلد (28)، العدد (4)، 2017م، ص374).

20- محمد عبدالعظيم أبو النجا، إدارة التسويق مدخل إستراتيجي، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص50.

21- منال حامد الفراج، أثر التكامل بين الإدارة الإستراتيجية للتكلفة وحوكمة الشركات على تحقيق المزايا التنافسية للمنشآت، (مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، أبريل 2015م، ص83).

22- عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة، ندوة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (القاهرة 10- 14 يونيو، 2007م، ص3).

23- نبيل مرسى خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 1996م، ص37).

24- معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر، 2002م، ص8).

25- عثمان عبدالرحمن، دور هندسة القيمة في التخطيط والتصميم، (رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2007م، ص190).

26- <sup>1</sup> هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، نظم إدارة المعلومات منظور إستراتيجي، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2012م، ص200).

27- 1. فراس الشلبي د. خالد بني حمدان. أثر تقانة المعلومات في الإبداع المنظمي، دراسة حالة شركة توليد الكهرباء المركزية، المؤتمر العلمي الثالث، تحت شعار إدارة مؤسسات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، (الأردن: جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 2009م).

28- <sup>1</sup> حمدي شحدة محمود زعرب، مدخل متكامل لإدارة التكلفة الإستراتيجية لدعم القدرة

التنافسية لشركات قطاع الخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، غزة، الجامعة الإسلامية، مجلة كلية التجارة العلمية، العدد الأول، المجلد الحادي والعشرون، ص22، 2013م.

29- <sup>1</sup> جلييلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م، ص11.

30- A Severin AssE. **Strategie nationale de developpment durable**, publication de IEPF, quebec Canada, 2007, p5. <sup>1</sup>

31- <sup>1</sup> أعمال المؤتمر الدولي الثاني 27 / 1 / 1994م، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت، 1994م، ص333.

32- Karan delchet qu' **est que le developpment durable** collection a **savoir France** 2003 p14.

33- عبدالوهاب شلي، دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2010، ص96.

## الاتجاهات المعاصرة في العمارة واثرها علي الشكل المعماري (ولاية الخرطوم)

د. محمد علي أحمد جلي

أ. أشرف صلاح الدين الطاهر الصديق

### مستخلص البحث

العصر المعلوماتي **Information age** له بالغ الأثر على سرعة التطور التكنولوجي المتلاحق بحيث أصبح جزءاً لا يمكن إغفال تأثيره على العمارة وعلى الاتجاهات المعمارية والتخطيطية المعاصرة، فأصبحت بتلك التقنيات جزء لا يتجزأ من أدوات المعماري لصياغة فكر معين في العملية التصميمية والتي تمثلت في إتجاه المباني الذكية **Smart Building** والمدن الذكية. ويعتبر التطور التكنولوجي ركن أساسي من أركان تطور المجتمعات واثراً بصورة كبيرة وفعالة علي تطور العمارة ومن هنا نشأت مشكلة الدراسة باعتبار أن نحن من هذا التطور؟ وبهدف إيجاد الهوية والطابع العمراني والمعماري المواكب لروح العصر من خلال التعرف علي اليات وأدوات العمارة المعاصرة . ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت في إطارها النظري علي تحديد المفردات الرئيسية الأكثر دقة واحاطة. ومن ثم تعبئة لنموذج الاستبيان الذي تم توزيعه ضمن استكمال متطلبات الدراسة وصولاً لاستخلاص أهم النتائج والتوصيات النهائية .

وقد خلصت الدراسة في النهاية الي مجموعة من النتائج المتعلقة بمدي تطور التكنولوجيا واثرها علي العمارة المحلية بالإضافة للنتائج المتعلقة بتحليل الاستبيان انتهاء باهم النتائج العامة.

فكانت أهم التوصيات العمل على تضيق الفجوة الرقمية فيما بيننا وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والعمل على توسيع استخدام تقنيات المعلومات . من خلال توظيف امكانيات التطورات التكنولوجية في افكار واعمال المصمم المعماري كونه العنصر الفاعل في حركة البناء الحضاري المعاصر . و تدريس هذه الاتجاهات المعاصرة في أقسام الهندسة المعمارية. وضرورة تبني افكار تصميمية جديدة تقوم علي استخدام النظم التكنولوجية والرقمية الحديثة و تغيير في بناء الفكر التصميمي المعاصر للممارسين المحليين.

### :Abstract

**Information age** has a great impact on the speed of technological development, So that became part cannot be overlooked influence on architecture and architectural planning and contemporary trends, these technologies became an integral part of the architectural tools to formulate a thought in the design process, which was in the direction of smart buildings and smart cities.

**Technological** development is a cornerstone of the development of societies and has a significant and effective impact on the development of architecture. Hence, the problem of the study arises as to where we are from this development. With the

aim of finding the identity and the architectural and architectural character of the spirit of the times through the identification of the mechanisms and tools of contemporary architecture.

To achieve the goal of the study was adopted in its theoretical framework to identify key vocabulary and the most accurate surround. And then fill out the questionnaire form that was distributed within the completion of the study requirements in order to draw the most important conclusions and final recommendations.

The study concluded with a set of results related to the development of technology and its impact on local architecture, as well as the results of the analysis of the questionnaire ending with the general results.

The most important recommendations were to narrow the digital divide between us and developed countries in terms of information technology and to expand the use of information technology. Through the use of the possibilities of technological developments in the ideas and works of the architectural designer as an active and teaching element in the movement of contemporary civilizational construction, these contemporary trends in architectural departments. And the need to adopt new design ideas based on the use of modern technological and digital systems and .change in the construction of contemporary design thought of local architect

## 1. الفصل الاول : المقدمة والمشكلة البحثية

### 1.1 المقدمة :

منذ بداية العصر المعلوماتي والثورة الرقمية ونحن نعيش عصر تحول جوهري في أنماط الحياة المختلفة التي شملت اغلب جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونحن إذ لا نبالغ في وصف التطور المتلاحق بأنه تطور يسبق الزمن. وحيث أن العمارة جزء لا يتجزأ من سلوكيات الحياة وأنماطها، فقد تأثرت بهذه التحولات العلمية والتكنولوجية فكرياً، وإبداعياً، وانتاجياً.

التطور العلمي وقيام الثورات العلمية بداية من الثورة الصناعية، ومروراً بالثورة التكنولوجية ثم المعلوماتية والرقمية تأثرت العمارة بهذه التغيرات الفكرية والتقنية وتطورت معها . وقد تطورت كل مرحلة بملامح معمارية خاصة بها شكلت الواقع العالمي وتأثر بها الواقع المحلي بمقدار اختلفت شدته من عصر إلى آخر.

لم يتوقف الإبداع المعماري عن الطرق التقليدية للتصميم من حيث جماليات النسب والوظيفة، لكن الإبداع المعماري المعاصر هو اندماج علوم وتقنيات العصر وتملك أدواته الحديثة، إضافة إلى الوعي بأخر ماتوصل إليه العلم والتكنولوجيا على مستوى التصميم أو الإنشاء والتنفيذ أو في مواد البناء حيث كلها تأثرت بالتطور

وأصابها الذكاء الذى يهدف إلى تحقيق أفضل منتج يسعى لصالح ورفاهية وراحة مستخدم المبنى، وصالح البيئة واستدامة مواردها.

وإشكالية العمارة والمعماريين فى الإطار العربى والمحلى هى عدم اللحاق بهذا التطور، وعدم المعرفة بالثقافة العالمية، وتقنيات العصر وأدواته غير أن هناك بعض المدن بالإطار الإقليمى والمحلى قد تخطت هذا إلى المعاصرة، وأيضاً معماريين محليين هم جزء فعال من صورة العمارة المعاصرة.

### 1.2 مشكلة البحث:

العمارة هى إنعكاس لحضارة الشعوب ولروح العصر . وحالياً يشهد العصر تحولاً فكرياً فى المجال المعماري العالمى تأثراً بالتكنولوجيا وثورة المعلومات التى فرضت نفسها على الساحات العلمية والمعمارية وظهرت الأنظمة الذكية التى استفادت منها المباني الذكية ، كما تأثرت العمارة الرقمية وفكرها المتطور بالثورة المعلوماتية والرقمية وحدثت تغييراً جزيئياً فى شكل العمارة.

وهنا تبرز تساؤلات تطرح نفسها على أذهاننا:

1. هل هناك تغيير فى بناء الفكر التصميمى المعاصر؟
2. ماهو دور جدلية الحفاظ علي الهوية المحلية في اعاقا المعماريين المحليين باللحاق بالعمولة أو ما يسمى بالطراز العالمى ؟
3. ماهى أدوات وآليات العمارة المعاصرة العالمية؟
4. مامدى تاثير الذاتية العالية للمصطلحات (الشكل والوظيفة) في تشكيل النظريات المعمارية واختلاف مدارسها .
5. ماهو اثر تواجد القيم الجمالية المختلفة للشكل في النتاج المعماري علي اختلاف وظيفته ودرجة ارتباطه بنوعية الوظيفة التي يؤديها .

### 1.3 أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من خلال :

1. تبني افكار تصميمية جديدة تقوم علي استخدام النظم التكنولوجية والرقمية .
2. زيادة الوعي والادراك لاهمية دورالحاسب الالى والبرمجيات الهندسية في جودة المنتج المعماري .
3. الوصول لتصاميم معمارية تقوم علي ترشيد استهلاك الطاقة في تشغيل المباني الذكية الاتجاه الجديد للعمارة (عمارة المستقبل)
4. توضيح التطور في النظريات المعمارية ضمن الحركات المتعاقبة علي اساس ارتباط الشكل بالوظيفة

### 1.4 اهداف البحث:

1. إلقاء الضوء على واحد من أهم المواضيع التى يهتم بها المعماري وهى فهم أحدث النظم التكنولوجية المستخدمة حديثاً بالمباني فى العصر الحديث وأهم الاتجاهات المعمارية المعاصرة.

2. زيادة الوعي عند المعماري المحلي بأحدث النظم التكنولوجية والرقمية المستخدمة عالمياً في المباني المعاصرة.
3. دراسة العوامل التكنولوجية الحديثة التي أثرت في تغيير العمارة الحديثة والتي شاركت في وصفها بالعمارة الذكية.
4. التعرف على دور الحاسب الآلي في التصميم المعماري .
5. رصد أهم الاتجاهات المعمارية المعاصرة والفكر المعماري الذي تأسس عليها والذي أثر عليها تشكلياً وفراغياً.
6. التعرف علي بعض المعماريين العرب الذين تخطو ازمة جدلية الحفاظ علي الهوية المحلية والوصول للعالمية.
7. التعرف بصورة واضحة علي مفهومي الشكل والوظيفة والتعرف علي المواقف المتباينة في التعامل مع المفهومين.
8. التعرف علي تاثير مصطلحات الشكل والوظيفة واثرها في تكوين ونشوء النظريات المعمارية.
9. التعرف علي افرازات التوجهات المعمارية في التعامل مع الشكل والوظيفة مما ادي لوصف البساطة كحالة سلبية لازمت الكل في العمارة الحديثة والتعقيد كحالة ايجابية في عمارة مابعد الحداثة

#### 1.5 فروض البحث:

1. هل التكنولوجيا الحديثة والاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر اثرت علي بناء الفكر التصميمي للمعماريين (التشكيل، الفراغ، الوظيفة) حتي المظهر الخارجي للعمارة ؟
2. هل الحاسب الآلي اثر علي العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات، تحليل المعلومات وصولاً الي التصميم النهائي)؟
3. هل المعماريين المحليين علي دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة والعمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الادوات التقليدية ؟
4. هل اختلافات النظريات والمدارس المعمارية تاثرت بالتعامل مع مفهومي الشكل والوظيفة وادت لتباينها
5. هل اختلاف وظائف المبني يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية وان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر اكثر من غيرها من القيم ؟

#### 1.6 منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وتتبع دراسات سابقة ذات صلة

#### 1.7 مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الآتي :

1. الكتب والمراجع .
2. الشبكة العنكبوتية.

3. الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة .

4. المكاتب الاستشارية بولاية الخرطوم

## 2. الفصل الثاني: التعريفات الهامة ومدخل للعمارة المعاصرة

### 2.1 المدلول اللغوي والاصطلاحي للشكل والتشكيل:

الشكل في اللغة كما عرفه ابن منظور هو: "الشبه والمثل، والجمع أشكال وشكل وتشكل الشيء: تصور، وشكله: صورته" (ابن منظور، 1970)، وفي القرآن الكريم وردت كلمة "شكل"، والتشكيل بنفس المعنى المذكور، قال تعالى: "وآخر من شكله أزواج" (سورة ص، آية رقم 58)، وقوله تعالى: "قل كل يعمل على شاكلته، فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلاً" (الاسراء، آية رقم 84). ووردت كلمة صورة بمعنى التشكيل، قال تعالى: "في أي صورة ما شاء ركبك" (الانفطار، آية رقم 8). والأشكال ما هي إلا وسيلة لمعرفة الأشياء من خلال ربط العناصر والمواد التي تشترك مع بعضها بنفس الخصائص الظاهرية والمعالم الرئيسية المشتركة بينها، بعد ربط ما هو في الواقع بالصورة الذهنية المتكونة عن ذلك الشيء سابقاً في مفكرة الإنسان عن طرق القياس مع المعلومات الموجودة أصلاً في العقول عن تلك الأشكال والأجسام أو ما يشبهها (أخوان الصفا، 1957).

### 2.2 العمارة ARCHITECTURE

لوكوربوزية " العمارة هي اللعب المتقن بالكتل المنظورة تحت الضوء " .  
حسن فتحي " العمارة هي بيت العلوم والفنون على مر العصور والسجل الموثق لتاريخ الانسان منذ نشأته على هذه الأرض وحتى يوم بعثه".

### 2.3 التعريف الشامل للعمارة

هي فن وعلم تصميم وتخطيط وتشبيد المباني والمنشآت ليعطي بها الانسان احتياجات مادية أو معنوية وذلك باستخدام مواد وأساليب إنشائية مختلفة. و تشمل مجالات مختلفة من نواحي المعرفة والعلوم الإنسانية، مثل الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا والتاريخ وعلم النفس والسياسة والفلسفة والعلوم الاجتماعية والثقافة والفن بصيغته الشاملة.

### 2.4 التصميم DESIGN

هو عملية تنظيم الأفكار والتي بدورها تتحول إلى أشكال .

### 2.5 الوظيفة FUNCTION

هي حاجات الإنسان الفيزيائية والبيولوجية والسيكولوجية .  
فالوظيفة الفيزيائية تتدرج تحتها قياسات وابعاد الفراغات بما تحملها من معاني تلبي المتطلبات الوظيفية كالحركة والرؤية التي تتحكم بها الفتحات الموجودة على الجدران.  
اما الوظيفة البيولوجية فتتدرج تحتها عناصر التهوية والإضاءة وكل مستلزمات الانسان الحيوية الوظيفية السيكلوجية هي تلك المهمة الصعبة التي ليس من السهل حلها فهي تحتاج الى تحليل عميق لنفسية

المستخدم والمراقب والمعرفة المسبقة بالاقترانات العاطفية التي يحتمل ان تكون متراكمة في تجربة المستخدم او المشاهد وبالتالي تقدير ردة الفعل المحتملة منهما.

## 2.6 النظرية الوظيفية

هي أحد أبرز نظريات العالم المعماري عبر التاريخ ، حيثُ من غير المُمكن أن تجد معماريا لم يسمع أو يقرأ عنها ، ولعل أبرز ما تبادر الى ذهنك عند قراءة عنوان المقالة هو المعماري الكبير " ليكوروبوزيه " فالنظرية الوظيفية مرتبطة باسم هذا المعماري بشكل مباشر لما له من أثر واضح في استخدامها وتطبيقها في مجال التصميم والانشاء . لكننا نجد أن جذور هذه النظرية الرائعة تعود حتى الى ما قبل ميلاد ليكوروبوزيه فمُنذ أن بدأ عصر العقل في بدايات القرن الثامن عشر أصبح نظرة المجتمع كُُلُّ الى الأشياء نظرة علمية عقلية بعيدا عن النظرة العاطفية التي كانت دارجة فيما قبله من عصور ، حيثُ أصبحت الالات هي الملاذ الامن لأصحاب ذلك العصر في العمل والانتاج ، وأصبح الكُل يتطلع الى الوصول الى عملية الالات وشكلها في كُل شيء ومن هُنا كانت البذور الأولى التي دعت لزراعة النظرية الوظيفية في جذور الأرض ، لكن ليكوروبوزيه كان أبرز من طبق هذه النظرية في كُل مبانيه وأحد أهم المطورين والداعمين لها في كل مبادئها ،ولو تطرقنا الى تعريف النظرية الوظيفية سنجد أنها تشرح نفسها فأبسط ما يقال عند سماعك بشيء ما "وظيفي" أي أنه يؤدي الغرض الذي صُنع من أجله دون زيادة أو نقصان ، ولو تكلمنا بلغة معمارية أي أن شكل المنشأ المعماري يجب أن يتبع قواعد الوظيفة المرجوة منه وهذا هو المبدأ الأساسي في النظرية الوظيفية أن " الشكل يتبع الوظيفة " والذي دعا لهذا المبدأ بشكل واضح ومباشر هو المعماري الكبير " لويس سليفان " والذي سار على دربه الكثير من المعماريين خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى حيثُ كانت الحاجة الملحة لعمارة ما هُدم تفرض نفسها من خلال هذا المبدأ في ذلك الوقت.

وبالطبع كانت الاستفادة من النظرية الوظيفية وقواعدها كبيرة جدا على الجميع في ذلك الوقت ، فهي نظرية عظيمة استطاعت أن تُحرر عقول المعماريين من التقليد والاقْتباس كما حررت المباني من الزخرفة الفائضة التي كانت تملأها ، فهي كانت مناسبة للجميع خصوصا بعد الحروب والازمات الاقتصادية العالمية وحاجة الناس السريعة الى اعادة التعمير في ذلك الوقت، ولم يكن هناك منافس للوظيفية وقتها سوى النظرية العضوية التي ظهرت في أمريكا. ولعل أبرز مبادئ العمارة الوظيفية، التي استندت الى العوامل المؤثرة المرتبطة بالثورة الصناعية وثورات علوم الفيزياء والكيمياء المُختلفة وظهور عصر الماكينة التي أخذت محل يد العامل ، واكتشاف مواد جديدة مثل الخرسانة المُسلحة الى جانب اكتشاف تقنيات بناء جديدة لم تكن معروفة في الفترة الكلاسيكية ، كل هذا وأكثر أدى الى وضع مبادئ مُحددة للعمارة بنظريتها الوظيفية تتمثل في الاتي :

1. التركيز على المنفعة المرجوة من المبنى.
2. التركيز على المتانة في المنشأ المعماري.
3. الجمال في المبنى هو تحصيل حاصل للمنفعة والمتانة.

4. ركزت على مفهوم الفضاء أو الفراغ المعماري كالفضاء المفتوح أو المستمر.

5. بساطة الشكل بالعودة والنظر الى أصله الأولي.

كل هذا وأكثر رسخ مقولة "سليفان" أن الشكل يتبع الوظيفة ، وأكد على ما دعا اليه ليكوروبوزيه أن " البيت هو اله للعيش " ، فالوظيفية بالرغم من بساطتها وأنها دعت الى الأمور بمنطقية بسيطة جدا ، كان لها أثر كبير على مر التاريخ في حياة الشعوب وفي تفكير معظم معماريها.

## 2.7 مدخل الي العمارة المعاصرة - عمارة الحداثة

ليست الحداثة مصطلحاً سيسكولوجيا ولاسياسيا ولامفهوماً تاريخياً، إنما هي نمط حضاري متميز تقف مقابل النمط التقليدي، أي تعني أنها تعارض كل ثقافة قبلية و تقليدية؛ والحداثة كمفهوم انتشرت عالمياً انطلاقاً من الغرب، وتظهر الحداثة في كل مجالات و ميادين الدولة الحديثة، أي أنها أخلاق وقيم وأفكار حديثة. ظهرت معالم الحداثة في أواخر القرن الثامن عشر، حينما استجبت طرق جديدة في تصنيع الحديد والصلب ، وظهرت أولى محصلاته في تصميم الجسور والبيوت الزجاجية في إنجلترا وهولندا وألمانيا وفرنسا وغيرها، وقد تبلورت هذه الثقافة في منتصف القرن التاسع عشر في لندن 1851 ، وتمثلت الحداثة في بناء القصر البلوري Crystel palace . وقد تم استخدام مصطلح الحركة الحديثة Modern movement في الفنون، ومنها العمارة باعتبارها تعني الأسلوب المميز للحداثة وتعزى إلى وليم موريس William Morris وابتدأت الحداثة في أوربا منذ اللحظة التي تفككت فيها الثقافة الدينية، وظهرت الثقافة اللادينية القائمة على العقل، وكفكر فكان عقلاً وعلماً وعملياً، وبهذا المبدأ تضخمت الذاتية في أطروحاتهم كما يقول هرسول حتى وصلت حدود التجريد عن الإنسانية في الإنتاج الصناعي الذي صار شيئاً منفصلاً عن قيمته.

إنّ عمارة الحداثة هي ثورة تقدمية إنسانية في موقفها الإنساني الشمولي مما تجاهلت الخصوصية الإقليمية. ولقد اعتمدت عمارة الحداثة بصورة عامة على أسس مستمدة من المفاهيم السائدة في المجتمع آنذاك، والمرتبطة بشكل وثيق بتطورات الثورة الصناعية والتقدم العلمي في مجالات الحياة، منها الفكرية والتقنية وما صاحبها من التحولات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية، واتصفت بنتاج ثوري يهدف إلى تغيير مفهوم العمارة تغييراً شاملاً، والعمارة السابقة التي انتشرت زمناً طويلاً قبل الحداثة ومنذ العمارة اليونانية مروراً بعصر النهضة وحتى الكلاسيكية الجديدة ، إنّ هذه العمارة استوعبت مبادئ أساسيين، المبدأ الأول هو النموذج الأصلي Archetpye والمبدأ الثاني الصورة المتكاملة و لقد رفض كروبيوس Groupius زعيم الباهوس والحداثة المعمارية فكر النموذج الأصلي والطرارز، وقال " لا بد أن نقطع الصلة مع الماضي حتى يتسنى لنا تصور عمارة تتسجم مع عصر التقنيات والتي اتصفت بالنقاء والبساطة كخط تام، وإهمال الزخرفة

## 2.8 عمارة ما بعد الحداثة:

ظهرت فكرة عمارة ما بعد الحداثة كرد فعل لما أحدثته عمارة الحداثة و نادى بالعودة التاريخية وما خلفته العمارة الماضية باعتبارها ذات ارتباطات وتداعيات ضرورية. فسلكت عمارة ما بعد الحداثة طرقاً معقدة في نموها إذ اعتمدت لغة معمارية غير مباشرة و ملتوية اتخذتها منهجاً لأسلوبها، فعمارة ما بعد الحداثة تتضمن

أشكالاً معمارية حديثة و بلغة شكلية تحمل دلالات رمزية مبالغ فيها مشوبة بالتناقضات كما تتضمن عمارة ما بعد الحداثة تيارات متعددة انتقل روادها من تيار إلى آخر، الأمر الذي أدى إلى غموض معناها و إلى إثارة الجدل من حولها. ظهر إتجاه عمارة ما بعد الحداثة بعد عام 1960 حيث ظهر عدد من المعماريين ينادون بعمارة ما بعد الحداثة و ركزوا على ان التجريد ليس غنيا بما يكفي ليستجيب لكل المتطلبات العاطفية و الذاتية للعمارة وأن النتائج المعماري له مضمونا رمزيا . ولذلك أهتم أنصار هذا الإتجاه بإهمال العمارة المعاصرة للتاريخ وللموروث الحضاري و من هذا نستدل أن رواد هذا الإتجاه يفضلون العودة الى القواعد الكلاسيكية و يفضلون إيجاد حركة ما بعد الحداثة أن تكون أكثر تلقائية و هم غالبا يستشهدون بآراء غروبيوس الذي قال عن العمارة المعاصرة " لقد جرى قطع الصلة بالماضى بشكل يسمح لنا بتصور أشياء جديدة للعمارة تتناسب مع الحضارة و التقنية للعصر " .

عبرت ما بعد الحداثة عن التعددية الفكرية الحالية وجاءت مناقضة للأفكار الحداثية المجردة البعيدة عن الواقع الاجتماعي . والتعددية الفكرية لما بعد الحداثة لم تجعل نمطا معماريا واحدا ، بل أن الخروج من الفكر الحداثي كان بمثابة الخروج من فكر أكاديمي محدد له ملامحه الواضحة و المعلنة في المؤتمرات والكتب والتي أصبحت تتعامل مع طبقة معينة (طبقة الصفوة) إلى مجموعة من الإتجاهات في محاولة البحث عن طرق تتعامل بها العمارة مع كافة طبقات الشعب و ليس طبقة واحدة ، فظهر في أوائل الستينيات مجموعة من المعماريين المختلفين في إتجاهاتهم المعمارية ، وسيطر عليهم الهدف العام للخروج من إطار الفكر الحداثي، و أمكن للعمارة أن تشمل الكثير من الإتجاهات التي تحمل بداخلها المبادئ الأساسية للفكر ما بعد الحداثي و تم تقسيم عمارة ما بعد الحداثة الي أربع إتجاهات رئيسية حملت بداخلها مبادئ الفكر ما بعد الحداثي و عبرت عن التعددية الفكرية له .

## 2.9 مستجدات ودوافع ظهور عمارة ما بعد الحداثة:

1. غياب شخصية النتاج المعماري الحداثي وتشابه خصائصه التشكيلية ، كنتيجة لممارسات التمييط والتكرار والتوحيد القياسي والتقيد بالموديول المتعامد.
2. فقدان النتاج المعماري الحداثي تواصله مع المستخدم، كنتيجة مباشرة لتعامل العمارة مع الإنسان المجرد.
3. إفراط المعماري الحداثي في استخدام أقصى التكنولوجيات المتاحة ، الأمر الذي جعلها أحد الموجهات الأولى للحلول، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة النهائية لبعض الأعمال المعمارية.
4. تحول المعماري إلى شخصية براجماتية، خضعت لضغط وسيطرة المجتمع الرأسمالي المادي المتقدم.
5. انهيار العديد من النظريات المادية ، وظهور الدعوة إلى ضرورة الإيمان بالميتافيزيقا وعلوم ما وراء المادة والطبيعة، وتضمين القيم الروحية داخل النتاج المعماري.
6. إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة ، اتصلت العديد من الدول عن فكرة الشمولية والمركزية (مبادئ الكتلة الاشتراكية ) وتعزيز الاتجاه نحو التعددية واللامركزية المتمثلة في مبادئ الجانب الرأسمالي.

7. شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية العديد من حركات الاستقلال ، والرغبة في التحرر من التبعية للعالم الغربي. وأدت هذه الدوافع الاقتصادية والسياسية إلى حيود معماري ما بعد الحداثة عن مفاهيم الشمول والكم والإنتاج بالجملة، إلى مفاهيم التعددية والذاتية والاستقلالية.

### 3. الفصل الثالث: العمارة الذكية كاتجاه معاصر وعلاقتها بالتكنولوجيا والطاقة

#### 3.1 التكنولوجيا Technology

هى علم الصناعة والتقنية. كما إنها فن إستخدام الآلات والأدوات والخامات و مصادر الطاقة لتسهيل العمل وزيادة الإنتاج، كما عرفت على إنها علم دراسة الخطوات التطبيقية الفنية الواسعة واتصالها بالمعرفة وأنها مجموعة من المعارف والخبرات والمهارات المتاحة والمتركمة والمستتبطة لتشغيل الآلات والاساليب والنظم المرتبطة بالإنتاج والخدمات.

#### 3.2 مفهوم التكنولوجيا

ولقد عرفت التكنولوجيا منذ زمن بعيد ثم تطورت عن طريقة التجربة والخطأ على مر التاريخ حتى وصلت إلى صورتها الحالية. التكنولوجيا هي ثمرة بحوث علمية متراكمة قامت بها العقول الإنسانية الفلقة الخلاقة عبر القرون والأجيال، بهدف صنع الأشياء بطريقة أفضل، و صنع أشياء جديدة ومختلفة، فالتكنولوجيا هي بنت الروح العلمية، وهي ثمرة نمو العلم وإزدهاره، وبالتالي فهي في خدمة الصالح العام للإنسانية جمعاء، ولذا فالتكنولوجيا بمفهومها الشامل ليست حكراً على أحد ولكنها يجب أن تتناسب مع بيئة المكان الذي يطبقها. وتوجد عدة مقومات أساسية لقيام مايعرف بالتكنولوجيا، وهى أن تتضمن وتتكامل مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتاحة والمتركمة والمستتبطة المعنية بالآلات والأدوات والسبل والوسائل ذلك مع النظم المرتبطة بالإنتاج والخدمات الموجهة لخدمة أغراض محددة للإنسان والمجتمع. فهي مجموعة وسائل مستخدمة وأساليب متاحة لتحقيق أغراض معينة فى فروع الحياة العلمية المختلفة لتوفير كل ما هو ضرورى لمعيشة الناس ورفاهيتهم. وهى أسلوب فنى لتحقيق غرض علمى أو على أنها مقدار الاستفادة من الفكر الإنسانى لتطوير المادة واستخداماتها فى خدمة العلوم البشرية.

#### 3.3 التطور التكنولوجي

هو منظومة أساليب عمل وأداء متبادل مابين الإنسان والآلة وتحوى فى مضمونها ذكاءً متراكماً. ومجموعة الأساليب والأدوات التى يستخدمها المجتمع فى إنتاج احتياجاته و متطلباته وفى إنجاز وظائفه المختلفة. ومقدار الاستفادة من الفكر الإنسانى لتطوير المادة واستخدامها فى خدمة العلم البشرية.

#### 3.4 تكنولوجيا المعلومات Information Technology

ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات " Information Technology " على إنها مجموعة من التطبيقات العلمية والعملية Hardware and Software ، أجهزة الحاسب الآلى، الأقمار الصناعية، الألياف الضوئية، الميكروفيلم وخلافه، التى تتناول المعلومات والتجميع بالجمع والتخزين والتحليل والتنظيم والتوليد و

الإسترجاع وذلك بالطريقة المتاحة والملائمة للمستخدم . لاشك إن تكنولوجيا المعلومات احدثت تغييراً يفوق ماسبقها من تكنولوجيا، حيث أصبحت المعلومات فى هذا العصر المصدر الرئيسى للقوة الاقتصادية. وعلاقة تكنولوجيا المعلومات بمنظومة المجتمع، هى بلاشك علاقة أكثر تعقيداً وإثارة، والتي وصلت إلى مرحلة يعجز العقل البشرى عن ملاحظتها، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات أداة لصناعة الثقافة، حيث تمثل تكنولوجيا المعلومات أهم مقومات البنى التحتية لصناعة الثقافة.

### 3.5 تكنولوجيا المعلومات وعمليات التصميم المعماري

من أبرز مظاهر الألفية الثالثة ، تطور تكنولوجيا المعلومات من أنظمة معالجة البيانات، إلى معالجة المعلومات والتكنولوجيا، ثم المرحلة الأخيرة التى اعتمدت على تكنولوجيا المعلومات كمقوم أساسى ومغذى للمراحل المختلفة لعمليات التصميم المعماري.

### 3.6 المباني الذكية Intelligent Buildings

والمبنى الذكى هو إحدى منافع التطور السريع لتقنية المعلومات، والتي تعتبر تطوير الأنظمة التى تستطيع القياس، التقييم، الرد والإستجابة للتغيرات. كما أدت هذه التطورات والتقدم الهائل فى تصميم وهندسة وبناء (المباني الذكية) ليس فقط لتصميم بيئتنا الفيزيائية بشكل خاص من شأنه تطوير تصميم المباني التى نعمل فيها وانما ايضا لتزويد اماكن فيزيائية وبيئية افضل للشاغلين. وكنتيجة لهذا فنحن نشهد نموا هاما فيما يعرف ب"المباني الذكية" المباني التى تدمج انظمة الاتصال وتقنية المعلومات والراحة والامن وفقا لحاجات المستخدم وبالتكيف مع الظروف الخارجية والمتطلبات البيئية (الاستدامة) وذلك من خلال استخدام احدث النواحي التكنولوجية بما فى ذلك البيئات الافتراضية .

يندرج تحت مسمى " المباني الذكية " كلاً من: "المباني ذات التقنية العالية " ، "المباني المتكاملة " ، "المباني ذات التكنولوجيا المتقدمة " . وبعد مرور أكثر من عشرين عاما على ظهور المباني الذكية فى العالم عام 1980 وحتى الآن لم يوجد تعريف محدد للمباني الذكية، وإلى عهد قريب كان ما يقصد بتقنيات المباني الذكية هو توظيف تقنيات الحاسب الآلى ووسائل الإتصال والمعرفة فى دمج أنظمة المبنى والتنسيق بينها. وعلى هذا النحو فإن مفهوم وتعريف المباني الذكية

يتفاوت من مكان لآخر وهى كما يلى:

1. المعهد الامريكى للمباني الذكية IBI تم تعريفها بالتركيز على التقدم التقنى.
2. المعهد البريطانى للمباني الذكية تم التركيزعلى الاستجابة لمتطلبات الأفراد.
3. المعهد الآسيوى للمباني الذكية ركزعلى وحدات الكفاءة البيئية بالإضافة الى المتطلبات الوظيفية والتقنية لفراغات المباني.

هنا نجد لأوروبا تعريف يتلائم وإحتياجاتها، كما نجد إن الإختلافات الشاسعة فى تركيب المباني الذكية بين أمريكا وآسيا حيث يكون مختلف آليا لإختلاف الأحوال الجوية، وإختلاف الثقافات والضرورات، لذا فإنه من الصعب عمل تعريف مشترك للمباني الذكية.

**3.7 مميزات المبنى الذكي**

المبنى الذكي هو أن يكون قادراً على معرفة جميع محتوياته وتجهيزاته فضلاً عن قدرته على التعرف على جميع مستخدميه في أي وقت من الليل أو النهار. و تتلخص أهم مميزات المباني الذكية فيما يلي:

1. أقل طاقة ممكنة لتحقيق أفضل أداء عملياً واقتصادياً باستخدام نظم تحكم متطورة (توفير الطاقة على المدى البعيد).

2. توفير أقصى درجات الراحة لشاغلي المبنى أثناء استعمال الفراغات الداخلية مما ينتج عنه توفير في الوقت .

3. تحكم الشاغلون والمستأجرون في أنظمة المبنى بعد إغلاقه لمراقبة المبنى عن بعد وذلك عن طريق استخدام الحاسب الآلى.

4. الفائدة الاقتصادية ممن خلال تحسين المكونات وعناصر الأجهزة بدون تغيير المكونات الفيزيائية.

5. إدارة تكاليف الإستهلاك من خلال التحكم بجميع أجزاء المبنى خلال اليوم.

6. المبنى الذكي أكثر إبهاراً نتيجة لتوفير سبل راحة غير معهودة.

**3.8 مردود التطور التكنولوجي المتقدم على الهندسة المعمارية****3.9 خلفيه تاريخية عن استخدام الحاسب الآلى فى مجال العمارة**

كان لظهور الحاسب الآلى، دوراً أساسياً في ما حدث من تطور فى مجال الإليكترونيات ، ثورة فى الفكر التصميمى احدثت الإبداعى حيث تغيرت سمات العملية التصميمية ومدي تاثير ادخال الحاسب الآلى على فكر وأداء المصمم وتوالى ظهور أجيال نظم التصميم بمساعدة الحاسب كما يلي:

**في اوائل الستينات** ظهر الجيل الاول من اجيال نظم التصميم بمساعدة الحاسب الالى **Computer Aided Design (CAD)** ولم يتوسع في استخدامه نتيجة لتكلفته الباهظة ، واحتياجه لبيئات تشغيل خاصة .

**في السبعينات** ظهر الجيل الثاني من انظمة التصميم بمساعدة الحاسب الالى **(CAD)** واصبحت عنصراً هاماً في المكاتب الهندسية نتيجة انخفاض التكلفة . **وفى أوائل الثمانينات** ظهرت تكنولوجيا الجيل الثالث والتي تميزت بصغر الحجم وبدا استخدامها كنشاط تجريبى فى خدمة بعض المدارس المعمارية ثم ظهر الحاسب الالى الشخصي "**Computer Personal**" والذي توسع في استخدامه بعض المكاتب الهندسية والافراد والمؤسسات وغيرها . **وفى النصف الأول من الثمانينات** ظهر الجيل الرابع من أنظمة التصميم بواسطة الحاسب الالى حيث بدأ استخدام الحاسب الالى ينتشر بصورة اوسع ، ثم تم اصدار برامج مبسطة من قبل الشركات المنتجة ، ومن الاثار السلبية لهذا الجيل ، تكوين فكرة سطحية بسيطة في فكر العديد من المعماريين تجاه استخدام برامج التصميم بواسطة الحاسب الالى واعتبروها بأنها مجرد معالجة للرسومات (برامج لإدخال وتعديل وإنتاج الرسومات فقط). **وفى النصف الثاني من الثمانينات** ظهر الجيل الخامس وكان ذلك بسبب التوسع في استخدام اجهزة الحاسب الشخصية ، فحدث توحيد وتجميع للتكنولوجيا الحديثة في مجال الإليكترونات مع الخبرات والمفاهيم السابقة لانتاج نوعيات جديدة من الاجهزة تؤدي اعقد العمليات

ببساطة وسرعة فائقة . وفي فترة التسعينات حدثت تطورات هائلة في استخدام الحاسب الآلي في العملية التصميمية عن طريق تقنية اللغات المستعملة ، كما ساعد ظهور الانترنت في ربط اجهزة الحاسب الالي مع بعضها البعض والتي ساعدت مستخدميها في جميع نواحي العالم من تبادل الخبرات والمعلومات .

### 3.10 مجالات استخدام الحاسب الآلي في العمارة :

من أبرز المجالات التي يستخدم فيها الحاسب الآلي في العمارة هي كالتالي:

#### 1. جمع المعلومات Data Collection:

شهد مجال جمع المعلومات في الأونة الأخيرة تطوراً كبيراً بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والإنترنت التي أصبحت في متناول كل شخص مما جعل الوصول للمعلومة أسهل كثيراً من خلال البحث في المواقع والدوريات المعمارية و المكتبات الالكترونية ومراكز البحث المختلفة .وحيث ان من الناحية الاقتصادية لها دور هاماً.

#### 2. وضع البرنامج والفكرة التصميمية Programming & Conceptual Design

يقوم المعماري بتغذية الحاسب الالي بالمعلومات عن علاقات مكونات التصميم (العلاقات الوظيفية للفراغات ) وكذلك محددات الفراغات ومساحاتها . فتقوم البرامج باعطاء وحساب البدائل المتاحة التي تحقق المتطلبات بين جميع عناصر التصميم وتظهر اهمية هذه البرامج كلما زاد عدد مكونات التصميم وتعقدت متطلبات علاقات المتطلبات .

### 3.11 مميزات استخدام الحاسب الآلي في التصميم والرسم المعماري تتمثل في :

1. إنتاج تصميمات معقدة بدقة وسهولة ويوفر الوقت والجهد والمعاناة.
2. يزيد القدرة العقلية للمصمم حيث يساعد في عمل صياغات لا نهائية في بناء العمل الواحد.
3. السرعة الفائقة للحاسب الآلي لتحليل ومقارنة البدائل التصميمية المتوفرة .
4. يمكن أن يتم التعامل مع إنتاج الرسومات التنفيذية ووضع المواصفات بشكل ناجح جداً .
5. إمكانية عمل رسومات قياسية للعناصر المختلفة وتخزينها في قاعدة البيانات أو حفظها لحين الحاجة إليها في أي رسومات أخرى مما يساعد في اختصار وقت الرسم.
6. يستطيع ان يغير موقع الاشكال والالوان لاي جزء من اجزاء التصميم.
7. يزيد القدرة العقلية للمصمم حيث يساعد في عمل صياغات لا نهائية في بناء العمل الواحد .

### 3.12 عيوب استخدام الحاسب الآلي في التصميم والرسم المعماري

1. الاختلاف الجوهرى الواضح بين الرسم اليدوي و الرسومات بالحاسب الآلي ، فالرسومات بالحاسب الآلي تقتقد ليد الفنان وإبداعه اللحظي في الرسم والإخراج واستخدام الخامات المختلفة ، وذلك رغم ما تحمله من دقة في الأبعاد والرسم.
2. إحتتمالية إنهيار النظام في أى وقت، ويمكن ان يشكل انهيار نظام معقد كارثة حيث ستدمر ملفات ذاكرة الحاسب الآلي بما تحتويه من معلومات وبيانات مخزنة.

**4.الدراسة العملية الاستبيان(التحليل والنتائج والاستنتاجات)****4.1 الطريقة والإجراءات**

يشتمل هذا المبحث على الإجراءات التي اتبعتها الباحثة في الدراسة التطبيقية من تحديد مجتمع الدراسة الميدانية ، واختيار مفردات العينة الممثلة لهذا المجتمع ووصفها. مع بيان الأداة المستخدمة لجمع البيانات وكيفية التوصل إليها، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها للدراسة. كما يتم توضيح المقاييس والأساليب الإحصائية التي استخدمت لدراسة وتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة ؛ وذلك على النحو التالي:

**4.2مجتمع وعينة الدراسة:**

يتكون المجتمع الأساسي للدراسة من المعماريين واساتذة الجامعات . وتمّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة عينة عشوائية بسيطة للحصول على بيانات الدراسة، فطبيعة مشكلة وفرضيات هذا البحث يوجد لها اهتماماً مقدراً وسط مجتمع البحث ، وتم توزيع عدد (100) استبيان على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (100) استبيان سليمة تم استخدامها في التحليل بيانه كآتي:

**جدول (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة بعد تعبئتها**

| البيان                                 | العدد | النسبة % |
|----------------------------------------|-------|----------|
| استبيانات تم إعادتها بعد تعبئتها كاملة | 100   | 100%     |
| استبيانات غير صالحة للتحليل            | 0     | 0%       |
| إجمالي الاستبيانات الموزعة             | 100   | 100%     |

المصدر: (إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه يتضح أن معدل الاستجابة بلغ 100% من الاستبيانات .

**4.3تصميم أداة الدراسة**

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان لدراسة الاتجاهات المعاصرة في العمارة و أثرها على الشكل المعماري (ولاية الخرطوم) والاستبيان هو من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية ويتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة. ولقد اتبع الباحث خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

1. الاطلاع على العديد من الدراسات المتعلقة بالاتجاهات المعاصرة في العمارة و أثرها على الشكل المعماري (ولاية الخرطوم ) بالإضافة إلى الاطلاع على الدراسات السابقة ، وذلك للاستفادة منها في إعداد أداة جمع البيانات.

2. إعداد قائمة الاستبيان والتي تتألف من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اشتمل على خطاب موجه للمستجيبين يبين هدف الدراسة وعنوانها.

**القسم الثاني:** وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى وشملت البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1. جهة العمل .
2. النوع .
3. العمر .
4. الدرجة العلمية .
5. جهة التخرج .
6. سنة التخرج .
7. المهنة .
8. سنوات الخبرة .

**القسم الثالث:** وشمل متغيرات الدراسة الأساسية (بيانات الدراسة): وهى التى من خلالها يتم التعرف على فروض البحث . ويشتمل هذا القسم على عدد (26) عبارة تمثل فرضيات الدراسة.

**الفرضية الأولى:** هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة، ويتكون من (5) عبارات.

**الفرضية الثانية:** هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي ) ، وتتكون من (5) عبارات.

**الفرضية الثالثة:** هل المعماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجيا الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية ، وتتكون من (6) عبارات.

**الفرضية الرابعة:** هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تأثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها ، وتتكون من (5) عبارات.

**الفرضية الخامسة:** هل اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم، وتتكون من (5) عبارات. وقد اعتمد الباحث في إعداد هذا القسم على مقياس ليكرت (Likert Scale) الرباعي . حيث تم إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الرباعي وزن ترجيحي كالاتي: أوافق بشدة (4) ، أوافق (3) ، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1)

$$\text{الوسط الفرضي} = \text{مجموع الأوزان} \div \text{عدد الأوزان} = \frac{10}{4} = 2.5$$

- **الوسط الفعلي** = مجموع إجابات المبحوثين عن عبارة الفرضية على عدد المبحوثين .

فإن زادت قيمة الوسط الفعلي عن قيمة الوسط الفرضي دلّ ذلك على الاتجاه الإيجابي لإجابات المفحوصين والعكس. تمّ حساب الأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

## جدول (2) الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة

| الخيار         | لا أوافق بشدة | لا أوافق   | أوافق      | أوافق بشدة |
|----------------|---------------|------------|------------|------------|
| الوزن          | 1             | 2          | 3          | 4          |
| المتوسط المرجح | 1.79 - 0.1    | 2.59 - 1.8 | 3.39 - 2.6 | 4.0 - 3.4  |

## 4.4 أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

قام الباحث بترميز أسئلة الاستبيان ومن ثمّ تفرغ البيانات التي تمّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لعبارات الاستبيان المكونة من جميع البيانات باستخدام "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha). وتم استخدامه للتحقق من صدق الأداء .

2- أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسومات البيانية لمتغيرات الدراسة ؛ للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة % لكل متغير على حدا ، والانحراف المعياري لتحديد مقدار التشتت في إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابي.

كذلك حساب المتوسط المرجح لإجابات العينة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس اتجاه آراء المبحوثين.

3- تم استخدام اختبار مربع كاي ( $\chi^2$ ) لمعرفة الفروق بين إجابات المبحوثين وتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية

$$\chi^2 = \sum \{ O_i - E_i \}^2 / E_i$$

حيث  $\chi^2$  = كاي تربيع

= المجموع

$O_i$  = التكرارات المشاهدة

$E_i$  = التكرارات المتوقعة

## 4.5 تقييم أداة الدراسة:

ويتم تقييم واختبار أداة الدراسة من خلال المقاييس التالية:

(1) ثبات وصدق الأداة (الاستبيان): يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه في نفس الظروف). ويستخدم

لقياس الثبات "معامل الفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح . أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة ، والصدق هو الجزر التربيعي لمعامل الثبات.

### جدول (3) معاملات الثبات لعبارات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ

| الفرضية             | معامل الثبات | معامل الصدق | عدد العبارات |
|---------------------|--------------|-------------|--------------|
| الفرضية الأولى      | 0.80         | 0.90        | 5            |
| الفرضية الثانية     | 0.25         | 0.50        | 5            |
| الفرضية الثالثة     | 0.12         | 0.35        | 6            |
| الفرضية الرابعة     | 0.25         | 0.50        | 5            |
| الفرضية الخامسة     | 0.46         | 0.68        | 5            |
| الصدق والثبات الكلي | 0.26         | 0.51        | 26           |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة الثبات للفرضية الأولى هي 80% وهي درجة عالية وقمة الصدق هي 90% وهي درجة عالية من الصدق قيمة الثبات للفرضية الثانية هي 25% وهي درجة وسط من الثبات وقمة الصدق هي 50% وهي درجة جيدة من الصدق و قيمة الثبات للفرضية الثالثة هي 12% وهي درجة ضعيفة وقمة الصدق هي 35% وهي درجة وسط من الثبات والصدق و قيمة الثبات للفرضية الرابعة هي 25% وهي درجة وسط وقمة الصدق هي 50% وهي درجة جيدة من الثبات والصدق قيمة الثبات للفرضية الخامسة هي 46% وهي درجة جيدة وقمة الصدق هي 68% وهي درجة جيدة جدا من الثبات والصدق. كما نجد أن قيمة معامل الثبات الكلية للاستبيان هي 26% وهي درجة وسط وقيمة معامل الصدق هي 51% وهي درجة جيدة من الصدق، أي أن الاستبيان يتمتع بدرجة جيدة من الثبات والصدق.

### جدول رقم (5) يوضح النوع

| النسبة % | العدد | العبرة  |
|----------|-------|---------|
| 62.0     | 62    | ذكر     |
| 38.0     | 38    | أنثى    |
| 100.0    | 100   | المجموع |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 62.0% من أفراد عينة الدراسة ذكور و38.0% إناث .

### جدول رقم (6) يوضح العمر

| العبارة        | العدد | النسبة % |
|----------------|-------|----------|
| أقل من 30 سنة  | 26    | 26.0     |
| من 30 - 40 سنة | 57    | 57.0     |
| من 41 - 50 سنة | 15    | 15.0     |
| أكثر من 50 سنة | 2     | 2.0      |
| المجموع        | 100   | 100.0    |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 26.0% من أفراد عينة الدراسة الفئة العمرية لهم أقل من 30 سنة و 57.0% من 30-40 سنة و 15.0% من 40-50 سنة و 2.0% من 50 فأكثر .

جدول رقم (7) يوضح الدرجة العلمية

| العبارة   | العدد | النسبة % |
|-----------|-------|----------|
| بكالوريوس | 44    | 44.0     |
| ماجستير   | 51    | 51.0     |
| دكتوراه   | 5     | 5.0      |
| المجموع   | 100   | 100.0    |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 44.0% من أفراد عينة الدراسة درجتهم العلمية بكالوريوس و 51.0% ماجستير و 5.0% دكتوراه.

جدول رقم (8) يوضح سنوات الخبرة

| العبارة          | العدد | النسبة % |
|------------------|-------|----------|
| أقل من 5 سنوات   | 31    | 31.0     |
| من 5 - 10 سنوات  | 29    | 29.0     |
| أكثر من 10 سنوات | 40    | 40.0     |
| المجموع          | 100   | 100.0    |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

من الجدول أعلاه نجد أن 31.0% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات و 29.0% من 5 - 10 سنوات و 40.0% أكثر من 10 سنوات.

#### 4.6 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

**مؤشر أهمية البحث:** ( هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفية) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة)

**جدول رقم (9) يوضح يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع البحثية الهامة بهدف أيجاد الهوية و الطابع العمراني و المعماري الموائم لروح العصر من خلال التعرف على اليات و ادوات العمارة المعاصرة**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 36.0     | 36    | أوافق بشدة    |
| 64.0     | 64    | أوافق         |
| 0        | 0     | لا أوافق      |
| 0        | 0     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 36.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " وضح يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع البحثية الهامة و اللوحة بهدف بهدف أيجاد الهوية و الطابع العمراني و المعماري الموائم لروح العصر من خلال التعرف على اليات و ادوات العمارة المعاصرة " و 64.0% يوافقون ولا يوجد في عينة الدراسة من لا أوافق ولا أوافق بشدة. مؤشر الفرضية الأولى: (هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة)

**جدول رقم (10) يوضح جدلية الحفاظ على الهوية المحلية أعاقا المعماريين المحليين بالحق بالعولمة أو ما يسمى بالطرز العالمي**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 28.0     | 28    | أوافق بشدة    |
| 48.0     | 48    | أوافق         |
| 21.0     | 21    | لا أوافق      |
| 3.0      | 3     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 28.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " جدلية الحفاظ على الهوية المحلية أعاقا المعماريين المحليين بالحق بالعولمة أو ما يسمى بالطرز العالمي " و 48.0% يوافقون و 21.0% لا يوافقون و 3.0% يوافقون بشدة.

**جدول رقم (11) يوضح ان لا يمكن أيجاد تصاميم معمارية تجمع ما بين القيم المعمارية المحلية و التطورات التكنولوجية المتقدمة**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 5.0      | 5     | أوافق بشدة    |
| 20.0     | 20    | أوافق         |
| 57.0     | 57    | لا أوافق      |
| 18.0     | 18    | لا أوافق بشدة |

|         |     |       |
|---------|-----|-------|
| المجموع | 100 | 100.0 |
|---------|-----|-------|

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 5.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " ان لا يمكن أيجاد تصاميم معمارية تجمع ما بين القيم المعمارية المحلية و التطورات التكنولوجية المتقدمة" و 20.0% يوافقون و 57.0% لا يوافقون و 18.0% يوافقون بشدة.

**جدول رقم (12) يوضح ان التكنولوجيا الحديثة لم تؤثر على بناء الفكر التصميمي للمعماريين من ناحية التشكيل والنتاج المعماري**

| العبارة       | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| أوافق بشدة    | 2     | 2.0      |
| أوافق         | 3     | 3.0      |
| لا أوافق      | 41    | 41.0     |
| لا أوافق بشده | 54    | 54.0     |
| المجموع       | 100   | 100.0    |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 2.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على "ان التكنولوجيا الحديثة لم تؤثر على بناء الفكر التصميمي للمعماريين من ناحية التشكيل والنتاج المعماري " و 3.0% يوافقون و 41.0% لا يوافقون و 54.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (13) يوضح الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر اثرت على بناء الفكر التصميمي من ناحية (الفراغ , الوظيفة , المظهر الخارجي للعمارة)**

| العبارة       | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| أوافق بشدة    | 55    | 55.0     |
| أوافق         | 42    | 42.0     |
| لا أوافق      | 1     | 1.0      |
| لا أوافق بشده | 2     | 2.0      |
| المجموع       | 100   | 100.0    |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 55.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على "ان الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر اثرت على بناء الفكر التصميمي من ناحية (الفراغ , الوظيفة , المظهر الخارجي للعمارة )" و 42.0% يوافقون و 1.0% لا يوافقون و 2.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (14) يوضح ان في العمارة لابد من توظيف امكانيات التطور التكنولوجي في افكار و اعمال المصمم المعماري كونه العنصر الفاعل في حركة البناء الحضاري المعاصر**

| العبارة    | العدد | النسبة % |
|------------|-------|----------|
| أوافق بشدة | 47    | 47.0     |

|               |     |       |
|---------------|-----|-------|
| أوافق         | 53  | 53.0  |
| لا أوافق      | 0   | 0.0   |
| لا أوافق بشده | 0   | 0.0   |
| المجموع       | 100 | 100.0 |

**المصدر:** إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 47.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على (إن في العمارة لابد من توظيف امكانيات التطور التكنولوجي في افكار و اعمال المصمم المعماري كونه العنصر الفاعل في حركة البناء الحضاري المعاصر ) و 53.0% يوافقون و 0% لا يوافقون و 0% لا يوافقون بشدة.

مؤشر الفرضية الثانية (هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي)

جدول رقم (15) يوضح الحاسب الآلي و برامج التصميم المعماري لها دور هام في العملية التصميمية.

| العبارة    | العدد | النسبة % |
|------------|-------|----------|
| أوافق بشدة | 39    | 39.0     |
| أوافق      | 58    | 58.0     |
| لا أوافق   | 3     | 3.0      |
| أوافق بشدة | 0     | 0.0      |
| المجموع    | 100   | 100.0    |

**المصدر:** إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 9.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " الحاسب الآلي و برامج التصميم المعماري لها دور هام في العملية التصميمية " و 58.0% يوافقون و 3.0% لا يوافقون و لا يوجد في عينة الدراسة من لا يوافق بشدة.

جدول رقم (16) يوضح الحاسب الآلي مهما جدا و بديلا ناجحا عن الادوات التقليدية المستخدمة مسبقا في عملية التصميم المعماري

| العبارة       | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| أوافق بشدة    | 54    | 54.0     |
| أوافق         | 38    | 38.0     |
| لا أوافق      | 7     | 7.0      |
| لا أوافق بشده | 1     | 1.0      |
| المجموع       | 100   | 100.0    |

**المصدر:** إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 54.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " الحاسب الآلي مهما جدا و بديلا ناجحا عن الادوات التقليدية المستخدمة مسبقا في عملية التصميم المعماري " و 38.0% يوافقون و 7.0% لا أوافق و 1.0% لا أوافق بشدة .

جدول رقم (17) يوضح أذخال برامج الحاسب الالى و البرامج التصميمية في مناهج التعليم المعماري بالجامعات ، و زيادة الجرعة التثقيفية (لا تساهم ) و (لا تساعد ) على الابتكار و الابداع المعماري

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 2.0      | 2     | أوافق بشدة    |
| 3.0      | 3     | أوافق         |
| 41.0     | 41    | لا أوافق      |
| 54.0     | 54    | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 2.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على "أذخال برامج الحاسب الالى و البرامج التصميمية في مناهج التعليم المعماري بالجامعات ، و زيادة الجرعة التثقيفية (لا تساهم ) و (لا تساعد ) على الابتكار و الابداع المعماري." و 3.0% يوافقون و 41.0% لا أوافق و 54.0% لا يوافقون بشده.

جدول رقم (18) يوضح الحاسب الالى يؤثر على العملية التصميمية في كل مراحلها من جمع المعلومات و تحليل المعلومات وصولا الى التصميم النهائي

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 56.0     | 56    | أوافق بشدة    |
| 40.0     | 40    | أوافق         |
| 4.0      | 4     | لا أوافق      |
| 0.0      | 0     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 56.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " الحاسب الالى يؤثر على العملية التصميمية في كل مراحلها من جمع المعلومات و تحليل المعلومات وصولا الى التصميم النهائي" و 40.0% يوافقون و 4.0% ولا يوافق و لا يوجد في عينة الدراسة من لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (19) يوضح لا يحتاج المعماري للبرامج و دورات للتعليم المستمر لمرحلة ما بعد التخرج حتى يطور من النتائج التصميمي الخاص به

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 3.0      | 3     | أوافق بشدة    |
| 4.0      | 4     | أوافق         |
| 58.0     | 58    | لا أوافق      |
| 35.0     | 35    | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 3.2% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " لا يحتاج المعماري للبرامج و دورات للتعليم المستمر لمرحلة ما بعد التخرج حتى يطور من النتائج التصميمي الخاص به " و 4.0% يوافقون د و 58.0% لا يوافق و 35.0% لا يوافقون بشدة.

**مؤشر الفرضية الثالثة:** (هل المماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجيا الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية)

**جدول رقم (20) يوضح أن تشجيع اقامة المعارض لعرض الافكار ومقترحات التشكيل المعماري المعاصر تفيد المعماري**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 55.0     | 55    | أوافق بشدة    |
| 43.0     | 43    | أوافق         |
| 2.0      | 2     | لا أوافق      |
| 0.0      | 0     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 55.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " تشجيع اقامة المعارض لعرض الافكار و مقترحات التشكيل المعماري المعاصر تفيد المعماري " و 43.2% يوافقون و 2.0% لا يوافق ولا يوجد من عينة الدراسة من لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (21) يوضح المعماري المحلي على دراية كافية بالتكنولوجيا الحديثة و العمارة الذكية**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 1.0      | 1     | أوافق بشدة    |
| 15.0     | 15    | أوافق         |
| 63.0     | 63    | لا أوافق      |
| 21.0     | 21    | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 1.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " المعماري المحلي على دراية كافية بالتكنولوجيا الحديثة و العمارة الذكية " و 15.0% يوافقون و 63.0% لا يوافقون و 21.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (22) يوضح المعماري المحلي يمكنه الوصول للتصميمات التي تعبر عن العمارة الذكية و المباني التي تتمتع بالتكنولوجيا الحديثة في ظل ادواته التقليدية التي يتعامل ويفكر بها**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 4.0      | 4     | أوافق بشدة    |
| 10.0     | 10    | أوافق         |
| 33.0     | 33    | لا أوافق      |
| 53.0     | 53    | لا أوافق بشدة |

|         |     |       |
|---------|-----|-------|
| المجموع | 100 | 100.0 |
|---------|-----|-------|

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 4.0% موافق بشدة " المعماري المحلي يمكنه الوصول للتصميمات التي تعبر عن العمارة الذكية و المباني التي تتمتع بالتكنولوجيا الحديثة في ظل أدوات التقليدية التي يتعامل ويفكر بها " و 10.0% يوافقون و 33.0% لا يوافقون و 53% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (23) يوضح متابعة النشرات و المجالات العلمية المتخصصة لعرض الافكار و التوجيهات و الاعمال المعمارية تربط المعماري بالعالم من حوله**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 60.0     | 60    | أوافق بشدة    |
| 38.0     | 38    | أوافق         |
| 0.0      | 0     | لا أوافق      |
| 2.0      | 2     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 60.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على "متابعة النشرات و المجالات العلمية المتخصصة لعرض الافكار و التوجيهات و الاعمال المعمارية تربط المعماري بالعالم من حوله" و 38.0% يوافقون و 2.0% لا يوافقون بشدة و لا يوجد في عينة الدراسة من لا يوافق.

**جدول رقم (24) يوضح لا يحتاج المعماري للألمام بادوات و البات العمارة المعاصرة العالمية للحاق بالتطور العالمي في مجال العمارة**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 2.0      | 2     | أوافق بشدة    |
| 8.0      | 8     | أوافق         |
| 51.0     | 51    | لا أوافق      |
| 39.0     | 39    | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 2.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " لا يحتاج المعماري للألمام بادوات و البات العمارة المعاصرة العالمية للحاق بالتطور العالمي في مجال العمارة " و 8.0% يوافقون و 51.0% لا يوافقون و 39.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (25) يوضح هناك فئة ليست بالقليلة من المعماريين المحليين ليسو على دراية كافية بالمدارس و النظريات المعمارية المختلفة**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 20.0     | 20    | أوافق بشدة    |
| 75.0     | 75    | أوافق         |
| 5.0      | 5     | لا أوافق      |
| 0.0      | 0     | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 20.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " هنالك فئة ليست بالقليلة من المعماريين المحليين ليسو على دراية كافية بالمدارس و النظريات المعمارية المختلفة " و 75.0% يوافقون و 5.0% لا يوافقون و 0.0% لا يوافقون بشدة.

**مؤشر الفرضية الرابعة: (هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تؤثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها)**

**جدول رقم (26) يوضح** اغلب المعماريين من خلال دراستهم يتأثرون بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة سلبا و أيجابا

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 35.0     | 35    | أوافق بشدة    |
| 57.0     | 57    | أوافق         |
| 7.0      | 7     | لا أوافق      |
| 1.0      | 1     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن 35.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " اغلب المعماريين من خلال دراستهم يتأثرون بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة سلبا و أيجابا " و 57.0% يوافقون و 7.0% لا يوافقون و 1.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (27) يوضح** ساهمت الذاتية العالية للمصطلحات (الشكل و الوظيفة) في تشكيل النظريات المعمارية و اختلاف مدارسها

| النسبة % | العدد | العبارة    |
|----------|-------|------------|
| 38.0     | 38    | أوافق بشدة |
| 58.0     | 58    | أوافق      |

|       |     |               |
|-------|-----|---------------|
| 2.0   | 2   | لا أوافق بشده |
| 2.0   | 2   | لا أوافق بشدة |
| 100.0 | 100 | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 38.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " ساهمت الذاتية العالية للمصطلحات (الشكل و الوظيفة ) في تشكيل النظريات المعمارية و أختلاف مدارسها " و 58.0% يوافقون و 2.0% لا يوافقون و 2.0% لا يوافقون بشدة .

جدول رقم (28) يوضح القيم الجمالية المختلفة للشكل في النتاج المعماري لا تتأثر بنوعية الوظيفة التي يؤديها على اختلاف الوظيفة

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 6.0      | 6     | أوافق بشدة    |
| 14.0     | 14    | أوافق         |
| 50.0     | 50    | لا أوافق      |
| 30.0     | 30    | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 6.0% موافق بشدة " القيم الجمالية المختلفة للشكل في النتاج المعماري لا تتأثر بنوعية الوظيفة التي يؤديها على اختلاف الوظيفة " و 14.0% يوافقون و 50.0% لا يوافقون و 30.0% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (29) يوضح أغلب التصميمات المعمارية في ولاية الخرطوم تميل للتأثر بالمدرسة الوظيفية مع وجود القليل من المدارس الأخرى

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 45.0     | 45    | أوافق بشدة    |
| 46.0     | 46    | أوافق         |
| 8.0      | 8     | لا أوافق      |
| 1.0      | 1     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 45.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " أغلب التصميمات المعمارية في ولاية الخرطوم تميل للتأثر بالمدرسة الوظيفية مع وجود القليل من المدارس الأخرى " و 46.0% يوافقون و 8.0% لا يوافقون و 1.0% لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (30) يوضح من الملاحظ في أغلب التصميمات المعمارية الحالية عدم وجود التجانس و التناغم بين العناصر المعمارية المختلفة في المباني ، وذلك لتكوين الشكل البصري**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 34.0     | 34    | أوافق بشدة    |
| 59.0     | 59    | أوافق         |
| 4.0      | 4     | لا أوافق      |
| 3.0      | 3     | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن **34.0%** من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " من الملاحظ في أغلب التصميمات المعمارية الحالية عدم وجود التجانس و التناغم بين العناصر المعمارية المختلفة في المباني ، وذلك لتكوين الشكل البصري سي" و **59.0%** يوافقون و **4.0%** لا يوافقون و **3.0%** لا يوافقون بشدة.

**مؤشر الفرضية الخامسة:** (هل اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم)

**جدول رقم (31) يوضح من المهم تحقيق العناصر التجميلية كالنسب و التجريد ، التجانس، الابقاع ، التربع و التكعيب ، التكامل ، التوجيه ، التباين في النتاج المعماري**

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 30.0     | 30    | أوافق بشدة    |
| 46.0     | 46    | أوافق         |
| 20.0     | 20    | لا أوافق      |
| 4.0      | 4     | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن **30.0%** من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " من المهم تحقيق العناصر التجميلية كالنسب و التجريد ، التجانس، الابقاع ، التربع و التكعيب ، التكامل ، التوجيه ، التباين في النتاج المعماري" **46.0%** يوافقون و **20.0%** لا يوافقون و **4.0%** لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (32) يوضح استغلال التقنيات المبتكرة لا تساعد المعماري على ابداع اشكال معمارية مختلفة**

| النسبة % | العدد | العبارة    |
|----------|-------|------------|
| 1.0      | 1     | أوافق بشدة |
| 5.0      | 5     | أوافق      |

|       |     |               |
|-------|-----|---------------|
| 41.0  | 41  | لا أوافق      |
| 53.0  | 53  | لا أوافق بشدة |
| 100.0 | 100 | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 1.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " استغلال التغيرات المبتكرة لا تساعد المعماري على ابداع اشكال معمارية مختلفة " و 5.0% يوافقون و 41.0% لا يوافقون و 53.0% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (33) يوضح أختلاف وظائف المبنى بصاحبة أختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 18.0     | 18    | أوافق بشدة    |
| 76.0     | 76    | أوافق         |
| 5.0      | 5     | لا أوافق      |
| 1.0      | 1     | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 18.0% موافق بشدة " أختلاف وظائف المبنى بصاحبة أختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها " و 76.0% يوافقون و 5.0% لا يوافقون و 1.0% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (34) يوضح ضرورة تبني افكار تصميمية جديدة تقوم على استخدام النظم التكنولوجية و الرقمية الحديثة و تغيير في بناء الفكر التصميمي المعاصر للمعماريين المحليين

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 45.0     | 45    | أوافق بشدة    |
| 38.0     | 38    | أوافق         |
| 16.0     | 16    | لا أوافق      |
| 1.0      | 1     | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 45.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " ضرورة تبني افكار تصميمية جديدة تقوم على استخدام النظم التكنولوجية و الرقمية الحديثة و تغيير في بناء الفكر التصميمي المعاصر للمعماريين المحليين " و 38.0% يوافقون و 16.0% لا يوافقون و 1.0% لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (35) يوضح الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع قلة الثقافة المعمارية وعدم استيعاب المعماري لادوات التصميم الجديدة ادت لعدم الاستفادة من التطورات التكنولوجية والاساليب المتطورة وهي من أهم مشاكل العمارة المحلية

| النسبة % | العدد | العبرة        |
|----------|-------|---------------|
| 61.0     | 61    | أوافق بشدة    |
| 36.0     | 36    | أوافق         |
| 2.0      | 2     | لا أوافق      |
| 1.0      | 1     | لا أوافق بشده |
| 100.0    | 100   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 61.0% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على " الاسباب السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية مع قلة الثقافة المعمارية و عدم استيعاب المعماري لادوات التصميم الجديدة ادت لعدم الاستفادة من التطورات التكنولوجية و الاساليب المتطورة وهي من أهم مشاكل العمارة المحاية" و 36.0% يوافقون و 2.0% لا يوافقون و 1.0% لا يوافقون بشدة.

#### 4.7 اختبار الفرضيات والنتائج

##### 4.7.1 الفرضيات:

جدول رقم (36): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى

هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر

التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة

| رقم العبارة | العبارة                                                                                               | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير       |
|-------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|-----------|---------------|
| 1           | جدلية الحفاظ على الهوية المحلية أعاقه المعماريين المحليين باللاحق بالعولمة أو ما يسمى بالطراز العالمي | 41.520        | 3           | .000              | 3.01          | .785              | 3.00   | دالة      | أوافق         |
| 2           | لا يمكن أيجاد تصاميم معمارية تجمع ما بين القيم المعمارية المحلية و التطورات التكنولوجية المتقدمة      | 59.920        | 3           | .000              | 2.12          | .756              | 2.00   | دالة      | لا أوافق      |
| 3           | التكنولوجيا الحديثة لم تؤثر على بناء الفكر التصميمي للمعماريين من ناحية التشكيل و النتاج المعماري     | 84.400        | 3           | .000              | 1.53          | .658              | 1.00   | دالة      | لا أوافق بشدة |

|            |           |      |      |      |      |   |        |                                                                                                                                          |   |
|------------|-----------|------|------|------|------|---|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| أوافق بشدة | دالة      | 4.00 | .628 | 3.50 | .000 | 3 | 91.760 | الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي (من ناحية) الفراغ ، الوظيفة ، المظهر الخارجي للعمارة) | 4 |
| أوافق      | ليست دالة | 3.00 | .502 | 3.47 | .549 | 1 | .360   | في العمارة لابد من توظيف إمكانيات التطور التكنولوجي في أفكار و أعمال المصمم المعماري كونه العنصر الفاعل في حركة البناء الحضاري المعاصر   | 5 |

#### المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارة الفرضية اقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما عدا العبارة الخامسة نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي أكبر من 0.05 وهي ليست ذات دلالة إحصائية أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية . وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) ، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الأولى فيما عدا العبارة الثانية و الثالثة .

**جدول رقم (37): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارة الفرضية الثانية هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم**

**(النهائي)**

| رقم العبارة | العبارة                                                                                                                                                             | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير    |
|-------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|-----------|------------|
| 1           | الحاسب الآلي و برامج التصميم المعماري لها دور هام في العملية التصميمية                                                                                              | 46.820        | 2           | .003              | 3.36          | .542              | 3.36   | دالة      | أوافق      |
| 2           | الحاسب الآلي مهما جدا و بديلا ناجحا عن الأدوات التقليدية المستخدمة مسبقا في عملية التصميم المعماري                                                                  | 76.400        | 3           | .000              | 3.45          | .672              | 3.45   | دالة      | أوافق بشدة |
| 3           | إدخال برامج الحاسب الآلي و البرامج التصميمية في مناهج التعليم المعماري بالجامعات ، و زيادة الجرعة التثقيفية لا تساهم (و) لا تساعد ( على الابتكار و الإبداع المعماري | 84.400        | 3           | .000              | 1.53          | .658              | 1.53   | دالة      | لا أوافق   |
| 4           | الحاسب الآلي يؤثر على العملية التصميمية في كل مراحلها من جمع المعلومات و تحليل                                                                                      | 42.560        | 2           | .000              | 3.52          | .577              | 3.52   | دلالة     | أوافق بشدة |

| رقم<br>العبارة | المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي                                                                         |        |   |      |      |      |      |          |
|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---|------|------|------|------|----------|
| 5              | لا يحتاج المعماري للبرامج و دورات للتعليم المستمر لمرحلة ما بعد التخرج حتى يطور من النتائج التصميمي الخاص به | 84.560 | 3 | .000 | 1.75 | .672 | 1.75 | لا أوافق |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارة قل من 0.05 أي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) ، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الثانية فيما عدا العبارة الثالثة و الخامسة .

**جدول رقم (38): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارة الفرضية الثالثة هل المعماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية**

| رقم<br>العبارة | العبارة                                                                                                                                                   | قيمة<br>مربع<br>كاي | درجة<br>الحر<br>ية | القيمة<br>الاحتمالية | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير       |
|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|--------------------|----------------------|------------------|----------------------|--------|-----------|---------------|
| 1              | تشجيع إقامة المعارض لعرض الأفكار و مقترحات التشكيل المعماري المعاصر تقيد المعماري                                                                         | 46.340              | 2                  | .000                 | 3.53             | .540                 | 4.00   | دالة      | لا أوافق بشدة |
| 2              | المعماري المحلي على دراية كافية بالتكنولوجيا الحديثة و العمارة الذكية                                                                                     | 85.440              | 3                  | .000                 | 1.96             | .634                 | 2.00   | دالة      | لا أوافق      |
| 3              | المعماري المحلي يمكنه الوصول للتصميمات التي تعبر عن العمارة الذكية و المباني التي تتمتع بالتكنولوجيا الحديثة في ظل أدواته التقليدية التي يتعامل ويفكر بها | 60.560              | 3                  | .000                 | 1.65             | .821                 | 1.00   | دالة      | لا أوافق بشدة |
| 4              | متابعة النشرات و المجالات العلمية المتخصصة لعرض الأفكار و التوجيهات و الأعمال المعمارية تربط المعماري بالعالم من حوله                                     | 51.440              | 2                  | .000                 | 3.56             | .608                 | 4.00   | دالة      | أوافق بشدة    |
| 5              | لا يحتاج المعماري للإلمام بأدوات و آليات العمارة المعاصرة العالمية للحاق بالتطور العالمي في مجال                                                          | 67.600              | 3                  | .000                 | 1.73             | .694                 | 2.00   | دالة      | لا أوافق      |

| رقم<br>العبارة | العبارة                                                                                                   | قيمة<br>مربع<br>كاي | درجة<br>الحرية | القيمة<br>الاحتمالية | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير |
|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|----------------|----------------------|------------------|----------------------|--------|-----------|---------|
| 6              | هناك فئة ليست بالقليلة من المعماريين المحليين ليسو على دراية كافية بالمدارس و النظريات المعمارية المختلفة | 81.500              | 2              | .000                 | 3.15             | .479                 | 3.00   | دالة      | أوافق   |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارات أقل من 0.05 أي ذات دلالة بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) ، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الثالثة فيما عدا العبارات الثانية و الثالثة و الخامسة .

**جدول رقم (39): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الرابعة هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تأثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها**

| رقم<br>العبارة | العبارة                                                                                                 | قيمة<br>مربع<br>كاي | درجة<br>الحرية | القيمة<br>الاحتمالية | الوسط<br>الحسابي | الانحراف<br>المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير  |
|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|----------------|----------------------|------------------|----------------------|--------|-----------|----------|
| 1              | اغلب المعماريين من خلال دراستهم يتأثرون بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة سلبا و إيجابا                | 80.960              | 3              | 0.00                 | 3.26             | .630                 | 3.00   | دالة      | أوافق    |
| 2              | ساهمت الذاتية العالية للمصطلحات ( الشكل و الوظيفة ) في تشكيل النظريات المعمارية و اختلاف مدارسها        | 92.640              | 3              | .000                 | 3.32             | .618                 | 3.00   | دالة      | أوافق    |
| 3              | القيم الجمالية المختلفة للشكل في النتاج المعماري لا تتأثر بنوعية الوظيفة التي يؤديها على اختلاف الوظيفة | 45.280              | 3              | .000                 | 1.96             | .828                 | 2.00   | دالة      | لا أوافق |
| 4              | أغلب التصميمات المعمارية في ولاية الخرطوم تميل للتأثر بالمدسة الوظيفية مع وجود القليل من المدارس الأخرى | 68.240              | 3              | .000                 | 3.35             | .672                 | 3.00   | داله      | أوافق    |

|   |                                                                                                                                                |        |   |      |      |      |      |      |       |
|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---|------|------|------|------|------|-------|
| 5 | من الملاحظ في أغلب التصميمات المعمارية الحالية عدم وجود التجانس و التناغم بين العناصر المعمارية المختلفة في المباني ، وذلك لتكوين الشكل البصري | 86.480 | 4 | .000 | 3.24 | .668 | 3.00 | دالة | أوافق |
|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---|------|------|------|------|------|-------|

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارة أقل من 0.05 أي ذات دلالة بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الباحثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) ، عليه أخذت آراء الباحثين القبول على عبارة الفرضية الرابعة فيما عدا العبارة الثالثة.

**جدول رقم (40): يوضح الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الخامسة (هل اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم)**

| رقم العبارة | العبارة                                                                                                                                        | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير       |
|-------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|-----------|---------------|
| 1           | من المهم تحقيق العناصر التجميلية كالنسب و التجريد ، التجانس، الإيقاع ، التوزيع و التكعيب ، التكامل ، التوجيه ، التباين في النتاج المعماري      | 37.280        | 3           | .000              | 3.02          | .816              | 3.00   | دالة      | أوافق         |
| 2           | استغلال التقنيات المبكرة لا تساعد المعماري على إبداع أشكال معمارية مختلفة                                                                      | 80.640        | 3           | .000              | 1.54          | .642              | 1.00   | دالة      | لا أوافق بشدة |
| 3           | اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها                                        | 145.040       | 3           | .000              | 3.11          | .510              | 3.00   | دالة      | أوافق         |
| 4           | ضرورة تبني أفكار تصميمية جديدة تقوم على استخدام النظم التكنولوجية و الرقمية الحديثة و تغيير في بناء الفكر التصميمي المعاصر للمعماريين المحليين | 49.040        | 3           | .000              | 3.27          | .763              | 3.00   | داله      | أوافق         |

|            |      |      |      |      |      |   |         |   |                                                                                                                                                                                                                  |
|------------|------|------|------|------|------|---|---------|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أوافق بشدة | دالة | 4.00 | .590 | 3.57 | .000 | 3 | 100.880 | 5 | الأسباب السياسية والاجتماعية و الاقتصادية مع قلة الثقافة المعمارية و عدم استيعاب المعماري لأدوات التصميم الجديدة أدت لعدم الاستفادة من التطورات التكنولوجية و الأساليب المتطورة وهي من أهم مشاكل العمارة المحلية |
|------------|------|------|------|------|------|---|---------|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي للعبارة أقل من 0.05 أي ذات دلالة بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) ، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارة الفرضية الخامسة فيما عدا العبارة الثانية

جدول رقم (41) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الأولى هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة،

| النسبة % | العدد | العبارة       |
|----------|-------|---------------|
| 27.4     | 137   | أوافق بشدة    |
| 33.2     | 166   | أوافق         |
| 24.0     | 120   | لا أوافق      |
| 15.4     | 77    | لا أوافق بشدة |
| 100.0    | 500   | المجموع       |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 27.4% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة، " و 33.2% أوافق و 24.0% لا يوافق و 15.4% لا يوافقون بشدة

جدول رقم (42) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الثانية هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي )

| النسبة % | العدد | العبارة    |
|----------|-------|------------|
| 30.8     | 154   | أوافق بشدة |
| 28.6     | 143   | أوافق      |
| 22.6     | 113   | لا أوافق   |

|               |     |       |
|---------------|-----|-------|
| لا أوافق بشدة | 90  | 18.0  |
| المجموع       | 500 | 100.0 |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 30.8% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي ) " و 28.6% موافق و 22.6% لا يوافقون و 18.0% لا يوافقون بشدة .

جدول رقم (43) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الثالثة هل المعماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية

| العبارة       | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| أوافق بشدة    | 142   | 23.7     |
| أوافق         | 189   | 31.5     |
| لا أوافق      | 154   | 25.7     |
| لا أوافق بشدة | 115   | 19.2     |
| المجموع       | 600   | 100.0    |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 23.7% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هل المعماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية " و 31.5% موافق و 25.7% و لا يوافق و 19.2% لا يوافق بشدة .

جدول رقم (44) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الرابعة هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تؤثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها

| العبارة       | العدد | النسبة % |
|---------------|-------|----------|
| أوافق بشدة    | 158   | 31.6     |
| أوافق         | 234   | 46.8     |
| لا أوافق      | 71    | 14.2     |
| لا أوافق بشدة | 37    | 7.4      |
| المجموع       | 500   | 100.0    |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

من الجدول أعلاه نجد أن 31.6% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على "هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تؤثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها " و 46.8% موافق و 14.2% لا يوافق و 7.4% لا يوافق بشدة .

جدول رقم (45) يوضح إجمالي إجابات المبحوثين عن الفرضية الخامسة هل اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و ان لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم

| العبارة    | العدد | النسبة % |
|------------|-------|----------|
| أوافق بشدة | 155   | 31.0     |

|               |     |       |
|---------------|-----|-------|
| أوافق         | 201 | 40.2  |
| لا أوافق      | 84  | 16.8  |
| لا أوافق بشدة | 60  | 12.0  |
| المجموع       | 500 | 100.0 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م**

من الجدول أعلاه نجد أن **31.0%** من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " هل اختلاف وظائف المبنى صاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و إن لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم " و **40.0%** أوافق و **16.8%** لا يوافقون و **12.0%** لا يوافقون بشدة.

**جدول رقم (46): يوضح اختبار فرضيات الدراسة ككل:**

| رقم العبارة | الفرضية                                                                                                                                                                        | قيمة مربع كاي | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوسيط | الاستنتاج | التفسير |
|-------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------|-------------|-------------------|---------------|-------------------|--------|-----------|---------|
| 1           | هل التكنولوجيا الحديثة و الاتجاهات المعمارية الرقمية كنتاج لتطور الفكر المعاصر أثرت على بناء الفكر التصميمي للمعماريين (الشكل ، الفراغ ، الوظيفة) ، حتى المظهر الخارجي للعمارة | 33.232        | 3           | .000              | 2.73          | 1.028             | 3.00   | دالة      | موافق   |
| 2           | هل الحاسب الآلي أثر على العملية التصميمية في كل مراحلها (جمع المعلومات ، تحليل المعلومات وصولاً إلى التصميم النهائي )                                                          | 20.272        | 3           | .000              | 2.72          | 1.086             | 3.00   | دالة      | موافق   |
| 3           | هل المعماريين المحليين على دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة و العمارة الذكية وهل يمكن للمعماري الوصول لها في ظل الإدارة التقليدية                                              | 18.840        | 3           | .000              | 2.60          | 1.048             | 3.00   | دالة      | موافق   |

|   |                                                                                                                                         |         |   |      |      |      |      |      |       |
|---|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|---|------|------|------|------|------|-------|
| 4 | هل اختلافات النظريات و المدارس المعمارية تأثر بالتعامل مع مفهومي الشكل و الوظيفة وأدت لتباينها                                          | 189.040 | 3 | .000 | 3.03 | .869 | 3.00 | دالة | موافق |
| 5 | هل اختلاف وظائف المبنى يصاحبه اختلاف في درجة تواجد بعض القيم الجمالية و إن لكل وظيفة قيمة جمالية ترتبط بها وتظهر أكثر من غيرها من القيم | 100.656 | 3 | .000 | 2.90 | .975 | 3.00 | دالة | موافق |

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

#### 4.7.2 نتائج تتعلق بفرضية الدراسة.

- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الأولى أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الأولى ، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الأولى.
- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الثانية أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثانية، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الثانية.
- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الثالثة أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الثالثة، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الثالثة.
- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الرابعة أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الرابعة، وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الرابعة.
- من الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي للفرضية الخامسة أقل من 0.05 وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه الفرضية الرابعة،

وبالنظر لقيمة الوسط الحسابي نجدها أكبر من الوسط الفرضي (2.5) عليه أخذت آراء المبحوثين الموافقة على الفرضية الخامسة.

## 5. النتائج والتوصيات والمراجع

### 5.1 النتائج :

1. انعكس أثر استخدام الحاسب الآلى فى التصميم بمساعدة الحاسب الآلى على المنتج المعماري وذلك من خلال تقنيات وبرامج ولغات الحاسب الآلى.
2. المماريين المحليين ليسو علي دراية كافية بالتكنولوجية الحديثة والعمارة الذكية.
3. اثرت التكنولوجيا الرقمية على النتاج المعماري مجملاً وتفصيلاً من حيث العناصر والوظائف والتشكيلات داخلياً وخارجياً وعناصر الإنشاء ومواد البناء حتى اغلفة المبنى واسطحها فقد تغير مظهرها بسبب تأثرها بالتطور التكنولوجي المتقدم وظهرت لنا اتجاهات عديدة معاصرة اندمج فيها بناء الفكر التصميمي مع بناء التشكيل المعماري المعاصر.
4. اغلب التصميمات المعمارية في ولاية الخرطوم تميل للتأثر بالمدرسة الوظيفية مع وجود القليل من المدارس الاخرى .
5. تهتم عمارة المستقبل بترشيد الطاقة فى تشغيل المباني الذكية.
6. أهم مميزات المبنى الذكى هو توفير أقصى درجات الراحة لمستخدمى المبنى عن طريق التحكم عن بعد بواسطة الحاسب الآلى
7. اسباب أزمة العمارة فى المنطقة العربية والمحلية المعاصرة هى اسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية وهى اسباب تعتبر مسئولة عن إقامة تكوين المنظومة المتكاملة لتفعيل هذا النسق المعماري الجديد.
8. التعامل بمنظور شكلي محيدة مفهوم الوظيفة ادي لوصف البساطة كحالة سلبية في مفاهيم ونظريات رواد عمارة العمارة الحديثة والتعقيد كحالة ايجابية في عمارة مابعد الحداثة .
9. وجود العديد من المصادر غير (الشكل والوظيفة) لانتاج الاشكال المعمارية بسبب ذاتية التصميم ومرونته وتعدد القوي المؤثرة علي التصميم واختلافها .

### 5.2 التوصيات:

1. تشهد الساحة المعمارية اتجاهات معاصرة وهى مرحلة إنطلاق المنتج المعماري لتشكيل عمارة المستقبل وهو الشئ الذى يجب علينا التعرف ثم اللحاق به.
2. على المعماري ألا ينفصل عن مايقدمه العلم الحديث بنظمه وتقنياته وأطروحاته ويظل متفاعلاً متكاملأً فى مجال التصميم المعماري لإستيعاب إمكانيات التقنيات الحديثة.
3. العمل على تضيق الفجوة الرقمية فيما بيننا وبين الدول المتقدمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والعمل على توسيع استخدام تقنيات المعلومات.
4. نوصى بتدريس هذه الاتجاهات المعاصرة فى أقسام الهندسة المعمارية.

5. يجب القيام بالمزيد من الدراسات والكشف عن طبيعة تغير خصائص ارتباط الشكل بالوظيفة وإمكانية توضيح التطور في النظرية ضمن الحركات المتعاقبة .
6. الاستخدام الجديد للتكنولوجيا في العملية التصميمية يفتح الباب لظهور نظريات جديدة أساسها طبيعة العصر الحالي ( عمارة المستقبل - العمارة الذكية ) كانعكاس علي الطبيعة التي توثق بها العمارة وقد لا يكون الشكل والوظيفة جزء منها .

### 5.3 المصادر والمراجع :

- إبراهيم مذكور، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1979.
- نظرية الوظيفية في العمارة ، د. سامي عرفان ، مطبعة دار المعارف، 1966.
- التعقيد والتناقض في العمارة تأليف "روبرت فنثوري". ترجمة سعاد عبد علي مهدي مراجعة :د. احسان فتحي الطبعة الاولى 1987.
- العمارة كتلة وفراغ ونظام تأليف فرانسيس شنج ترجمة د. احمد الطيب، مكتبة الانجلوالمصرية 2016.
- العمارة في القرن العشرين تأليف " دينيس شارب".
- استخدام الحاسب الآلى كأداة للتقييم فى العملية التصميمية "شريف محمد ربيع" رسالة دكتوراة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، عام 2004.
- رسالة ماجستير " الاتجاهات الحديثة وتأثيرها على تصميم المعارض، "حنان سليمان عيسى " قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة - المطرية، 2002.
- إدوارد لوشي سميث، ت: فخري خليل، ما بعد الحداثة- الحركات الفنية منذ عام 1945 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1991.
- شيرين إحسان شيرزاد، مبادئ في الفن والعمارة، مطبعة الدار العربية، بغداد، 1985.
- لينا غانم يعقوب، دراسة الخصائص الشكلية للعمارة الرقمية، الجامعة التكنولوجية، بغداد، قسم الهندسة المعمارية، المجلة العراقية للهندسة المعمارية، 2010 .
- رسالة ماجستير " إتجاهات عمارة ما بعد الحداثة وأثرها في الحركة المعمارية بالمملكة العربية السعودية "، أحمد عبد الحميد البس، قسم العمارة الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى 1334- 1335 هجرية
- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، ص 560.
- حيدر فاروق عباس ، التصميم المعماري ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، مصر ، الطبعة الاولى 1998

## أحكام التعويض عن إصابات العمل وفقاً للقانون واتجاهات القضاء

### دراسة تحليلية مقارنة

د. عبد الرحمن احمد المساعد - أستاذ القانون المساعد - كلية القانون - جامعة النيل الأبيض

#### مستخلص الدراسة

إن هذه الدراسة تشكل محاولة متواضعة تهدف بإيجاز لأحكام التعويض في السودان وفقاً لآخر التعديلات التي طرأت معضدة بالاجتهادات القضائية والآراء الفقيه والمعايير الدولية، نأمل أن تفيد الباحثين والمهتمين بموضوع العمل والعمال من قضاة ومحامين وكافة المهتمين بعلاقات العمل وحقوق الإنسان وتسهم بسهم في تطوير تشريعات العمل السودانية . وتشمل الدراسة بإيجاز التكيف القانوني لإصابات العمل والتي تعتبر من الأفضية المتأزمة و الشائكة التي تشغل اهتمام الباحثين في هذا المجال وذلك بسبب ما يشهده العالم من نهضة صناعية كبيرة وانتشار الآلة بشكل واسع واستخدام تقنيات مختلفة في الصناعة وفي خضم هذه الأوضاع أخذت الدول تسعى إلى معالجة الانعكاسات السالبة الناجمة عن التقدم التكنولوجي والذي أضحى يهدد أكبر شرائح المجتمع وأهمها طبقة العمال ، يترتب عليها كثرة الإصابات الشيء الذي يستدعي تسليط الضوء عليها. كما تظهر هذه الدراسة التطور التشريعي لأحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان والذي انتهى إلى تقرير تعويض قانوني للعامل المصاب بجانب حق الضرر في التعويض العام وفقاً لقانون المعاملات المدنية ، وكفالة الحماية للمؤمن عليه في مواجهة إصابات العمل واستهدف المشرع من تنظيمه للتعويض القانوني حماية الضرر وتمكينه من الحصول على تعويض كما أن مجال تطبيقه لا يقتصر على المسؤولية عن الإخلال بتنفيذ التزام من التزامات،

كذلك تتناول الدراسة التطور التشريعي في السودان منذ فجر الاستقلال لحماية شريحة العمال وتعويضهم عن الإصابات وانتهت مراحل ذلك التطور التشريعي لتلك الأحكام بتقرير تعويض قانوني للعامل المصاب بجانب حقه في التعويض العام إذا وجدت مسوغاته، ومع ذلك فقد ابقى المشرع السوداني على نظام المسؤولية التقصيرية بجانب هذا التعويض القانوني حيث أجاز المشرع للعامل المصاب مطالبة صاحب العمل بتعويض عن الإصابة ليصل بذلك إلى التعويض الكامل . وإذا كانت الحماية التي حققتها القوانين السودانية دون تلك التي تحققت للعاملين في الدول الأخرى خاصة الأوروبية.

**Abstract**

*The study “Work Injury Compensation” in Legislations, derives its significance from the inter-weaved issues to which ,many people are not acquainted. This is in addition to its role in the socio-economical life as well as the stability of the community’s relationships.*

*Despite the fact that the work injury compensation rules being subject to social insurance law is better for the worker than exposing the employee to civilian responsibilities, yet, the worker social protection provided by the social insurance law is very limited. Work injury is one of the most controversial risks that workers contemplate on. It is also a fertile field for problems associated with work factors versus legislation acts. On the other hand, both employer and employees do not seem to be well oriented about the need to enforce social regulations thereby leading to lack of cooperation between the concerned parties including the official work agencies which are responsible for social regulations enforcement. Consequently, a large portion of the social legislations have become dormant. The inefficiency of these regulations can be attributed to own inadequacy or to shortcomings of the work agencies in providing workers with real protection.. misleadingly superficial*

*In light of all these controversies, this research has scrutinized work and insurance laws applied in Sudan in contrast with some Arabian and foreign laws. This research was started by a detailed overview reflecting the historic evolution in terms of work injuries compensation. It sheds light on the initial commencement of Sudanese work legislations. It also displays the historic process of work injuries compensations. After having reviewed the overall Sudanese injuries compensation laws, the research conducts an in depth investigation on the concept of work injury as such.*

*The other aspect in this research deals with the notion of work injury compensation, types and causes. The research also projects merits of the insurance coverage that an injured worker may avail. It further discusses the procedural formalities of work injuries compensation and the agencies which are legally responsible to enact the relevant regulations in terms of estimating the disability rate as well as settlement of disputes at courts and the social insurance organization.*

*At a certain stage, statistics has been arranged on funds paid by the social insurance treasury as compensation.*

**أهمية الدراسة:**

إن الدراسة في مجال قانون العمل و أحكام التعويض عن إصابات العمل علي وجه الخصوص ينطوي على درجة من الأهمية خاصة في دراسة القانون ، سواء من الناحية العملية أو العلمية، فمن الناحية العلمية

تحتل أحكام التعويض عن إصابات العمل حيزاً هاماً في المحاكم السودانية وستزداد مع اتساع مجال العمل الذي تشهده البلاد. كما أن الواقع العملي قد أفرز صعوبات وملاحظات كثيرة حول هذه الأحكام التي سنحاول جاهدين في البحث أن نسلط الضوء عليها.

وتأتي هذه الدراسة التأسيسية كخطوة للبحث في قضايا التعويض عن إصابة العمل المتداخلة في أحيان كثيرة ، وهي مساهمة علمية، لدراسة وتحليل وتأصيل نظام التعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني لمعرفة جوانب القصور فيه ، من الضروري بمرور وجود أحكام تقرر تعويضات كاملة وعادلة بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث ان من مقتضيات ذلك الاستقرار الشعور بالعدالة.

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة لتتناول أحكام التعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني تأصيلاً وتحليلاً معضدة بما جرت عليه أحكام القضاء. فضلاً عن تناول أحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان بالدراسة المقارنة بغية عرض جوانب القصور فيها ووضع الحلول المناسبة لها، وتقديم تصورات مستقبلية لما ينبغي أن يكون عليه نظام التعويض عن إصابات العمل في التشريعات السودانية، كذلك لإبراز أهمية الأخذ بنظام الدية كتعويض عن إصابات العمل بجانب الأنظمة القائمة. والخروج بنتائج و توصيات يمكن تسهم في تطوير أحكام التعويض عن إصابات العمل.

### فرضية البحث:

انطلاقاً من أهمية الدراسة وتحقيقاً للأهداف المشار إليها، فإن هذه الدراسة تقوم علي فرضية أساسية هي "بالرغم من أن أحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان تبدو منسجمة مع المبادئ والأحكام التي نصت عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية ، إلا أنها كغيرها من القوانين العربية يشوبها بعض القصور إذ لا تحقق حماية كاملة للعاملين"

وتجيء الدراسة متناولة لمحاوّر -قانون تعويض العمال لسنة 1981م.-قانون العمل لسنة 1997م.-قانون التأمين الاجتماعي لسنة 2004م.-قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م.

### منهج الدراسة:

لمقتضيات هذه الدراسة فإن الباحث استرشد بالمنهج التحليلي المقارن بين التشريعات السودانية والمصرية والدولية بغية الوصول للنتائج والتوصيات.

## المبحث الأول

## المفهوم القانوني لإصابات العمل

إصابة العمل كظاهرة قانونية، كفل المشرع في مواجهتها الحماية لها وفقاً لقواعد خاصة، وإذا كانت الإصابة كصورة من صور المساس بالسلامة الجسدية للعامل، أو المساس بحياته، لا تختلف في مفهومها الطبي عن الفكرة التي يقوم عليها الضرر الجسدي بوصفه حالة مادية ذات انعكاسات سلبية على الأداء الوظيفي لجسم الإنسان، أو عضو من أعضائه، وتبعاً لذلك قدرته على النشاط والحركة، فإن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إليها تتنوع في مظاهرها وتتباين في طبيعتها، ولكي توصف الواقعة بأنها إصابة عمل أن تكون ذات خصائص قانونية محددة، بمعنى أن يرتبط سببها بمزاولة نشاط مهني سواء كان هذا النشاط المهني مصدراً للواقعة التي أدت إليها أو ظرف من ظروف تحققها<sup>1</sup> والمشرع السوداني في تعريفه لإصابة العمل، لم يبرز الخصائص التي يجب أن تتسم بها الواقعة مصدر إصابة العمل، وإنما اكتفى بتحديد طبيعة علاقة الارتباط بين تلك الواقعة والنشاط المهني الذي يزاوله العامل لمصلحة صاحب العمل وهذه العلاقة ليست بالضرورة أن تكون علاقة ارتباط سببي .

واهتمام المشرع بتحديد تلك العلاقة يفسره من الناحية القانونية، الغايات التي يسعى المجتمع لتحقيقها وهي فكرة الأمن الاقتصادي للعامل وكذلك أفراد أسرته عند تحقق إصابة العمل، إلا أن الاجتهاد القضائي في محاولاته لبيان عناصر وخصائص الواقعة مصدر حادثة العمل ، واتجهت جهوده نحو تقييد هذه الواقعة بصورة أدت في الواقع إلى تضيق نطاق الحماية وهذا ما سنلاحظه عند تناولنا لمفهوم حادث العمل وشروط تحققها بالشرح والتفصيل .

**تعريف الإصابة:** من الأمور المستقرة في الفقه والقضاء إنه إذا أصيب عامل أثناء تأدية عمله أو بسببه، فإن هذه الإصابة تعتبر أصابه عمل، ويخضع التعويض عنها لقانون التأمين الاجتماعي حتى وإن لم يكن بينها وبين العمل أدنى صلة. ولكن ما المقصود بإصابة العمل أو ما المفهوم القانوني لأصابه العمل؟.

يعرف الضرر الذي يصيب العامل بسبب وقوع حادث معين بأنه إصابة، أي أن الإصابة هي النتيجة المباشرة للحادث الذي يتعرض له العامل، وتعرف إصابة العمل بأنها الإصابة التي تحدث للعامل في مكان العمل أو بسببه وكذلك تعتبر الإصابات التي تقع للعمال في طريق ذهابهم إلى العمل أو طريق الرجوع من العمل إصابات عمل، بشرط أن يكون الطريق الذي سلكه العامل هو الطريق المباشر دون توقف أو انحراف، وتعتبر الأمراض المهنية من إصابات العمل، وهي التي تنتج عن التأثير المباشر للعمليات الإنتاجية، وما

تحدثه من تلوث لبيئة العمل بما يصدر عنها من مخلفات ومواد وغيرها من الآثار وكذلك نتيجة تأثير الظروف الطبيعية المتواجدة في بيئة العمل.

ونلاحظ أن المشرع السوداني وإن توسع في تعداد حالات الإصابة إلا أنه لم يعطي معنا دقيقاً للإصابة، لذلك كان لابد من الرجوع إلى اجتهادات الفقه والقضاء في الدول الأخرى لمعرفة ذلك. فقد أعطى المشرع الفرنسي إصابة العمل تعريفاً تقليدياً ظل مستقراً فترة طويلة، وهو أن الإصابة تتميز بالحركة العنيفة بسبب خارجي يحدث ضرراً بجسم الإنسان<sup>(9)</sup>.

### شروط تحقق إصابة العمل:

: حدوث ضرر جسماني للعامل.

: إن تحدث إصابة عن هذه الواقعة فجأة.

: إن تكون إصابة ذات أصل خارجي.

: أن يكون الحادث على علاقة بالعمل أي أن يقع أثناء العمل أو بسببه.

### حدوث ضرر جسماني للعامل :

يشترط لاعتبار الإصابة إصابة عمل حدوث ضرر جسماني، والمقصود بالضرر الجسماني هو كل أذى يلحق بجسم العامل سواء كان ظاهراً أو خفياً داخلياً أم خارجياً نافذاً أم سطحياً، كالجروح وكسور العظام وفقد الأعضاء و الاختلال العصبي و الإضطرابات العقلية، وبناءً على ذلك فلا يعد من إصابات العمل<sup>(9)</sup> الأضرار التي تلحق بالعامل دون إن تمس جسمه كالاعتداء على كرامته أو تلف ملابسه أو متعلقاته اللصيقة كالنظارات الطبية أو الأيدي أو الأرجل الصناعية ولكن المساس بجسم العامل لا يتطلب إن يحصل احتكاك مادي بالجسم، كما إن جسم الإنسان يجب إن يفسر بمعنى واسع يشمل صحته بوجه عام<sup>(25)</sup> بحيث تعتبر الإضطرابات النفسية والعصبية مساساً بجسم الإنسان، وبالتالي تعتبر من قبيل حوادث العمل وإن لم تصحبها إصابات عضوية أو جروح. ويستبعد من ذلك الضرر المعنوي الذي يصيب العامل في عواطفه أو عرضه أو شرفه، فلا يعتبر حادثاً، وعلى ذلك إذا انهار بناء مصنع فقتل في الحادث عدد من العمال، فلا يعتبر الحزن الذي أصاب من نجا من العمال حادثاً، بخلاف الصدمة العصبية التي قد تصيبهم فإنها تعتبر حادث عمل.

إن تحدث هذه الواقعة فجأة:

وهذا الشرط من أهم السمات التي يتميز بها حادث العمل عن المرض المهني، لأنه يتعلق بالفعل ذاته لا بأثره، وهو الضرر فيشترط فيه أن يكون مباغتاً. ومعني ذلك أن تتحدد بداية وقوع الحادث ونهايته بحيث يقع في فترة وجيزة. أما إذا استغرق الفعل زمناً، أو لم يكن معروفاً بدايته ونهايته وإن على وجه التقريب، فلا يعتبر إصابة عمل. وهذا الفعل قد يكون إيجاباً أو سلباً مادياً أو غير محسوس فيستوي أن يكون صدمة أو انهيار وسواء كانت مادية كالاصطدام أو معنوية كسماع صوت انفجار شدي

### أن يحدث الضرر من أصل خارجي عن العامل:.

ويقصد بذلك إن يكون الضرر الجسماني ناشئاً عن سبب خارج عن الجهاز العضوي للإنسان كأن ينجم عن آله أو حيوان أو قوى طبيعية أو تصرف أو قول صادر من الغير يسبب له صدمة نفسية، وهذا الشرط إضافة بعض الفقهاء في فرنسا، وذلك بقصد التمييز بين أمراض المهنة وإصابة العمل غير إن هذا الشرط انتقد في فرنسا لأن الإصابة قد تقع بفعل داخلي دون إن تكون نتيجة مرض كبذل مجهود مرهق في العمل في لحظة معينة. ولا يشترط في الحادث الفجائي إن يكون فعلاً إيجابياً بل يصح إن يكون امتناعاً أو تركاً، وبذلك يمكن بسهولة تمييز الإصابة الناتجة عن حوادث العمل عن المرض المهني بعنصر المفاجأة الذي سبق الكلام عنه أما إذا حصلت الإصابة نتيجة حاله داخلية للمصاب، كالأزمة القلبية مثلاً، فلا تعتبر إصابة عمل، لأن سببها هو قلب العامل، وهو ليس خارجاً عن جسمه.

### iii العلاقة بين الحادث والعمل:

لكي نكون أمام حادث عمل، لابد من وجود علاقة بين الحادث والعمل، وتحديد ما إذا كانت العلاقة قائمة بين الحادث والعمل، من مسائل الواقع التي تخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع، فإذا كان الاجتهاد القضائي السوداني يعتبر الحادث الذي يتعرض له العامل، في وقت ومكان العمل حادث عمل. فالسؤال هو متى يمكن اعتبار هذا الحادث حادث عمل؟ أي ما هي الظروف التي إذا وقع خلالها أمكن تكييفه بأنه حادث عمل؟

وللإجابة على ذلك نقول إن اعتبار الحادث قد وقع أثناء العمل، يقتضي أن يكون في الزمان والمكان المحددين للعمل. وهذا يمثل علة إلزام صاحب العمل بالتعويض وبالتالي ضرورة قيام الصندوق بالتعويض نيابة عنه. فالمقصود بوقوع (الحادث) أثناء العمل أساساً هو كل حادث يقع للعامل وهو يؤدي عمله أي خلال ما يسمى بساعات العمل الفعلية، وتشمل فترة أثناء العمل الأوقات التي يقوم فيها العامل بما يعتبره جزءاً من أداء العمل. أو من لوازم العمل كأن يقوم العامل بتهيئة نفسه للعمل بتغيير ملابسه أو بتواجده في

مكان العمل انتظاراً لبدء عمله. أو حين يقوم بغسل يده من العمل أو يسلم الآلة التي يعمل عليها لشخص آخر حتى وإن بعد انتهاء العمل، فإن هذا كله يعد من لوازم تنفيذ العمل.

### علاقة السببية التي يشترطها المشرع وعلى من تقع مسؤولية عبء إثبات تلك السببية؟

إن تحديد علاقة السببية بين الحادث والعمل، تمتاز بقدر من المرونة، فلا يلزم لاعتبار إن يكون الحادث واقعا بسبب مباشر من العمل أو مرتبطا بالعمل ارتباطاً مباشراً، كأن تقطع يد العامل بسبب الماكينة التي يعمل عليها أو إن يسقط من فوق السقالة التي يعمل عليها، هذه الحالة يطلق عليها القانون الفرنسي الحادث بفعل العمل.

بل إن القضاء قد توسع توسعا كبيرا في تحديده لرابطة السببية بين الحادث والعمل خاصة وإن كان الحادث وقع بسبب العمل، فلا يشترط لكي يكتسب الحادث صفة حادث العمل أن يرتبط هذا الحادث برابطة مباشرة بذات مهام العمل، أي ليس بالضرورة أن يشكل العمل السبب الوحيد والمباشر للحادث<sup>(37)</sup> بل يكفي أن يكون أحد الأسباب التي ساعدت في وقوعه، فالسببية بين العمل والإصابة ليست قاصرة على السببية المباشرة بل تشمل كل حادث ترتب عليه إصابة العامل بحيث يمكن القول بأنه لو لا العمل لما كان الحادث، ولما وقعت الإصابة، فالسببية التي يتطلبها القانون لم تشترط أن تكون مباشرة من العمل ذاته، بل يمكن أن تكون بسبب العمل بطريقة غير مباشرة ما دامت العلاقة بين الحادث والعمل قائمة سواء من ناحية طبيعة العمل أو ظروفه أو مكانه أو غير ذلك مما يعتبر علاقة كافية بين الحادث والعمل.

والقول بأن المقصود بالسببية أن يكون الحادث ناشئا عن العمل مباشرة فإن ذلك يقصر المسؤولية على حوادث مخاطر المهنة، وهو قيد لا يتوافق مع قصد المشرع.

### عبء إثبات علاقة السببية بين الحادث والعمل:

معلوم أنه لكي يستفيد العامل المصاب من أحكام تأمين إصابات العمل، فإنه يتعين عليه أن يثبت أنه أصيب بحادث عمل، بمعنى أن يثبت أن إصابته كانت لحادث وقع أثناء العمل أو بسببه، فإذا أصيب العامل في أثناء العمل، فإنه يتعين عليه أن يثبت العلاقة بين هذا الحادث والضرر الجسماني الذي أصيب به، أما إذا لم تقع الإصابة أثناء تأدية العمل ولكنها وقعت بسبب العمل فإنه يتعين على العامل أن يثبت علاقة السببية القائمة بين الإصابة والعمل، أي أن عليه أن يثبت أن الإصابة وقعت بسبب العمل<sup>(13)</sup> فالحق في التعويض عن الإصابة يقرر للعامل الذي أصيب بسبب العمل أو في أثناء تأديته للعمل، وهذا مفاده أن

يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التي تصاحبه أو التي تنشأ عن وقت القيام به . وحيث أن الحادث والضرر، وما بينهما من علاقة تشكل وقائع مادية، فإنه يكون للمصاب أن يلجأ إلى جميع طرق الإثبات<sup>(38)</sup> ومعلوم إن القواعد العامة في الإثبات تلقى على عاتق المدعي عبء إثبات ما يدعيه، وطبقاً لذلك على العامل لكي يستفيد من الحماية الخاصة التي توفرها له القوانين المنظمة لإصابات العمل إن يثبت ضمن ما يقع عليه عبء إثباته، علاقة السببية بين الحادث والعمل، والواقع إن هذا العبء ليس سهلاً والتشدد في طلبه قد يؤدي إلى إفراغ فكرة حوادث العمل من كل محتوى لها، لأنه سيعلق استفادة العامل من نظام حوادث العمل على تقديم إثبات ليس بالأمر اليسير في معظم الأحوال، مما يجعلنا نرتد إلى ما قبل صدور نظام حوادث العمل، حيث كان الذي يحول بين العمال وبين الحصول على تعويضهم عن الإصابات التي تصيبهم بسبب العمل هو صعوبة إثبات خطأ صاحب العمل . ومن هنا فإن القضاء عامة قد أدرك حقيقة هذه المسألة وعمد عند تطبيقه " للقوانين الاجتماعية " إلى صبغها بروح اجتماعية حتى لا يهدر الهدف الاجتماعي لهذه القوانين، ولتحقيق ذلك فقد أوجد العديد من القرائن القضائية التي تسهل للعامل عبء الإثبات الملقى على عاتقه، ليتحول أمر الإثبات بفضل هذه القرائن إلى الطرف الآخر، بصورة يمكن القول معها إن النظام القانوني لإثبات إصابات العمل يركز في مجمله على القرائن القضائية<sup>iv</sup>، التي ستعرض لها فيما يلي بالبحث والتحليل .:

### {أ} قرينة مادية الحادث:

وهذه القرينة تهتم بإثبات مادية الحادث أي ترجع الضرر الذي يحدث للعامل في مكان وزمان العمل إلى حادث عمل بالمفهوم القانوني ، أي إلى فعل أجنبي عنيف ومباغت، وهذه القرينة تعفي العامل من إثبات إن الضرر الذي أصابه، إنما يرجع إلى حادث بالمعنى الدقيق للكلمة، ويكتفي منه كدليل على هذا الإثبات، إن يثبت الضرر الذي لحقه وإن هذا الضرر حدث في زمان ومكان العمل، وتسبب في حدوث الضرر أي لا يكلف العامل بإثباته، باعتبار إن اجتماع ظروف حدوث الإصابة في مكان وزمان العمل تكفي للدلالة على نسبة الضرر إلى الحادث، ويكلف الطرف الآخر بنفيه أي بإثبات إن هذا الضرر لا يعود إلى حادث بالمعنى الفني للكلمة وهذه القرينة يرجع صدورها إلى حكم شهير للدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية صدر عام 1921م وتواتر العمل القضائي بها (فكل ضرر يظهر في زمان ومكان العمل يجب اعتباره ناشئاً عن حادث عمل، إلا إذا قدم الطرف الآخر، ما يفيد إن هذا الضرر يعود إلى أصل أجنبي تماماً عن العمل، أو إن الظهور المفاجئ لضرر جسماني في زمان ومكان العمل يشكل بذاته حادثاً، يفترض نسبته إلى العمل، وإذا كان عبء الإثبات بمقتضى هذه القرينة ينتقل إلى خصم العامل، خاصة في حالة عدم معرفة سبب الضرر

وهو ما تظهر أهميته بصفه خاصة في حالة وجود العامل ميتاً في زمان ومكان العمل دون إمكان تحديد السبب الحقيقي للوفاة) .

### {ب} قرينة مهنية الحادث أو قرينة الأصل المهني:

وهذه القرينة كما هو واضح من تسميتها تهتم بإظهار الأصل المهني للحادث، أي نسبة الحادث الذي أصاب العامل من جرائه إلى العمل، حيث يعتبر حادث عمل وقع بمناسبة أو بسبب العمل سواء قدم العامل الإثبات الفعلي لهذا الحادث أو تم ثبوته بمقتضى قرينة مادية الحادث، ومعنى ذلك إنه إذا وقع الضرر في مكان وزمان العمل، فإن هذا الضرر بمقتضى قرينة مادية الحادث ينسب إلى حادث، ولا يكلف العامل بإثباته بل يكلف خصمه بإثبات نفيه، ثم يأتي دور قرينة مهنية الحادث لتنسب هذا الحادث إلى العمل، أي لتفترض إن هذا الحادث هو حادث عمل، أي حادث وقع بمناسبة أو سبب العمل فلا يكلف العامل بمقتضى هذه القرينة إثبات علاقة السببية بين الحادث والعمل، بل يقع على عاتق خصمه عبء إثبات انتفاء هذه السببية، فإذا عجز عن ذلك ظل الوضع كما هو ثابت فرضاً، أي إنه حادث بسبب العمل. وتقوم هذه القرينة على الوضع الغالب للأمور، لأنه إذا كان المعيار المميز لحوادث العمل هو معيار سلطة صاحب العمل، وتبعية العامل له، فإن هذه السلطة وتلك التبعية تظهران بوضوح حينما يكون العامل في مكان وزمان العمل، ففي مثل هذه الحالة تقوم ما تسمى بقرينة التبعية، التي يفترض منها إن العامل كان لحظة وقوع الحادث له في حالة تبعية لصاحب العمل، وهذا بذاته كاف لاعتبار الحادث الذي أصابه حادث عمل، إلا إذا تم هدم قرينة التبعية تلك بإثبات إن العامل رغم وجوده في مكان وزمان العمل إلا إنه خرج من سلطة صاحب العمل وتحرر من تبعيته له. فبمثل هذا الإثبات تهدم قرينة التبعية وتهدم معها قرينة الأصل المهني للحادث، فلا يستفيد العامل من قرينة الأصل المهني، فإذا أراد العامل إثبات العكس أي قيام السببية بين الحادث والعمل، فيقع عليه إن يثبت هذا فعلاً وليس بمقتضى قرينة أي إن دور هذه القرينة في نهاية الأمر ينحصر في تسهيل علاقة إثبات السببية بين الحادث والعمل، فإذا أصيب العامل في حادث أثناء تأدية العمل، فإن هذا الحادث يفترض إنه أثناء تأدية العمل وأيضاً بسببه فلا يكلف العامل بإثبات توافر الأمرين معاً، أي إثبات إن الحادث وقع له أثناء تأدية العمل وبسببه و إنما يكتفي منه إثبات إن الحادث وقع أثناء تأدية العمل "وهو يكون كذلك إذا وقع في زمان ومكان العمل، ليستمد من هذا الطرف قرينة تفيد توافر إن هذا الحادث وقع أيضاً بسبب العمل، بحيث لا يكلف العامل إلا بإثبات الأمر الأول، فإذا أثبتته أفترض توافر الأمر الثاني، ليقع على عاتق خصم العامل إثبات عدم وقوعه أثناء تأدية العمل، أو إنه لم يكن بسبب العمل.

### أنواع إصابات العمل:

## الإصابة أثناء تأدية العمل أو بسببه:

لقد وردت هذه الحالة كأحد الشروط اللازمة لاعتبار الإصابة إصابة عمل وأوسعنا هذا الموضوع بحثاً حيث أوضحنا المقصود بإثاء العمل أو بسببه. لكننا سنتناولها كحالة من حالات إصابات العمل التي يستحق عليها المصاب تعويضاً.

فقد نصت المادة الأولى، من قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 1990م على أنه يقصد بإصابة العمل : الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل أو في أثناء العمل أما القانون المصري فنص في الفقرة (ج) من المادة الأولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم (92) لسنة 1959م، الملغى بأنها الإصابة نتيجة حادث بسبب العمل وفي أثناء تأديته، ويلاحظ أن القانون المصري كان يحدد اجتماع شرطين لكي يعتبر الواقعة أصابه عمل، أي لابد إن تكون الإصابة قد وقعت أثناء تأدية العمل أو بسببه في نفس الوقت، فإذا تحقق شرط وتخلف الآخر انتفت عن الواقعة صفة الإصابة.<sup>٧</sup>

ولقد وردت عدة أمثلة في القضاء المصري في ظل القانون القديم لإصابات العمل، كما في حكم استئناف الإسكندرية في 7 نوفمبر 1951 م، والذي قضي بأنه يعتبر إصابة عمل قتل شخص كان يتولى حراسة البضائع المنقولة في احدي عربات قطار البضائع ، نتيجة دهم قطار آخر له على مسافة بعيدة من العربات التي كان يتولى الحراسة فيها وأثناء العمل شاملاً كما قلنا للأوقات التي يقوم فيها العامل بالعمل أو أثناء تهيئته للعمل وقد قضت محكمة الكويت الابتدائية باستحقاق التعويض لعامل توفي على اثر ضربة شمس لحقته وهو يعمل غير إن القانون المصري الجديد رقم 63 لسنة 1964م، قد غير من صياغة النص فلم يعد ينص على اجتماع الشرطين معاً، بل إن توافر أحدهما يكفي للقول بأن الواقعة إصابة عمل متى وقعت أثناء العمل وإن لم تكن بسببه، كذلك لو وقعت بسبب العمل وإن لم تكن أثناءه .

وهذه الحالة كثيرة الورود في الحياة العملية أو هي ما نطلق عليه حادث عمل بالمعني القريب وهو الحادث أثناء العمل أو بسببه. ولم يتعرض المشرع السوداني لتعريف حادث العمل، وهو ما انتهجه القانون المصري فلم يحدد العناصر التي يركز عليها الحادث كمصدر لإصابة العمل، وقد ترك تحديده للفقهاء والقضاء، وقد اعتنقت محكمة النقض المصرية أول الأمر ما استقر عليه القضاء الفرنسي في تعريفه للحادث، بأنه الفعل المميز بالحركة الفجائية العنيفة بسبب خارجي يحدث مساساً بجسم الإنسان وهذا يفترض ألا يكون تحقق هذه الواقعة أمر مستثارا أي لا يكون لإرادة الشخص الذي تعرض للإصابة دور في تحققها - فالحادث وإن كان يمكن إسناده من حيث أسبابه إلى النشاط الإنساني ، إلا أنه يخرج دائماً عن النشاط

الإرادي للمضرور<sup>(9)</sup> ورغم أن عدم تحديد العناصر التي يركز عليها الحادث كمصدر لإصابة العمل يعد ظاهرة عامة، تسود تشريعات معظم دول العالم، فإن محكمة النقض المصرية لم تعد تشترط أن يكون الحادث عنيفاً مكتفية بأن تتوفر في الحادث الشروط الثلاث الأخرى ، وذلك من خلال ما ذهبت إليه في تعريفها للإصابة بأنها الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوي خارجية بسبب العمل أو في أثناء تأديته ومس جسم العامل أو أحدث به ضرراً<sup>(21)</sup>

حيث يقصد بسبب العمل أن تقع الإصابة بسبب ظروف العمل، أو بطبيعته، كما يدخل في مفهوم سببية العمل وقوع الحادث خارج مقر العمل، ولكنه يتعلق بظروف العمل مثال ذلك أن يعتدي المؤمن عليه على رئيسه في العمل لأسباب تتعلق بالعمل وظروفه. ولا نريد التوسع في هذه الحالة من حالات الإصابة حيث أن كلامنا سيكون تكرر لما سبق فيمكن الرجوع إلى هذا الموضوع في شروط التعويض عن الإصابة التي ذكرناها.

### الخصائص المميزة للمرض المهني

إذا كان الحادث يتصف بصفة المباغة، والصفة الخارجية، فإن المرض المهني ينشأ من سبب داخلي أو باطني، مصدرة جسم المريض، ويتميز بأنه يتكون ببطء ويتطور تدريجياً ولا يظهر إلا بعد حين، ومن أمثله أمراض التسمم التي تنشأ نتيجة الاحتكاك المستمر بين العامل والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، والأمراض الرئوية التي تصيب العامل بسبب تعرضه المستمر لغبار القطن، أو غبار المحاجر وغير ذلك، بيد إن القانون لا يعتبر أي مرض ينشأ عن العمل مهنيّاً يدخل ضمن تغطية إصابات العمل والأمراض المهنية، لأنه أخذ بمبدأ تحديد أمراض المهنة، فقد عدد الأمراض المهنية في صورة بنود في جداول على سبيل الحصر، ووضع مقابل كل مرض الأعمال والصناعات التي يمكن أن تسبب ذلك المرض.

### المبحث الثاني

#### التطور التاريخي للتعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني :

إن الأنظمة القانونية المتعاقبة التي تناولت تعويض إصابات العمل، قد ظلت في تطور مستمر، عبر مراحل مختلفة كان للفقهاء والقضاء مواقف رائده فيها. ففي بداية الثورة الصناعية، والتوسع في استخدام الآلات، فرضت حوادث العمل نفسها كمشكلة تواجه الطبقة العاملة بعد أن عجزت قواعد المسؤولية المدنية من توفير الحماية لها، وحاول القضاء أن يستنتج حلولاً من نصوص القانون المدني إلا أن مساعيه لم تغلح حيث كشف الواقع

إن هنالك صعوبات تحول بين المصاب وحصوله على التعويض الجابر للضرر .

واستجابة لضرورات التطور الاجتماعي، أصدر المشرع نظاماً خاصاً للحماية في مواجهة صاحب العمل، يقر مسؤوليته عن الحوادث التي تصيب عماله، بعيداً عن أحكام القانون المدني، ثم انتهى هذا التطور إلى أن أصبحت الحماية عن إصابات العمل مسؤولية جماعية، تقوم على فكرة التضامن الاجتماعي التي تجد أساسها في نص القانون، وتتحقق في إطار شامل للتأمين الاجتماعي، بوصفها خطراً اجتماعياً، وأصبح المجتمع بأسره، مسؤولاً عن تعويض المخاطر التي تصيب العمال.

والسؤال المطروح هو هل مرت أحكام التعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني بمراحل هذا التطور؟ والإجابة على ذلك تقتضي دراسة النظام القانوني للتعويض عن إصابات العمل في السودان من خلال مراحل تطوره التاريخي.

### التطور التشريعي لأحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان:

إن الحديث عن التطور التشريعي لأحكام تعويض إصابات العمل في القانون السوداني يقتضي التعرض لنشأة وتطور تشريعات العمل في السودان، والتي تتميز بحدثة النشأة إذا ما قورنت بتشريعات العمل الأوروبية، إذ ترجع نشأتها إلى فترة الحكم البريطاني للسودان ، ولا تمثل امتداداً لتجارب تشريعية سابقة، لأننا إذا حاولنا تتبع الفترة التي سبقت الحكم البريطاني، وهي فترتي الحكم التركي والثورة المهدية، فلا نلمس أثراً لوجود علاقات عمل بالمعنى القانوني، ففي فترة الحكم التركي، كان اقتصاد البلاد يعتمد بصورة أساسية على الزراعة التقليدية أو البدائية والرعي في قطاع واسع وتجارة المحاصيل والغابات، ولا أثر يذكر لنشاط صناعي فيما عدا الحرف والصناعات اليدوية التقليدية، التي توجد في كل مجتمع مهما قلت درجة نموه وتقدمه، ويؤكد ما ذهبنا إليه أننا لا نلاحظ أثراً لنظام الطوائف المهنية وهو نظام معروف يكاد لا يخلو منه مجتمع و قد ساد في أوربا في أواخر القرون الوسطى، كما وجد في مصر، وبعض من البلدان العربية، وهو نظام يمثل اللبنة الأولى في دراسة نشأة وتطور تشريعات العمل والبيئة الخصبة لنشأة القواعد الأولية لقانون العمل من خلال عادات وتقاليد المهنة.

وبالرغم من أننا لا نستبعد وجود صورة ما لهذا النظام في السودان، إلا أننا لا نجد له أثراً في نشأة أو تطور تشريعات العمل، أما البحث عن تشريعات أو أحكام للهيئات القضائية، فلا يوجد أثر لتشريع يعني بعلاقات العمل، فالمحاكم في ذلك الوقت كانت تطبق مزيجا من الأحكام والقواعد المستنبطة من فقه الشريعة الإسلامية والقانون المدني المصري القديم، وقواعد العرف والعادات المحلية.<sup>vi</sup>

ويمكن القول، إننا لم نجد تشريعاً أو قواعد قانونية يمكن إن يستند إليها في نشأة القوانين التي تحكم علاقات العمل في الفترتين المشار إليهما، غير إن ذلك لا يعني بأي حال عدم وجود علاقات عمل أو وجود تنظيم قانوني لها، فقد رأينا إن المحاكم في فترة الحكم التركي تعتمد من بين ما تعتمد عليه مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في النظام القانوني السائد آنذاك وفي فترة المهدية طبقت أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المعلوم إن فقهاء الشريعة الإسلامية قد تركوا تراثاً هاماً في تنظيم أحكام عقد إيجاره الأشخاص وعقد الصنائع وهو في أساسه يماثل في كلياته وجوهرة أحكام عقد العمل الفردي المعروف في فقه القانون الوضعي إلى جانب الأعراف والعادات المحلية.

لذا فتشريعات العمل السودانية لا يمكن إرجاعها إلى بيئة محلية لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمعظم تلك التشريعات قد تم اقتباس أحكامها وتحويلها لملائمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السودان، كما أخذ بعضها من تشريعات وقواعد القانون العام الإنجليزي، ومن التشريعات التي طبقت في وقت سابق في بعض المستعمرات البريطانية في الهند وسيلان وبعض البلدان الإفريقية خاصة مصر. ويعتبر قانون التلمذة في الصناعة لعام 1908م .أول تشريع في مجال علاقات العمل وقد حدد هدف هذا القانون في ديباجته، بوصفه إنه قانون موضوع لتسهيل عمل وتنفيذ التلمذة في الصناعة وتحفيز تعليم الأطفال والأحداث الحرف اليدوية.

ويمثل هذا القانون في واقع الأمر، نقطة البداية في التدريب المهني المنظم في مجال الصناعة، وكان الغرض منه كما ذكر في ديباجته، إتاحة قدر من التدريب والتأهيل للعناصر الوطنية لإدماجهم في قطاع العمالة الماهرة، بغرض توطين الوظائف في المشروعات الحديثة التي أنشأتها وذلك بقصد ترشيد وضبط النفقات. ثم صدر بعد ذلك العديد من تشريعات العمل في السودان خلال الفترة 1948 . 1956 والتي تعتبر تطوراً ملحوظاً في مجال التشريعات العمالية، حيث صدرت تشريعات تنظم شروط وظروف العمل بصفة شاملة ودقيقة لأول مرة في السودان على نحو يغطي تقريباً أغلب الموضوعات التي تندرج تحت إطار علاقات العمل الفردية، وعلاقات العمل الجماعية وفقاً لدرجة التطور والمستويات الدولية السائدة في هذا المجال في ذلك الوقت، ولم يكن ذلك التطور لاعتبارات تتعلق بتطور اقتصادي، أو نشاط صناعي، محسوس إلا بقدر محدود تمثل في المشروعات التي أنشأتها الحكومة، كمشروع الجزيرة وغيره من المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية كالسكك الحديدية وخدمات الاتصال ومشروعات الري والسدود وإلى غير ذلك، بجانب هذا التطور المحدود .

وأبرز التشريعات في هذه الفترة صدرت عام 1948م حيث نظم المشرع علاقات العمل الفردية من شروط

وظروف عمل وأهم القوانين في هذا المجال قانون المخدمين والأشخاص 1948م وقانون الورش والمصانع 1949م كما تولي تنظيم علاقات العمل الجماعية وأبرز قوانينها قانون نقابات العمل والعمال 1948م وقانون تنظيم منازعات العمل 1948م وقانون منازعات العمل التحكيم والتحقيق 1948م ثم اتبعت بقوانين أخرى.

وعليه يمكن القول بأن تشريعات العمل السودانية ترجع إلى فترة الحكم البريطاني في السودان ولهذا يمكن تتبع أحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان ابتداء من فترة الحكم البريطاني وانتهاء بقانون التأمين الاجتماعي 1990م وتعديلاته حتى 2004م، ومنذ 1889م بدأت الإدارة البريطانية في تطبيق التشريع الإنجليزي، حيث لم يكن هنالك قانون سوداني ولا قضاة سودانيون، وكان تطبيق القانون الإنجليزي يتم تحت قاعدة العدالة والمساواة والوجدان السليم المنصوص عليها في المادة (6) من قانون القضاء المدني سنة 1900م وتقرأ (في الحالات التي لا تحكمها المادة (3) من هذا القانون أو أي قانون آخر. ونجد أن المبادئ المضمنة في قانون تعويضات العمال الإنجليزي لسنة 1880م تعتبر جزءا من قانون السودان، هذه المبادئ أصبحت أساسا للقانون المدني الذي جاء بنظرية المسؤولية التقصيرية أي اعتبار أن الشخص مسؤولاً حيث سبب الضرر للغير بفعلة، ومن ثم يكون مسؤولاً عن جبر ذلك الضرر للمضروب، وتقوم المسؤولية التقصيرية على ثلاثة أركان هي: <sup>vii</sup>.

[1] الخطأ.

[2] الضرر.

[3] علاقة السببية.

وترتب على قيام القضاء السوداني بتطبيق القانون العام، التزامه بمنهج القانون الأنجلوسكسوني الذي يضع للسوابق القضائية مكانا مهما سواء في إنشاء النصوص القانونية أو التزام المحاكم بتطبيقها، فالقاضي السوداني يلتزم بالسوابق القضائية كأمر ملزم باعتبارها احد مصادر القانون في حالة غياب النص، وهذا ما جعل للسوابق القضائية دوراً فعالاً في تطوير أحكام التعويض عن إصابات العمل. وفي تطور آخر أخذ القانون السوداني بنظرية المسؤولية بدون خطأ <sup>viii</sup> والفرق بين هذه المسؤولية والمسؤولية بناء على خطأ تكمن في أن في الأولى ليس على المتضرر سوي إثبات علاقة السببية بين الضرر والعمل، بينما في نظرية المسؤولية بناء على خطأ لابد من إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما، وقد وجدت هذه المسؤولية في القانون السوداني بصدور قانون أول سبتمبر سنة 1949م، والذي نظم قانون تعويضات العمل استثنائياً أي بدون خطأ أما في حالة وجود خطأ سبب هذه المسؤولية فان القاعدة الواجبة التطبيق حينئذ هي قاعدة القانون

العام. وقانون تعويض العمال 1949م يعد من أهم القوانين التي صدرت في سلسلة قوانين العمل 1948م شرع في مجلس الحاكم العام وحدد لسريانه مدة ثمانية أشهر من تاريخ نشره. وجاء في ديباجته الهدف من تشريعه بأنه ينص على إعطاء التعويض للعمال عن الأضرار التي تصيبهم أثناء خدمتهم، وقد الغي بموجبه قانون تعويض العمال لسنة 1908م عقود الحكومة واشتمل على (33) مادة والحق به جدولين ونماذج للاستمارات التي تستخدم في تنفيذ أحكام القانون، وشمل المستخدمين في القطاعين العام والخاص مع استثناء المستخدمين الذين تزيد أجورهم على حد معين في السنة ممن يقومون بعمل غير يدوي وبعض الفئات ممن يعملون في أجهزة الدولة ذات الطبيعة النظامية كأفراد للقوات المسلحة والشرطة.

الا انه لم يساير التطورات التي حدثت فيما بعد خاصة بما يتعلق بمد مظلة الحماية إلى فئات لم يغطيها القانون، والتوسع في مفهوم إصابة العمل لتشمل الإصابة بسبب العمل وأصابه الطريق والأمراض المهنية، وجواز تعدد التعويضات وكيفية تقديرها إلى غير ذلك من جوانب القصور التي ظلت ملازمة له إلى أن حل محله قانون التعويض عن إصابات العمل<sup>ix</sup> 1981 وهو القانون الذي ينظم تعويض إصابات العمل في النظام السوداني بجانب قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 1990م.

#### ومن أهم الأحكام التي تناولها هذا القانون:

[1] أجاز القانون الاتفاق على مقدار التعويض بموجب المادة (21) بشرط ألا يكون التعويض المتفق عليه أقل من مقدار التعويض الواجب دفعه بموجب هذا القانون.

[2] قررت المادة (25) حق رجوع العامل المصاب على المتسبب بالحادث بمبلغ التعويض إذا كانت الإصابة ترجع لخطئه أو إهماله.

[3] جعلت المادة (26) للعامل الحق في الحصول على تعويض مدني بخلاف التعويض المنصوص عليه بهذا القانون متى كانت الإصابة قد تسبب فيها صاحب العمل أو شخص تابع له بفعل متعمد أو إهمال أو تقصير.

ورغبة من المشرع السوداني في توفير حماية كاملة للعاملين أخذ بنظام التأمين الاجتماعي وذلك بإصدار قانون التأمين الاجتماعي لسنة 1974م والذي يعتبر أول قانون للتأمين الاجتماعي في السودان و بموجبه أصبحت مسئولية التعويض جماعية تقوم على فكرة التضامن وصار التزام صاحب العمل اشتراك دوري يتم تحديده على أساس نسبة من أجر العامل إلى صندوق التأمين الاجتماعي الذي يتولى دفع التعويض المقرر في القانون للعامل المصاب.

وقد صدر هذا القانون في 1975/4/2م ،وسمي قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 1976م وبموجبه أصبحت الحماية في مواجهة أصابه العمل تتحقق في إطار شامل للتأمين الاجتماعي باعتبارها خطراً اجتماعياً.

ونلاحظ إن صدور هذا القانون قد جاء متأخراً إلى حد كبير. إلا إننا إذا حاولنا تقصي الظروف التي كانت عليها البلاد، مقارنة بالظروف التي كانت عليها الدول الأوروبية التي عرفت نظام التأمينات الاجتماعية في وقت مبكر، لعلنا إن تأخر نظام التأمينات الاجتماعية في السودان أمر طبيعياً، فالتأمينات الاجتماعية ظهرت أول ما ظهرت في البلدان الصناعية أي البلدان التي تقدمت فيها الحركة الصناعية تقدماً كبيراً و انتشرت فيها الآلات انتشاراً واسعاً، ولم يكن في السودان أي من هذه الظروف فقد ظل السودان بلداً زراعياً بعيداً كل البعد عن الصناعة الحديثة حتى بداية القرن العشرين.

### المبحث الثالث

#### الأساس القانوني للتعويض عن إصابات العمل

إن معرفة الأساس القانوني للتعويض عن إصابات العمل يعد مدخلاً ضرورياً لدراسة تلك الأحكام، فموضوع تعويض العمال عن إصابات العمل لم يعد محل بحث أو نقاش، فقد ظلت الدول تسعى إلى معالجة الانعكاسات السالبة الناتجة عن التقدم التكنولوجي والتي باتت تهدد أكبر شرائح المجتمع وأهمها وهي طبقة العمال، فقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بوضع الضمانات التي تكفل حماية القوى العاملة وسلامتها من أخطار المهنة، وأقرتها المواثيق والاتفاقيات الدولية و نصت عليها القوانين المقارنة ومنها القانون السوداني.

والسؤال الذي تقتضي الضرورة طرحه ما هو الأساس القانوني للتعويض عن إصابات العمل؟.

يقصد بأساس التعويض عن إصابات العمل السبب الذي من أجله يتم إلقاء عبء تعويض المضرور على عاتق شخص معين، وبعبارة أخرى الأسباب التي أدت إلى قيام الالتزام بتعويض الضرر الذي يصيب العامل أو الاعتبار التي دعت التشريعات إلى فرض الالتزام بالتعويض عند حصول الضرر.

وبرزت للإجابة على السؤال أعلاه العديد من النظريات، وإذا كان هذا هو الاتجاه في أغلب دول العالم ومنها السودان فلا بد أن نأخذ بشيء من التفصيل مراحل هذا التطور، من جانب آخر فقد تعرض فقهاء الشريعة الإسلامية لبحث مسألة أساس المسؤولية عن الأعمال الشخصية، وبرز ذلك في اتجاهين:-

**الاتجاه الأول:** يعتبر السبب في ضمان مرتكب الفعل الذي ينشأ عنه ضرر هو التعدي أي الخطأ.

**الاتجاه الثاني:** يري أن الضرر الذي لحق بالمضرور هو السبب في الضمان. انطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام (لا ضرر ولا ضرار)<sup>(11)</sup> حيث يعتبر هذا الحديث الشريف بمثابة القاعدة العامة التي تحكم الضمان، أما دلالته فتؤكد أن مبدأ المسؤولية والتعويض عن الضرر أمر أساسي في الشريعة الإسلامية.

### التوسع في تفسير نصوص القواعد العامة:

ظهرت بعض النظريات الفقهية والتطبيقات القضائية التي حاولت التوسع في تفسير القواعد العامة أو الخروج عليها للبحث عن أساس آخر للمسؤولية فظهرت النظريات التالية:

نظريه الخطأ المفترض.

- نظرية الخطأ الثابت.

- نظرية تحمل التبعة.

### نظرية الخطأ المفترض

تثار نظرية الخطأ المفترض داخل نطاق المسؤولية التقصيرية لا العقدية، إذ ذهب الفقه التقليدي في فرنسا إلى أن الأساس القانوني للمسؤولية عن فعل الأشياء هو الخطأ المفترض حيث لا يكلف المدعي بإثباته وكان هذا سبب ما يكتنف إثبات الخطأ من صعوبات في كثير من الحالات، وما أدى إلى فقد المضرور لحقه في التعويض في معظم الحالات، لذلك أعفاه المشرع من عبء الإثبات فتقوم هذه الفكرة على أن قواعد المسؤولية عن حراسة الأشياء تختلف عن القواعد العامة للمسؤولية التقصيرية من ناحية عبء الإثبات، فمسؤولية حارس الشيء تقوم على الخطأ المفترض، هذا الخطأ هو خطأ في الحراس وبالتالي لا يكلف المضرور بإثباته، ذلك انه مفترض افتراضا لا يقبل إثبات العكس، وبعبارة أخرى لا يستطيع حارس الشيء التخلص من المسؤولية إلا أن يثبت انه لم يرتكب خطأ أو انه قام بما ينبغي عليه من عناية ولا يتحقق ذلك إلا بإثبات السبب الأجنبي.

## المبحث الرابع

## التشريعات الخاصة بتعويض إصابات العمل

## موقف المشرع المصري:

إزاء إصابات العمل التي كانت تهدد حياة العمال وسلامتهم دون ادني حماية، رأى المشرع المصري ضرورة التدخل تشريعياً لأن قواعد المسؤولية المدنية لم تعد تتناسب مع حالة العامل في ظروف الإنتاج الكبيرة والآلات الضخمة المعقدة من جهة، وتعذر إثبات مصدر الإصابة وسببها من جهة أخرى، لذلك صدر القانون رقم (64) لسنة 1936م وبمقتضاه ألزم صاحب العمل أن يدفع مبلغاً خرافياً عن الضرر الذي يصيب العامل بسبب العمل وفي أثناء تأديته وإن انعدم خطأ صاحب العمل أو كانت نتيجة خطأ العامل لا أن هذا القانون تعرض لكثير من النقد بسبب قصور مجال تطبيقه ومقدار مزاياه الأمر الذي جعل المشرع يصدر القانون رقم (86) لسنة 1942م الذي كان من أهم أهدافه تأمين حقوق العامل المصاب من إفسار أو إفلاس صاحب العمل، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم (89) لسنة 1950م الذي جاء مساهراً لاتجاه المشرع نحو مراعاته لمصلحة العامل فأتي بأحكام أكثر عدالة من سابقه إضافة إلى وضع ضمانات أكثر للعمال ثم القانون رقم (117) لسنة 1950م والذي استحدث حماية العامل من الأخطار الناتجة عن أمراض المهنة لأول مره وبموجبه تستحق الأداءات المنصوص عليها في القانون رقم (89) لسنة 1950م ثم حل القانون رقم (202) لسنة 1958م محل القانونين السابقين مستحدثاً مبادئ أخرى في مجال تأمين إصابات العمل ثم القانون رقم (92) لسنة 1959م وأخيراً القانون رقم (63) لسنة 1964م<sup>x</sup>.

## موقف المشرع السوداني:

أما في السودان والذي يعتبر من الدول التي خطت خطي واسعة في مجال تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية، والذي كان سابقاً في محاولة وضع أنظمته للتعويض عن إصابات العمل منذ أكثر من مائة عام، نجد المشرع السوداني قد سلك ذات المسلك الذي سلكه كل من المشرع الفرنسي والمصري، فقد بدأ في مواجهة إصابات العمل منذ عام 1908م حين أصدر قانون معاشات الحكومة 1908م ثم توالى التشريعات بعد ذلك إلى أن صدر قانون تعويض العمال لسنة 1949م والذي تضمن معظم المبادئ والأحكام الأساسية التي جاءت بها المستويات والمعايير الصادره عن منظمة العمل في مجال التعويض عن إصابات العمل في ذلك الوقت، فقد عرف السودان بموجب ذلك القانون المسؤولية بدون خطأ حيث رتب مسؤولية صاحب العمل عن الإصابات التي تصيب عماله أثناء العمل دون حاجه إلى إثبات الخطأ في جانب صاحب العمل بل

حتى وإن ثبت أن الإصابة كانت نتيجة إهمال العامل نفسه، وقد حدد ذلك القانون قيمة التعويض عن إصابات العمل تحديداً خرافياً لا يقدر بالضرر ولا يغطي إلا جزءاً ضئيلاً منه.

ففي تطور لاحق أصدر المشرع قانون تعويض العمال 1981م وهو القانون المعمول به حالياً إلى جانب قانون التأمينات الاجتماعية.<sup>xi</sup>

### الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من يناير 1948م وقد أكدت في المادة (22) منه على حق الإنسان في الضمان الاجتماعي بقوله " لكل شخص باعتباره عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي القائم على أساس انتفاعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها للحفاظ على كرامته ولنمو شخصيته نمواً حراً ونظم كل دوله<sup>xii</sup> .

وجاء في المادة (25) من الإعلان نفسه أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة بالنسبة للمأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والعجز وأعراض الترمل والشيخوخة وفي غير ذلك من الحالات التي يفقد فيها موارد معيشته لظروف خارجه عن إرادته .

وللأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصة وهكذا تبين أن الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان يحق للفرد بموجبها أن يتمتع ويجد الكفاية في العيش ، وبحق الحماية في بعض المخاطر الاجتماعية كالمرض والعجز والشيخوخة والبطالة والتمرد وفقاً لنظم وموارد الدولة التي ينتمي إليها.

### شروط قيام مسؤولية صاحب العمل في الشريعة الإسلامية:

أوجب الشريعة الإسلامية على حائز ومستعمل الأشياء الخطرة بذل عناية خاصة كي لا يتعرض الغير لخطرهما، فقد روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "مر يقوم في مجلس يسلمون سيفاً يتعاطونه بينهم غير مغمود فقال ألم ازجر عن هذا فإذا سل أحدكم السيف فليغمده ثم ليعطه أخاه.<sup>xiii</sup>

ورغم أن الآلات الميكانيكية لم تكن منتشرة في العصر الإسلامي الأول إلا أن ما تركته (فقهاء المسلمين) من تراث فقهي يغطي حوادث العمل الناتجة عن استخدام الآلات الميكانيكية كما أن المسؤولية الناتجة عنها تخضع للقواعد العامة في الضمان ، فيسأل مباشر الضرر وإن لم يتعمد، ولا يسأل المتسبب إلا إذا تعمد، إذ يقيم الفقه الإسلامي تفرقة هامة بين من بأشّر الضرر ومن كان متسبباً فيه، ونظراً لأهمية هذه القاعدة

فسوف نقوم بتعريف المباشر وشروط قيام مسؤوليته وأمثلة لحالات المباشرة، كما سنقوم بتعريف المتسبب وشروط قيام مسؤوليته وأمثلة للتسبب.

### الأحكام الإجرائية للتعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني

عند حدوث إصابة العمل، هنالك إجراءات معينة لابد من إتباعها، تشمل الإبلاغ عن الحادث ومعرفة أسبابه وبحث الظروف المحيطة بها. ولما كانت الإصابة قد تحدث داخل مكان العمل كما قد تحصل خارج مكان العمل كأن تحدث بالطريق أو تحدث خلال فترة الانتداب بعيداً عن مكان العمل أوقد تحدث في أحد فروع المنشأة بعيداً عن المركز الرئيسي، لذلك كان لابد أن يعلم صاحب العمل بها حتى يتخذ الإجراءات التي فرضها القانون عليه<sup>(27)</sup> وهذا الواجب يقع العامل الذي تحدث له إصابة عمل فهو الذي يقوم بالتبليغ ويمكن أن يتم التبليغ نيابة عنه اذا كانت حالته لا تسمح بذلك.

وقد نص القانون السوداني علي العديد من الاجراءات التي يجب اتباعها عند حدوث اصابات العمل تتمثل في الاتي<sup>xiv</sup>:-

**{أ}** يقوم صاحب العمل أو الشرطة بإبلاغ المدير بأي إصابة عمل تحدث لأي عامل وتوقع ذلك العامل عن كسب أجرة لمدة ثلاثة أيام أو أكثر أو ينتج عنها عجز ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الثالث لوقوع الحادث .

**{ب}** إذا ابلغ صاحب العمل أو نما إلى علمه وفاة عامل نتيجة إصابة عمل فيجب عليه أن يبلغ ذلك بأسرع وقت ممكن إلى الضابط المسئول عن اقرب قسم للشرطة يقع في المنطقة التي كان يعمل فيها المتوفى، كما يقوم بإبلاغ ذلك إلى المدير موضحاً في البلاغ ظروف الوفاة إذا كانت معروفة لديه.

**{ج}** يقوم الضابط المسئول عن قسم الشرطة فور تلقيه البلاغ المشار إليه في البند (3) بإخطار أي فرد من أسرة العامل المتوفى، يكون مقيماً في المنطقة التي يقع فيها القسم بالوفاة، فإذا لم يكن مقيماً في تلك المنطقة أي فرد من أسرة ذلك العامل، يقوم الضابط المسئول بإرسال أخطار إلى الضابط المسئول عن اقرب قسم للشرطة في المنطقة التي يعتقد أن أياً من أفراد أسرة العامل يقيم فيها لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالأخطار.

**{د}** أن يقوم صاحب العمل بنقل العامل المصاب إثر وقوع الإصابة إلى جهة العلاج وإبلاغ الشرطة بالإصابة.

{هـ} إن يقوم صاحب العمل بإشعار الصندوق بوقوع الإصابة .

وقد نصت على ذلك المواد (1/6) من قانون تعويض العمال لسنة 1981م على أن يبلغ العامل الذي تحدث له أصابه عمل أو يتم التبليغ نيابة عنه بأسرع وقت ممكن إلى صاحب العمل أو الشرطة بوقوع الحادث الذي يكون سببا في تلك الإصابة والظروف التي وقع فيها ذلك الحادث وفي بيان طبيعة هذا الالتزام وجزاء التخلف عن القيام به أعلنت محكمة النقض المصرية " وإن أوجب المشرع قيام العامل المصاب بتبليغ صاحب العمل بوقوع الحادث فور حصوله إلا إنه ترخص فيه إلى إن تسمح حالته ولما كان من الحوادث ما لا يترتب أثره فور وقوعه بتراخي ظهوره حيث يستغرق وقتا ما، فإن واجب الأخطار يتراخى كذلك إلى وقت ظهور هذا الأثر ولما كانت إدارة المستشفى التي نقل إليها العامل حينما شعر بالإصابة وبخطورتها تولت تبليغ جهة البوليس عن الحادث فإن هذا التبليغ يتحقق به غرض القانون ".

أما إلزام العامل المصاب بإبلاغ صاحب العمل بالحادث وبتعرضه للإصابة إثر تحققه يفسره قانونا نص المادة (3/6) من قانون تعويض العمال لسنة 1981م التي نصت على أن " يقوم صاحب العمل أو الشرطة بإبلاغ المدير بأي أصابه عمل تحدث لأي عامل وتوقع ذلك العامل عن كسب أجره لمدة ثلاثة أيام أو أكثر أو ينتج عنها عجز، وذلك خلال مدة لا تتجاوز اليوم الثالث لوقوع الحادث "

ورتب أثراً على ذلك سقوط الحق في التعويض بموجب قانون تعويض العمال لسنة 1981م إذا لم يقم العامل الذي أصيب بإصابة عمل أو لم يقم من ينوب عنه بإبلاغ صاحب العمل أو الشرطة حيث نصت في 2.9 " يسقط الحق في التعويض بموجب أحكام هذا القانون إذا لم يقم العامل الذي أصيب بإصابة عمل أو لم يقم من ينوب عنه بإبلاغ صاحب العمل أو الشرطة وفقاً لأحكام البند (1) إلا إذا ثبت إن صاحب العمل كان يعلم بالحادث الذي نتجت عنه الإصابة في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ وقوع ذلك الحادث عند وقوعه أو علم به بعد ذلك بوقت معقول أو إذا ثبت عدم الإبلاغ أو المطالبة يرجع إلى سبب مقبول لدى المحكمة.

فإذا أبلغ صاحب العمل أو نما إلى علمه وفاة عامل نتيجة لأصابه عمل فيجب عليه إن يبلغ ذلك بأسرع وقت ممكن إلى الضابط المسئول عن أقرب قسم للشرطة يقع في المنطقة التي كان يعمل فيها المتوفى كما يقوم بإبلاغ ذلك إلى المدير موضحاً في البلاغ ظروف الوفاة إذا كانت معروفة لديه.

ونلاحظ أن الإجراءات هي نفسها في القانون المصري، فالمادة (38) من القانون رقم (79) لسنة 1975م ألزمت صاحب العمل بإبلاغ الشرطة عن كل حادث يصاب به أحد عماله بإصابة تعجزه عن العمل، وذلك

خلال 48 ساعة من انقطاعه عن العمل بسبب الإصابة. من ذلك يتضح إن واجب إبلاغ الشرطة يقع على عاتق صاحب العمل، و يكون هذا الأجراء واجباً في حالة الإصابة التي تعجز العامل عن أداء عمله فقط ، فإذا لم تؤد الإصابة إلى عجز المصاب عن أداء عمله، لا يستوجب ذلك إبلاغ الشرطة إلا إذا كانت الإصابة تستوجب مساءلة جنائية لشخص آخر وإبلاغ صاحب العمل ليس له شكل معين ويتم بأي وسيلة ممكنة، فيجوز إن يكون عن طريق التلفون، أو بطريقة الكتابة أو عن طريق رسول، وذلك بحسب ظروف ومكان وقوع الإصابة، ولكن قد يثور نزاع بين العامل وصاحب العمل بادعاء عدم علمه بالإصابة، خصوصاً التي تقع بعيداً عن مكان العمل، لذلك ترى إن يكون الإبلاغ بطريقة يسهل إثباتها عند النزاع وذلك حفاظاً على حقوق العامل.

#### تقدير درجة العجز ونسبته وتعديله :-

إذا انتهت فترة العلاج دون شفاء المؤمن عليه من إصابته، وثبت استقرار الحالة المرضية الناشئة عن إصابة العمل، بعدم استرداد المؤمن عليه لكامل قدراته الطبيعية، على نحو يحول بينه وبين مباشرة أي نشاط مهني، وتؤكد بقرار من الجهات الطبية المختصة ان العامل يعاني من عجز دائم في قواه الجسدية علي نحو يحول دونه و اداء عمله بالصورة التي كان عليها قبل الحادث، فان العامل يستحق معاشاً محدداً عن هذا العجز. والعجز كما عرفه القانون السوداني (هو كل ما من شأنه أن يحول بين العامل وبين عمله الذي يتكسب منه) والعجز أما عجز مؤقت وأما عجز مستديم، والعجز المستديم درجات فهو أما كامل مستديم، وأما عجز جزئي مستديم، العجز الكامل هو كل عجز يؤدي بصفه مستديمة إلى فقدان المؤمن عليه قدرته على العمل كلياً أو جزئياً في مهنته الأصلية أو قدرته على الكسب بوجه عام ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر كلياً أو فقد ذراعين أو فقد ساقين أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة أو حالات الأمراض العقلية والأمراض المزمنة والمستعصية. أما العجز الجزئي فتختلف درجاته باختلاف تأثير ذلك العجز، على قدرة العامل على العمل، فدرجة العجز في حالة بتر الساق فوق الركبة، تختلف عنها في حالة بتر الساق تحت الركبة، لذلك يتعين إن يكون لكل درجة من درجات العجز نسبة مئوية تنسب إلى العجز الكامل المستديم على نحو ما سيأتي بيانه. ونظراً لان تحديد نسبة العجز من الأمور الدقيقة التي قد تختلف بنشأتها وجهات النظر الطبية، فقد وضع المشرع معياراً جامداً لتحديد العجز في الحالات الظاهرة المألوفة كما وضع جدولاً وردت فيه 25 حالة من حالات العجز العضوي.

## شروط العجز الكامل :

[1] قيام حالة العجز ذاتها.

[2] إن يكون هذا العجز مستديماً (له صفة الاستدامة).

[3] إن يحول بين المصاب وبين مزاوله أي عمل أو مهنة يكتسب منها.

**الشرط الأول:** والمقصود به إن يؤدي العجز إلى عاهة مستديمة ينتج عنها عدم تأدية عضو أو أكثر من أعضاء الجسم المصاب لوظيفته على الوجه المعتاد

**الشرط الثاني:** إن يكون لهذا العجز صفة الدوام أي لا يكون بطبيعته قابلاً للشفاء كفقْد البصر فقداً كلياً.

**الشرط الثالث:** يجب إن تؤدي العاهة (حتى يمكن اعتبارها عجزاً كلياً) إلى فقْد قدرة العامل على الكسب بحيث يصبح غير قادراً على مزاوله جميع المهن.

وتحديد العجز البدني وتقدير جسامته يعد من المسائل التي تدخل في اختصاص أهل الخبرة من الأطباء، فإذا ثبت طبياً تخلف حاله من حالات العجز البدني ، فإن هذه الحالة تترجم بهدف التعويض عنها إلى نسبة مئوية محددة وهذه النسبة قد تتحدد طبياً من خلال جداول تعد مقدماً وقد أرفق المشرع السوداني بقانون التأمين الاجتماعي سنة 1990م جدولاً مبيناً به النسب المئوية لبعض درجات العجز، وفي هذا الجدول لم ترد حالات العجز الجزئي على سبيل الحصر وإنما وردت على سبيل المثال، ويجب التنبيه إلى إن الحرمان الكلي من الكسب وعدم القدرة على مزاوله أي عمل من الأعمال ليس معناه اشتراط عجز جميع أعضاء الجسم، بل يكفي أحياناً أصابه عضو واحد فالجنون مثلاً يعتبر عاهة كلية رغم إن الإصابة خاصة بعضو واحد هو المخ.

أما في القانون المصري، فقد أوردت المادة الأولى من القانون 1964/63 بفقرتها (ز) بعض حالات العجز الكلي على سبيل المثال، وبذلك فكل عجز (عاهة) مستديم يتحقق فيه الشروط السابقة، حتى وإن لم يرد ذكره بالنص السابق يمكن اعتباره عجزاً كلياً مستديماً، بينما يعتبر العجز جزئياً، إذا لم يؤدي إلى فقْد القدرة على الكسب كالأعور ومقطوع الكف فكلاهما يمكن له إن يزاوّل أعمالاً أو مهنة أخرى وإن بأجر مخفض، فالعجز الجزئي لا يفقد المصاب الاستعداد الطبيعي للعمل بوجه عام ، والفرق بين العجز الجزئي المستديم والعجز الكامل المستديم هو إن الأول لا يؤدي إلى فقْد القدرة أو الاستعداد الطبيعي للعمل أما الثاني فإنه يؤدي إلى فقْد قدرة المصاب على العمل والكسب لهذا اقتضت حكمة المشرع إن يستحق صاحب العجز

الكامل المستديم (الناتج عن أصابه عمل) معاش عجز وإن يستحق صاحب العجز الجزئي المستديم تعويضاً أو معاشاً بحسب درجة العجز ونسبته<sup>(21)</sup>

### القواعد المقررة في تقدير نسبة العجز :-

أورد المشرع السوداني قواعد لتقدير نسبة العجز حيث بنص في المادة (54) من قانون التأمين الاجتماعي لسنة 1990م وتعديلاته على الآتي:

إذا كان العجز مبيناً بالجدول رقم (4) الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية 1990م (2) روعيت النسب المئوية من درجة العجز الكلي المبينة به.

إذا لم يكن العجز مما ورد بالجدول المذكور فتقدر نسبته بنسبة ما أصاب العامل من عجز في قدرته على الكسب على أن تبين تلك النسبة في الشهادات الطبية.

### إجراءات الحصول على التعويض.

بينما فيما سبق الإجراءات التي يلتزم بها صاحب العمل عند تعرض احد العاملين لدية المشمولين بأحكام التأمين الاجتماعي للإصابة وقلنا أن الالتزام الأول يتمثل في تقديم الإسعافات الأولية ونقل العامل المصاب اثر وقوع الإصابة إلى جهات العلاج، ومن ثم إبلاغ الشرطة على نحو ما بيناه سابقاً، كذلك الالتزام بإبلاغ الصندوق أو أي فرع من فروع أو أي مكتب تابع له عن حادث العمل خلال مدة أقصاها 7 أيام من تاريخ وقوع الإصابة وذلك بموجب الإشعار الخاص بذلك وهو إشعار إصابة العمل، كما ويلتزم كذلك بتزويد الصندوق بالتقرير الطبي الأولي في مدة أقصاها شهر من تاريخ وقوع الإصابة إضافة إلى متابعة تزويد الصندوق بالتقارير الطبية اللاحقة

وبمجرد ورود إشعار إصابة العمل إلى دائرة التعويضات بالصندوق تقوم تلك الدائرة بفحص إشعار الإصابة فإذا وجدت أي من المعلومات والبيانات المطلوبة غير موجودة تقوم بإرجاع هذا الإشعار إلى مصدرة لإعادة تكملة وتقديمه للصندوق كاملاً.

أما الجهات التي تتولي التحقيق عن الإصابة، طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المصري<sup>(19)</sup> تتحدد بالنظر إلى النظام القانوني الذي يخضع له المؤمن عليه، فالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام قانون العمل ومن في حكم خدم المنازل تختص جهات الشرطة بإجراء التحقيق، أما بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة والهيئات العامة وهيئات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات، فإن الجهة

ذات الاختصاص بإجراء التحقيق هي إدارة التأمين الاجتماعي التابعة لجهة العمل، متى تحققت الواقعة، التي تعرض المؤمن عليه داخل دائرة العمل.

إذن تعيين الجهة المختصة بإجراء التحقيق وفقاً للنظام القانوني الذي يخضع له العامل المصاب يتحدد وفقاً للجهة التي تجريه، فالتحقيق الذي تجريه جهات الشرطة يعد تحقيقاً رسمياً - بينما التحقيق الذي تتولاه إدارة التأمين الاجتماعي يعتبر تحقيقاً إدارياً، ومع ذلك فإن الاختلاف في الصفة القانونية للتحقيق لا ينعكس على دورة ولا على حجته بالنسبة للعناصر الثابتة فيه والنتائج التي يمكن أن تستخلص منه قانوناً، فطبقاً للمادة الثامنة من القرار الوزاري رقم (310) لسنة 1976 يجب على الهيئة المختصة اتخاذ ما تراه لازماً لحصر صور التحقيقات التي ترد إليها من الجهات القائمة بأعمال التحقيق ومراجعتها واستيفائها فور ورودها. إذن فإن الصفة القانونية للتحقيق تتحدد وفقاً للجهة التي تجريه.

### سقوط حق العامل المصاب في التعويض :-

يختلف سقوط الحق في التعويض الاجتماعي عن حالات عدم الاستحقاق أو عدم ثبوت الحق فيه وأساس ذلك ارتباط ثبوت الحق في التعويض الاجتماعي بما تكشف عنه ظروف الواقع من عناصر تتصل بشروط تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي بينما يفترض سقوط الحق في التعويض تحقق سبب وجودة وقيامه فهو اثر لانقضاء المدة الزمنية للمطالبة القانونية به لذلك يمكن القول بأن سقوط الحق يرتبط بالمدى الزمني للحماية القانونية وقد قرر المشرع السوداني بسقوط الحق بالتعويض لمرور خمس سنوات حيث نص في المادة (98) على " لا تقبل دعوى التعويض إلا إذا طلب الصندوق بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي يعتبر فيه المستحقات واجبه الأداء<sup>(21)</sup> " إلا إن المشرع اعتبر أي إجراء تقوم به أي جهة إدارية أو نقابية في مواجهة الصندوق بقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة للمستحقين حيث نص على ذلك في البند الثاني من المادة (98) فإنما يعتبر كل إجراء تقوم به أي جهة من الجهات الإدارية أو النقابية في مواجهة الصندوق بالنسبة لحقوق المؤمن عليهم أو المستحقين عنهم قاطعاً للتقادم.

أما المشرع المصري فلم يضع قواعد خاصة بسقوط الحق في التعويض الاجتماعي لذلك تطبق في هذا الشأن القواعد العامة التي تتصل بسقوط الحق التأمينية طبقاً المادة (140) من القانون رقم (79) لسنة 1975م " يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وإلا انقضى الحق في المطالبة بها وتعتبر المطالبة بأي من المبالغ المتقدمة شامله المطالبة بباقي المبالغ المستحقة وينقطع سريان الميعاد

المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد فمدة سقوط الحق في التعويض الاجتماعي كحق تأمين تكون خمس سنوات بغض النظر عن طريقة دفعة قيمة مالية تستحق دفعه واحدة أم إيراداً مرتباً يتصف استحقاقه بالدورية والتجدد<sup>xv</sup>.

ومدة الخمس سنوات هذه تعد مدة تقادم لا مدة سقوط، ومع ذلك فقد خرج المشرع المصري في تنظيمه لأحكامها عن إطار القواعد العامة للتقادم لا يسري طبقاً المادة (381) من القانون المدني كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن إن يطالب بحقه وإن كان المانع أدبياً".

ومعنى ذلك إن التقادم لا يبدأ سريانه قانوناً إذا وجد مانع يحول بين الدين وبين المطالبة بحقه فإذا زال هذا المانع يبدأ التقادم في السريان.

وإذا كان استحقاق كل من التعويض الاجتماعي والتعويض كجزاء لانعقاد المسؤولية المدنية يرتبط بتاريخ تحقق الواقعة مصدر ضرر فإن التاريخ الذي يصبح فيه كل منها واجب الأداء يكون مختلفاً بالتعويض كجزاء لا يكون واجب الأداء عند النزاع إلا منذ اللحظة التي يصبح فيها الحكم القاضي بانعقاد المسؤولية حائز لقوة الأمر المقضي به أما التعويض الاجتماعي فيكون واجب الأداء من تاريخ تحقق واقعه الاستحقاق حتى وإن كان محلاً للنزاع من جانب الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وذلك بالنظر إلى حصته القانونية.

#### الجهات المختصة بنظر المنازعات الناشئة عن إصابات العمل:

يقوم قانون الضمان الاجتماعي في فرنسا مقام قانون التأمين الاجتماعي السوداني إلا أن المشرع الفرنسي أولى اهتماماً خاصاً بتنظيم وسائل التصدي للمنازعات التي يثيرها تطبيق قانون الضمان الاجتماعي، وذلك عملاً على سرعة استقرار المراكز القانونية التي تتولد أثر تحقق إصابة العمل، ولقد تجسد هذا الاهتمام في تنظيم الوسائل التي تسمح لصناديق الضمان الاجتماعي بأن تعيد النظر فيما تنتهي إليه من قرارات، وكذلك في إقامة تنظيم قضائي يختص بالفصل في منازعات الضمان الاجتماعي.

#### إجراءات الحصول على التعويض العام وكيفية تقديره:

إن التعويض وفقاً لقانون إصابة العمل لا يمنع حق المضرور في التعويض العام وفقاً لقانون المعاملات المدنية إذا وجدت موجباته، أي أن للعامل المصاب الحق في الركون إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية، إذا كانت الإصابة ناتجة عن خطأ من جانب صاحب العمل يترتب مسؤوليته الذاتية سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو بوصفه مسئولاً عن أعمال تابعيه لا يتم ذلك إلا بدعوى قضائية تكون مستندة لأحكام

المسئولية التقصيرية فدعوى التعويض هي وسيلة الحماية القضائية المقررة للمضور ليحصل منها على حقه في التعويض الجابر للضرر وتؤسس دعوة التعويض وفقاً لقواعد المسئولية التقصيرية على خطأ وضرر وعلاقة سببية، ويعرف الخطأ الموجب تلك المسئولية بأنه الخلل بالتزام قانون يفرض على صاحب العمل توفير وسائل الحماية الصحة المهنية في أماكن العمل وتوعية العمال وتزويدهم بما يكفل وقائهم من مخاطر العمل.

ويعرف الضرر بأنه المساس بمصلحة المضور، ويتحقق في المساس بوضع قائم أو الحرمان من ميزة بحيث يصبح المضور في وضع أقل من قبل وقوع الخطأ، كما يلزم توافر علاقة السببية باعتبارها ركناً مستقلاً عن الخطأ وتحقق تلك السببية إذا تبين أنه لولا هذا الخطأ لما وقع الضرر.

وإذا كان المقرر قضاءً هو أن مناط رجوع العامل على صاحب العمل بمقضي قواعد المسئولية التقصيرية بتعويض عن إصابته أثناء العمل أو بسببه وإذا كان إقرار الحقوق وحمايتها يرتبط بالإثبات وإذا كان الإثبات في نطاق التصرفات القانونية يتقيد كقاعدة عامة بأدلة محددة، فإنه يمكن في سبيل إثبات الواقعة المادية التي تعد الإصابة تجسيدا لعناصرها الاتجاه إلى كافة طرق الإثبات وأدلتها.

وإذا كانت الشروط الواجب توافرها باعتبار الإصابة إصابة عمل تعبر مجرد وقائع مادية وأنه يجوز إثباته بجميع طرق الإثبات لما في ذلك البيئة والقرائن للقاضي في سبيل ذلك حرية تقدير واسعة تطبيق لقواعد العامة وعليه ستناول بشيء من التفصيل إثبات العناصر التي تقوم عليها المسئولية التقصيرية.

### إثبات الضرر:

يعتبر الضرر الذي أصاب العامل في جسمه مما اضطره إلى العلاج الطبي، أو نتج عنه عجز مؤقت أو عاهة مستديمة مجرد وقائع مادية يمكن للعامل إثباتها بجميع طرق الإثبات، شهادة الشهود - البيئة والقرائن - تقارير أهل الخبرة - شهادة الطبيب المعالج، والاختلاف عادة لا يكون حول وجود الضرر الجسماني ولكن حول وصفه ودرجة جسامته. وقطعا للنزاع وضع المشرع جدولاً يوضح درجات العجز والعاهات وتأثيرها على كسب العامل (كما سبق أن بينا ذلك)، كما أنه من النادر أن يقوم نزاع حول مقدار التعويض حيث حدد النظام نسب التعويض على أساس أجر العامل

### إثبات الحادث:

لابد من إثبات وقوع الحادث، وإن يكون هذا الحادث من حوادث العمل، أي بسبب العمل أو أثناء تأديته

والحادث واقعه مادية يمكن إثباتها بكافة طرق الإثبات، وهذا العبء يقع على المضرور، والغالب أن يكون يسيرا، ولكن قد يدق ويصعب في بعض الفروض، فإذا طبقت القواعد العامة وقف المضرور عاجزا إزاءها من إثبات الضرر، وبالتالي لا يستطيع الحصول على تعويض، فقد يبقي سبب الإصابة مجهولا فلا يمكن إثبات أنها نتجت عن حادث عمل، وقد يثبت أن الإصابة ناتجة عن حادث عمل ولكنها تبلغ في ضاخماتها حداً يتردد إزاءه تقبل الإصابة نتيجة لهذا الحادث، فقد يصاب العامل بخدش بسيط في ساقه مثلا، وبعد مدة تتضخم هذه الإصابة، فيصعب الربط بين الإصابة والحادث المسبب لها.

وفي حالات يصاب العامل ولكن يحدث تردد في اعتبار الحالات إصابة عمل، لذلك ولمواجهة تلك الصعوبات اتجه القضاء الفرنسي إلى تحرير قواعد الإثبات عن طريق إقامة قرائن بسيطة لمصلحة المضرور، من ذلك اعتبار " كل إصابة تحدث في مكان العمل أو في وقت العمل تعتبر ناتجة عن حادث حتى يثبت العكس ونظراً لسيادة المصلحة التي يعترف بها القضاء لقاعدة الإثبات.

### أسس تقدير قيمة التعويض المدني:

تقوم فكرة التعويض عامة على جبر الضرر، وكل ما أمكن أن يغطي التعويض كافة الأضرار التي تلحق المضرور كل ما كان التعويض عادلاً .

والتعويض وفقاً للقواعد العامة للمسئولية المدنية يدخل في نطاق سلطة القاضي التقديرية، فالقضاء يملك، في إطار النظام القانوني للمسئولية المدنية سلطة تحديد، عناصر الضرر التي تقبل التعويض و سلطة تقدير قيمتها، أي مدي التعويض الذي يستحق عنها.

وتحديد قيمة التعويض المدني لا تخضع لمعايير قانونية ثابتة وإنما تخضع في حدود معينة وسلطة القضاء التقديرية كما لا توجد قواعد ثابتة *hard and fast rules* من وجهة النظر القانونية لتقدير التعويض المناسب بالضبط ولكن هناك مجرد مؤشرات ومعايير قانونية تشكل أرضيه ليست كافية لوحدها لتقدير التعويض المناسب ولهذا فالباب مفتوح على مصراعيه للاجتهاد. أي إن المحاكم تملك الصلاحية الأولى في تقديره فتقدير التعويض الجابر للضرر هو من مسائل الواقع التي يستقبل بها القاضي ولا معقب عليه مادام قد بين عناصر الضرر ووجه " أحقية طالب التعويض فيه"<sup>xvi</sup> وتجدر الإشارة إلى إن مسألة تقدير التعويض المناسب العادل تعد في غاية الصعوبة في غياب أسس واضحة للتقدير يمكن إن تسترشد بها المحاكم . ويجوز للقاضي، عند تقدير قيمة التعويض أن يراعي تغير الظروف الاقتصادية وما يصاحبها من نقص في القوي الشرائية للنقود وإذا كان النظام الفرنسي والمصري لا يقرأ التعويض التكميلي إلا في حدود

عناصر الضرر التي لم يغطيها التعويض الاجتماعي، حيث يتم تقدير التعويض بالنظر إلى التعويض الاجتماعي، فإن الأمر على خلاف ذلك في النظام السوداني حيث يعتبر القضاء السوداني إن التعويض الوارد في قانون تعويض العمال، لا يعدوا أن يكون مؤشراً وموجهاً عند تقدير التعويض وهذا ما جاء في قضية حماد النور ضد أعمال الألمونيوم الحديثة<sup>(30)</sup>، (إن تصنيف التعويض الوارد ضمن قانون تعويضات العمال لا يعدوا أن يكون مؤشراً أو موجهاً في دعاوى المسؤولية التقصيرية ولا يحد من سلطات المحكمة في أن تحدد تعويضاً تراه عادلاً ومناسباً وفقاً لتقديرها).

### سلطة محكمة الموضوع في تقدير التعويض:

يخضع تقدير التعويض للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع من خلال بحث وقائع الدعوى، كنوع العجز الذي أصاب العامل ونسبته إلى صاحب العمل وفي جميع هذه الحالات تستقل محكمة الموضوع بالبت في تحققها أو عدم تحققها في الواقع، من غير رقابة من سلطات الاستئناف أو المحكمة العليا، ما دامت الأسباب التي بني عليها حكم تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومتى كان استخلاصه لما قضي به مبنياً على ما جاء بأوراق الدعوى من الأدلة والوقائع وإلا كان قضاءه محلاً للنقض وقد رددت محاكمنا هذه المسألة في العديد من الأحكام حيث قضت بأن التعويض مسألة موضوعية تستقل بها محكمة الموضوع ولا مجال للتدخل في قضائها إلا إذا أخذت في الاعتبار أمراً ما كان عليها أخذه، أو أغفلت أمراً ما كان عليها إغفاله.<sup>xvii</sup>

### اثر خطأ المضرور على تقدير التعويض المدني

قد يكون الضرر الذي لحق بالمضرور نتيجة لخطأ صاحب العمل وحده وقد يكون الضرر قد نشأ من خطأ الطرفين أي إن العامل قد شارك بخطئه في تحقق إصابة العمل وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة إن تنقص قيمة التعويض بقدر مشاركة المضرور في تحقق الضرر.

### تقادم دعوى التعويض عن إصابة العمل :

وفقاً للقانون السوداني فإن دعوى التعويض عن إصابات العمل تنقضي بمضي سنتين من وقوع الحادث فقد نصت المادة (9) (1) من قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1981م أن يقدم طلب التعويض عن إصابة العمل بواسطة العامل المصاب أو بواسطة أفراد عائلته وذلك في موعد لا يزيد عن سنتين من تاريخ وقوع الحادث الذي نتجت عنه إصابة العمل أو من تاريخ الوفاة الناتجة عن الإصابة، يتضح من

سياق هذه المادة أن فترة التقاضي عن التعويض عن إصابة العمل قد حددت بعامين من تاريخ وقوع الحادث.

ترتيباً على ذلك يسقط حق التقاضي في التعويض عن إصابة العمل إذا لم يقدم العامل المصاب دعواه خلال عامين من تاريخ وقوع الإصابة وهذا ما جاء في قضية السر عبد الجواد ضد أراك للمواد الغذائية<sup>xviii</sup> (تنقضي دعوى التعويض عن إصابة العمل بمضي سنتين من تاريخ وقوع الحادث الذي نتجت عنه إصابة العمل، دون اعتبار لفترة العلاج) واستطردت قائلة أن مدة التقادم في هذه الحال:

لا تقوم على مجرد قاعدة إجرائية شكلية يمكن تجاوزها لأي سبب من الأسباب بل تقوم على قاعدة موضوعية ثابتة قررها المشرع بموجب المادة (1) من قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1981م.

ويبرز التساؤل هنا عن كيفية تحديد قيمة التعويض إذا لم تستقر حالة المصاب ولم تحدد نسبة العجز النهائية وقد أجابت على ذلك المادة (152) من قانون المعاملات المدنية التي تنص على :-

( تقدر المحكمة التعويض بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب مراعية في ذلك الظروف الملابسة ويشترط أن ما صاب المضرور نتيجة طبيعية للفعل الضار فإذا لم يتيسر لها أن تعين مقدار التعويض تعينا نهائيا فلها أن تطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير.

والأمر على خلاف ذلك في القانون المصري والذي نص في المادة (140) قانون التأمينات الاجتماعية رقم 79 لسنة 1975م المعدل على (يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أي مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق وإلا قضي الحق في المطالبة بها<sup>xix</sup>، وتعتبر المطالبة بأي من المبالغ المتقدمة شاملة المطالبة بباقي المبالغ المستحقة، وينقطع سريان الميعاد المشار إليه بالنسبة للمستحقين جميعاً إذا تقدم أحدهم بطلب بالموعد المحدد، وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار إليه يقتصر الصرف على المعاش وحده، ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب،

### حالات عدم استحقاق التعويض :-

عالج المشرع السوداني حالات عدم استحقاق التعويض في المادة (10) (2) (3) فحرم المصاب من التعويض في حالتين :

( أ ) إذا نشأت الإصابة عن سوء تصرف خطير ومقصود .

(ب) إذا تعدد العامل أصابه نفسه.

ذلك كله ما لم تؤدي الإصابة إلى الوفاة أو إلى عجز لا تقل نسبته 40 % وسؤ التصرف هو خطأ من جانب المصاب لكنه خطأ خطير ومقصود أي معلوما لدى المصاب. أما الخطأ العمدى هو إن يوجه العامل إرادته نحو إحداث فعل قاصداً بذلك أصابه نفسه فهو قد أراد الفعل و نتيجته، كمن يعتمد لمس سلك مكهرب متعمداً بذلك أحداث الإصابة بنفسه، لأي سبب من الأسباب رغبة في الانتحار أو طمعا في الحصول على تعويض .

وللخطأ مظهران، **مظهر ايجابي** حيث يقدم العامل على عمل غير محسوب النتائج كمن يقود سيارة بسرعة فائقة في طريق ضيق فيصطدم بعائق فيصاب، فالخطأ هنا غير عمدي فالمصاب لم يعتمد أصابه نفسه ولكن قيادة السيارة بسرعة فائقة وفي طريق ضيق خطأ من جانبه وكان في مقدوره إن يتوقع النتيجة " وهي الإصابة " فالخطأ هنا مقصود أي معلوم لديه فهو يعلم إن قيادة السيارة على هذا النحو خطأ يؤدي بالضرورة إلى حادث وهو حقيقة لم يكن قاصداً النتيجة ذاتها ولكنه كان غير مكترث لما يترتب على فعله من نتائج.

**ومظهر سلبي** كان يكون الخطأ نتيجة ترك أو تفريط كالسائق يترك النور الخلفي للسيارة بدون إضاءة ليلا يعتبر خطأ . أما الحالات التي يترتب عليها سقوط حق العامل المصاب في المطالبة بالتعويض في القانون المصري بينتها المادة (57) من القانون التي نصت على (أن العامل لا يستحق تعويض الأجر وتعويض الإصابة في الحالات الآتية):

1/ إذا تعدد المؤمن عليه إصابة نفسه.

2/ إذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب .

ويعتبر في حكم ذلك:

3/ كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات.

4/ إذا كانت الإصابة نتيجة مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المعلقة في إمكانية ظاهرة في محل العمل.

وذلك كله ما لم ينشأ عن الإصابة وفاة المؤمن عليه أو تخلف عجز مستديم تزيد نسبته عن 25% من العجز الكامل. فإذا رجعت الإصابة العمل إلى أي من الحالات السابقة فإن الأثر المترتب على ذلك هو حرمانه من تعويض الأجر وتعويض الإصابة فلا يستحق أيهما أي يسقط حقه فيهما، ولكن هذا لا يمتد

ليشمل حق العامل في العلاج فهذا لا يسقط وإن تعمد العامل إصابة نفسه أو ارتكب سوء سلوك فاحش ومقصود.

ويلاحظ أن الخطأ الذي من شأنه أحداث هذا التأثير هو ذلك الذي يؤدي إلى وقوع الضرر أي يكون مصاحباً للفعل الذي أدّى إلى وجوده بحيث أنه إذا وقع الضرر فعلاً دون أن يكون مصحوباً بخطأ عمدي أو سوء سلوك فاحش ومقصود استحق العامل مستحقاته المالية وإن صدرت عنه بعد ذلك مثل هذه الأخطاء كما لو أهمل المصاب في علاج نفسه أو في استخدام العلاج الموصوف له<sup>(2)</sup>

### الامتيازات المقررة لمستحقات العامل المصاب كتعويض عن إصابة العمل:

لما كان الهدف الأساسي لقانون التأمين الاجتماعي هو إضفاء نوعاً من الحماية الاقتصادية والاجتماعية للمشمولين بأحكامه، فقد حرص المشرع السوداني على توفير ضمانات عديدة لهم من أجل رعايتهم ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم. نظراً للطبيعة الخاصة لأموال المصاب فقد منحها القانون وضعاً استثنائياً و مميزاً، فنص على امتيازها على جميع أموال المدين من منقولات وعقارات ونستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية. كما نص القانون على عدم جواز الحجز أو التنازل عن مستحقات المصاب، إلا لدين نفقة شرعية وبما لا يجاوز الربع.

قد أوجد القانون ضمانات وامتيازات خاصة بالمبالغ المستحقة للعامل المصاب كتعويض عن إصابة العمل وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي :

[1] يكون لمبالغ التعويض المستحقة للصندوق بمقتضي أحكام قانون التأمينات امتياز على جميع أموال المدين من منقولات أو عقارات ونستوفي مباشرة بعد المصروفات القضائية المادة (95).

[2] كما نص المشرع على عدم جواز حجز أو التنازل عن المعاش فقد نص في المادة (92) على " لا يجوز الحجز على مستحقات المؤمن عليه وصاحب المعاش أو المستحقين في الصندوق أو التنازل عنها إلا لدين النفقة وبما لا يجوز الربع.

[3] التزام الصندوق القومي بأداء جميع الحقوق المقررة للمؤمن عليه أو المستحقين عنه كتعويض عن الإصابة كاملة حتى وإن لم يكن صاحب العمل بدفع الاشتراك عنه.

هذه هي الإجراءات الواجب إتباعها عند حدوث إصابة العمل، فإذا ما اتبعت هذه الإجراءات وأدت إلى تحقق إصابة العمل فإن القانون السوداني قد رتب حقوقاً ومزايا للعامل المصاب، بعضها يلتزم به الصندوق

القومي للتأمين الاجتماعي والبعض الآخر يلتزم به صاحب العمل وفقاً لقانون التعويض عن إصابة العمل في الحالات التي لا يسري عليها قانون التأمين الاجتماعي أو وفقاً للقانون العام إذا كانت الإصابة نتيجة إهماله أو تقصيره .

### الأحكام الموضوعية للتعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني :

الأصل العام وقبل صدور قانون التأمينات الاجتماعية 1990م وتعديلاته حتى 2004م، هو التزام صاحب العمل بتعويض العامل المصاب عن إصابته وفقاً لقانون تعويض العمال لسنة 1981م، ولكن بصور ذلك القانون أنتقل هذا الالتزام إلى الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي وانحصر التزام صاحب العمل على دفع اشتراك يمثل نسبة من أجور المؤمن عليه بالإضافة إلى استمرار التزامه بما لم يرد به نص في قانون التأمينات الاجتماعية. كما أن المشرع أقر حق المصاب في التعويض وفقاً لقواعد القانون المدني إذا وجدت موجباته.

### مصادر تمويل تأمين إصابات العمل.<sup>xx</sup>

حدد قانون التأمين الاجتماعي مصادر تمويل تأمين إصابات العمل وذلك عن طريق الاشتراكات الشهرية والمحددة بنسب مئوية بواقع 2% من أجور المؤمن عليهم والتي يتحملها صاحب العمل وحده دون أن يتحمل العامل المؤمن عليه أي التزام بهذا الشأن، ويرجع السبب في تحمل صاحب العمل لهذه الاشتراكات إلى اعتبارات التكافل الاجتماعي، فقد حدد قانون التأمين الاجتماعي 1974م هذه الاشتراكات بنسبة 1% من الاشتراكات الأسبوعية المادة (45)، ولكن قانون التأمين الاجتماعي لسنة 1990م نص على أن تكون النسبة 2% من الاشتراكات الشهرية التي يؤديها صاحب العمل بالإضافة إلى ريع استثمار هذه الأموال. فقد نصت المادة (14) من قانون التأمين الاجتماعي على أنه تتكون أموال تأمين إصابات العمل مما يأتي:

الاشتراكات الشهرية التي تؤديها صاحب العمل لحساب هذا التأمين بواقع 2% من الأجر الشهري للمؤمن عليهم وذلك مع عدم الإخلال في أحكام المادة ( 2/25) .

### التعويض المستحق عن العجز والوفاة في القانون السوداني

علمنا أن إصابة العمل قد ينشأ عنها وفاة العامل المؤمن عليه أو قد تستقر حالته بالعجز الكلي المستديم، ففي حالة الوفاة يستحق المستفيدين عن المؤمن عليه معاشاً يصرف إليهم دورياً، أما في حالة العجز الكامل المستديم يستحق المصاب نفسه معاشاً يصرف له مدي حياته وينتقل بعد وفاته إلى المستحقين

عنه وقد سوي المشرع السوداني بين حالتي العجز الكلي والوفاة من حيث استحقاق التعويض النهائي، فالمعاش في الحالتين متساوي يقدر بنسبة واحدة على أساس 80% من متوسط الأجر في السنة الأخيرة وهذا ما نصت المادة (46) من قانون التأمينات الاجتماعية أما في حالة الوفاة فتتص المادة (48) على إنه، إذا نشأت وفاة المؤمن عليه عن الإصابة فيربط المعاش على أساس 80 % من متوسط أجره الشهري للسنة الأخيرة وقت وقوع الإصابة. ونشير إلى أن هذا الحكم لا يمكن القول معه بوحدة التنظيم القانوني لأحكام التعويض المستحق في حالتي العجز الكامل والوفاة، فهما وإن أديا إلى فقد مصدر الدخل، إلا إن فقد الدخل يتحدد في حالة الوفاة بالنظر إلى بعض فئات الخلف العام للمصاب، والتعويض المستحق في هذه الحالة لا يتقرر باعتباره حقا ثبت لهذا الأخير قبل وفاته، وتبعاً لذلك يعد عنصراً من عناصر التركة التي آلت إليهم، ولكن يتقرر باعتباره حقا شخصياً ثبت لهم بمقتضى أحكام قانون التأمين الاجتماعي

#### مقدار المعاش المستحق في حالة العجز الجزئي المستديم في القانون السوداني:

إذا نشأ عن الإصابة عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ 15 % فأكثر من العجز الكامل استحق المصاب معاشاً يساوي نسبة ذلك العجز عن المعاش المستحق في حالة العجز الكلي. هذا وسبق أن فرقنا بين العجز الكامل المستديم والعجز الجزئي المستديم، ولكل درجة من درجات العجز الجزئي المستديم نسبة مئوية تنسب إلى العجز الكامل باعتبار أن العجز الكامل هو عجز 100% وبذلك اقتضت حكمة المشرع أن يكون معاش العجز الجزئي المستديم منسوباً إلى معاش العجز الكامل، وهذا ما نصت عليه المادة (45) يؤدي الصندوق للمؤمن عليه إذا تخلف لديه عجز جزئي مستديم تقدر نسبته بـ 15% أو أكثر معاشاً يوازي النسبة المقدرة لذلك العجز من معاش العجز الكلي المستديم المنصوص عليه في المادة (42).<sup>xxi</sup>

#### المبحث الخامس

##### مسئولية صاحب العمل التقصيرية تجاه العامل المصاب في القانون السوداني

عطفاً على ما سبق فإن المشرع السوداني قد أدخل إصابة العمل في إطار شامل للتأمين الاجتماعي حيث أصبح الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي هو المسئول عن التعويض بغض النظر عن الشخص المسئول عن الإصابة، وهذا ما نصت عليه المادة (2/51) يلتزم الصندوق بتنفيذ أحكام هذا الفصل، حتى وإن كانت الوفاة أو العجز الناتج عن الإصابة يقتضي مسؤولية شخص آخر خلاف صاحب العمل.

وإذا كان لا يجوز للصندوق أن يتحمل، في مواجهة العامل من التزاماته التي يلقيها على عاتقه قانون

التأمين الاجتماعي فإنه بالمقابل لا يجوز للعامل أن يتمسك في مواجهة الصندوق بالتعويض المستحق عن الإصابة وفقاً لأي قانون آخر وهو ما جاءت به المادة (1/51) من قانون التأمين الاجتماعي 1990 م المعدل مع مراعاة المادة (43)، لا يجوز للمصاب أو المستحقين عنه، فيما يتعلق بإصابات العمل التمسك ضد الصندوق بأحكام أي قانون آخر.

إن حصول المؤمن عليه على المعاش المقرر طبقاً لقانون التأمين الاجتماعي لا يمنعه من البحث عن تعويض يغطي عناصر الضرر التي لم يغطيها قانون التأمين الاجتماعي والواقع أن التعويض أو المعاش الذي يحصل عليه العامل المصاب عند تحقق إصابة هو تعويض جزافي، حدد المشرع عناصره وكيفية تقديره تحديداً يخرج عن نطاق السلطة التقديرية للقاضي وهو بالطبع لا يغطي إلا جزءاً ضئيلاً من عناصر الضرر وهو تعويض منشأة القانون لأن القانون هو الذي رسم حدود هذه المعاش، وإن الصندوق ملزم بالوفاء بالتزاماته المقررة في القانون بالنسبة لمن تسري عليهم أحكامه وإن لم يقدّم صاحب العمل بدفع اشتراكات للصندوق، لأن التأمين في الصندوق إلزامي بالنسبة لجميع أصحاب العمل والعاملين لديهم، وتتعلق قواعده بالنظام العام ولا يجوز القول بإمكان تحلل أي منهم من التزاماته التي فرضها القانون ولهذا أجاز المشرع للعامل المصاب الحق في البحث عن تعويض كامل في إطار المسؤولية التقصيرية إذا حدث خطأ أو تقصير أو إهمال من جانب صاحب العمل وذلك بالنص في المادة (1/28) من قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1981م والتي جاء فيها (إذا كان سبب إصابات العمل التي حدثت لأي عامل راجعاً إلى إهمال أو فعل متعمد من جانب صاحب العمل أو من أحد الأشخاص الآخرين الذين يعملون لديه وكان هو مسئولاً عن أعمالهم أو تقصيرهم فيجوز للعامل أن يرفع دعوي أمام المحكمة المدنية لا تستند إلى أي من أحكام هذا القانون والحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت به من صاحب العمل).

وتقدير قيمة التعويض يتحدد طبقاً للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المسؤولية التقصيرية بالنظر إلى مدي الارتباط بين الضرر وتحقيق واقعة الفعل غير المشروع أو التقصير أو الإهمال وبغض النظر عن درجة الجسامة التي اتصف بها السلوك غير المشروع، ومعني ذلك أن جسامة الخطأ لا تدخل ضمن عناصر تقدير قيمة التعويض.

والقانون السوداني خلافاً لكل من لقانونين المصري والفرنسي لا يعرف أي تأثير لجسامة الخطأ على المسؤولية، فإذا كان المشرع المصري قد اشترط لقيام مسؤولية صاحب العمل أن تكون الإصابة قد نشأت نتيجة خطأ جسيم من جانبه، وإن المشرع الفرنسي قد اشترط أن يكون الخطأ لا يغتفر أو خطأ متعمد، فإن المشرع السوداني يري أن مسؤولية صاحب العمل عن الإصابات التي تصيب عمالة أثناء العمل تتحقق دون

حاجة إلى إثبات الخطأ في جانب صاحب العمل، بل حتى وإن ثبت أن الإصابة كانت نتيجة إهمال العامل نفسه هذا ما قررت المحكمة في قضية عباس النعيم ضد شركة الألمونيوم حيث قالت ( بأن مسؤولية المخدم عما يلحق بمسئولة من أذى أثناء أدائهم لعملهم تعتبر مسؤولية كاملة absolute liability لا ينقص منها أي إهمال من جانب المستخدم).<sup>xxii</sup> بل إن القضاء السوداني اعتبر أن استخدام عامل دون تدريبه يعتبر تقصيرا يستوجب مسؤولية صاحب العمل فقد جاء في قضية (بطرس يوسف ضد ملوال أكووم يوم . بأن (استخدام عامل دون ترشيد أو تدريب في اله خطره يرقى إلى درجة الإهمال من جانب المخدم ويجعله مسئولا عن الضرر الناتج للعامل وفقا للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية .وفي ذات الصدد قضي في احمد حسن عبد الرحيم وإخوانه ضد ورثة إبراهيم خليل)<sup>(21)</sup> (أنه في حالة وفاة المستخدم أثناء الخدمة بسبب حادث عمل نتيجة عمل لعدم تزويده بالأداة المناسبة لأداء العمل فإن المخدم يكون مسئولا أمام ورثة المتوفى جراء الخسارة المادية التي لحقت بهم سو أكان الإهمال قد وقع من المخدم أو من المراقب المعين من قبله وسواء كان المتوفى مفترضا إهماله أو شريكا في الإهمال وذلك لان على صاحب العمل يقع واجب تزويد من يعمل معه بالأدوات المناسبة لأداء العمل).

كما إن المشرع السوداني لا يشترط أن يكون حق العامل في مطالبة صاحب العمل بالتعويض، على أساس القواعد العامة في المسؤولية المدنية في حدود عناصر الضرر التي لم يتم التعويض عنها وفقا لقانون التأمين الاجتماعي كما انتهى إلى ذلك القضاء المصري وإنما يقر حصول العامل المصاب على تعويض من صاحب العمل يغطي عناصر الضرر التي لم يغطيها التعويض الاجتماعي حتى يصل إلى تعويض كامل وليس في ذلك جمع بين تعويضات وإنما تكملة للتعويض للوصول به أي تعويض جابر للضرر الكامل يتحقق بالنسبة للعامل المصاب من خلال قانون التأمين الاجتماعي كنظام يقيم التعويض على فكرة التضامن الاجتماعي، والمسؤولية المدنية كنظام قانوني يقيم التعويض على اعتبارات تتصل بالسلوك وبعدم المشروعية .

وإذا كان اشتراك المؤمن عليه بخطئه في تحقق الضرر ينعكس سلبا على إقرار التعويض التكميلي أو مداه في القانون المصري وهذا ما جاءت به المادة(216) من القانون المدني المصري حيث نصت على (يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو لا يحكم بتعويض إذا كان الدائن قد اشترك بخطئه في إحداث الضرر أو زاد فيه)<sup>(19)</sup> فخلافا لذلك يري القضاء السوداني إن وجود أي خطأ أو إهمال أو تقصير من جانب المستخدم يكفي لتحمله المسؤولية كاملة دون الالتفات لخطأ أو إهمال العامل ودون النظر إلى مشاركته بخطئه في حدوث الإصابة. فمسؤولية المخدم عما يلحق من مستخدميهم من أذى أثناء أدائهم لعملهم

تعتبر مسؤولية كاملة لا ينقص منها أي إهمال من جانب المستخدم. وهذا يعني أن إثبات إهمال أو وجود خطأ أو تقصير المستخدم يكفي لتحمله عبء المسؤولية كاملاً ومن ثم إلزامه بالتعويض دون الالتفات لمشاركة العامل المصاب في هذا الإهمال. أي أن القضاء السوداني يري أن وجود أي إهمال من جانب المستخدم يكفي لتحمله المسؤولية بأكملها ودون التفاوت لخطأ أو إهمال العامل ودون مشاركته في تحمل العبء بأي نصيب والسبب في ذلك هو أن مسؤولية المستخدم تختلف عن مسؤولية صاحب العمل إذا تفوقها بدرجات ودرجات لاعتبارات إنسانية واقتصادية واجتماعية اخذ بها القانون , فمسؤولية المستخدم ترقى إلى درجة التشدد ولا تقف عند حد الإهمال.

أي أن وجود أي خطأ أو إهمال أو تقصير من جانب المستخدم يكفي لإلقاء العبء عليه بأكمله بمقتضى المسؤولية المشددة وليس المسؤولية التقصيرية سواء كانت كاملة أو مشتركة، ولهذا لا يرى معنى لإثارة الإهمال المشترك في هذا النوع من القضايا التي يكون طرفيها المستخدم والمخدم والتي تجاوز القانون فيها مرحلة المسؤولية التقصيرية إلى مرحلة من المسؤولية أدق واشد في جانب المستخدم تلك هي مرحلة المسؤولية المشددة. وليس المسؤولية التقصيرية سواء كانت كاملة أو مشتركة ولهذا لا نرى معنى لإثارة الإهمال المشترك في هذا النوع من القضايا التي يكون طرفيها المخدم والمستخدم والتي تجاوز فيها القانون مرحلة المسؤولية التقصيرية إلى مرحلة من المسؤولية أدق واشد من جانب المستخدم تلك هي مرحلة المسؤولية المشددة، فقد تواتر الأحكام التي قضت بأن مسؤولية المخدم عما يلحق بمستخدميه من أذى أثناء أدائهم لعملهم تعتبر مسؤولية كاملة لا ينقص منها أي إهمال من جانب المستخدم.

بل أن القضاء السوداني لم يقف عند اعتبار أن مسؤولية المخدم على ما يلحق بمستخدميه من أذى أثناء أدائهم لعملهم مسؤولية كاملة لا ينقص منها أي إهمال من جانب المستخدم لكنه تعداه إلى مرحلة أخرى قرر القضاء أن مسؤولية المستخدم ترقى إلى درجة التشدد والسبب في ذلك هو إن مسؤولية المستخدم تختلف عن مسؤولية صاحب العمل إذا تفوقها بدرجات لاعتبارات إنسانية واقتصادية واجتماعية اخذ بها القانون ولعل القضاء السوداني كان متأثراً في ذلك بأفكار نظرية تحمل التبعة التي كانت رائجة آنذاك.

وقد تتابعت أحكام القضاء هذا الشأن حيث قضت محكمة الاستئناف في قضية (بطرس يوسف ضد ملوال أكوم يوم ،<sup>xxiii</sup> بأن مسؤولية المخدم عما يلحق بمستخدمه من أذى أثناء أدائهم لعملهم تعتبر مسؤولية كاملة absolute liability لا ينقص منها أي إهمال من جانب المستخدم وقد استندت في ذلك على قضية عباس النعيم ضد شركة الألمنيوم والتي وصفت بأنها احد المعاليم البارزة في قانوننا، وقالت المحكمة أن السياسة العامة اقتضت إن يلقي على أصحاب العمل مسؤولية كل ما يصب العامل من ضرر أثناء عمله

وهنا يكمن الخلاف بيننا وبين سابقة بطرس يوسف ضد ملوال اكوم يوم لأننا نرى إن مسؤولية صاحب العمل تجاه العامل المصاب تمد إلي درجة المسؤولية المشددة ولا تتجاوزها للمسئولية المطلقة والتي لا تحدد بحدود ولا يعرف لها ضابط بمقولة إن صاحب العمل اقدر من العامل على تحمل تكاليف هذه المسؤولية لقدرته واستطاعته على تحويل تلك التبعة لشركات التأمين أو توزيعها على جمهور المستهلكين ضمن تكاليف ونفقات الإنتاج. قد يؤدي هذا المنطق على إطلاقه هو اعتبار تشييد أي مصنع أو إقامة أي ورشة أو معمل يشكل في حد ذاته تبعة ومسئولية أو تقصير أو إهمال negligence perse ويستلزم بالضرورة تأميناً بلا حدود هذا إذا وجدت شركات التأمين التي تقبل هذا النوع من التأمين مهما كانت قيمة وقدرة صاحب العمل على الدفع وبعدم ذلك وفي حالة الفشل في إقناع شركات التأمين بالمسئولية غير محددة فليس أمام صاحب العمل غير إضافة ما ينجم عن هذه المسؤولية لتكلفة الإنتاج فيصبح سعر السلعة المصنعة باهظاً بالدرجة التي يصعب أو يستحيل معه عرضها في الأسواق فتحل الكارثة بالصناعة في بلد ما تزال الصناعة لم تقطع شأواً عظيماً ولم تتجاوز مراحل الطفولة والنمو إلي مراحل التنوع والوفرة والإبداع تجاوز الفقه والقضاء في بلاد أخرى مرحلة المسؤولية عن الإهمال والتقصير negligence strict إلي مرحلة المسؤولية المشددة ولكنه لم يتجاوزها لمرحلة ما يسمى بالمسئولية الكاملة و المطلقة absolute liability واعتقد إن هذا ما رمت إليه أغلبية محكمة الاستئناف في قضية حماد النور ضد شركة الألمنيوم<sup>xxiv</sup>.

## النتائج والتوصيات

في ختام هذه الدراسة يمكن استقراء ويأمل النتائج التي استخلصت من موضوع قانوني له أهميته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعاصرة.

ولأن الباحث قد عمد إلى دراسة أحكام التعويض عن إصابات العمل في القانون السوداني دراسة مقارنة فقد خلص إلى النتائج والتوصيات التالية:-

### أولاً :- النتائج:

[1] انتهت دراستنا للأحكام العامة لإصابة العمل إلي أن المشرع السوداني ، عند تعريفه لإصابة العمل، اكتفي بالإشارة إلي الحادث - الذي يقع أثناء تأدية العمل أو بسببه - كمصدر لها، ومعني ذلك أن كل واقعه تحدث أثناء العمل أو بسببه تعد الاصابه الناتجة عنها اصابة عمل، وهذا يكشف الأهمية التي تحظى بها إصابة العمل ايأ كانت أسبابها، لذلك نري أن ما جاء به النص بشأن الحادث، كمصدر لإصابة العمل ، يعد اقرب إلي أن يكون بياناً لطبيعة علاقة الارتباط بين الحادث والنشاط المهني، من ان يكون تعريفاً للحادث وبياناً لعناصره .

وإن إصابة العمل تعد ألان احدي الإخطار الاجتماعية، وبذلك تكون قد انفصلت من حيث مصدرها من النشاط المهني، بحيث يمكن القول بأنها لم تعد بالضرورة تجسيدا مادياً لتحقيق خطأ مهني ولا يشترط فيها توافر رابطة السببية بينها وبين العمل، إذ افترض المشرع قيام هذه الرابطة في جميع الأحوال التي يقع فيها الحادث أثناء تأدية العمل فلا يلزم إثبات وجودها ولا يجوز نفيها 0

[2] لقد أظهرت دراستنا للتطور التشريعي لأحكام التعويض عن إصابات العمل في السودان أن التطور قد انتهى إلى تقرير تعويض قانوني للعامل المصاب بجانب حق المضرور في التعويض العام وفقاً لقانون المعاملات المدنية إذا وجدت موجباته، وكفل الحماية للمؤمن عليه في مواجهة إصابات العمل بغض النظر عن صفة الشخص الذي يكون بنشاطه سبباً في تحقيقها، وبغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية تحقيقها. واستهدف المشرع من تنظيمه للتعويض القانوني حماية المضرور وتمكينه من الحصول على تعويض إذا لم تسغه القواعد العامة في المسؤولية المدنية، وهو بذلك يقيم شيئاً من التوازن العادل بين

مصلحة المضرور والمسئول عن الضرر في مفهومه الاجتماعي لا الفردي، ويتسم التعويض القانوني بأنه لا محل في تقديره لاجتهاد القضاء، كما لا يتوقف استحقاقه على اتفاق ذوي المصالح ويطلق عليه التعويض القانوني لأنه محدد سلفاً من قبل المشرع، كما أن مجال تطبيقه لا يقتصر على المسؤولية عن الإخلال بتنفيذ التزام من التزامات، ومع ذلك فقد ابقى المشرع السوداني على نظام المسؤولية التقصيرية بجانب هذا التعويض القانوني حيث أجاز المشرع للعامل المصاب مطالبة صاحب العمل بتعويض عن الإصابة ليصل بذلك إلى التعويض الكامل . وإذا كانت الحماية التي حققتها القوانين السودانية دون تلك التي تحققت للعاملين في الدول الأخرى خاصة الأوروبية وهذا ليس بمستغرب لأن مضمون التشريع الاجتماعي يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي من جهة والفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة من جهة أخرى ومعلوم أن السودان بلد زراعي لم يتعرض للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية في أوروبا وأن ما يميز قوانينه أنها لم تأتي لمواجهة المشاكل الناجمة عن التطور الصناعي كما حصل بالنسبة للأنظمة الأخرى ومع ذلك يجب السعي الي الارتقاء بهذه الحماية الى مستويات افضل .

[3] الدراسة المقارنة التي قمنا بها أوضحت أن هناك تطوراً ملحوظاً قد صاحب القانون السوداني يتمثل في:

{أ} أن المشرع السوداني قد وسع نطاق حماية طريق العامل فلم يأخذ بالمعيار المزدوج الذي يتحدد بعنصري الزمان والمكان والذي اخذ به القانون الفرنسي بل اقتصر على المعيار الزمني فقط الذي يحدد نقطة واحدة للطريق هي جهة العمل، إذ المهم هو وقوع الحادث أثناء فترة الذهاب أو العودة من العمل ومعنى ذلك إن الشرع السوداني يعتبر الحادثة إصابة عمل بمجرد أنها تقع إلى العامل وهو متجه إلى العمل أو عائداً منه، ولا يهم الجهة التي يقصدها عن خروجه من العمل أو الجهة التي يتجه منها إلى العمل، فالعبرة بالحالة التي يكون عليها العامل وقت الحادث فالأساس أن يكون في حالة ذهاب أو عودة إلى العمل.

{ب} اشترط القانون والمصري لحصول العامل المصاب على تعويض وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية إثبات خطأ صاحب العمل بينما لا يشترط المشرع السوداني وجود خطأ من جانب صاحب العمل ناهيك من أن يكون جسيماً أو غيره بل يكفي إهماله أو تقصيره حتى يرتب عليه المسؤولية كاملة وبهذا قضت المحاكم السودانية وقررت أن استخدام عامل دون ترشيد أو تدريب على آلة ذات أجزاء خطيرة يرقى إلى درجة الإهمال من جانب المخدم ويجعله مسئولاً عن الضرر الناتج للعامل وفقاً للقواعد العامة في المسؤولية التقصيرية .

[4] إن دراسة نظام التعويض عن الإصابات الجسيمة في الفقه الإسلامي بينت أن الشريعة الإسلامية قد وضعت تنظيم شامل لأحكام الدية \_ والتي تعد بمثابة تعويض قانوني محدداً سلفاً عن الاعتداء على حياة

الإنسان وجسمه. ورغم التشابه بين نظام الدية كتعويض عن الإصابات الجسدية والنظام القانوني للتعويض عن إصابات العمل إلا الشريعة قد أظهرت تطوراً في نظامها تمثل في أن أساس الضمان عند فقهاء الشريعة الإسلامية هو التعدي فلا ضمان فيما لم يتعدى، فالشريعة الإسلامية لا تسأل إلا محدث الضرر، فهي تقرر مبدأ المسؤولية الفردية أو الشخصية قال تعالى: (ولا تزور وزارة وزر أخرى) <sup>(45)</sup> وقال تعالى: (كل نفس بما كسبت رهينة) <sup>(46)</sup>، وقال تعالى: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) <sup>(47)</sup>

[5] رغم مظاهر التطور التي اشرنا إليها في القانون السوداني إلا أنه لا يخلو من قصور في بعض جوانبه وأهم جوانب ذلك القصور هي:

{أ} إن النظام القانوني للتأمين الاجتماعي لم يتضمن أحكاماً بشأن تنظيم الوقاية وتأمين بيئة العمل فلا ظهور للصندوق القومي للتأمين الاجتماعي إلا بعد حدوث الإصابة هذا فضلاً عن أن التنظيم الفني للأسس التي يقوم عليها تقدير مساهمة صاحب العمل في تمويل التأمين الاجتماعي، يغفل كلية الوظيفة الوقائية للنظام القانوني للحماية الاجتماعية، فالاشتراكات تقدر قيمتها بنسب مئوية. ثابتة من أجور المؤمن عليهم، أي بطريقة جامدة لا تأخذ في الاعتبار جسامه الأخطار التي تنتج عن النشاط المهني الخاص بكل منشأة على حده، وإذا كانت وحدة الأساس الحسابي الذي يقوم عليه تقدير الاشتراكات، تسمح بتحقيق فكرة التضامن أو التكافل على مستوى جماعة أصحاب الأعمال، وكذلك تبسيط الإجراءات المحاسبية لعمليات التأمين الاجتماعي، فإنها تجعل نظام التأمين الاجتماعي عاجزاً تماماً عن تحقيق الوقاية كوظيفة اجتماعية.

{ب} هناك جوانب قصور في السلامة الصناعية والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل فقد اعتمدت تشريعات العمل السودانية على معايير شكلية في تحديد الالتزامات نحو الحماية وموضوعاتها ووسائلها وأدواتها، و جعلت ذلك يتم على أساس حجم المنشأة من حيث الصغر والكبر تارة وعدد العاملين بها تارة أخرى، دون النظر إلى استخدام معايير موضوعية تتعلق بطبيعة المخاطر والوسائل والأساليب الضرورية لتلافيها أو الحد من آثارها.

وقد أغفلت التشريعات أية مؤشرات لتطبيق أحكام السلامة والصحة المهنية وحماية بيئة العمل في القطاع الزراعي.

## التوصيات:-

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج نسوق التوصيات التالية:

## 1/ يجب درء الإصابات والتخفيف منها وذلك بإتباع ما يلي:

[أ] اتخاذ الأساليب والطرق الوقائية لمنع وقوع الإصابات.

[ب] الاهتمام بالعامل كعنصر فعال في المجتمع ووقايته من تلك الأخطار التي تعصف به

2/ توعية العمال وأصحاب العمل بضرورة الالتزام بالإبلاغ عن إصابة العمل والمرض المهني، لأن وجود إحصائيات موثقة لأسباب وطبيعة الإصابة يساعد على تطوير إجراءات السلامة والصحة المهنية.

4/ رفع المستوى الفني والوعي الوقائي للعمال من خلال التدريب على أساليب الأمن الصناعي والطرق السليمة في استخدام الآلات ونشر الوعي والوقائي بين أصحاب المصانع بمختلف الوسائل الإعلامية وذلك بتدعيم المراكز العلمية المهمة بتطوير أساليب الأمن الصناعي والمساهمة في إنشاء الشركات والمصانع التي تقوم بإنتاج المعدات والأدوات والمهمات والأجهزة المتعلقة بالصحة المهنية والسلامة الصناعية، ودعم ميزانية إدارة الأمن الصناعي والصحة المهنية لإعادة تنظيم هيكلها الإداري لتقوم بدورها تجاه الوقاية من إصابات العمل حيث ان من اهم واجبات اجهزة الامن الصناعي القيام بحصر دقيق بكافة المخاطر الصناعية التي قد تنشأ نتيجة للممارسة نشاط صناعي معين وذلك بغرض التعرف على تلك المخاطر ووضع الخطط الوقائية التي تكفل منع وقوعها والحد من نطاق اضرارها في حالة حدوثها .

5/ لما كان المشرع قد وضع قانون التأمين الاجتماعي 1990م المعدل ليكون مظلة اجتماعية لمواجهة الأخطار التي يتعرض لها العاملين والوقوف إلى جانبهم، وتغطية ما يصيبهم من إصابات، تحقيقاً للأمن والسلام الاجتماعي للأفراد، فإنه واستكمالاً لهذه المزايا فلا بد من أن يكون للصندوق إسهام في الحد من حدوث إصابة العمل، بجعل قيمة الاشتراك تتناسب مع درجة خطورة المنشأة والآلات المستخدمة بها ومدي التزام صاحب العمل باتخاذ إجراءات السلامة.

6/ يجب توسيع نطاق الأشخاص المستفيدين من نظام التأمين الاجتماعي ومد مظلة الحماية لجميع العاملين والسعي إلى الارتقاء بحمايتهم إلى مستوى أفضل خاصة وإن خصصت القطاع العام أدى إلى اتساع القطاع غير النظامي وهذا سيلقي بظلاله وتأثيراته على العاملين وتزيد من معدل إصابات العمل وأثارها الاقتصادية والنفسية.

7/ يجب أن يولي المشرع اهتماماً خاصاً بتنظيم وسائل التصدي للمنازعات التي يثيرها تطبيق قانون التأمين الاجتماعي وذلك من أجل استقرار المراكز القانونية التي تنشأ عند تحقيق إصابة العمل، وذلك بوضع قواعد تنظيم قضائي متخصص في منازعات التأمين الاجتماعي عامة وإصابة العمل خاصة، والآخذ بنظام التحكيم لفض منازعات تعويض إصابات العمل لما لنظام التحكيم من مزايا حيث يعتبر نوع من العدل الخاص المبسط المتحرر من أغلال الإجراءات القضائية المعقدة ، كما هو نظام يجنب العامل عبء مصاريف التقاضي وتقادي الإجراءات المطولة وتوفير الوقت والجهد.

8/ نقترح تعديل المادة 1/9 من قانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1981م التي تنص علي ( يقدم طلب التعويض عن إصابات العمل بواسطة العامل المصاب أو بواسطة أفراد عائلته وذلك في موعد لايزيد عن سنتين من تاريخ وقوع الحادث الذي نتجت عنه إصابات العمل أو من تاريخ الوفاة الناتجة عن الإصابة ) لتكون كالآتي (يسقط حق المصاب في المطالبة بالتعويض عن إصابات العمل بإنقضاء سنتين علي وقوع الإصابة ، ما لم يكن التأخير ناتجاً عن عدم استقرار الإصابة او عن عذر مشروع ).

1. <sup>i</sup> محمد عثمان خلف الله الوسيط في شرح قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في السودان الطبعة الثانية 1998م ص37  
a. <sup>ii</sup> قانون تعويض إصابة العمل، 1981م.
2. <sup>iii</sup> عبدالرازق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، ج 1، دار النشر بيروت
3. <sup>iv</sup> د. حيدر احمد دفع الله، قانون الاجراءات المدنية السودانى بين التطبيق والتحليل ، الجزء الاول ، ط3، 2009م
4. <sup>v</sup> محمد الشيخ عمر، قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م، الجزء الأول، دون ناشر، دون سنة نشر.
5. <sup>vi</sup> د. حيدر احمد دفع الله، قانون الاجراءات المدنية السودانى بين التطبيق والتحليل ، الجزء الاول ، ط3، 2009م
6. <sup>vii</sup> عبد الرزاق حسين ياسين شرح أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية بدون إشارة لتاريخ الطبعة الأولى ص82.
7. <sup>viii</sup> د. حيدر احمد دفع الله، قانون الاجراءات المدنية السودانى بين التطبيق والتحليل ، الجزء الاول ، ط3، 2009م
8. <sup>ix</sup> قانون تعويض إصابة العمل، 1981م.
9. <sup>x</sup> قانون التأمين الاجتماعي المصري رقم 79 لسنة 1975.
10. <sup>xi</sup> المادة 28 من قانون تعويض العمال 1981م.
11. <sup>xii</sup> الاعلان العالمى لحقوق الانسان 1948

12. <sup>xiii</sup> عبد الرزاق حسين ياسين شرح أحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية بدون إشارة لتاريخ الطبعة الأولى ص82.
13. <sup>xiv</sup> قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته 1990 م حتى 2004م.
14. <sup>xv</sup> قانون التأمين الاجتماعي المصري رقم 79 لسنة 1975.
15. <sup>xvi</sup> محمد عثمان خلف الله الوسيط في شرح قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في السودان الطبعة الثانية 1998م ص37..
16. <sup>xvii</sup> احمد أبو الوفاء ، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية ، منشأة الإسكندرية ، الطبعة السادسة ، 1976م.
17. <sup>xviii</sup> قضية السر عبد الجواد عبد الله // ضد // أراك للمواد الغذائية.
18. <sup>xix</sup> وهبي محمد مختار ، الخطأ في المسؤولية الإدارية دراسة مقارنة بين القانون السوداني والقانون الفرنسي ، مارس 1984م
19. <sup>xx</sup> اللائحة التنفيذية لقانون التأمين الاجتماعي السوداني تعديل 2004م
20. <sup>xxi</sup> قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته 1990 م حتى 2004م.
21. <sup>xxii</sup> وهبي محمد مختار ، الخطأ في المسؤولية الإدارية دراسة مقارنة بين القانون السوداني والقانون الفرنسي ، مارس 1984م
22. <sup>xxiii</sup> مجلة الاحكام القضائية 1975م
23. <sup>xxiv</sup> قضية حماد النور ضد أعمال الالومنيوم الحديثة . المحكمة العليا

## التطابقُ الوضعي والتركيبى بين النعت والحال

### دراسة وصفية تحليلية تطبيقية في القرآن الكريم

(The postural and synthetic conformity between the participle and the case)

(Descriptive and analytical study applied in the Koran)

د. علي آدم علي - أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية - شعبة النحو والصرف - كلية الآداب، جامعة سنار، السودان

E.abuahmmed823@gmail.com

### مستخلص

جاءت الدراسة بعنوان: " التطابقُ الوضعي والتركيبى بين النعت والحال ) , تعددت الأهداف التي تسعى إليها الدراسة كان أبرزها دراسة أوجه التطابق بين النعت والحال من حيث الوضع الإعرابي للنعت والحال في الجملة العربية دراسة وصفية تحليلية في القرآن الكريم ، وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على العلاقة التي تربط بين النعت والحال من حيث التركيب والموقع الإعرابي ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومن نتائج الدراسة يوجد تشابه بين النعت والحال من حيث التعريف ، فالنعت هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته والحال هو وصف فضله يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه، وأيضا يوجد تشابه تركيبى في الجملة بين النعت والحال من حيث أنّ كلا منهما يأتي مفرداً وجملة وشبه جملة ومن حيث العدد المفرد والتنثنية والجمع ، وأنّ هنالك تشابه من حيث الرتبة ،حيث أنّ النعت يرتبط بمنوعته،ويحتفظ برتبته ويأتي بعد منوعته،وكذلك الحال فإنّها تأتي متأخرة عن الفعل وعن صاحبها.

## Abstracts

The postural and synthetic conformity between the participle and the case

(Descriptive and analytical study applied in the Koran)

The Study titled: "The Positive and Synthetic Conformity between the Attribute and the case), The multiple objectives sought by the Study was the most Prominent study of the Correspondence between the Attribute and the Situation in terms of the composition and numerical Situation between the attribute and the case in the Arabic sentence descriptive analytical study in the Koran, And the Problem of the Study lies in the identification On the relationship between the Attribute and the case in terms of composition and the location of the Arab, and the study followed the descriptive analytical method and from the results of the study there is a Similarity between the Attribute and the case in terms of definition, Valnat is the complementary to follow the Statement of the Attributes of the Situation is the description of the bounty falls after There is also a Structural similarity in the sentence between the Adjective and the case in that each comes Singular, Sentence, semi-sentence and in terms of the number of Singular and dualism and plural, and that there is similarity in terms of rank, where the Attribute is related to its variety, and retains its rank and comes After his variety, as well as it comes behind the act and the Owner.

مقدمة:

هذه الورقة دراسة لموضوع التشابه بين النعت والحال من حيث الوضع التركيبي والعددي في الجملة العربية، وتكمن مشكلة الدراسة في إيجاد واثبات التشابه بين النعت والحال، والهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على الجوانب التركيبية والعلاقة التي تربط بينهما وموقع كليهما في الجملة العربية، لذلك سوف أتبع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الوضع التركيبي في جملة النعت والحال من خلال تطبيق هذا التحليل في القرآن الكريم، وسأتناول كل على حدة من حيث التعريف والأقسام والعدد وموقعه في الجملة العربية ، ومن ثم دراسة التشابه فيما بينهما لنصل لما نريد تحقيقه من الدراسة.

الكلمات المفتاحية: - النعت - الحال - التطابق الوضعي - الإعراب .

تعريف النعت :

النعته لغةً : عرّف ابن منظور: " النعتُ: وصفك الشيء تنعته بما فيه، وتبالغ في وصفه ،والنعتُ ما نعت به ونعته ينعته نعتاً وصفه"xxiv

النعته اصطلاحاً : يعرفه ابن عقيل: " النعت هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أو من صفات ما تعلق به نحو: مررت برجلٍ كريمٍ أبوه، فقوله التابع يشمل التوابع كلها، وقوله : المكمل إلى آخره مخرج لماعدا النعت من التوابع ( xxiv

أنواع النعت:

1/النعته الحقيقي: وهو الذي يوضح صفة من صفات متبوعه  
و يتبعه في الإعراب والتعريف والتذكير و النوع ( التذكير والتأنيث ) والعدد  
نحو : الرجل الصدوق محبوبٌ.

2/النعته السببي : هو تابعٌ أو صفةٌ تأتي لبيان صفة الاسم الذي يأتي بعدها ويرتبط بها الضمير بالمنعوت الذي جاء قبلها، مثل قولنا: جاء المعلم الحسن خلقه، فكلمة "الحسن" لم تأت لتبين صفة المعلم وإنما جاءت لتبين صفة خلق هذا المعلم الذي يرتبط ويعود على المعلم نفسه ويختلف النعت السببي عن النعت الحقيقي بأنه يطابق الموصوف في أمرين فقط وهما: الإعراب والتعريف والتذكير، كما أنه يتبع الاسم الذي يأتي بعده في التذكير والتأنيث فقط، ويعرب الاسم الواقع بعد النعت السببي بأنه فاعلٌ إذا كان النعت السببي اسم فاعلٍ أو صيغة مبالغة، ويعرب نائب فاعلٍ إذا كان النعت السببي اسم.

وقد يأتي النعت على أشكالٍ متعددة،: مفرد أي على صورة كلمة واحدة ، مثل قولنا: هذا بيت جميلٌ،يأتي على شكل جملةٍ إما فعلية أو أسمية منعوتاً بها نحو :جاء رجل يحمل كتاباً، وجاء رجلٌ أبوه كريم، وتشتمل الجملة النعتية على ضمير يربطها بالمنعوت سواءً أكان الضمير مذكراً، نحو :جاءني زيد يحمل غلامه، أو مستتر نحو :جاءني رجل يحمل عصاً، أو مقدراً، مثل قوله تعالى: ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ) xxiv والتقدير :أي لا تجزي فيه ومنه قوله تعالى: (يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ xxiv ) جملة لا يفقهون في محل رفع صفة لقوم.

في هذا الوصف المستمر الذي قضاها سبحانه وتعالى بقضائه في السر ومنعهم في العلن. وذلك هو عدم الفهم، والنّاظر إلى تركيب هذه الجملة برّمّتها يجد الوصف من حيث اختيار كلّ كلمة في هذه الجملة التي وصفهم بهذا الوصف الذي صيّر المئة منهم كألف.

أحكام النعت: يطابق النعت منعوته في الإعراب: حيث تتطابق حركة إعراب النعت مع حركة إعراب المنعوت، فإن كان مجروراً فإنها تُجرُّ مثله، وإن كان منصوباً نُصبت، وإن كان مرفوعاً رُفعت مثله. فنقول: هذا طالب مجتهد، ورأيت طالباً مجتهداً، ومررت بطالب مجتهد .

ويطابقه في التكثير والتعريف: فإذا كان النعت معرفة جاءت نعته معرفة، وإن كان الموصوف نكرة جاء نعته نكرة مثله، نحو: جاء الطالب المجتهد ، وجاء طالب مجتهد . ويطابق أيضاً في التثنية و الجمع و الأفراد، فمثلاً نقول: جاء الطالبان النشيطان، وجاء الطلاب النشيطون، وجاء الطالب النشيط، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان المنعوت جمعاً لغير العاقل فإنه يجوز أن يأتي النعت مفرداً أو جمعاً مؤنثاً، فيجوز أن نقول: هذه عمارات عالية أو هذه عمارات عاليات، في حالة التذكير والتأنيث، فمثلاً نقول: جاءت الطالبة النشيطة، وجاء الطالب النشيط.

تعريف الحال :

تعريف كلمة حال :عرفه الفراهيدي كلمة "حال" في اللغة العربية: حال الشيء يحول حوْلاً في معنيين، يكون تغييراً، ويكون تحويلاً، والحائل:المتغير اللون ،الحائل كل شيء يتحرك من مكانه، أو يتحول من موضع إلى موضع،وحالات الدهر وأحواله:صروفه والحال الوقت الذي أنت فيه" xxiv ،ومنه قول الشاعر الهزلي: xxiv

رَمَقْتُ بِعَيْنِي كُلَّ شَبَحٍ وَحَائِلٍ \* لَأَنْظُرَ قَبْلَ اللَّيْلِ كَيْفَ يَحُولُ

ومنه قوله تعالى: (خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوْلاً) xxiv الحال في اصطلاح النحويين:يقول ابن جني: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به، وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى"xxivوعرف البعض الحال بأنه وصف فضله منتصب ومنه قول ابن مالكxxiv.

الحال وصف فضلة منتصب\*\*\*مفهم في حال كفردا اذهب

والمراد بالفضلة بينة ابن هشام بعد أن عرف الحال فقال عن الحال: "هو وصف فضله يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه".

أنواع الحال من حيث الحقيقة والسبب: الحال الحقيقة: وهي التي تُبين هيئة صاحبها نحو قوله تعالى: (انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) xxiv فالحالان "خفافاً" و "ثقالاً" يبينان هيئة الفاعلين.

الحال السببية: وهي ما تُبين هيئة ما يحمل ضميراً يعود الي صاحبها، نحو قوله تعالى: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ (6) خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ) xxiv تبين هيئة شيء (وهو الأبصار) له علاقة وارتباط بصاحب الحال.

أقسام الحال على حسب الزمان :

حال مشتقة أو منتقلة: وهو الغالب نحو قوله تعالى: (قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ) xxiv.

مقدرة: هي المستقبلية كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي: مقدراً ذلك، ومنه قوله تعالى: (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طُبِّئْ مَا قَادَخُلُوهَا خَالِدِينَ) xxiv.

محكية: هي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً.

الحال الجملة يقول: ابن مالك في ألفيته:

ومَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ \* كجاء زيد وهو ناو رحله

أنواع الجملة الاسمية الواقعة في موضع الحال:

الجملة الاسمية المبدوءة بالضمير (حالاً) وقد جاء فيها الضمير متنوعاً من متكلم أو مخاطب أو غائب، مفيداً استحضار صاحبه الذي تقدم ذكره في الأسلوب لإثبات الحال له، ومفيداً ربط جملة الحال بما قبلها، مسبوقاً بالواو الحالية – غالباً – المسوقة معه للربط أيضاً؛ "لأن الضمير إذا ابتدئ به صاحب حال لم يصلح بغير

الواو البتة" (الجرجاني، 95) وذلك لأن الواو مع الضمير ،كأنها الوسيلة المساعدة في الربط والتآلف بين جملة الحال وصاحبها xxiv.

الجملة الاسمية المبدوءة بضمير المتكلم للجمع (نحن):

منه قوله تعالى: (وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ...) xxiv ، فجملة [ونحن أحق بالملك]، اسمية مصدره بضمير المتكلم وهي حالية ،جملة "ونحن جميع" اسمية مبدوءة بضمير المتكلم "نحن" وواوها للحال.

الاسمية المبدوءة بضمير المخاطب المفرد المذكر – أنت – مقرونة بواو الحال:

ومنها قوله تعالى على لسان فرعون مخاطباً موسى عليه السلام: (قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ (18) وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ) xxiv يقول الزمخشري فرعون يقرر [موسى] عن طريق الاستفهام بأنه قد رباه صغيراً، ثم مكث بينهم سنين، وبعد ذلك يوبخه على فعلته (الكشاف)، عن طريق إعادة ذاته ليثبت عليه كفران النعمة، كل ذلك نلمسه في جملة الحال وهي [وأنت من الكافرين]

ومما ورد من الاسمية المبدوءة بضمير المخاطب المفرد المذكر (أنت) ما ورد في المفصليات xxiv

سَفِينٍ رَفَعُوا الْأَعْنَةَ فَازَ فَعْنَهَا \* إِلَى الْعُلْيَاءِ وَأَنْتَ بِهَا جَدِيرٌ

جملة "وأنت بها جدير" اسمية مبدوءة بضمير المخاطب المفرد المذكر، وهي واقعة في موضع الحال من ضمير المفعول من "فارفعنها".

وفي القرآن الكريم جاءت الاسمية المصدرة بضمير المخاطبين حالاً في قوله تعالى: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) xxiv الشاهد في الآية المخاطبين الذين يستحقون عليها التوبيخ هم أهل علم وعرفان بدقائق الأمور وغوامض الأحوال، ومع ذلك يجعلون لله أمثالاً بما عبده من دونه.

الاسمية التي تصدر فيها ضمير المفرد المذكر الغائب:

ومن أمثلة ورودها قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا) xxiv وهو مؤمن" في موضع الحال من ضمير الفاعل في [يعمل] كما ذكر الجرجاني xxiv.

وفي قولنا أبصرته وهو صائم، جملة "وهو صائم" اسمية تصدر فيها ضمير المفرد المذكر الغائب، وهي في موضوع الحال من ضمير المفعول في "أبصرته".

الحال الجملة الفعلية: قرر النحاة أن الحال قد تأتي جملة، وهي إما اسمية، أو فعلية، وقد تقدمت معنا الجملة الاسمية، والجملة الحالية الفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً وإما أن يكون ماضياً، ويمتنع مجيء الأمر؛ لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن تكون خبرية، قد وردت الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي حالاً مسبقاً "بقَدْ" دون الواو في قوله تعالى: رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا) xxiv، فجملة (قد أحسن الله...) حال ثانية أو حال من الضمير في [خالدين].

"وقد نص النحاة على أن الماضي لا يصلح للدلالة على الحال إلا بوجود "قد" معه، بل هي المسوخ لوقوعه حالاً؛ لأن الماضي لا يجوز أن يقع حالاً، لعدم دلالاته عليها، فإن جئت معه بقَدْ جاز أن يقع حالاً؛ لأن "قد" حرف يقرب الماضي من الحال" xxiv وقد أشار الزمخشري في الكشاف إلى معنى آخر سوى تقريب "قد" للماضي من الحال، فقد قال عند الحديث على قوله تعالى: (وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ) xxiv قال الزمخشري: "قوله: "بالكفر" و "به" حالان أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين... وكذلك قوله: "وقد دخلوا... وهم قد خرجوا" ولذلك دخلت "قد" تقريباً للماضي من الحال، ولمعنى آخر وهو: أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متوقعاً لإظهار الله ما كتموه فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله [قالوا آمنا] أي: قالوا ذلك وهذه حالهم" xxiv.

ويبدو لي أن "قد" مع الماضي الواقع حالاً تفيد - زيادة على ما سبق - وتحقق هذه الحال وألمس ذلك في قوله تعالى: (وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ) xxiv.

يقول عبد الستار: "... فالجملة "وقد خلت من قبلهم المثالات" حالية تحمل معنى التحقق والتأكيد وذلك هو الغالب في معنى "قد" عندما تدخل على الفعل الماضي، ونلاحظ أن التحقيق والتأكيد هنا لهما مغزاهما الدلالي

العميق، فإذا كان هؤلاء المستعجلون - هم كفار مكة- في حال محققة لديهم هي تقدم المثلة في تعذيب الأمم السابقة فالأولى بهم أن يعتبروا ويرتدعوا عن مطلبهم"xxiv.

الحال شبه الجملة:

عرّف قباوة "شبه الجملة" وهو-عند النحاة- الجار و المجرور والظرف"xxiv وخلال بحثي عن هذا النوع من الحال وجدت أن النحاة يستخدمون تعبيرات متنوعة ، فيقولون عند إعراب أحدهما حالاً: إنه متعلق بمحذوف حال ،أو في موضع نصب على الحال، أو في موضع الحال، أو هو حال، فوجدت أنها تعكس ما قرره النحاة في الحال شبه الجملة، فهم يقررون أن الجار والمجرور والظرف الواقعين حالاً يتعلقان بمحذوف واجب الحذف (ابن يعيش، شرح المفصل، ط المنبرية) وهذا المحذوف هو الحال في الحقيقة، ويقدر هذا المحذوف - هنا- بـ"استقر" أو ما في معناه إن قدراً في موقع الجملة، وبمستقر وما يؤدي مؤداه إن قدراً في موضع المفرد، ولما كان هناك ارتباط وثيق بين الظرف والجار والمجرور وهذا المحذوف صح أن يقال عن أحدهما: أنه حال xxiv، ومن أمثلة مجيء الجار والمجرور بـ"إلى" قوله تعالى: (وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ xxiv). والشاهد "إلى فرعون" متعلق بمحذوف حال، أي: مرسلأ إلى فرعون.

ومن أمثلة مجيء الجار والمجرور بـ"على" قوله تعالى: (أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ) xxiv ، أي "على تخوف" حال من المأخوذين، بمعنى ظهور الخوف عليهم ، أو من الآخذ وهو الله تعالى، من "تخوفه" بمعنى "تنقصه"، وذلك بأن ينقصهم شيئاً فشيئاً في أموالهم وأنفسهم.

ومن أمثلة شبه الجملة الظرفية الظرف " عند" قوله تعالى: (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ) xxiv "عند" ظرف "وجد"، أو حال من الرزق، أي: رزقاً كائناً عندها xxiv.()

الحال المفرد

يراد بالحال المفرد ما لم يكن جملة ولا شبه جملة، وتنقسم إلى أقسام هي :

الحال المؤسدة: وتسمى المبينة أيضاً؛ لأنها تُذكر للتبيين والتوضيح: هي التي لا يُستفاد معناها بدونها، نحو: جاء خالد راكباً. وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع، ومنه قوله تعالى: ( وَ مَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) xxiv

## الحال المؤكدة

هي التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد. وهي ثلاث أنواع:

1. ما يُؤتى بها لتوكيد عاملها، وتوافقه معنًى فقط، أو معنى ولفظاً. فالأول نحو قوله تعالى: (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) XXIV ف "ضاحكاً" حال مؤكدة لعاملها، وقد وافقته في المعنى فقط.

والثاني كقوله تعالى (مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) XXIV. "رسولاً" حال مؤكدة لعاملها، وقد وافقته معنى ولفظاً.

2. ما يُؤتى بها لتوكيد صاحبها، نحو: جاء التلاميذ كلهم جميعاً، ومنه قوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا) XXIV. فالشاهد كلهم توكيد لصاحب الحال .

3. ما يُؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: هو الحقُّ بيناً، أو صريحاً، ونحو: نحنُ الأخوةُ مُتعاونين، ومنه قول الشاعر سالم بن دارة في خزانة الأدب ،البغدادي XXIV

أنا ابن دارةٍ معروفٌ بها نَسَبِي \* وهل بدارةٍ يا للناس من عارٍ

## الحال المقصودة لذاتها

الحالُ إمّا مقصودة لذاتها - وهو الغالب - نحو سافرتُ منفرداً، وإمّا موطئة - وهي الجامدة الموصوفة - فتذكرُ توطئة لما بعدها، كقوله تعالى: (فَاتَّخَذْتُ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) XXIV الشاهد في الآية بشراً سويّاً ،ونحو لقيت خالداً رجلاً محسناً، وقد ذكر الرضي هذه الحال قائلاً: "إنها اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة" ، ثم يعلق قائلاً: "فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق لما هو حال لمجيئه قبلها موصوفاً" XXIV، ومثله قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) XXIV. "عربياً" حال - عنده - و"قرآنًا" توطئة لهذه الحال، إذن تشابه النعت والحال في الاشتقاق وتكون الحال مشتقة في الأكثر وأنها تدل على حدث صاحبه ،وذلك لتقيد هيئة ما هي له والحال الجامدة يكثر مجيئها مؤولة بالمشتق إذا دلت على ترتيب أو مفاعله أو شبه كما ورد في الآية السابقة وأيضاً مثاله في قوله تعالى (فَاتَّخَذْتُ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) XXIV ، (بشراً) حال من فتمثل وهو الملك والاعتماد

هنا على الصفة (سويا) والحال الجامدة الموصوفة وهي الحال الموطئة لأنها ذكرت توطئة للنعته بالمشتق وشبهه XXIV .

الاتفاق في البنية التركيبية بين النعت والحال:

يوجد التطابق بين النعت والحال ، في مسائل رئيسة ، وفرعية ، ويتداخل فيما بينهم ، وخير مثال لذلك قوله تعالى: ( إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ) XXIV الشاهد في الآية (في كتاب مكنون) شبه جملة (في كتاب) حال من الضمير (في كريم) أو نعت لـ (قرآن) XXIV ، وهذا الشبه العميق بين النعت والحال فاق الشبه الظاهري من جذر ثلاثي وكونها أوصافاً ، ويوضح العلاقة بين الصفة والحال.

ومن ذلك التشابه قوله تعالى: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ) XXIV وعند من جعلها صفة كما يذهب النحاة ، والمعربون يكون المعنى ( : قل هو القادر أن يبعث عليكم عذاباً من جنس العذاب الذي يصيبكم من فوقكم XXIV) وهذا المعنى لا يفيد ذكر الجهة وتحديدتها التي يبعث من خلالها هذا النوع من العذاب ؛ لأن ( من فوقكم) عند جعلها صفة تكون صفة للعذاب وليس صفة لبعثه ؛ ولذلك جاز على المعنى الوصفي أن يقال (هو القادر أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم من تحت أرجلكم ) ، وذلك بإعراب ( من فوقكم ) صفة و (من تحت أرجلكم ) حالاً ، والمعنى ( : إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ جَنْسِ الْعَذَابِ الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ قَادِرٌ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ XXIV). وأحياناً تأتي بعض الصفات حالاً ويلزم فيها الجار والمجرور ، حيث تخفض فتشبه الحال الدالة على السعر نحو قولك بعته رأساً برأسٍ.

وقد ورد في كتاب المدخل لعلم اللغة ومناهج البحث لرمضان عبد التواب ، متناولاً النظرية التوليدية التحويلية، التي اعتبرها العلماء مدخلاً جديداً لتفسير الظاهرة النحوية في الجملة ، حيث تمكن المنهج التحليلي من تحليل الجمل التي عجز المنهج الشكلي عن تفسيرها ، فقد اتخذ المنهج التوليدي التحليلي قدرة المتكلم على إنشاء جمل لم يسمعها من قبل موضوعاً له ، وكان هدف الدراسة تعيين القواعد اللغوية الكامنة وراء الجملة بما يعني الكشف عن وجود عدد غير متناه من الجمل في أية لغة وتوضيح أي من التتابعات الكلامية تصلح لأن تشكل جملاً وأياً لا يصلح لذلك وكذلك البنية النحوية لكل جملة ) XXIV.

التشابه: في الإسناد والإفراد والجملة بشقيها: يقول جل جلاله : (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ) سورة يس : 80 ويقول تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ

لِنُتَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا (xxiv). جاءت الصفة في الآية الأولى (الأخضر) مفردة في الآية الثانية الحال كلمة (جملة) مفرداً، اذن نجد تشابه في حالة الأفراد، كما أنّ كلاً من الحال والنعت يحتاج إلى عامل لفظي.

التشابه: في نيابة النعت والحال في المصدر المضاف :

جاء في كتاب سيبويه هذه مئة وزن سبعة ، ما يعنيه قول سيبويه فسر الخليل قائلًا : إذا جعلت (وزن) مصدرًا نصبت ، وإن جعلته أسماً وصفت به xxiv .

اجتماع الصفة والحال في أسلوب (لاسيما):

يقول ثعلب: سي من لا سيما اسم بمنزلة (مثل) وزناً ومعنى ، فاصله سوى بدليل أمثلة الاشتقاق نحو : استويا وتسوايا، والتثنية سيان بتشديد الياء ودخول (لا) عليه ودخول الواو على (لا) واجب ، ويقول من استعمل لاسيما على خلاف ما جاء في قول امرئ القيس. xxiv

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَّكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

فهو مخطئ، وذكر أنه قد يخفف وقد تحذف الواو نحو : قاموا لا سيما زيد . فيجوز في الاسم الذي بعدها الجرّ والرفع والنصب ، وقد روي بالحركات الثلاثة (يوم) في: لاسيما يوم ، والجرّ أرجحها وهو على الإضافة ، و(ما) زائدة بينهما، والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف تقديره هو، وما موصولة ، أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم، أو لا مثل شيء هو يوم ، والنصب عند الفارسي على أنه حال" وهذا الإعراب لهذه العبارة الذي ضمّ الصفة والحال يدلّ على قوة العضوية البنيوية لهما ذات القبيل الأسلوب المعنوي بين علم النحو وعلم اللغة .

التشابه السببي : ونعني به التشابه الذي يكون مرتبطاً بسبب، ومثله قوله تعالى : ( وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا ) xxiv. في هذه الآية نجد الصفة : عذب، هي من الصفات السببية ، مثل قولنا: عمر عدلّ قضاؤه ، فاطمة كريم أبوها.

التشابه في حذف الصفة والحال:

يكثر الحذف في الصفة والحال ، ونذكر بعض الأمثلة لإيضاح ذلك الشبه.

## حالات الحذف في الحال:

يقول الأنطاكي الأصل في الحال - ككلّ فضلة - انه يجوز ذكرها وعدمه ، فتذكر إذا تعلق بها غرض المتكلم ، وتحذف إذا لم يتعلق بها الغرض، ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها الغرض وتحذف لقريئة دالة عليها، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر القول xxiv، كقوله تعالى: (جَنَاطٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (23) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ) xxiv، الشاهد في الآية (يدخلون) والحال المحذوف تقديره يدخلون (قائلين): سلام عليكم .

وقوله: (... وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ ) xxiv أي : يقولون: أخرجوا دل هذا على حالهم.

## الحذف في الصفة:

" أعلم أنّ الصّفة والموصوف لما كانا كالأشياء الواحد من حيث البيان والإيضاح الذي يحصل من مجموعهما كان القياس ألاّ يحذف واحد منهما ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بالطّويل ، لم يعلم من ظاهر النصّ المرور به إنسان أو حيوان أو رمح أو ثوب" xxiv

" والأصل في الصّفة ألاّ تحذف لأنّ الغرض من الصّفة إما التّخصّص وإما المدح والثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لدافعهما ، وحذفت على قلة وندره ، وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: (سير عليه ليل) وهم يريدون (ليل طويل)" xxiv.

" وإذا كنت في مدح إنسان والثناء عليه تقول: (كان والله رجلاً) وتزيد في قوّة اللفظ بالله وتمطيط اللام وإطالة الصّوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت كريماً أو شجاعاً أو كاملاً ، وكذلك في طرف الدّم إذا قلت سألت فلاناً فرأيت رجلاً وتزوي وجهك وتقطبه فتعني (بخيلاً) أو لئيماً ، فإن عزيت الحال من الدلالة لم يجز الحذف" xxiv

## النتائج والتوصيات :

1/ يوجد تشابه بين النعت والحال من حيث التعريف ، فالنعت هو التابع المكمل لمتبوعه ببيان صفة من صفاته والحال هو وصف فضله يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه.

2/ يوجد تشابه تركيبى في الجملة بين النعت والحال من حيث أن كليهما يأتي مفرداً وجملة وشبه جملة ومن حيث العدد الإفراد والتنثية والجمع.

3/ التشابه التركيبى القائم على الرابط بين الجمل من حيث الاستنتاج والإدراك الذهني يحدد إعراب الجمل بعدها حالاً أو نعتاً وذلك لأنّ هذا الرابط بين الحال وصاحبه والنعت منوعة لا يكن إلا بوساطة الضمير المستتر أو الظاهر .

4/ التشابه من حيث الرتبة ، حيث أنّ النعت يرتبط بمنوعة ، ويحتفظ برتبته ويأتي بعد منوعة، وكذلك الحال فأنّها تأتي متأخرة عن الفعل وعن صاحبها.

#### المصادر والمراجع:

- 1/ إعراب الجمل وأشباه الجمل ، د. فخر الدين قباوة ، دار القلم العربي ، حلب ، سورية، ط5 1989م.
- 2/ البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1990م.
- 3/ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية ، ط1985م.
- 4/ الحال في الأسلوب القرآني عبد الستار عبد اللطيف احمد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان طرابلس ط1 1982م.
5. خزانة الأدب، عبد القادر الجرجاني، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، 1989م.
6. دلائل الإعجاز، ابوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني دار الكتاب العربي - بيروت ط1، 1995م تحقيق: د. محمد التحي
7. ديوان أمريء القيس بن حجر، تحقيق حنا الفاخوري، الجيل، بيروت، ط أولي 1989.
8. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري، وبهامشه: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد المجيد، مكتبة دار التراث القاهرة ط 2005م.
9. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، مصر.
- شرح ديوان الهزليين ، السكري ، المكتبة العربية للتراث ، الناشر الدار القومية للنشر ، القاهرة ، مصر ، 1965 / ج ، ص 01 2

10. شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين محمد بن الحسين الاسترأبادي ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ط1407هـ.
11. شرح المفضل للشيخ العلامة جامع الفوائد مرفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ،مكتبة القاهرة، ط1406هـ
12. القاموس المحيط تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ط1371،2هـ منشورات مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر.
13. الكتاب ،لسبويه ،تحقيق عبد السلام هارون ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،د.ت.ط.
14. كتاب العين لأبي عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي مادة (حول) الجمهورية العراقية وزارة الثقافة والإعلام د.ت.ط.
15. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الطابع: البابلي الحلبي، 1406هـ
16. لسان العرب تأليف الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار الصادر بيروت، ط1410هـ
17. اللمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركات بن الانباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، لبنان - بيروت ، ط1974م.
18. المدخل إلي علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ،رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،القاهرة ،1997م.
19. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها،محمد الأنطاكي،دار الشرق العربي ،بيروت،ط2007،3م.
20. معاني القرآن\_للفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي،ومحمد علي النجار ، دار السرور،1955م.
21. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق : د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله راجعه سيعيد الأفغاني، 1971م.
22. المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : أحد عبد الستار وعبدالله الجبوري ، ج1، ط1391.

## فاعلية استخدام إستراتيجية التعلم النشط في تدريس التمرينات الرياضية لتلاميذ مرحلة الأساس بولاية الخرطوم

د. عبد الرحمن محمد احمد عباس - جامعة النيلين

أ. حليلة إبراهيم إسحاق احمد - جامعة النيلين

### المستخلص

هدفت الدراسة إلي التعرف على فاعلية استخدام إستراتيجية التعلم النشط لتدريس مادة التمرينات بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم واستخدم الباحثان المنهج التجريبي، و تكونت عينة الدراسة من (40) طالبة تم توزيعها بالطريقة العشوائية إلي مجموعتين بواقع (20) طالبة لكل مجموعة، المجموعة التجريبية درست باستخدام إستراتيجية التعلم النشط والمجموعة الضابطة درست بالطريقة التقليدية وتم استخدام البرنامج الإحصائي (spss) لمعالجات البيانات، وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الاساس بولاية الخرطوم في الاختبار القبلي. وتوجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية (استراتيجية التعلم النشط) والمجموعة الضابطه (الطريقة التقليدية) لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الاساس بولاية الخرطوم في الاختبار البعدي لصالح المجموعه التجريبية.

ووصى الباحثان بتدريب المعلمين على هذه الطريقة وتعميمها عليهم .

### Abstract

The study aimed to identify the effectiveness of using the active learning strategy to teach the exercise subject at the basic stage in Khartoum state .The study consisted of 40 students distributed randomly into two groups of 20 students per group .The experimental group was studied using the active learning strategy and the control group was studied in the traditional way, and the two researchers used The experimental approach, and the statistical program Spss was used to process the data, and the study showed the following results:

There are no statistical significant differences between the average of the experimental and control groups for teaching sports exercises in the basic stage

in Khartoum state in pre-test. There are statistically significant differences between the mean of the experimental group (active learning strategy) and the control group (the traditional method) for teaching physical exercise in the basic stage in Khartoum state in the post-test for experimental group .

### المقدمة:

في ظل الانفجار المعرفي والتحولات الاجتماعية المتنامية التي يمر بها العالم والبشرية من حولنا يظل العلم اساس الحياة "والعملية التعليمية التي يتم خلالها نقل المعلومات والمعارف والخبرات والافكار عبر الوسائط المختلفة شاهد على العصر.

وفي ظل تزايد الانفجار المعرفي اصبح التعلم عملية يتم من خلالها التفاعل بين المتعلم ومصادر التعلم وعملياتها المتنوعة وكل هذا يتم في بيئة مقصودة تتضمن إجراءات واحداث منظمة لمخرجات معلومة واضحة القياس

ويظل التعليم عملية يبذل الجهد فيها من قبل المعلم ليتفاعل مع الطلاب حتى يقدم علما مثمرا من خلال التفاعل المباشر "وفي العادة يكون التعليم داخل مؤسسة وخارجها ويشمل جميع المهارات والمعارف والخبرات كالسباحة والالعاب والكيمياء والرياضيات لبناء القدرات والإعداد طول فترة حياتهم ان التعليم لا يعتمد على ذاكرة الفرد فقط ومقدار معرفته وانما يعتمد على قدرة الفرد على التميز وينمي قدرته على التفكير بوضوح كما انه المعيار الذي يمكن الافراد من تغيير العالم نحو الافضل.

وهذا ما يعزز القيمة الجوهرية لنظريات التربية وعلم النفس فيما يخص التعلم والمهارات والاستراتيجيات في العملية التعليمية داخل منظومة التربية والتعليم، وتعتبر التربية البدنية من اهم فروع التربية الأساسية التي تحقق أهدافها من خلال الأنشطة البدنية المنظمة التي تعمل على بناء الفرد بصورة متكاملة ومتناسقة مع ما يناسب حاجات الفرد وطموحاته لذا حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة لعظمة ودقت مفاهيمها "التي تتواءم والطابع التربوي التعليمي وبما ان كلمة البدنية نسبة إلى صفات البدن كالقوى البدنية والنمو البدني والصحة البدنية أي أنها إشارات دالة على البدن مقابل العقل وعند اضافة كلمة التربية الى مصطلح البدنية فأنها تعنى مجموعة من العمليات التربوية التي تتم عن ممارسة أنشطة تحفظ الجسم وتصونه كالتمارين والسباحة والعديد من المهارات الاخرى (www<abahe>co>uk")

اما فيما يخص تعريف ومفاهيم التربية البدنية والرياضة تختلف باختلاف الفلاسفة وخبراء التربية الرياضية وعلماء النفس وذلك باختلاف المجتمعات والآراء ومن هذه التعريفات الاجرائية تعريف كوبسكنوكوزليك "التربية البدنية

والرياضة جزء من التربية الشاملة والتي تهدف الى تكوين المواطن عقليا وبدنيا وانفعاليا واجتماعيا بواسطة عدة اشكال وانواع من النشاطات البدنية والرياضية

### مشكلة الدراسة:

لاحظ الباحثان من خلال العمل في مجال التخصص بمختلف مجالاته من تدريس وإشراف وإدارة في مجال الرياضة المدرسية. ومن خلال الخبرة المتنوعة في الداخل والخارج ومن خلال العديد من المؤتمرات الدولية حول مشكلات الرياضة المدرسية ان هنالك ضعف واضح في تدريس مادة التمرينات، ويتمثل ذلك في الاتي:-

1/ضعف في استخدام استراتيجيات التعلم النشط.

2/الخوف من كل ما هو جديد ومستحدث من غير تدريب عليه والاصرار والابقاء على الطرق والاساليب التقليدية في تدريس مادة التمرينات.

3/البعد وعدم المواكبة لما يستجد في مجال التخصص وضعف الآليات في مجال البحث الذاتي الذي يدعم مقدرات المعلمين ويعزز المعرفة المواكبة.

وان الدراسات والبحوث العلمية وواقع الحياة في عصر التكنولوجيا والذي تتنامى فيه المعرفة بطريقة مذهلة رأى الباحثان انه لابد من مواكبة التطور في مجال اساليب وطرائق واستراتيجيات التعلم النشط في تدريس مهارات الوحدات في مادة التمرينات. ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة التي تكمن في السؤال الرئيس الاتي :

ما مدى فاعلية استخدام إستراتيجية التعلم النشط في تدريس التمرينات الرياضية لتلاميذ مرحلة الأساس بولاية الخرطوم؟

### أهمية الدراسة:

- 1- تدعم هذه الدراسة المؤسسات التعليمية التربوية بوزارة التربية والتعليم والمجتمعات التربوية الاخرى ذات الصلة بحزم من استراتيجيات واساليب وطرق تدريس حديثة وتعتبر مرجع من المراجع التي قلّ ما تتوفر في المكتبات للمعلمين والمشرفين والمستفيدين من الجهات الاخرى ذات الصلة.
- 2- تعزز هذه الدراسة مساهمة واستجابة نداءات الاتجاهات التربوية الحديثة باستخدام اساليب واستراتيجيات حديثة في تدريس مادة التمرينات تؤدي الى نتائج إيجابية في العملية التربوية.

## أهداف الدراسة:

1/ التعرف على فاعلية استخدام إستراتيجية التعلم النشط لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم؟

## فروض الدراسة :

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار القبلي .

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية (إستراتيجية التعلم النشط) والمجموعة الضابطة (الطريقة التقليدية ) لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار البعدي.

## حدود البحث:

الحدود البشرية لهذه الدراسة هي:-

- تلاميذ مرحلة الاساس بولاية الخرطوم المقيدين بوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2018-2019م.

## ادوات الدراسة:

استخدام استراتيجية التعلم النشط في تدريس مادة التمرينات، والاختبارات

## • مصطلحات الدراسة :

• الفاعلية:

الفاعلية هي: تقويم العملية التي أنتجت المخرجات أو النتائج التي يمكن ملاحظتها. وإجراءياً أنها: مقارنة قابلة للقياس بين المخرجات المتوقعة والمستهدفة والنتائج الملاحظة. (إجراءي)

## التعلم النشط:

كل ما يتضمن قيام الطالب بأنشطة واعمال تتطلب التفكير والتأمل، حيث ان كل استراتيجيات التعلم النشط دائماً ما تتطلب ان يفكر الطالب في كل ما يقدم له من معلومات" (حلمى الوكيل ، المفتى ، 2011م، 233).

## الاطار النظري والدراسات السابقة

## المفهوم العام التعلم النشط :

التعلم النشط من الاساليب الحديثة والذي يعتمد على ايجابية المتعلم في الموقف التعليمي ويشمل جميع الممارسات التربوية والاجرات التدريسية والتي تهدف الى تفعيل دور المتعلم من خلال البحث والعمل والتجريب للحصول على المعلومة واكساب المهارات وتنمية القيم، كما وان المتعلمون يشتركون في العملية التعليمية بصورة تتعدى كونهم متلقين وفي حين يزداد التركيز تطوير مهارتهم الاساسية وتنميتها مع تشجيعهم على استخدام مصادر التعلم لتفعيل مهارات واستراتيجيات التفكير العليا مثل التحليل والتأمل وحل المشكلات، ومن ثم يعمل على خلق جو تعليمي فعال معزز بالوسائل والاساليب المتنوعة والتي تدعم التقويم الذاتي.

ان التعلم النشط كمفهوم عام كل ما يقوم به المتعلم من خلال أنشطة واعمال تتطلب التفكير والتأمل. ويتضمن التعلم النشط استراتيجيات عدة تسمح للمتلم بان يتحدث ويكتب ويلعب ويتأمل محتوى المنهج المقدم مع وجود تدريبات لحل المشكلات والممارسات التطبيقية لمجموعات العمل الصغيرة.

يبدأ التعلم النشط في مخ الانسان حيث يتطلب الموقف التعليمي تشغيل خلايا المخ عن طريق عمليات التفكير ويتم من خلالها نشاط غير عادي للخلايا العصبية في المخ فتزداد اعداد الخلايا المشاركة في عملية التفكير وتزداد الاتصالات وتتنوع فيما بينها وكل هذا ينعكس على السلوك الخارجي للمتلم فتراه اكثر ايجابية (متفاعلا.مشاركا.مبادرا.متحمس.يقظ)وسريع الاستجابة وسعيد بما حققه من انجازات) ابراهيم البصري، (2005).

#### فلسفة التعلم النشط:

ان فلسفة التعلم النشط تؤكد على ان التعلم لابد ان يرتبط بحياة التلميذ وواقعه واحتياجاته واهتماماته ويحدث من خلال تفاعل التلميذ مع كل ما يحيط به من بيئة" ويحدث في جميع الاماكن البيت والمدرسة والنادي.

وان الدول على اختلاف فلسفاتها واهدافها وانظمتها الاجتماعية والاقتصادية والاساسية وغيرها تولي التعليم والارتقاء باستراتيجيات التعلم النشط جُل اهتمامها وعنايتها مما يدل على ان التربية على مستوى العالم تواجه تحديات كثيرة ومتعددة ومتسارعة وتتطلب هذه التحديات مراجعة شاملة لمنظومة التعليم.كل هذا ينادي الى مداخل واتجاهات حديثة لمواجهة مسؤوليات الحياة وملاحقة المتغيرات وتطبيقها في ارض الواقع. (ابراهيم ناصر، 1999، 206).

#### تعريف التعلم النشط:

على الرغم من ان التعلم النشط كمصطلح تربوي قد ظهر مؤخرا الا انه حظي بالعديد من التعاريف، وربما يرجع السبب الى اهمية الموضوع وانتشاره بين الاوساط التربوية وفي ما يلي بعض التعاريف التي قدمت للتعلم النشط: (حامى الوكيل، المفتى، 2011م، 233).

1/ "كل ما يتضمن قيام الطالب بأنشطة وأعمال تتطلب التفكير والتأمل، حيث ان كل استراتيجيات التعلم النشط دائما ما تتطلب ان يفكر الطالب في كل ما يقدم له من معلومات"

2/ عرفه معجم المصطلحات التربوية التعلم النشط بأنه "التعلم الذي يشارك فيه التلميذ بفاعلية من خلال القراءة والبحث والاطلاع والمشاركة في الأنشطة الصفية واللاصفية ويكون فيها المعلم موجه ومرشد لعملية التعلم".

3/ تعريف التعلم النشط على ضوء انماط التعليم والتدريس "انه نمط من انماط التدريس يجعل المتعلم في الموقف التعليمي حيث يعتمد على النشاط الذاتي والمشاركة الايجابية للمتعلم والتي يقوم بها من خلال البحث مستخدم مجموعة من الأنشطة والعمليات العقلية التي تساعد على التوصل الى المعلومات المطلوبة بنفسه تحت اشراف المعلم وادارته (ابراهيم البصري، 2005).

يرى جلال عبدالوهاب 2006 "ان التعلم النشط مرتبط بمفاهيم النظريات المعرفية والبنائية وان التعلم النشط عملية مشاركة الطلبة بشكل فعال ومباشر فالطلبة يتعلمون من خلال المشاركة الفاعلة في العملية التعليمية وانخراطهم فيها حيث يفكرون ينتقدون، يتحدثون، يكتبون مما تعلموه ويوظفونه في واقعهم اليومي من خلال الممارسة اليومية.

#### اهداف التعلم النشط:

يشير جلال عبدالوهاب 2006م الى ان اهداف التعلم النشط تتمحور في الاتي:

- اكساب الطلبة مهارات التفكير العليا.
- تعدد الأنشطة في المواقف التعليمية.
- التشجيع على التساؤلات وطرح الاسئلة.
- التمكين الجيد من اكتساب مهارات التواصل والتعاون مع الاخرين.
- ربط التعليم بواقع الطالب واكسابه مهارات ومعارف مرغوبه.

#### اسس التعلم النشط:

توجد سبعة من مبادئ التعلم النشط كما ذكرها "checkerng and gamson" بالترتيب وهي تدعم الممارسات التعليمية السليمة وجاءت على النحو التالي⊗(ابراهيم البصري ، 2005)

1/ يحث على الممارسات التدريسية التي تزيد من الايصال والتواصل بين المعلم والمتعلم.

- 2/ يؤكد على الممارسات التدريسية التي تحقق التعاون بين الطلبة.
- 3/ يركز على السلوكيات التدريسية التي تقود الى التعلم النشط.
- 4/ يعزز من الممارسات التدريسية التي تزود بالتغذية الراجعة.
- 5/ يؤكد على الممارسات التدريسية التي تمنح الزمن الكافي والمناسب للأعمال.
- 6/ يؤكد على الممارسات التدريسية السليمة التي تعمل على تحقيق انجازات مثيرة.
- 7/ يؤكد على الممارسات التدريسية السليمة التي تعمل على تحقيق احترام القدرات والمواهب وتحفيزها.

#### خصائص ومميزات التعلم النشط:

ان للتعلم النشط عدد من الخصائص والمميزات منها ما يتعلق بالتعلم النشط ومنها ما يتعلق بالمتعلم، ومنها ما يتعلق بالمعلم وغيرها من المفردات الاخرى ذات الارتباط بالتعلم النشط وبيئته وجاء هذا على لسان التربويين وخبراء التربية وما اشارت له الدراسات والكتب والبحوث العلمية وسوف نورد منها خصائص ومميزات تتعلق بالتعلم النشط: (مجد العمارة 2011.ص237)

- تهيئة المتعلمين لمواقف حية.
- يمكن من خلاله تعلم ما يصعب تعلمه في البيئة الصفية.
- يزيد من اندماج الطلاب في العمل.
- يكسب المتعلمين جوانب مهنية ومهارات وخبرات اجتماعية قد يصعب تعلمها داخل الصف.
- يعد مجال للكشف عن ميول المتعلمين واشباع حاجتهم.
- ينمي الرغبة في التفكير والبحث حتى الاتقان.
- يتعلمون من خلال التعلم النشط اكثر من المحتوى المعرفي فضلا عن تعلمهم مع اخرين يختلفون عنهم ويتعلمون ايضا من خلاله طرق الحصول على المعرفة

#### ادوار المعلم والمتعلم في التعلم النشط:

-اولا دور المعلم

ان المعلم له عدد من الأدوار وذلك بصفته المشجع على التعلم النشط وهو الذي يعمل على التوازن بين الأنشطة الفردية والجماعية وكمدرّب وكمخطط وكمشارك في بناء المعرفة وتوفير البيئة التعليمية وكمقيم للعملية التعليمية. (التربية والتربية الرياضية 25.3.2018، Maw003.com).

### أهداف التربية:

مع اختلاف أهداف التربية عبر العصور والمجتمعات إلا أنها وبشكل عام تسعى لاندماج الفرد مع مجتمعه وبالتالي فهي تعنى بالفرد والمجتمع على حد سواء ومنذ العصور القديمة وحتى العصر الحالي أنها تهتم بالوصول الى التوازن بفكر الانسان وأحاسيسه وانفعالاته وجسده وأخلاقه ليكون مواطناً صالح. حيث توجه التربية مع التطور الزمني للتوجه الديني والروحاني آخذين في الاعتبار الحاجات الإنسانية والدينية ان تعليم الفرد وتدريبه على كيفية كسب العيش مع تأهيله للحياة والبيئة المحيطة به مع نقل السلوك والمحافظة عليه من جيل للأخر يعد شكل من اشكال التربية. (محمد حسن العميرة، 1977، 43).

### التربية والتعليم في الاسلام:

التربية والتعليم كعلم ظهرت مع بزوغ الإسلام فكانت البدايات في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وشكلت المدرسة في مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام وكان كتابها الكريم المتلو من الوحي، والسنة النبوية من اقوال وافعال. فتربى الصحابة على العلم وعبادة الله وحده، وحسن الاخلاق، ثم اتى العلماء بعدها ليألفوا علم التربية والتعليم في نهاية القرن الهجري، لذا يعد المجتمع الإسلامي من أرقى المجتمعات في مجال التربية والتعليم وتنمية الفرد ونهضته.

التاريخ للتوثيق: 2018/7/24 (Ps//skytop11.wordpress.com)

### الدراسات السابقة

### الدراسة الاولى: بعنوان:

اثر برنامج متعدد الوسائط لتدريس مهارات الالعب الجماعية على مستوى الاداء المهارى للتحصيل المعرفي واتجاهات طلبة الصف الثامن الاساس نحوه.

هدفت الدراسة إلى تقصي اثر برنامج متعدد الوسائط لتدريس مهارات الألعاب الجماعية على مستوى الأداء المهارى والمعرفي واتجاهات طلبة الصف الثامن نحوه، وهدفت الدراسة أيضا إلى اظهار اهمية استخدام البرنامج متعدد الوسائط في مجال الرياضة المدرسية وبخاصة المهارات التي تحتاج الى دقة متناهية في تركيز ودقة تطبيق الحركات.، استخدم الباحث المنهج التجريبي لملائمته لطبيعة الدراسة. اما مجتمع وعينة البحث اختير عينة من طلاب الصف الثامن للعام 2006-2007م والبالغ عددهم 133 طالب تم اختيارهم

من اصل ثلاث شعب و استبعد الممارسين. واستخدم الباحث ادوات للدراسة تمثلت بتصميم برنامج متعدد الوسائط لتعليم مهارات وايضا اختبار تحصيلي معرفي واختبار لمستوى الاداء المهاري.

واهم نتائج الدراسة: اظهرت التحاليل الاحصائية على ضوء متغيرات مستوى الاداء انه لا يوجد فروق ذات دلالات واضحة وذلك يعزى لاستخدام وسائط متعددة.

### الدراسة الثانية: بعنوان

اثر التعلم التبادلي وفق الاسلوب المعرفي (التأملي -الاندفاعي) في تعليم مهارة التصويب من مستوى الراس في كرة اليد.

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر الاسلوب التبادلي في تعليم مهارة التصويب من مستوى الرأس في كرة اليد للمجال المعرفي التأملي الاندفاعي، وايضا التعرف على افضلية أي الاساليب المعرفية المستخدمة في تعليم مهارات التصويب من مستوى الرأس.

استخدم الباحث المنهج التجريبي، مجتمع وعينة البحث اختير العينة بالطريقة العمدية لطلاب كلية التربية الرياضية المستوى الثاني من ضمن خمس شعب اختيرت عشوائية لعدد 43 طالب من اصل 190 وتم استبعاد الممارسين، اما ادوات الدراسة تمثلت في مقياس الاسلوب المعرفي، الاستبانة وراء الخبراء والمختصين وتمحورت النتائج في انه توجد فروق ذات دلالة واضحة بين المجموعتين التأملية والاندفاعية في اختبار التصويب من مستوى الرأس، وان المجموعة التأملية هي الافضل للوحدات التعليمية بالأسلوب التبادلي، يوصي الباحث باستخدام الاسلوب التبادلي في تعليم مهارة التصويب من مستوى الرأس في كرة اليد مع اجراء دورات تطويرية للمدرسين من فترة للأخرى لمعرفة اثر الاساليب والتدريب واستخداماتها ومزيد من الدراسات حول اثر استخدام الأسلوب التبادلي.

### الدراسة الثالثة: بعنوان

"اسلوب التعلم التعاوني واثره على نواتج التعلم لمقرر طرق تدريس التمرينات "

تهدف الدراسة الى تصميم برنامج باستخدام التعلم التعاوني لمقرر طرق تدريس التمرينات وذلك للتعرف على التأثير المعرفي والنفسحركي والوجداني، استخدم الباحث المنهج التجريبي لمناسبتة لطبيعة البحث، استخدم المعاملات الإحصائية المناسبة لطبيعة واحتياجات البحث وسيتم الاستعانة (spss) لحساب المعاملات الإحصائية وجاءت النتائج لصالح المجموع التي تدربت بأسلوب التعلم التعاوني لما له من اثر إيجابي في تحقيق الهدف المعرفي والوجداني في تدريس التمرينات.

**الدراسة الرابعة: بعنوان**

- فاعلية استخدام أسلوب التعلم التعاوني والتبادلي على التحصيل المهاري والمعرفي لبعض مهارات كرة اليد لتلاميذ الصف الأول من المرحلة الإعدادية.

هدفت الدراسة للتعرف على فاعلية استخدام أسلوب التعلم التعاوني والتبادلي على مستوى التحصيل المهاري والمعرفي لبعض مهارات كرة اليد لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادي. واستخدم الباحث المنهج التجريبي، واختيرت العينة بالطريقة العمدية بلغ عددهم (60) تلميذا وتم توزيعهم على مجموعتين تجريبيتين، تجريبية أولى (32) تلميذ وتجريبية ثانية (28) تلميذ ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن أسلوب التعلم التعاوني حقق أعلى مستوى عند تعليم مهارات التمرير والاستلام والتصويب في كرة اليد كما حقق كل من أسلوب التعلم التعاوني والتبادلي معاً أعلى نتائج في مهارات التمرير الطويل والتتطط وكذلك مستوى التحصيل المعرفي.

**الدراسة الخامسة : بعنوان**

أثر استخدام التعلم التعاوني في تعليم بعض مهارات التربية الرياضية وتنمية مهارات العمل الجماعي

هدفت الدراسة للتعرف على اثر استخدام التعلم التعاوني في تعليم مهارات (كرة القدم وكرة اليد وكرة السلة ) حيث استخدم الباحث المنهج التجريبي وطبق على عينة (75) طالباً قسموا إلى ثلاث مجموعات تجريبية في رياضات جماعية مختلفة (كرة قدم - كرة سلة - كرة يد).

ومن أهم النتائج والتوصيات تفوقت المجموعة التي استخدمت استراتيجيات التعلم التعاوني على المجموعة التي استخدمت الأسلوب التقليدي في التدريس

**إجراءات الدراسة****منهج الدراسة:**

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التجريبي لملائمته لها.

**مجتمع الدراسة:**

تلميذات الصف الثانى بمرحلة الاساس (مدرسة ام درمان بنات)- بولاية الخرطوم، والبالغ عددهن 116 تلميذة

#### عينة الدراسة:

عينة حجمها (40) طالبة مختارة قصدية وموزعة الى مجموعتين (20) لكل مجموعة تجريبية وضابطة، من تلميذات الصف الثانى

#### تكافؤ المجموعات:

الجدول رقم (1) يبين تكافؤ المجموعات

| المجموعة  | العدد | متوسط الطول | متوسط العمر | متوسط الوزن |
|-----------|-------|-------------|-------------|-------------|
| التجريبية | 20    | 135 سم      | 15,5 سنة    | 56 ك        |
| الضابطة   | 20    | 135,5 سم    | 15 سنة      | 56 ك        |
| المجموع   | 40    |             |             |             |

#### أدوات الدراسة:

برنامج تعليمي يدرّس على عينة من تلميذات مرحلة الاساس بولاية الخرطوم باستخدام إستراتيجية التعلم النشط. والاختبارات

#### تصميم الادوات:

صمم الباحثان خطة لتدريس التمرينات الرياضية للتلميذات عينة الدراسة ووضعت الاختبارات القبلية والبعدية وعرضت على عدد من الخبراء فى التربية الرياضية والمناهج وطرق التدريس وذكر المحكمين مجموعة ملاحظات قام الباحثان بالمعالجة اللازمة وكذلك معاملات الصدق والثبات حسب المعايير العلمية

#### المعالجات الإحصائية :

المتوسط الحسابي

الانحراف المعياري

اختبار (ت) للعينات المستقلة

عرض ومناقشة النتائج:

1- الفرضية الأولى : هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار في القبلي .

جدول (2) يوضح دلالة الفروق في الاختبار القبلي لمجموعتين التجريبية والضابطة

| المجموعة           | عدد | متوسط حسابي | انحراف معياري | قيمة (ت) |
|--------------------|-----|-------------|---------------|----------|
| المجموعة التجريبية | 20  | 5.8000      | .83351        | 1.665    |
| المجموعة الضابطة   | 20  | 5.3500      | .87509        |          |

يتضح من الجدول رقم (21) اعلاه إن قيمة (ت) الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) = 2.024 وهو اكبر من قيمة (ت) المحسوبة (1.665) وعليه نقول لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار في القبلي .

كما تتفق مع دراسة سايد نتوب داريل في ان استخدام الطريقة التقليدية في التدريس لا تؤدي الى نتائج فعالة مقارنة بالطرق الحديثة. ويعزو الباحثان ان عدم استخدام الطرق الحديثة في التدريس به عدم مواكبه للتطور والانفجار المعرفي الذي أصبح سمة من سمات العصر. لذا ينبغي استخدام استراتيجيات التعلم النشط وهذا يتناسب والتطور التكنولوجي والقدرات العقلية للمتعلمين

1- الفرضية الثانية : هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية (إستراتيجية التعلم النشط) والمجموعة الضابطة (الطريقة التقليدية) لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار البعدي.

جدول (3) يوضح دلالة الفروق في الاختبار البعدي لمجموعتين التجريبية والضابطة

| المجموعة           | عدد | متوسط حسابي | انحراف معياري | قيمة (ت) |
|--------------------|-----|-------------|---------------|----------|
| المجموعة التجريبية | 20  | 7.9500      | .60481        | 8.134    |
| المجموعة الضابطة   | 20  | 5.4500      | 1.23438       |          |

يتضح من الجدول رقم (3) اعلاه إن قيمة (ت) الجدولية عند مستوي دلالة (0.05) = 2.024 وهو اقل من قيمة (ت) المحسوبة (8.134) وعليه نقول توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية (إستراتيجية التعلم النشط) والمجموعة الضابطة (الطريقة التقليدية) لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الأساس بولاية الخرطوم في الاختبار البعدي لصالح المجموعة التجريبية. كما تتفق مع ما ذكره جودت أحمد 2006 في ان اهداف التعلم النشط تتمحور في اكتساب الطلبة مهارات التفكير العليا وكذلك في تعدد الانشطة في المواقف التعليمية اضافة الى التشجيع على التساؤلات وطرح الاسئلة كذلك التمكين الجيد من اكتساب مهارات التواصل والتعاون مع الاخرين، وربط التعليم بواقع الطالب واكسابه مهارات ومعارف مرغوبة.

وتتفق هذه النتيجة ايضا مع دراسة كل من هوبر كرس ودراسة بعنوان أسلوب التعلم التعاوني وأثره على نواتج التعلم لمقرر طرق تدريس التمرينات حيث كان للتعلم التعاوني اثر ايجابي وهذا يتفق مع نتيجة استخدام استراتيجية التعلم النشط. ويعزو الباحثان ان هذه النتيجة تأتي بناء على التطور والتقدم التكنولوجي الذي يصاحب هذا العصر وهذا بدوره يتطلب مواكبة في طرق التدريس حتى يشبع ويلبي حاجات التلاميذ في هذا العصر.

**النتائج:**

1- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المجموعتين التجريبية والضابطة لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الاساس بولاية الخرطوم في الاختبار القبلي.

2- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي المجموعة التجريبية (استراتيجية التعلم النشط) والمجموعة الضابطة الطريقة التقليدية) لتدريس التمرينات الرياضية بمرحلة الاساس بولاية الخرطوم في الاختبار البعدي لصالح المجموعة التجريبية

**التوصيات:**

يوصي الباحثان بالاتي:

- على الجهات المختصة بوزارة التربية العمل على ادخال الاستراتيجيات الحديثة ضمن برامج التدريس في مادة التربية البدنية بالمدارس.
- العمل على تدريب المعلمين على الطرق الحديثة في استراتيجيات التدريس.

## المراجع:

- 1- إبراهيم البصري، 2005، الطيب الرصافي، دار النعمان، بيروت
- 2- ابراهيم ناصر 1999 مقدمة التربية والتعليم، دار عمار للنشر والتوزيع. الاردن.
- 3- جلال عبد الوهاب، 2008م، برامج اختبارات الرياضة البدنية، عالم الكتب، القاهرة.
- 4- حلمى الوكيل، امين المفتى، 2015 اسس بناء المناهج وتنظيماتها، دار المسرة، عمان.
- 5- محمد حسن العميرة 2001، دار الميسرة للتوزيع والطباعة. الاردن.
- 6- (www<abahe>co>uk)
- 7- (التربية والتربية الرياضية 25.3.2018، Maw003.com).
- التاريخ للتوثيق: 2018/7/24 (Ps//skytop11.wordpress.com) 8